قانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٩
بالموافقة على اتفاقية الاستكشاف والمشاركة في الإنتاج (EPSA) في القطاع رقم (١) من المياه المغمورة بين حكومة مملكة البحرين وشركة أوكسيدنتال الأمريكية

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٦ بشأن مهام واختصاصات الهيئة الوطنية للنفط والغاز وتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٩٩ بإنشاء شركة نفط البحرين،

وعلى المرسوم رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء الهيئة الوطنية للنفط والغاز ،

وعلى المرسوم رقم (٧٨) لسنة ٢٠٠٥ بتشكيل مجلس إدارة الهيئة الوطنية للنفط والغاز وتحديد أغراضها واختصاصاتها وتعديلاته ،

وعلى المرسوم رقم (٧٧) لسنة ٢٠٠٧ بتأسيس الشركة القابضة للنفط والغاز ،

وعلى اتفاقية الاستكشاف والمشاركة في الإنتاج (EPSA) في القطاع رقم (١) من المياه المغمورة بين حكومة مملكة البحرين وشركة أوكسيدنتال الأمريكية ،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

ووفق على اتفاقية الاستكشاف والمشاركة في الإنتاج (EPSA) في القطاع رقم (١) من المياه المغمورة بين حكومة مملكة البحرين وشركة أوكسيدنتال الأمريكية ، المرافقة لهذا القانون .

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع :
بتاريخ: ٥ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ
الموافق: ١ أبريل ٢٠٠٩م

مملكة البحرين

اتفاقية المشاركة في الاستكشاف والإنتاج

بين

الهيئة الوطنية للنفط والغاز

و

شركة أوكسيدنتال

فيما يخص

المياه المغمورة لمملكة البحرين - القاطع رقم ١

٢٠٠٨

مقدمة

تحررت اتفاقية المشاركة في الاستكشاف والإنتاج في هذا اليوم ٧ من شهر يوليو لسنة ٢٠٠٨، بين كل من:

الهيئة الوطنية للنفط والغاز، وهي كيان تأسس في مملكة البحرين، ومقرها بمدينة المنامة في مملكة البحرين (ويشار إليها فيما يلي بلفظ "الهيئة") كطرف أول، وبين شركة أوكسيدنتال للتطوير أو الشركات المنتسبة إليها، وهي شركة تأسست في مملكة البحرين ومقرها الرئيسي في المنامة، ومن تتنازل إليهم منفردين ومجتمعين (ويشار إليها فيما يلي بلفظ "المقاول") كطرف ثان.

حيث إن:

(أ) جميع المواد البترولية الموجودة بحالتها الطبيعية في المناطق الجوفية لأراضي مملكة البحرين ومياهها الإقليمية ملك لمملكة البحرين؛

(ب) ملكية جميع الثروات المعدنية الموجودة في موضعها الأصلي في أراضي مملكة البحرين تعود لمملكة البحرين وفقاً لأحكام المادة ١١ من دستور المملكة.

(ج) الهيئة الوطنية وهي كيان قائم بموجب قوانين مملكة البحرين وتأسست بموجب المرسوم رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠٥ هي الجهة المسئولة عن السياسة النفطية العامة لمملكة البحرين، بما في ذلك مباشرة عمليات التنقيب لاستكشاف وإنتاج وتصنيع وتكرير وتسويق النفط والغاز والمنتجات البترولية؛

(د) المقاول قدم للهيئة الوطنية قبل الشروع في تنفيذ هذه الاتفاقية نسخة معتمدة حسب الأصول من قرار تم اتخاذه بصورة صحيحة وقانونية من قبل مجلس إدارة المقاول يخول فيه ممثله الموقع على هذه الاتفاقية تنفيذ هذه الاتفاقية وإلى المدى الذين يكون فيه للمتعهد الاستعداد والصلاحية والتفويض لإبرام هذه الاتفاقية وتنفيذ التزاماته؛

(هـ) المقاول قدم كذلك بالتزامن مع توقيع هذه الاتفاقية إلى الهيئة الوطنية رأياً قانونياً من مستشاره القانوني بطريقة ترضى عنها الهيئة الوطنية بأن هذه الاتفاقية تم التوقيع عليها وتسليمها حسب الأصول بالنيابة عن المقاول بموجب تفويض صحيح وهي صحيحة قانوناً وقابلة للتنفيذ حسب أحكامها.

(و) وحيث إن المقاول أثبت وأكد بأن لديه القدرة المالية اللازمة والكفاءة الفنية ومهارات الاختصاص المهني اللازمة للقيام بتنفيذ العمليات النفطية المبينة فيما بعد، وإنه ـ طبقاً لأحكام وشروط هذه الاتفاقية ـ جاهز ومستعد وقادر على تسلم وتنفيذ الحقوق والالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية فيما بعد فيما يتعلق بتلك العمليات النفطية؛

(ز) بابكو شركة قائمة بموجب قوانين مملكة البحرين وتأسست بموجب المرسوم بقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٩٩ هي شركة النفط الرسمية المناط بها التنقيب لاستكشاف وإنتاج وتصنيع وتكرير وتسويق النفط والغاز والمنتجات البترولية؛
(ح) شركة النفط والغاز القابضة شركة قائمة بموجب قوانين مملكة البحرين وتأسست بموجب المرسوم رقم (٧٧) لسنة ٢٠٠٧.

فعليه، واعتباراً لما تقدم ذكره والاتفاقات المشتركة والشروط الواردة في هذه الاتفاقية، اتفق الطرفان على ما يلي:

المادة ١
تعريفات وتفاسير

١-١) تعريفات
يكون للألفاظ والعبارات التالية حيثما وردت في هذه الاتفاقية ما يقابلها من معانٍ ما لم يحدد عكس ذلك بشكل خاص أو ما لم تقتضيه القرينة:

(أ) **"إنهاء العمليات"** تعني إنهاء وإزالة والتخلي وصون جميع المنشآت والهياكل البحرية والبرية اللازمة و/أو التي شيدها المقاول أو شيدت لحسابه لاستعمالها في العمليات النفطية وردم وتصليح وإعادة منطقة التعاقد إلى ما كانت عليه بطريقة بيئية سليمة، وكل ذلك وفق أفضل الممارسات العالمية المتوفرة في صناعة النفط وجميع القوانين ذات العلاقة في وقت إنهاء العمليات (وتفسر ألفاظ "ينهي" و"المنتهية" على هذا النحو)؛

(ب) **"اعتماد إنهاء العمليات"** يكون له المعنى الوارد بشأنه في المادة (٢٢-٦).

(ج) **"الإجراءات المحاسبية"** تعني القواعد المحاسبية المرفقة بهذه الاتفاقية في الملحق (ج).

(د) **"الشركة المنتسبة"** تعني:
(١) بالنسبة للمتعهد (أ) أية شركة يكون للمتعهد أو لأية شركة يملكها أو يسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر بنسبة تزيد على ٥٠% من الحصة التي تعطيه حق التصويت في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، أو ٥٠% أو أكثر من حصص رأس المال لتلك الشركة إذا لم توجد مثل تلك الحصة، أو (ب) الشركة الأم للمتعهد وأية شركة يكون لتلك الشركة الأم الآن أو فيما بعد حصة مباشرة أو غير مباشرة نسبتها أكثر من ٥٠% وتعطيه حق التصويت في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، أو ٥٠% أو أكثر من حصص رأس المال لتلك الشركة إذا لم توجد مثل تلك الحصة.
(٢) بالنسبة للهيئة الوطنية (أ) أية شركة يكون للهيئة الوطنية أو لأية شركة تملكها أو تسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر أو بالنيابة عن مملكة

البحرين بنسبة ٥٠% أو أكثر من الحصة التي تعطيها حق التصويت في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، أو ٥٠% أو أكثر من حصص رأس المال لتلك الشركة إذا لم توجد مثل تلك الحصة، أو (ب) مملكة البحرين أو أية شركة تملكها أو تسيطر عليها مملكة البحرين. ويقصد بالسيطرة الملكية المباشرة أو غير المباشرة لنسبة ٥٠% أو أكثر من الحصص التي تعطي حق التصويت في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، أو ٥٠% أو أكثر من حصص رأس المال لتلك الشركة إذا لم توجد مثل تلك الحصة.

(هـ) **"الاتفاقية"** تعني "اتفاقية المشاركة في الاستكشاف والإنتاج" هذه بشأن منطقة التعاقد في مملكة البحرين، التي تتألف من ٣٥ مادة والملاحق التالية:

(١) الملحق (أ) خريطة منطقة التعاقد
(٢) الملحق (ب) وصف وإحداثيات منطقة التعاقد
(٣) الملحق (ج) الإجراءات المحاسبية
(٤) الملحق (د) إجراءات تعيين الخبراء
(٥) الملحق (هـ) إجراءات عرض الميزانية السنوية والبيان السنوي للتكاليف البترولية.
(٦) الملحق (و) صيغة ضمان التنفيذ من جانب الشركة الأم
(٧) الملحق (ز) المعايير والتطبيقات البيئية وقواعد السلامة
(٨) الملحق (ح) الدراسة الجيوفيزيائية والجيولوجية الأولية

(و) **"برنامج العمل والميزانية السنوية"** تعني بياناً يتضمن العمليات النفطية التي يخطط المقاول للقيام بها خلال سنة تقويمية (أو جزء منها) والمصروفات التقديرية لتلك العمليات النفطية حسب إعدادها واعتمادها بموجب المادة ١٠.

(ز) **"منطقة التقييم"** تعني المنطقة التي تتابع فيها خطة التقييم حسب تحديدها بموجب المادة (٩-١-٥).

(ح) **"خطة التقييم"** يكون لها التعريف الوارد بشأنها في المادة (٨-٢).

(ط) **"بئر التقييم"** تعني بئراً حفرت لغرض أساسي هو تحديد النطاق والتقييم التجاري لتجمع نفطي تم اكتشافه بالفعل.

(ي) **"بيع الغرباء"** يعني بيع البترول:

(١) إلى شخص ليس منتسباً لبائع النفط.
(٢) مقابل ثمن نقدي.
(٣) لا يحقق فائدة ثانوية للبائع غير المقابل النقدي.

(ك) **"الغاز المصاحب"** يعني الغاز الطبيعي المستخرج مع النفط أو من غاز مكمن متصل بالنفط الخام الموجود في المكمن. ويشمل ذلك - من غير حصر - الغاز الناتج من بئر نفط والغاز المستخرج بحقن الغاز والمواد الهيدروكربونية السائلة التي يحتوي عليها هذا الغاز الطبيعي أو المستخرجة من الغاز الطبيعي بواسطة

التكثيف أو الاستخلاص قبل أو عند نقطة التسليم، بما في ذلك سوائل الغاز الطبيعي.

(ل) **"قانون ضريبة البحرين"** يعني قانون ضريبة البحرين الصادر بالمرسوم رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته من حين لآخر.

(م) **"مجموعة الهيئة الوطنية للنفط و الغاز"** يكون لها المعنى الوارد بشأنها في المادة (٢٥-١).

(ن) **"برميل"** يعني حجم اثنين وأربعين (٤٢) جالوناً أمريكياً معيارياً - مقياس سوائل - صافياً من الرواسب والمياه الأساسية ومعدلاً إلى درجة حرارة ستين (٦٠) فهرنهايت تحت محيط ضغط واحد.

(س) **"يوم عمل"** يعني أي يوم لا يكون يوم جمعة أو سبت أو عطلة رسمية في مملكة البحرين.

(ع) **"شهر شمسي"** يعني فترة شهر من الفترات الاثني عشر شهراً في سنة شمسية.

(ف) **"ربع شمسي"** يعني فترة ثلاثة (٣) أشهر شمسية من الفترات الأربع في كل سنة شمسية التي بدأ في ١ يناير و١ أبريل و١ يوليو و١ أكتوبر.

(ص) **"سنة شمسية"** تعني فترة تبدأ في ١ يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من نفس السنة.

(ق) **"رئيس مجلس الإدارة"** يكون له المعنى الوارد بشأنه في المادة (٧-٣).

(ر) **"اكتشاف تجاري"** يعني حدثاً يقع ضمن منطقة التعاقد تستكمل فيها بئر أو آبار وتختبر وفق التطبيقات العالمية الجيدة في صناعة النفط ووجدت قادرة على إنتاج النفط بكمية تجارية بمعدل مردود مناسب على المشروع يبرر التطوير الاقتصادي والإنتاج التجاري، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياطي القابل للاستخلاص ومعدلات الإنتاج وأداء المكمن والمرافق اللازمة والتقنية المتوفرة والأسعار التقديرية وجميع العوامل الفنية والمالية والاقتصادية ذات الصلة بوجه عام.

(ش) **"منطقة التعاقد"** تعني المنطقة المعروفة باسم القاطع رقم ___ و_____ بموجب هذه الاتفاقية المبينة بشكل عام في الخارطة المرفقة بهذه الاتفاقية باسم الملحق (أ)، والمحددة بشكل أدق في الوثيقة المرفقة بهذه الاتفاقية باسم الملحق (ب)، مع مراعاة أي تخلّ أو تعديل على المنطقة الأصلية من حين لآخر بموجب هذه الاتفاقية، بشرط أن لا تشمل هذه المنطقة - بالرغم مما تقدم - إلا المناطق الواقعة كلياً باتجاه البحر من منسوب المياه الأعلى على امتداد ساحل مملكة البحرين داخل المياه الإقليمية لمملكة البحرين، ولا تشمل أي جزء من جزيرة البحرين الرئيسية أو أي جزء أو امتداد لتجمع غاز الخف البرمي الترياسي المعروف باسم حقل البحرين (أو العوالي).

(ت) **"نفط استرداد الكلفة"** يكون لها المعنى الوارد بشأنها في المادة (١٣-٤ أ).

(ث) **"حدود استرداد التكاليف"** يكون لها نفس المعنى الوارد بشأنها في المادة (١٣-٤ ب).

(خ) **"نفط خام"** يعني النفط المعدني الخام والمقطرات والإسفلت والأوزوسيريت وكافة أنواع المواد الهيدروكربونية والقار في حالتها الطبيعية، بغض النظر عن الكثافة وما إذا كانت صلبة أو سائلة.

(ذ) **"منطقة التطوير"** تعني المنطقة التي تنفذ فيها خطة التطوير بموجب المادة (٩-١).

(ض) **"تكاليف التطوير"** يكون لها المعنى الوارد بشأنها في المادة (١٣-١ ب).

(أأ) **"خطة التطوير"** يكون لها المعنى الوارد بشأنها في المادة (٩-١ ب).

(ب ب) **"الاكتشاف"** يعني العثور خلال العمليات النفطية على مخزون من النفط لم يعرف بوجوده من قبل.

(ج ج) **"منطقة الاكتشاف"** تعني المنطقة التي يتم فيها الاكتشاف بموجب المادة (٨-١ ج).

(دد) **"تاريخ النفاذ"** يعني التاريخ الذي تقدم فيه الهيئة الوطنية إشعاراً إلى المقاول بأن جميع الموافقات اللازمة والتفويضات والتصديقات اللازمة من مملكة البحرين والجهات المرتبطة بها فيما يتعلق بهذه الاتفاقية قد تمت بموجب المادة (٣٥-١٠).

(هـ هـ) **"الخبير"** يعني الخبير أو الخبراء المعينون بموجب المادة (٣٢-١) والملحق (د) لهذه الاتفاقية.

(وو) **"تكاليف استكشاف"** يكون لها المعنى الوارد بشأنها في المادة (١٣-١أ).

(زز) **"عمليات الاستكشاف"** تعني العمليات النفطية وتشمل الدراسات الجيوفيزيائية والجيولوجية وحفر آبار الاستكشاف التي تجرى لغرض التحري عن وجود تجمعات نفطية في مكان أو موقع أو عمق لم يعرف بوجود هذه التجمعات فيها من قبل.

(ح ح) **"فترة الاستكشاف"** تعني فترة السنوات الست (٦) الأولى من هذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ النفاذ، وتقسم هذه الفترة إلى مرحلتين (٢) متعاقبتين للاستكشاف بموجب المادة (٣-١).

(ط ط) **"مرحلة الاستكشاف"** تعني مرحلة الاستكشاف الأولى أو مرحلة الاستكشاف الثانية حسبما ينطبق.

(ي ي) **"متطلبات برنامج عمل الاستكشاف"** تعني الدراسة الجيوفيزيائية والجيولوجية ومتطلبات برنامج عمل المرحلة الأولى ومتطلبات برنامج عمل المرحلة الثانية، حسبما تنطبق.

(ك ك) **"بئر استكشافية"** تعني بئراً حفرت لغرض التحري عن وجود تجمعات نفطية في مكان أو موقع أو عمق لم يعرف بوجود هذه التجمعات فيها من قبل.

(ل ل) **"مرحلة الاستكشاف الأولى"** يكون لها المعنى الوارد بشأنها في المادة (٣-١ أ(١).

(م م) **"متطلبات برنامج عمل استكشاف المرحلة الأولى"** العمليات النفطية التي تنفذ بموجب المادة (٥-٢).

(ن ن) **"قوة قاهرة"** يكون لها المعنى الوارد بشأنها في المادة (٣٠-١).

(س س) **"الدراسة الجيوفيزيائية والجيولوجية"** تعني دراسة جيوفيزيائية وجيولوجية تجرى قبل الشروع في مرحلة الاستكشاف الأولى.

(ع ع) **"الحكومة"** تعني حكومة مملكة البحرين.

(ف ف) **"ليبور"** تعني سعر فايننشال تايمز الثابت بين البنوك في لندن الذي يعطى عن ثلاثة أشهر لودائع بالدولار الأمريكي كما تنشره فايننشال تايمز. وإذا لم ينشر سعر فايننشال تايمز لمدة سبعة (٧) أيام متتالية، فعندئذ يطبق سعر آخر يتفق عليه الطرفان.

(ص ص) **"لجنة الإدارة"** يكون لها المعنى الوارد بشأنها في المادة (٧-١).

(ق ق) **"غاز طبيعي"** يعني جميع المواد الهيدروكربونية الموجودة في حالة غازية تحت درجة حرارة وضغط قياسيين. ويشمل ذلك - من غير حصر - غاز فوهة البئر والغاز المتخلف المتبقي بعد استخراج أو فصل المواد الهيدروكربونية السائلة عن الغاز الرطب، وكل الغاز غير الهيدروكربوني أو المواد الأخرى (بما في ذلك من غير حصر ثاني أكسيد الكربون والكبريت والهليوم) التي تستخرج بصحبة المواد الهيدروكربونية الغازية، بشرط أن يشمل هذا التعريف المواد الهيدروكربونية المكثفة أو السائلة وسوائل الغاز الطبيعي.

(رر) **"الإنتاج النفطي الصافي"** يعني جميع النفط المستخرج والمستخلص من منطقة التعاقد (باستثناء النفط الفاقد أو المستعمل لأغراض عمليات النفط) حسبما يقاس عند نقطة التسليم.

(ش ش) **"غاز غير مصاحب"** يعني الغاز الطبيعي الطليق غير المتصل أو الذائب في نفط خام في المكمن، والمواد الهيدروكربونية السائلة في الغاز الطبيعي أو المستخرجة منه بواسطة التكثيف أو الاستخلاص قبل أو عند نقطة التسليم، بما في ذلك سوائل الغاز الطبيعي.

(ت ت) **"منطقة الاحتفاظ بالغاز غير المصاحب"** تعني منطقة الاكتشاف أو منطقة التقييم - حسبما تنطبق - المرتبطة باكتشاف غاز غير مصاحب.

(ث ث) **"اكتشاف غاز طبيعي غير مصاحب"** يعني اكتشاف غاز غير مصاحب من بئر استكشافية في منطقة التعاقد اختبرت فيها معدلات تدفق هامة من الغاز الطبيعي من مكمن واحد أو أكثر، ويقيّم بقدرته على إنتاج متواصل من المكامن على مدى فترة معقولة، وهو في رأي المقاول يمكن اعتباره اكتشافاً تجارياً في المستقبل.

(خ خ) **"تكاليف التشغيل"** يكون لها المعنى الوارد بشأنها في المادة (١٣-١ج).

(ذ ذ) **"الطرفان/الطرفين"** تعني الهيئة الوطنية للنفط و الغاز والمقاول، و"الطرف" تعني إما الهيئة الوطنية أو المقاول حسبما تقتضيه القرينة.

(ض ض) **"النفط"** يعني جميع المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية الموجودة بحالتها الطبيعية في الطبقات الصخرية، بالإضافة إلى جميع المواد - بما فيها الكبريت - التي تستخرج مصاحبة لتلك المواد الهيدروكربونية.

(أأأ) **"تكاليف النفط"** تعني جميع المصروفات وجميع التكاليف التي ينفقها المقاول في تنفيذ العمليات النفطية بموجب هذه الاتفاقية ولها صلة مباشرة بها اعتباراً من تاريخ النفاذ. وتتحدد تكاليف النفط وفق الإجراءات المحاسبية وتعتبر تكاليف استكشاف وتكاليف تطوير وتكاليف تشغيل، حسبما يكون مناسباً، فيما يتعلق بعمليات الاستكشاف والتطوير والإنتاج التي تنفق عليها هذه التكاليف. ولا تشمل تكاليف النفط التكاليف والمصروفات التالية:

(١) الضرائب الخارجية التي تدفع على الدخل المتحقق من مصادر في مملكة البحرين.

(٢) تكاليف التمويل (بما في ذلك الرسوم والفوائد المصرفية) التي يدفعها المقاول لتمويل العمليات النفطية.

(٣) المنح المنصوص عليها في المادة (١٤-١).

(ب ب ب) **"العمليات النفطية"** تعني أياً من وجميع العمليات التي يقوم بها المقاول بموجب هذه الاتفاقية للأغراض التالية:

(١) استكشاف النفط وتقييمه وتطويره وإنتاجه وتخزينه وتسويقه في منطقة التعاقد ونقله منها.

(٢) سد أو هجر أية بئر والتخلي عن المنشآت والمرافق.

(ج ج ج) **"نقطة التسليم"** يكون لها المعنى الوارد بشأنها في المادة (١٦-١ج) والمادة (١٦-١د).

(د د د) **"تاريخ بدء الإنتاج"** يعني التاريخ الذي يسلم فيه المقاول نفطاً لأول مرة لنقطة التسليم.

(هـ هـ هـ) **"أرباح الغاز المصاحب"** يكون لها المعنى الوارد بشأنها في المادة (١٣-٥).

(وو) **"أرباح النفط الخام"** يكون لها المعنى الوارد بشأنها في المادة (١٣-٥).

(زززز) **"أرباح الغاز غير المصاحب"** يكون لها المعنى الوارد بشأنها في المادة (١٣-٦).

(ح ح ح) **"أرباح النفط"** يكون لها المعنى الوارد بشأنها في المادة (١٣-٢).

(ط ط ط) **"مشغل معقول وحذر"** يعني شخصاً (مشغلاً) يسعى بحسن نية لأداء التزاماته التعاقدية، ويمارس في تأدية ذلك، تلك الدرجة من المهارة والاجتهاد والحذر وبعد النظر المتوقعة بدرجة معقولة ومعتادة من مشغل ماهر وخبير يقوم بتنفيذ مثل هذا النوع من التعهدات في ظل نفس أو مثل الظروف والأحوال، ويقيّم مستوى "المشغل المعقول والحذر" على أساسها.

(ي ي ي) **"المعامل النسبي"** يكون له المعنى الوارد بشأنه في المادة (١٣-٣).

(ك ك ك) **"منطقة الاستكشاف المستبقاة"** تعني ذلك الجزء من منطقة التعاقد المستبقاة لعمليات الاستكشاف وفق المادة (٣-٢).

(ل ل ل) **"متطلبات برنامج منطقة الاستكشاف المستبقاة"** يكون لها المعنى الوارد بشأنها في المادة (٣-٢أ).

(م م م) **"مرحلة الاستكشاف الثانية"** يكون لها المعنى الوارد بشأنها في المادة (٣-٢أ ٢).

(ن ن ن) **"متطلبات برنامج عمل مرحلة الاستكشاف الثانية"** تعني العمليات النفطية التي تنفذ بموجب المادة (٥-٤).

(س س س) **"طرف ثالث"** يعني أي كيان أو فرد أو شركة أو مؤسسة أو شراكة أو شركة مشتركة أو اتحاد أشخاص غير الطرفين والشركات المنتسبة إلى كل منهما.

(ع ع ع) **"سوء تصرف متعمد"** يعني:

(١) بالنسبة للمتعهد، أي تصرف أو تقصير قصد به أو نفذ دون مراعاة للعواقب الضارة التي يفترض أن يكون الشخص أو الكيان على علم بأن هذا التصرف أو التقصير سيكون له تأثير على سلامة أو ممتلكات شخص أو كيان آخر، إلا أنه لا يشمل أي خطأ في التقدير أو غلطة ارتكبها أي مدير أو موظف تابع للمتعهد أثناء قيامه بحسن نية بأداء أي عمل أو ممارسة صلاحية أو حرية تصرف مناط بالمقاول بموجب هذه الاتفاقية.

(٢) بالنسبة للهيئة الوطنية للنفط و الغاز، إهمال متعمد ومقصود من جانب أحد من كبار الموظفين الإداريين التابعين للهيئة الوطنية لأي نص من نصوص هذه الاتفاقية لا تبرره أية ظروف، إلا أنه لا يشمل أي خطأ في التقدير أو غلطة ارتكبها هذا الشخص أثناء قيامه بحسن نية بأداء أي عمل أو ممارسة صلاحية أو حرية تصرف مناط بالهيئة الوطنية.

١-٢) تفسيرات

لأغراض هذه الاتفاقية:

(أ) العناوين وردت من أجل التسهيل فقط وليس لها تأثير على تفسير أو شرح هذه الاتفاقية.

(ب) الصيغة التي تدل على المذكر تعني المؤنث والعكس بالعكس، والشخص الطبيعي يشمل الشخص الاعتباري والعكس بالعكس. كما أن صيغة المفرد تشمل صيغة الجمع والعكس بالعكس.

(ج) الإشارة إلى أي تشريع هي إشارة إليه نفسه عند تنفيذ هذه الاتفاقية و/أو عند تنقيحه و/أو تعديله و/أو توحيده و/أو سنه من وقت لآخر.

(د) الإشارة إلى مادة أو ملحق هي إشارة إلى مادة أو ملحق بهذه الاتفاقية.

(هـ) الإشارة إلى أية اتفاقية أو وثيقة هي إشارة إلى تلك الاتفاقية أو الوثيقة (وحيثما يكون منطبقاً إلى أي حكم من أحكامها) حسب تعديلها أو تنقيحها أو إعادة صياغتها أو استبدالها من وقت لآخر.

(و) الإشارة إلى أي طرف في هذه الاتفاقية أو في أية وثائق أخرى أو ترتيب تشمل خلفاء ذلك الطرف في الملكية والمتنازل لهم بصورة مشروعة.

١-٣) العملات
المبالغ المعرفة بلفظ "دولار" أو بعلامة "$" تعني عملة الولايات المتحدة الأمريكية.

المادة ٢
نطاق الاتفاقية
يشمل نطاق هذه الاتفاقية استكشاف النفط وتقييمه وتطويره وإنتاجه ونقله داخل منطقة التعاقد، ونقل النفط المستخرج من منطقة التعاقد إلى نقطة/نقاط التسليم خارج منطقة التعاقد.

ويلتزم المقاول بتنفيذ وتمويل هذه العمليات النفطية، على أن كل النفط المستخرج من منطقة التعاقد يكون مشاركة بين الهيئة الوطنية والمقاول وفق أحكام هذه الاتفاقية.

المادة ٣
المدة
٣-١) مدة الاستكشاف
(أ) تتألف فترة الاستكشاف مما يلي:
(١) دراسة جيوفيزيائية وجيولوجية لمدة سنة واحدة (١) تبدأ من تاريخ النفاذ. ويلتزم المقاول بتقديم ضمان كما هو مشروط في المادة ٦-١.
(٢) "مرحلة استكشاف أولى" ـ في حالة انطباقها ـ لمدة ثلاث (٣) سنوات تبدأ بعد انتهاء فترة الدراسة الجيوفيزيائية والجيولوجية، ويحق للمتعهد الشروع في مرحلة الاستكشاف الأولى تلقائياً بعد الإكمال الناجح للدراسة الجيوفيزيائية والجيولوجية بعد تقديم ضمان الهيئة الوطنية المنصوص عليه في المادة ٦-١. ويجوز للمتعهد عدم الشروع في مرحلة الاستكشاف الأولى، وفي هذه الحالة يلتزم المقاول بتقديم كافة البيانات والنتائج المتحققة من الدراسة الجيوفيزيائية والجيولوجية إلى الهيئة الوطنية. كما يلتزم بتسديد مبلغ مليون وثلاثمائة وخمسون (/-١،٣٥٠،٠٠٠) دولار أمريكي كرسم تخارج إلى الهيئة الوطنية بموجب المادة ٦-١، ويكون رسم التخارج بالمساومة.
(٣) "مرحلة استكشاف ثانية" ـ في حالة انطباقها ـ لمدة ثلاث (٣) سنوات تبدأ بعد انتهاء مرحلة الاستكشاف الأولى،

ويكون خيار المقاول في الشروع في مرحلة الاستكشاف الثانية مرهوناً بتقديمه إشعار الهيئة الوطنية للنفط و الغاز بنيته في الشروع في مرحلة الاستكشاف الثانية قبل مدة لا تقل عن تسعين (٩٠) يوماً قبل انتهاء مرحلة الاستكشاف الأولى، وبالتزامه قبل انتهاء مرحلة الاستكشاف الأولى بما يلي:

(أ) تنفيذ متطلبات برنامج عمل مرحلة الاستكشاف الأولى.

(ب) تنفيذ التزامات التخلي المنصوص عليها في المادة ٤-١.

(ج) تقديم الضمان إلى الهيئة الوطنية فيما يتعلق بمرحلة الاستكشاف الثانية كما هو منصوص عليه في المادة ٦-١.

٣-٢) منطقة الاستكشاف المستبقاة

(أ) يجوز للمتعهد أن يقترح على الهيئة الوطنية خلال مدة لا تقل عن تسعين (٩٠) يوماً قبل انتهاء مرحلة الاستكشاف الثانية، وبشرط أن يكون المقاول قد نفذ متطلبات برنامج عمل مرحلة الاستكشاف الثانية، منطقة استكشاف مستبقاة تصل نسبتها لغاية عشرين في المائة (٢٠%) من منطقة التعاقد الأصلية مقابل القيام ببرنامج متفق عليه لعمليات نفطية ("متطلبات برنامج منطقة الاستكشاف المستبقاة"). ويشرط في الإشعار الموجه إلى الهيئة الوطنية ما يلي:

(١) أن يحدد إحداثيات منطقة الاستكشاف المستبقاة المقترحة التي تتألف مما لا يزيد على شكلين (٢) هندسيين يسمحان بدرجة معقولة بالقيام بأعمال نفطية بالنسبة للمناطق المتخلى عنه.

(٢) أن يصف متطلبات برنامج منطقة الاستكشاف المستبقاة التي يقترحا المقاول لما تبقى من السنة الشمسية الجارية والسنة الشمسية التالية، بالإضافة إلى: (أ) المبلغ المقرر المستحق في حالة المخالفة بعدم التنفيذ، و(ب) الضمان المقترح بالنسبة لمتطلبات برنامج منطقة الاستكشاف المستبقاة.

(ب) يكون للهيئة الوطنية حرية الموافقة أو رفض أي اقتراح من هذا القبيل. وفي حالة موافقة الهيئة الوطنية على اقتراح المقاول، يلتزم المقاول عندئذ بمتطلبات برنامج منطقة الاستكشاف المستبقاة (وفي حالة المخالفة يصبح المبلغ المقرر لمخالفة عدم التنفيذ مستحق الدفع) ويمكنه مواصلة العمليات النفطية في منطقة الاستكشاف المستبقاة تلك طالما أمكن للمتعهد والهيئة الوطنية الاتفاق - بنفس الأسس - على

متطلبات برنامج منطقة الاستكشاف المستبقاة التي يلتزم بها المقاول لكل فترة تالية مدتها سنتان (٢) شمسيتان.

٣-٣) **الاكتشاف خلال ١٨٠ يوماً من نهاية فترة الاستكشاف**
في حالة توصل المقاول لاكتشاف خلال مائة وثمانين (١٨٠) يوماً قبل انتهاء مدة الاستكشاف، تمدد مدة هذه الاتفاقية بالنسبة لمنطقة الاكتشاف ذات الصلة، أو لمنطقة التقييم ذات الصلة، حسبما يكون لازماً بدرجة معقولة لغرض إتاحة فرصة للمتعهد في نطاق المدة المنصوص عليها في المادتين ٨ و٩ لمحاولة الحصول على موافقة على خطة تقييم أو خطة تطوير.

٣-٤) **مدة مناطق التطوير**
(أ) في حالة الموافقة على خطة تطوير، تمدد مدة هذه الاتفاقية - مع مراعاة أحكام المادة (٤-٣) - بالنسبة لمنطقة التطوير ذات الصلة لغاية الذكرى السنوية الرابعة والعشرين (٢٤) لتاريخ الاكتشاف.
(ب) يجوز للمتعهد خلال مدة لا تقل عن سنة واحدة (١) قبل انتهاء مدة منطقة التطوير تمديد تلك المدة. ويكون للهيئة الوطنية حرية الموافقة أو رفض منح هذا التمديد. وفي حالة منحه، يكون هذا التمديد على أساس الأحكام والشروط التي تفاوض عليها الطرفان في حينه. ولا تكون مدة التمديد والأحكام والشروط التي اتفق عليها بهذا الشأن نافذة إلا بعد مصادقة مملكة البحرين.

٣-٥) **حرية خيار الهيئة الوطنية في تمديد مرحلة الاستكشاف الأولى**
(أ) إذا لم تستكمل متطلبات برنامج عمل مرحلة الاستكشاف الأولى في نهاية مرحلة الاستكشاف الأولى، فيجوز للهيئة الوطنية آنذاك وبمطلق حريتها تمديد مدة مرحلة الاستكشاف الأولى لمدة لازمة لتمكّن المقاول من إكمال تلك المتطلبات، على أن لا يتجاوز هذا التمديد ستة (٦) أشهر، وبشرط أن يلتزم المقاول: (١) بتوجيه إشعار بطلبه ذلك التمديد إلى الهيئة الوطنية خلال مدة لا تقل عن تسعين (٩٠) يوماً قبل انتهاء مرحلة الاستكشاف الأولى تلك، و(ب) إبداء أسباب فنية أو وجيهة لعدم تنفيذ متطلبات برنامج عمل مرحلة الاستكشاف الأولى. وفي حالة إعطاء أي تمديد لمرحلة الاستكشاف الأولى، يجوز للهيئة الوطنية بمحض اختيارها خصم مدة ذلك التمديد من مدة مرحلة الاستكشاف الثانية، إن وجدت.
(ب) إذا تبين في نهاية مرحلة الاستكشاف الأولى وجود منطقة اكتشاف يرغب المقاول في تقييمها قبل أن يقرر المضي في تنفيذ

مرحلة الاستكشاف الثانية، فيجوز للهيئة الوطنية عندئذ وبمطلق حريتها تمديد مدة مرحلة الاستكشاف الأولى لكي تمدد آخر موعد للمتعهد كي يختار المضي في تنفيذ مرحلة الاستكشاف الثانية، على أن لا يتجاوز هذا التمديد ستة (٦) أشهر، وبشرط أن يلتزم المقاول بتوجيه إشعار بطلبه ذلك التمديد إلى الهيئة الوطنية خلال مدة لا تقل عن تسعين (٩٠) يوماً قبل انتهاء مرحلة الاستكشاف الأولى تلك. وفي حالة إعطاء أي تمديد لمرحلة الاستكشاف الأولى، يجوز للهيئة الوطنية بمحض اختيارها خصم مدة ذلك التمديد من مدة مرحلة الاستكشاف الثانية، إن وجدت.

المادة ٤
التخلي عن المناطق

٤-١) التخلي قبل مرحلة الاستكشاف الثانية

إذا اختار المقاول الشروع في مرحلة الاستكشاف الثانية، فيلتزم قبل نهاية مرحلة الاستكشاف الأولى بالتخلي عن منطقة تعادل ما لا يقل عن أربعين في المائة (٤٠%) من منطقة التعاقد الأصلية. ويشترط لهذا الغرض، أن يخصم من "منطقة التعاقد الأصلية" مساحة أية مناطق تقييم أو مناطق تطوير تكون قائمة في نهاية مرحلة الاستكشاف الأولى. ويلتزم المقاول خلال مدة لا تقل عن تسعين (٩٠) يوماً قبل نهاية مرحلة الاستكشاف الأولى بأن يقدم إلى الهيئة الوطنية لموافقتها إخطاراً خطياً يبين المنطقة/المناطق من منطقة التعاقد التي ينوي التخلي عنها، وأن يكون هذا الإشعار مصحوباً بخريطة ووصف يبين بالضبط أبعاد المنطقة المراد التخلي عنها والمنطقة المراد الاحتفاظ بها مبينة بدرجات ودقائق خطوط الطول والعرض. وتتكون المنطقة/المناطق المتخلى عنها مما لا يزيد على جزئين (٢)، وأن تكون بقدر ما يكون ذلك مناسباً بدرجة معقولة ذات حجم كاف وشكل مناسب، مع الأخذ في الاعتبار المناطق المجاورة التي تم التخلي عنها بالفعل وليست موضوع تعاقد آخر، بحيث تمكّن القيام بعمليات نفطية فيها. وبعد التخلي، فإن هذه المناطق المتخلى عنها لا تعود جزءاً من منطقة التعاقد لجميع الأغراض. وكل نزاع ينشأ حول حجم أو شكل هذا التخلي، يحل بقرار الخبير بموجب المادة (٣٢-١).

٤-٢) التخلي عند انتهاء فترة الاستكشاف

(أ) يجوز للمتعهد أن يختار عدم الشروع في مرحلة الاستكشاف الأولى، وفي هذه الحالة يتخلى عن كل منطقة التعاقد.

(ب) في نهاية مدة الاستكشاف (في نهاية مرحلة الاستكشاف الأولى أو في نهاية مرحلة الاستكشاف الثانية، حسبما يكون منطبقاً) يتخلى المقاول عن كل منطقة التعاقد باستثناء ما يلي:

(١) منطقة التطوير، أو

(٢) منطقة التقييم، أو

(٣) منطقة الاكتشاف التي اقترح المقاول بشأنها خطة تقييم، بشرط أن يكون المقاول ينفذ حسب الأصول الإجراءات المنطبقة لتحويل منطقة الاكتشاف تلك إلى منطقة تقييم خلال الفترة الزمنية المنصوص عليها في المادة (٨)، أو

(٤) منطقة الاكتشاف التي لم يقترح المقاول بشأنها خطة تقييم، بشرط أن يكون الكشف ذي العلاقة قد تم خلال مائة وثمانية (١٨٠) يوماً قبل نهاية مدة الاستكشاف، وبشرط أن يكون المقاول ينفذ حسب الأصول الإجراءات المنطبقة لتحويل منطقة الاكتشاف تلك إلى منطقة تقييم خلال الفترة الزمنية المنصوص عليها في المادة (٨)، أو

(٥) منطقة الاستكشاف المستبقاة، أو

(٦) منطقة الاحتفاظ بالغاز غير المصاحب للمدة المسموح بها بموجب المادة (٢٠-٢ب)، أو

(٧) إذا كان هناك بئر لا تزال تحفر عند انتهاء مدة الاستكشاف، وبمحض اختيار الهيئة الوطنية، فإن منطقة الاكتشاف المرتقبة حسبما تقرر الهيئة الوطنية تضم إلى أي اكتشاف مرتقب قد يحدث نتيجة لتلك البئر لغرض السماح للمتعهد بتنفيذ الإجراءات المنطبقة لتحويل منطقة الاكتشاف المرتقبة هذه إلى منطقة تقييم خلال المدة الزمنية المنصوص عليها في المادة (٨).

(ج) يلتزم المقاول بالنسبة لأية منطقة/مناطق مستبقاة بعد انتهاء مدة الاستكشاف، بالتخلي عن:

(١) أية منطقة تطوير لا يقوم المقاول بتطويرها في الوقت المحدد بموجب المادة (٩)، و/أو

(٢) أية منطقة تقييم لا تصبح موضوع منطقة تطوير خلال الفترة الزمنية المنصوص عليها في المادة (٩)، و/أو

(٣) أية منطقة اكتشاف لا تصبح موضوع منطقة تقييم خلال الفترة الزمنية المنصوص عليها في المادة (٨)، ومن ثم منطقة تطوير خلال الفترة الزمنية المنصوص عليها في المادة (٩)، و/أو

(٤) أية منطقة غاز غير مصاحب مستبقاة لا تصبح موضوع منطقة تقييم خلال الفترة الزمنية المنصوص عليها في المادة (٢٠-٢)، وبالتالي، منطقة تطوير خلال الفترة الزمنية المنصوص عليها في المادة (٢٠)، و/أو

(٥) أية منطقة اكتشاف مرتقبة تنشأ بموجب المادة ٤-٢ أ (٧) لا تصبح موضوع منطقة تقييم خلال الفترة الزمنية المنصوص عليها في المادة (٨)، وبالتالي، منطقة تطوير خلال الفترة الزمنية المنصوص عليها في المادة (٩).

٤-٣) التخلي عن مناطق التطوير

(أ) يلتزم المقاول بالتخلي عن كل منطقة تطوير:

(١) في حالة عدم وجود إنتاج جار مباشرة بعد تقديم إشعار المقاول إلى الهيئة الوطنية بأن منطقة التطوير تلك لم تعد تعتبر اقتصادية من جانب المقاول ويجري التخلي عنها اختيارياً، أو

(٢) في حالة وجود إنتاج جار بتاريخ انتهاء مائة وثمانين (١٨٠) يوماً بعد إشعار المقاول بأن منطقة التطوير تلك لم تعد تعتبر اقتصادية من جانب المقاول ويجري التخلي عنها اختيارياً، وبموجب برنامج انتقالي معقول إذا اختارت الهيئة الوطنية مواصلة تلك العمليات، أو

(٣) في التاريخ الذي قطع فيه المقاول الإنتاج دون موافقة الهيئة الوطنية لمدة تزيد على مائة وثمانين (١٨٠) يوماً، أو

(٤) إذا لم يبدأ المقاول الإنتاج من منطقة التطوير خلال مائة وثمانين (١٨٠) يوماً من التاريخ التقديري لبدء الإنتاج المبين في خطة التطوير كما هو منصوص عليه في المادة ٩-١(ج) (٥)، أو

(٥) في الذكرى السنوية الثلاثين (٣٠) من تاريخ النفاذ، أيهما يأتي أولاً، بشرط أن يكون منح تمديداً بموجب المادة ٣-٤ (ب).

٤-٤) التخلي الاختياري

يجوز للمتعهد التخلي عن أي جزء أو عن كل منطقة التعاقد في أي وقت خلال مرحلتي الاستكشاف الأولى والثانية. وأي تخل من جانب المقاول عن كل منطقة التعاقد - سواء اختيارياً أو بمقتضى أحكام هذه الاتفاقية - سيؤدي إلى إنهاء هذه الاتفاقية، بشرط اعتبار المقاول مرتبطاً بالالتزامات المبينة في المادة ٢٩-٢(أ).

٤-٥) التخلي عند إنهاء الاتفاقية

عند إنهاء هذه الاتفاقية بموجب المادة ٢٩، يلتزم المقاول بالتخلي عن كل منطقة التعاقد، بما في ذلك من غير حصر أية مناطق اكتشاف و/أو مناطق تقييم و/أو مناطق تطوير دون التزامات أو مسئوليات أخرى على الهيئة الوطنية للمتعهد، باستثناء ما قد يكون منطبقاً في حالة وجود قرار تحكيم بموجب المادة (٣٢) وفيما يتعلق بأي التزام أو مسئولية نشأت قبل إنهاء الاتفاقية.

٤-٦) الالتزام بتشغيل منطقة التطوير بعد التخلي

إذا تخلى المقاول عن منطقة تطوير لأي سبب من الأسباب، فيحق للهيئة الوطنية مطالبة المقاول لمدة لا تتجاوز مائة وثمانين (١٨٠) يوماً من تاريخ ذلك التخلي بمواصلة أعمال الإنتاج لحساب وعلى نفقة الهيئة الوطنية حتى يتم نقل الحق في مواصلة هذا الإنتاج إلى كيان آخر.

٤-٧) إشعار التخلي والموافقة

بالنسبة لأي تخل يتم بموجب هذه المادة ٤، يلتزم المقاول بأن يوجه إلى الهيئة لموافقتها إشعاراً خطياً يبين المنطقة/المناطق في منطقة التعاقد المراد التخلي عنها وبأن يكون هذا الإشعار مصحوباً بخريطة ووصف يبين بالضبط أبعاد المنطقة المراد التخلي عنها والمنطقة المراد الاحتفاظ بها مبينة بدرجات ودقائق خطوط الطول والعرض. وتتكون المنطقة/المناطق المتخلى عنها مما لا يزيد على جزئين (٢)، وأن تكون بقدر ما يكون ذلك مناسباً بدرجة معقولة ذات حجم كاف وشكل مناسب، مع الأخذ في الاعتبار المناطق المجاورة التي تم التخلي عنها بالفعل وليست موضوع تعاقد آخر، بحيث تمكّن القيام بعمليات نفطية في تلك المنطقة/المناطق المتخلى عنها. وكل نزاع ينشأ حول حجم أو شكل هذا التخلي، يحل بقرار الخبير بموجب المادة (٣٢-١).

٤-٨) التزامات المقاول عند التخلي

عند أي تخل، يكون المقاول مطالباً بالالتزامات المبينة في المادة ٢٢-٥.

المادة ٥
متطلبات برنامج عمل الاستكشاف

٥-١) الالتزام ببدء العمليات

يلتزم المقاول بالبدء في العمليات النفطية في موعد لا يتجاوز ثلاثة (٣) أشهر من تاريخ النفاذ.

٥-٢) متطلبات برنامج عمل الدراسة الجيوفيزيائية والجيولوجية

يلتزم المقاول بتنفيذ العمليات النفطية التالية خلال مرحلة الدراسة الجيوفيزيائية والجيولوجية ("متطلبات برنامج عمل الدراسة الجيوفيزيائية والجيولوجية"):

(أ) تتعهد الدراسة الجيوفيزيائية والجيولوجية بالحد الأدنى من متطلبات برنامج عمل الدراسة الجيوفيزيائية والجيولوجية حسبما هي مبينة في الملحق (ز) مع مبلغ مقرر في حالة المخالفة بعدم التنفيذ قدره **مائة وثلاثون ألف (-/١٣٠,٠٠٠) دولار أمريكي.**

(ب) إعادة معالجة بيانات مسح زلزالي ثنائي و/أو ثلاثي الأبعاد خاصة بمنطقة التعاقد، كما هو مبين في الملحق (ز) مع مبلغ مقرر يستحق في حالة المخالفة بعدم التنفيذ قدره **أربعمائة وخمسون ألف (-/٤٥٠,٠٠٠) دولار أمريكي.**

٥-٣) متطلبات برنامج عمل مرحلة الاستكشاف الأولى

إذا اختار المقاول الشروع في مرحلة الاستكشاف الأولى، فيلتزم بتنفيذ العمليات النفطية التالية ("متطلبات برنامج عمل مرحلة الاستكشاف الأولى"):

(أ) بئر استكشافية حسبما هو مبين في الملحق (ز) تحفر إلى العمق اللازم لاستكشاف التكوينات الحاملة للنفط المحتملة لغاية جميع المكامن المحتملة لتكوين **العرب**، بالإضافة إلى اختبار شامل للإنتاج إذا لزم الأمر بواسطة الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط، وذلك لتقييم الاحتمالات الهيدروكربونية لكل تلك التكوينات، مع مبلغ مقرر يستحق في حالة المخالفة بعدم التنفيذ قدره **تسعة ملايين (-/٩,٠٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي.**

وإذا لم يتحقق العمق المطلوب لأية بئر استكشافية لأي سبب من الأسباب، يلتزم المقاول بحفر بئر استكشافية بديلة إلى نفس العمق خلال مرحلة الاستكشاف المنطبقة، مع مبلغ مقرر يستحق في حالة المخالفة بعد التنفيذ قدره **تسعة ملايين (-/٩,٠٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي.** ويجوز للهيئة الوطنية بمحض اختيارها الموافقة على تمديد مدة مرحلة الاستكشاف الأولى لهذا الغرض.

٥-٤) ترحيل أعمال الاستكشاف الإضافية

إذا أجرى المقاول خلال مرحلة الاستكشاف الأولى مسحاً زلزالياً و/أو حفر بئراً استكشافية إضافة إلى متطلبات برنامج العمل، فعندئذ تعتبر العمليات النفطية الإضافية محسوبة مقابل متطلبات برنامج العمل المعادلة لمرحلة الاستكشاف الثانية.

٥-٥) متطلبات برنامج عمل مرحلة الاستكشاف الثانية

إذا اختار المقاول الشروع في مرحلة الاستكشاف الثانية، فيلتزم بتنفيذ العمليات النفطية التالية ("متطلبات برنامج عمل مرحلة الاستكشاف الثانية"):

(أ) بئر استكشافية حسبما هو مبين في الملحق (ز) تحفر إلى العمق اللازم لاستكشاف التكوينات الحاملة للنفط المحتملة لغاية جميع المكامن المحتملة لتكوين **الخف**، بالإضافة إلى اختبار شامل للإنتاج إذا لزم الأمر بواسطة الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط، وذلك لتقييم الاحتمالات الهيدروكربونية لكل تلك التكوينات، مع مبلغ مقرر يستحق في حالة المخالفة بعد التنفيذ قدره **خمسة وعشرون مليون (-/٢٥,٠٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي.**

(ب) وإذا لم يتحقق العمق المطلوب لأية بئر استكشافية لأي سبب من الأسباب، يلتزم المقاول بحفر بئر استكشافية بديلة إلى نفس العمق خلال مرحلة الاستكشاف المنطبقة، مع مبلغ مقرر يستحق في حالة المخالفة بعد التنفيذ قدره **خمسة وعشرون مليون (-/٢٥,٠٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي.** ويجوز للهيئة الوطنية بمحض اختيارها الموافقة على تمديد مدة مرحلة الاستكشاف الثانية لهذا الغرض.

ولا يجوز احتساب آبار التقييم ولا المسوحات الزلزالية ولا أية عمليات نفطية مرحّلة كجزء من خطة تقييم مقابل متطلبات برنامج عمل الاستكشاف المطلوبة من المقاول.

وإذا أخفق المقاول في تنفيذ أي من متطلبات برنامج عمل الاستكشاف اللازمة لمرحلة الاستكشاف الأولى أو مرحلة الاستكشاف الثانية كما هو منصوص عليه أعلاه (بما في ذلك المواقيت المحددة لحفر بئر في كل مرحلة استكشاف)، فعندئذ يكون المقاول ارتكب مخالفة جوهرية لهذه الاتفاقية.

المادة ٦
الضمانات

٦-١) ضمان متطلبات برنامج عمل الاستكشاف

(أ) يلتزم المقاول بما يلي: (أولاً) خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ النفاذ، و(ثانياً) ثلاثين (٣٠) يوماً قبل الشروع في مرحلة الاستكشاف الأولى والثانية - إذا كانت منطبقة - و(ثالثاً) ثلاثين (٣٠) يوماً قبل المدة نصف السنوية من أية منطقة استكشاف مستبقاة، بأن يقدم للهيئة الوطنية خطاب اعتماد مصرفي غير قابل للنقض لصالح الهيئة الوطنية من بنك عالمي مشهور مقبول لدى الهيئة الوطنية، أو - حسب خيار الهيئة الوطنية - تقديم ضمان من الشركة الأم لصالح الهيئة الوطنية من الشركة الأم الكبرى للمتعهد أو من شركة أم مقبولة لدى الهيئة الوطنية، بمبلغ يعادل

في مجموعه المبالغ المحددة في المادة ٦-١ (ب)، أو المادة ٣-٢ (بشأن أية منطقة استكشاف مستبقاة) حسبما ينطبق بشأن القيام بمتطلبات برنامج عمل الاستكشاف ومتطلبات برنامج منطقة الاستكشاف المستبقاة. ويكون كتاب الاعتماد المصرفي من مؤسسة مالية ذات شهرة عالمية ومقبولاً شكلاً وموضوعاً لدى الهيئة الوطنية. كما أن أي ضمان من الشركة الأم يجب أن يكون بالشكل المبين في الملحق (و) أو - في أي من الحالتين - حسبما تقبله الهيئة الوطنية بإشعار توجهه إلى المقاول على أنه (أولاً) متفق مع المادة ٦-١ (ج)، أو (ثانياً) غير متفق مع المادة ٦-١ (ج) إلا أنه مع ذلك مقبول لدى الهيئة الوطنية. ويكون كتاب الاعتماد المصرفي أو ضمان الشركة الأم لمدة لا تنتهي قبل مرحلة الاستكشاف الأولى أو مرحلة الاستكشاف الثانية أو المدة نصف السنوية لأية منطقة استكشاف مستبقاة - حسبما ينطبق - زائداً ستون (٦٠) يوماً بعد ذلك. ويلتزم المقاول كذلك - خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ النفاذ، وفي أو قبل التاريخ الذي يقدم فيه أي كتاب تال لاعتماد مصرفي أو ضمان شركة الأم - بأن يقدم إلى الهيئة الوطنية رأياً قانونياً من مستشاريه القانونيين بطريقة ترضى عنها الهيئة الوطنية بأن كتاب الاعتماد المصرفي هذا أو ضمان الشركة الأم - حسبما ينطبق - تم توقيعه وتأكيده حسب الأصول بالنيابة عن الضامن وبموجب صلاحية مناسبة وأنه صالح قانونياً ونافذ وفق أحكام هذه الاتفاقية. ويجوز للهيئة الوطنية إنهاء هذه الاتفاقية إذا تخلف المقاول عن تقديم أو تأكيد كتاب/كتب الاعتماد المصرفية أو الضمان/الضمانات - حسبما تنطبق - و/أو الرأي القانوني خلال وللمدة المقررة.

(ب) يكون إجمالي مبلغ كل كتاب اعتماد مصرفي أو ضمان - حسبما ينطبق - المشار إليه في المادة ٦-١ (أ) كما يلي:

(١) مقابل الدراسة الجيوفيزيائية والجيولوجية ورسم التخارج: **مليون وتسعمائة وثمانون ألف (-/١,٩٣٠,٠٠٠) دولار أمريكي.**

(٢) مقابل مرحلة الاستكشاف الأولى: **تسعة مليون (-/٩,٠٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي.**

(٣) مقابل مرحلة الاستكشاف الثانية: **خمسة وعشرون مليون (-/٢٥,٠٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي.**

أو

(٤) مقابل أية منطقة استكشاف مستبقاة: المبلغ الذي يتفق عليه بموجب المادة ٣-٢ بالنسبة لمتطلبات برنامج منطقة الاستكشاف المستبقاة.

(ج) كل كتاب اعتماد مصرفي أو ضمان من الشركة الأم غير ما هو وفق الصيغة المبينة في الملحق (و) يجب أن يشترط ما يلي:

(١) عند موافاة بنك الإصدار أو الضامن بشهادة من المقاول بها توقيع مؤكّد من الهيئة الوطنية بأن جزءاً مقابلاً من العمل قد تم استكماله وفق هذه الاتفاقية وأن البيانات الفنية المتعلقة به قد سلمت إلى الهيئة الوطنية، يخفض كتاب الاعتماد المصرفي أو ضمان الشركة الأم المعني بالمبلغ المنطبق (تناسبياً حسبما ينطبق) المبين في المادة ٥.

(٢) إذا وجهت الهيئة الوطنية إشعاراً إلى المقاول عند انتهاء الدراسة الجيوفيزيائية والجيولوجية أو مرحلة الاستكشاف الأولى أو مرحلة الاستكشاف الثانية أو عند انتهاء مدة نصف السنة لمنطقة الاستكشاف المستبقاة بأن المقاول قصر في أداء أي متطلب منطبق من متطلبات برنامج العمل، فعندئذ تلتزم كل شركة تشكّل منها المقاول أو مصرفه أو ضامنه - حسبما ينطبق - بناء على طلب الهيئة الوطنية - سواء نازع المقاول أو الضامن (حسبما ينطبق) أم لم ينازعا في هذا التقصير، بأن تدفع فوراً إلى الهيئة الوطنية كامل المتبقي من المبلغ المستحق من كتاب الاعتماد المصرفي أو ضمان الشركة الأم.

(د) بدون حصر للطبيعة العامة لكتاب الاعتماد المصرفي أو ضمان الشركة الأم اللازم اشتراطها بموجب المادة (٦-١) والمادة (٦-٢) يكون للهيئة العامة الحق في أن تسحب على تلك البنوك كتاب الاعتماد المصرفي أو ضمان الشركة الأم إذا قصر المقاول في تسديد المبالغ المقررة فيما يتعلق بالمخالفة في عدم التنفيذ المنصوص عليها في المادتين (٥-٢) و(٥-٤).

٦-٢) ضمان الالتزامات العامة بموجب هذه الاتفاقية

٧- (أ) تلتزم كل شركة تشكّل منها المقاول - خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ النفاذ - بأن تقدم إلى الهيئة الوطنية ضمان شركة أم غير قابل للنقض لصالح الهيئة الوطنية من الشركة الأم الكبرى أو من شركة أم مقبولة لدى الهيئة الوطنية، بشرط أن تقوم تلك الشركة الأم بتوفير جميع (وليس مجرد حصتها التناسبية) الموارد الفنية والمالية التي يحتاج إليها المقاول للوفاء في الوقت المحدد بجميع التزاماته بموجب هذه الاتفاقية، بما في ذلك من غير حصر التزامات المقاول بموجب المادة (٢١) بالطريقة المبينة في الملحق (ز) أو حسبما تقبله الهيئة الوطنية بإشعار توجهه إلى المقاول.

ويلتزم كل طرف يتشكّل منه المقاول كذلك ـ خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ النفاذ ـ بأن يسلم للهيئة الوطنية رأياً قانونياً من مستشاره القانوني بطريقة ترضى عنها الهيئة الوطنية بأن ضمان الشركة الأم تم توقيعه وتأكيده حسب الأصول بالنيابة عن الضامن وبموجب صلاحية مناسبة وأنه صالح قانونياً ونافذ وفق أحكام هذه الاتفاقية. ويجوز للهيئة الوطنية إنهاء هذه الاتفاقية إذا تخلف المقاول عن تقديم أو تأكيد كتاب/كتب الاعتماد المصرفية أو الضمان/الضمانات ـ حسبما تنطبق ـ و/أو الرأي القانوني خلال المدة المقررة.

المادة ٧
لجنة الإدارة

٧-١) صلاحيات لجنة الإدارة

(أ) تلتزم كل من الهيئة الوطنية والمقاول خلال خمسة وأربعين (٤٥) يوماً من تاريخ النفاذ بتشكيل لجنة ("لجنة الإدارة") لغرض الإشراف على العمليات النفطية. وتكون مهمة اللجنة الإدارية هي مساعدة المقاول على تنفيذ العمليات النفطية بموجب هذه الاتفاقية، ولتشكل قناة حوار ونقل معلومات بين المقاول والهيئة الوطنية بشأن العمليات النفطية التي يخطط المقاول لتنفيذها.

(ب) يكون للجنة الإدارة سلطة على جميع المسائل التشغيلية، بما في ذلك من غير حصر مراجعة واعتماد ـ إن كان منطبقاً ـ المهام التالية المناط بها للمتعهد:

(١) برنامج العمل السنوي والميزانية المقترحة وما يقترح المقاول من تعديلات عليها.
(٢) خطط التقييم المقترحة.
(٣) خطط التطوير المقترحة وتعديلات الهيئة الوطنية عليها كشرط للموافقة.
(٤) الطريقة المقترحة وأداة قياس حجم وتقدير نوعية النفط الخام والغاز الطبيعي.
(٥) إجراءات الإنتاج المقترحة.
(٦) الخطة المقترحة لإنهاء العمليات والميزانية اللازمة لأعمال الإنهاء.
(٧) المنطقة/المناطق المقترحة لأي تخل جزئي.
(٨) المساحة المقترحة لأية منطقة غاز غير مصاحب مستبقاة.
(٩) مقترحات تخصيص مصروفات عمليات نفطية تزيد على مليوني (-/٢،٠٠٠،٠٠٠) دولار أمريكي.

٧-٢) ممثلو لجنة الإدارة

(أ) تتألف لجنة الإدارة من ستة (٦) أعضاء لكل منهم صوت واحد، ثلاثة (٣) ممثلين منهم تعينهم الهيئة الوطنية، وثلاثة (٣) ممثلين منهم يعينهم المقاول. ويحق لكل ممثل تعيين بديل له في حالة عدم تمكنه من حضور أحد الاجتماعات.

(ب) يلتزم كل طرف خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ النفاذ بتوجيه إشعار خطي إلى الطرف الآخر يتضمن أسماء ممثليه المعينين في لجنة الإدارة. ويجوز للطرف الذي يعينهم استبدال أحدهم أو جميعهم من وقت لآخر بتوجيه إشعار خطي إلى الطرف الآخر.

(ج) يعتبر ممثلو كل طرف (وبدلاؤهم) قائمين مقام ذلك الطرف ويعتبرون أن لديهم كامل الصلاحية والتفويض في تمثيل وإلزام ذلك الطرف بالنسبة لجميع المسائل المحالة بشكل صحيح إلى لجنة الإدارة.

(د) يحق لكل ممثل أن يحضر معه لاجتماعات لجنة الإدارة استشاريين لمساعدته في أعمال الاجتماع بقدر ما يكون ضرورياً بدرجة معقولة، بشرط أن يعمل هؤلاء الاستشاريون بصفة استشارية فقط ولا يحق لهم التصويت. وما لم توافق لجنة الإدارة على غير ذلك، فإن تكاليف كل استشاري يتحملها الطرف الذي عينه ولا تعتبر تكاليف مستردة بموجب هذه الاتفاقية.

(هـ) تكاليف السفر المعتادة والمألوفة التي ينفقها الممثلون أثناء سفرهم لحضور اجتماعات لجنة الإدارة يتحملها المقاول وتعتبر تكاليف مستردة بموجب هذه الاتفاقية.

٧-٣) رئيس ومقرر لجنة الإدارة

تعين الهيئة الوطنية أحد ممثليها ليكون رئيس لجنة الإدارة (ويشار إليه فيما بعد بعبارة "رئيس اللجنة") ليترأس جميع اجتماعات اللجنة. وفي حالة غياب رئيس اللجنة عن أي اجتماع، يجوز للهيئة الوطنية انتداب أحد ممثليها الحاضرين ذلك الاجتماع ليترأس الاجتماع. ويعين المقاول أحد ممثليه ليكون مقرر لجنة الإدارة (ويشار إليه فيما بعد بلفظ "المقرر") ويكون مسئولاً عما يلي:

(أ) إعداد وتدوير محاضر الجلسات لتوقيعها من قبل كل ممثل حضر الاجتماع وذلك قبل اختتام الاجتماع. وتتضمن محاضر الاجتماعات نتائج أية أصوات أدلت بها لجنة الإدارة وغيرها من المواضيع ذات العلاقة.

(ب) إرسال محضر كل اجتماع للجنة الإدارة إلى كل طرف.

(ج) أية مهام أخرى من نفس العمل تكلفه بها لجنة الإدارة من وقت لآخر.

٧-٤) اجتماعات وتصويت لجنة الإدارة

(أ) تجتمع لجنة الإدارة أربع (٤) مرات على الأقل في السنة في البحرين أو في أي مكان آخر توافق عليها الهيئة الوطنية والمقاول وذلك بدعوة كتابية يوجهها رئيس اللجنة قبل ثلاثين (٣٠) يوماً، على أن تتضمن الدعوة جدول الأعمال والمعلومات و/أو المستندات اللازمة للاجتماع المقترح. وإلى جانب ذلك، يحق لكل من الهيئة الوطنية والمقاول دعوة لجنة الإدارة لاجتماع استثنائي بإشعار لا تقل مدته عن خمسة عشر (١٥) يوماً (ما لم توافق جميع الأطراف على غير ذلك) وأن يتضمن جدول الأعمال. ويحق لأي طرف - بتوجيه إشعار إلى جميع الأطراف الأخرى - الإفادة بالمواضيع الإضافية التي يرغب أن تنظر فيها لجنة الإدارة في اجتماع صدرت الدعوة له بالفعل. وإذا تم توجيه هذا الإشعار قبل عشرة (١٠) أيام على الأقل من تاريخ الاجتماع، فيجب - وفقاً لأحكام المادة ٧-٤ (د) – إدراج هذه المواضيع على جدول الأعمال والنظر فيها خلال ذلك الاجتماع.

(ب) مع مراعاة أحكام المادة ٧-٤ (ج)، لا يجوز للجنة الإدارة التداول واتخاذ القرارات في اجتماع إلا بحضور ممثلين اثنين (٢) على الأقل وعدد متساو من ممثلي كل طرف.

(ج) إذا رأى أي طرف أن أحد المواضيع يتطلب إجراء عاجلاً أو قراراً دون دعوة اجتماع، فيجوز للطرفين عندئذ الاتفاق كتابياً على اتخاذ القرارات بواسطة الفاكس أو عن طريق تدوير المستندات.

(د) يحتاج اتخاذ قرار لجنة الإدارة أو موافقتها بموجب هذه الاتفاقية إلى صوت أكثرية مع صوت إيجابي واحد على الأقل لممثلي كل طرف من العدد المنطبق للممثلين. ومع مراعاة أحكام المادة ٩-١ (و)، تلتزم الهيئة الوطنية عبر ممثليها في لجنة الإدارة باعتماد أي مقترح للمتعهد مطلوب صراحة بموجب هذه الاتفاقية يكون متوافقاً مع الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط ويفي بالمعايير ذات العلاقة المنصوص عليها صراحة في هذه الاتفاقية.

(هـ) في حالة تعذر الحصول على صوت الأغلبية بشأن أحد المواضيع التي تحتاج صراحة إلى موافقة لجنة الإدارة بموجب هذه الاتفاقية، يجوز لأي من الطرفين دعوة لجنة الإدارة لاجتماع آخر في محاولة لحل هذا الإشكال. وفي حالة استمرار لجنة الإدارة في عدم الحصول على صوت الأغلبية بشأن الموضوع، يحق للمتعهد تقديم المسائل ذات العلاقة لرأي الخبير الملزم وفق أحكام المادة ٣٢-١ والإجراءات المنصوص عليها في الملحق (د). ومع مراعاة أحكام المادة ٩-١ (و) إذا قرر الخبير بأن الاقتراح المعني للمتعهد متفق مع الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط ومع المعايير الأخرى ذات العلاقة المنصوص عليها صراحة في

هذا الاتفاقية، فعندئذ يعتبر رأي المقاول موافقاً عليه. ومع مراعاة أحكام المادة ٩-١ (و) إذا قرر الخبير بأن الاقتراح المعني للمتعهد غير متفق مع الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط ولا مع المعايير الأخرى ذات العلاقة المنصوص عليها صراحة في هذا الاتفاقية، فعندئذ يكون لهذا الخبير صلاحية تحديد التعديلات التي يراها لازمة على اقتراح المقاول ليجعل اقتراح المقاول متفقاً مع الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط ومع المعايير الأخرى ذات العلاقة النصوص عليها في هذه الاتفاقية. ويكون تاريخ قرار الخبير هو تاريخ الموافقة على قرار المقاول.

(و) يجوز لأي من الطرفين أن يقدم إلى لجنة الإدارة للمراجعة والمشورة مواضيع لا تتطلب موافقة لجنة الإدارة بموجب هذه الاتفاقية التي يراها مهمة، بما في ذلك مسائل العلاقة فيما بين الطرفين.

(ز) أي إشعار يوجهه أحد الطرفين بموجب المادة (٣٤)، يعتبر إشعاراً إلى ممثلي ذلك الطرف في لجنة الإدارة.

المادة ٨
الاكتشاف والتقييم

٨-١ الاكتشافات ومناطق الاكتشاف

(أ) إذا توصل المقاول إلى اكتشاف، فعليه تبليغ الهيئة الوطنية عنه في الحال. وعلى الفور - ولكن في مدة لا تتجاوز بأي حال تاريخ اليوم الثلاثين (٣٠) من تاريخ ذلك الاكتشاف - يقدم للهيئة الوطنية جميع المعلومات المتوفرة المتعلق بهذا الاكتشاف، بما في ذلك التصنيف الأولي للاكتشاف كأن يكون اكتشاف نفط خام أو اكتشاف غاز طبيعي مصاحب.

(ب) إذا قرر المقاول القيام بعملية حفر أو اختبار إنتاج في بئر بدون أنابيب تغليف أو خلال أنبوب تغليف مثقب، فيلتزم بتبليغ الهيئة الوطنية عن توقيت القيام بهذا الاختبار قبل القيام بالاختبار المقترح بمدة لا تقل عن ثمان وأربعين (٤٨) ساعة، ويكون للهيئة الوطنية الحق في تواجد ممثل لها أثناء هذا الاختبار.

(ج) تقوم لجنة الإدارة خلال مدة لا تتجاوز تسعين (٩٠) يوماً قبل نهاية مرحلة الاستكشاف المنطبقة بتقديم توصية إلى الهيئة الوطنية بشأن المنطقة المطابقة للحجم المتصور للمكمن موضوع الاكتشاف. ومع مراعاة هذه التوصية، تحدد الهيئة الوطنية منطقة الاكتشاف. ويشترط أنه إذا لم يوافق المقاول على منطقة الاكتشاف التي حددتها الوطنية، يحال الأمر ليحدده الخبير وفق أحكام المادة ٣٢-١.

(د) إذا قرر المقاول أن الاكتشاف لا يستحق تقييماً فورياً، فله أن حق الاستبقاء على منطقة الاكتشاف المعنية خلال فترة الاستكشاف بحيث أنه في حالة التوصل إلى اكتشاف أو اكتشافات أخرى، فعندئذ يستحق ذلك الاكتشاف التقييم إما بمفرده أو بالاشتراك مع الاكتشاف أو الاكتشافات الإضافية.

٨-٢) **خطط التقييم**

(أ) رغبة في تجنب التخلي عند نهاية فترة الاستكشاف عن أية منطقة اكتشاف تمنحها الهيئة الوطنية للمتعهد بموجب المادة ٣-٣، وأن يكون المقاول قد اقترح على لجنة الإدارة خطة تقييم ("خطة التقييم") تقدم إلى لجنة الإدارة خلال مدة لا تتجاوز مائة وعشرين (١٢٠) يوماً قبل نهاية فترة الاستكشاف (سواء كانت نهاية فترة الاستكشاف عند نهاية مرحلة الاستكشاف الأولى أو عند نهاية مرحلة الاستكشاف الثانية) ومن ثم يكون قد واصل تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالموافقة على خطة التقييم وبشرط أن يكون المقاول قد أعلن بأن هناك اكتشافاً تجارياً، يقدم خطة تطوير ويتلقى موافقة على خطة تطوير خلال الفترات الزمنية المنصوص عليها في هذه المادة ٨ والمادة ٩، بشرط أنه إذا توصل المقاول إلى اكتشاف خلال مائة وعشرين (١٢٠) يوماً من نهاية فترة الاستكشاف، فيجوز له الاستبقاء على أية منطقة اكتشاف ذات علاقة تكون الهيئة الوطنية قد منحته بعد نهاية فترة الاستكشاف بشرط أن يقدم إلى لجنة الإدارة خطة تقييم مقترحة في مدة لا تتجاوز مائة وعشرين (١٢٠) يوماً بعد تاريخ ذلك الاكتشاف (حتى وإن حدث هذا التقديم بعد نهاية فترة الاستكشاف)، وعندها يواصل تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالموافقة على خطة التقييم، وبشرط أن يكون المقاول قد أعلن عن وجود اكتشاف تجاري، يقدم خطة تطوير ويتلقى موافقة على خطة تطوير خلال الفترات الزمنية المنصوص عليها في هذه المادة ٨ والمادة ٩.

(ب) يشترط في أية خطة تقييم مقترحة يقدمها المقاول ما يلي:

(١) أن تتضمن منطقة تقييم مقترحة مطابقة لحجم المكمن (أو المكامن في حالة تقييم اكتشافات متعددة معاً).

(٢) أن تتضمن عمل التقييم المقترح.

(٣) أن تتضمن ميزانية مقترحة.

(٤) أن تكون مصممة لتحديد ما إذا كان هذا الاكتشاف اكتشافاً تجارياً مع تحديد حدود المكمن أو المكامن بدقة معقولة.

(٥) أن تتضمن إستراتيجية بيئية مقترحة.

(٦) أن تتضمن تعديلات مقترحة على برنامج العمل السنوي والميزانية المتعلقة بخطة التقييم المقترحة.
(٧) أن تكون متفقة مع الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط.

وإذا لم يقم رئيس لجنة الإدارة خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ استلام خطة التقييم المقترحة من المقاول بإشعار المقاول بأن لجنة الإدارة لم توافق على خطة التقييم المقترحة التي قدمها المقاول، فعندها تعتبر لجنة الإدارة قد وافقت على خطة التقييم المقترحة التي قدمها المقاول.

(ج) يلتزم المقاول خلال مائة وعشرين (١٢٠) يوماً من تاريخ موافقة لجنة الإدارة على خطة التقييم بالشروع وبالتالي متابعة خطة التقييم باجتهاد وإكمالها في مدة لا تتجاوز سنتين (٢) من تاريخ الموافقة، أو ـ في حالة اكتشاف غاز طبيعي غير مصاحب ـ خلال خمس (٥) سنوات من تاريخ الاكتشاف.

(د) يجوز للمتعهد إذا لم توجد موافقة بالأغلبية بين ممثلي لجنة الإدارة بشأن خطة التقييم التي اقترحها، أن يلجأ إلى قرار الخبير وفق أحكام المادة ٧-٤ (ب) بتوجيه إشعار إلى الهيئة الوطنية.

(هـ) إذا قام الخبير بتعديل خطة التقييم التي اقترحها المقاول ولكن المقاول لا يوافق على هذه التعديلات، فعليه أن يختار بموجب إشعار يوجهه إلى الهيئة الوطنية خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من قرار الخبير ما يلي: (١) تنفيذ التعديلات التي أجراها الخبير، أو (٢) يتخلى على الفور عن منطقة الاكتشاف ذات العلاقة.

المادة ٩
التطوير

٩-١) التطوير

(أ) يحق للمتعهد أن يحدد الصفة التجارية لأي اكتشاف يتوصل إليه، ومع مراعاة المادة ٨-٢، يحق له الاستبقاء على الاكتشاف خلال فترة الاستكشاف الذي يختار عدم تطويره فوراً، بحيث أنه في حال التوصل إلى اكتشاف أو اكتشافات إضافية، يمكن تطوير هذا الاكتشاف مع الاكتشاف أو الاكتشافات الإضافية.

(ب) رغبة في تجنب التخلي عن منطقة تقييم عند نهاية فترة الاستكشاف، يلتزم المقاول بالإعلان عن وجود اكتشاف تجاري، وأن يكون قد اقترح على لجنة الإدارة خطة تطوير ذات علاقة خلال مدة لا تتجاوز مائة وثمانين (١٨٠) يوماً قبل نهاية فترة الاستكشاف (سواء كانت نهاية فترة الاستكشاف عند نهاية مرحلة الاستكشاف الأولى أو عند نهاية مرحلة الاستكشاف الثانية) ومن ثم يكون قد واصل تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالموافقة على خطة

التطوير خلال الفترات الزمنية المنصوص عليها في هذه المادة ٩، بشرط أنه إذا أتم المقاول بموجب المادة ٨ خطة تقييم خلال مائة وعشرين (١٢٠) يوماً من نهاية فترة الاستكشاف، فيجوز له الاستبقاء على منطقة التقييم ذات العلاقة بعد نهاية فترة الاستكشاف بشرط أن يعلن عن وجود اكتشاف تجاري وأن يقدم إلى لجنة الإدارة خطة تطوير مقترحة في مدة لا تتجاوز مائة وثمانين (١٨٠) يوماً من تاريخ ذلك الإتمام (حتى وإن حدث هذا الإعلان والتقديم بعد نهاية فترة الاستكشاف)، وعندها يواصل تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالموافقة على خطة التطوير خلال الفترات الزمنية المنصوص عليها في هذه المادة ٩.

(ج) يشترط في أية خطة تطوير مقترحة يقدمها المقاول ما يلي:

(١) أن تتضمن منطقة تطوير مقترحة مطابقة لحجم المكمن (أو المكامن في حالة تطوير اكتشافات متعددة معاً).

(٢) أن تتضمن عمل التطوير المقترح.

(٣) أن تتضمن ميزانية مقترحة.

(٤) أن تتضمن تقديرات الاحتياطي.

(٥) أن تتضمن جدول تطوير مقترحاً وتاريخاً متوقعاً لبدء الإنتاج.

(٦) أن تتضمن أنواع المواد المستخرجة المتوقعة (جميع السوائل المستخرجة، بما في ذلك الماء).

(٧) أن تتضمن تحليلاً اقتصادياً.

(٨) أن تتضمن إستراتيجية بيئية مقترحة.

(٩) أن تتضمن تعديلات مقترحة على برنامج العمل والميزانية السنوية المتعلق بخطة التقييم المقترحة، وأن تكون متفقة مع الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط.

(د) إذا لم يقم رئيس لجنة الإدارة خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ استلام خطة التطوير المقترحة من المقاول، إما:

(١) بإشعار المقاول بأن لجنة الإدارة وافقت على خطة التطوير المقترحة التي قدمها المقاول؛ أو

(٢) بإشعار المقاول بأية تغييرات على خطة التطوير المقترحة التي قدمها ترى الهيئة الوطنية أنها (١) معقولة في إطار الإدارة العامة الصحيحة لتطوير الموارد النفطية في مملكة البحرين، و(٢) أنها تتماشى مع الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط، و(٣) أنها تتفق مع المادة ٩-١ (ج)؛

فعندها تعتبر لجنة الإدارة قد وافقت على خطة التطوير المقترحة التي قدمها المقاول.

(هـ) يلتزم المقاول خلال مائة وثمانين (١٨٠) يوماً من تاريخ موافقة لجنة الإدارة على خطة التطوير بالشروع وبالتالي بمتابعة خطة التطوير باجتهاد.

(و) يجوز للمتعهد بموجب المادة ٧-٤ (هـ) إذا لم توجد موافقة بالأغلبية بين ممثلي لجنة الإدارة بشأن تعديلات الهيئة الوطنية المقترحة على خطة التطوير المقترحة التي قدمها المقاول، اللجوء إلى قرار الخبير بتوجيه إشعار إلى الهيئة الوطنية. وإذا قرر الخبير بأن التعديلات التي تطالب بها الهيئة الوطنية: (١) معقولة في إطار الإدارة العامة الصحيحة لتطوير الموارد النفطية في مملكة البحرين، و(٢) أنها تتماشى مع الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط، و(٣) أنها تتفق مع المادة ٩-١ (ج)؛ فعندها تصبح تعديلات الهيئة الوطنية جزءاً من خطة التطوير المعتمدة. وإذا قرر الخبير بأن التعديلات التي تطالب بها الهيئة الوطنية: (١) ليست معقولة في إطار الإدارة العامة الصحيحة لتطوير الموارد النفطية في مملكة البحرين، ,و(٢) أنها لا تتماشى مع الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط، و(٣) أنها لا تتفق مع المادة ٩-١ (ج)؛ فعندها يكون للخبير صلاحية تحديد نوعية التعديلات، إن وجدت، على خطة التطوير التي قدمها المقاول (إذا كانت خطة التطوير المقترحة التي قدمها المقاول هي نفسها لا تتفق مع أحكام المادة ٩-١ ج) اللازمة لجعلها متفقة مع أحكام المادة ٩-١ (ج).

(ز) إذا لم يوافق المقاول على أية تعديلات ذات علاقة تطالب بها الهيئة الوطنية أو على تعديلات يطالب بها الخبير على خطة التطوير المقترحة التي قدمها المقاول، فإن على المقاول عندئذ أن يختار بموجب إشعار يوجهه إلى الهيئة الوطنية خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من قرار الخبير ما يلي: (١) إما تنفيذ تلك التعديلات، أو (٢) التخلي على الفور عن منطقة التقييم ذات العلاقة.

٩-٢) إعلان الهيئة الوطنية عن الاكتشاف التجاري

(أ) إذا لم يقم المقاول في موعد لا يتجاوز نهاية أية مرحلة استكشاف تم التوصل خلالها إلى اكتشاف بتقديم إما خطة تقييم أو خطة تطوير لهذا الاكتشاف، فيجوز للهيئة الوطنية بمحض اختيارها وحدها وبإشعار خطي توجهه إلى المقاول، الإعلان أن هذا الاكتشاف اكتشاف تجاري وتطلب من المقاول تطوير الاكتشاف وفق خطة التطوير التي تقترحها الهيئة الوطنية. وبعد استلام هذا الإشعار، يكون للمتعهد مهلة مدتها ثلاثة (٣) أشهر ليؤكد بإشعار كتابي يوجهه إلى الهيئة الوطنية ما إذا كان ينوي تطوير هذا الاكتشاف.

(ب) وفي الأحوال التالية:

(١) إذا أخفق المقاول في الرد خلال الأشهر الثلاثة (٣) المذكورة؛ أو

(٢) إذا اختار عدم تطوير الاكتشاف؛ أو

(٣) إذا لم يوافق على خطة التطوير التي اقترحتها الهيئة الوطنية لهذا الاكتشاف، فعندها يصبح هذا الاكتشاف ملكاً بالكامل للهيئة الوطنية ويعتبر المقاول متخلياً عن جميع الحقوق بموجب هذه الاتفاقية بشأن ذلك الاكتشاف (بما في ذلك - درءاً للشك - أية حقوق في نفط استخرج من هذا الاكتشاف) ومنطقة الاكتشاف ذات العلاقة.

المادة ١٠
برامج العمل والميزانيات السنوية

١٠-١) برامج العمل والميزانيات السنوية

(أ) يلتزم المقاول خلال ستين (٦٠) يوماً من تاريخ النفاذ بأن يقدم إلى لجنة الإدارة لموافقتها برنامج عمل وميزانية سنوية لما تبقى من السنة الشمسية الأولى.

(ب) يلتزم المقاول خلال مدة لا تتجاوز تسعين (٩٠) يوماً من بداية كل سنة شمسية تالية بأن يقدم إلى لجنة الإدارة لموافقتها برنامج عمل وميزانية سنوية لما يتم القيام به في السنة الشمسية التالية، على أن يشمل قسم الميزانية المخصص لكل عنصر البنود المدرجة في الملحق (هـ) حسبما ينطبق.

(ج) يشترط في برامج العمل والميزانيات السنوية التي يقدمها المقاول وأي اقتراح تعديل يقدمه المقاول على برنامج العمل والميزانية السنوية، ما يلي:

(١) أن تتضمن عملاً كافياً للوفاء بمتطلبات برنامج عمل الاستكشاف المتعلقة بالدراسة الجيوفيزيائية والجيولوجية و/أو مرحلة الاستكشاف الأولى و/أو مرحلة الاستكشاف الثانية و/أو ما يتعلق بأي منطقة استكشاف مستبقاة، كما ينطبق، إلى جانب أية عمليات استكشاف إضافية يرغب المقاول في تنفيذها.

(٢) أن تتضمن عملاً كافياً للوفاء بمتطلبات برنامج العمل ذي العلاقة حسب المواقيت المنطبقة المتعلقة بخطط التقييم وخطط التطوير بموجب المادة ٨ والمادة٩ بالترتيب.

(٣) أن تكون مطابقة للمادة ١٢-٢ ومتوافقة مع الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط.

(د) إذا لم يقم رئيس لجنة الإدارة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ استلام برنامج العمل والميزانية السنوية المقترحة أو تعديلاً عليه بإشعار المقاول بأن لجنة الإدارة ترفض برنامج العمل والميزانية السنوية المقترح أو تعديله الذي قدمه المقاول، فعندها تعتبر لجنة الإدارة قد وافقت على برنامج العمل والميزانية السنوية المقترح أو تعديله الذي قدمه المقاول.

(هـ) يجوز للمتعهد وفقاً لأحكام المادة ٧-٤ (هـ) في حالة عدم وجود موافقة بالأغلبية بين ممثلي لجنة الإدارة بشأن برنامج العمل والميزانية السنوية أو تعديله الذي قدمه المقاول أن يلجأ إلى قرار الخبير.

(و) إذا لم يوافق المقاول على أية تعديلات ذات علاقة تطالب بها الهيئة الوطنية أو على نتائج ما يقرره الخبير، فيجب على المقاول حينئذ أن يختار بموجب إشعار يوجهه إلى الهيئة الوطنية خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من قرار الخبير، إما (١) تنفيذ تعديلات الخبير، أو (٢) إنهاء هذه الاتفاقية.

(ز) بالرغم مما تقدم، وفي حالة تخلف المقاول عن تقديم برنامج عمل وميزانية سنوية للموافقة: (١) يتضمن عملاً كافياً بحيث يفي بمتطلبات برنامج عمل الاستكشاف المتعلقة بالدراسة الجيوفيزيائية والجيولوجية و/أو مرحلة الاستكشاف الأولى و/أو مرحلة الاستكشاف الثانية و/أو ما يتعلق بأي منطقة استكشاف مستبقاة، كما ينطبق؛ و(٢) يكون مطابقاً للمادة ١٢-٢ ومتوافقاً مع الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط، فعندئذ يعتبر هذا التخلف مخالفة جوهرية ويجوز للهيئة الوطنية في هذه الحالة إنهاء هذه الاتفاقية بموجب المادة ٢٩.

(ح) لا يجوز للمتعهد القيام بأي عمل أو إنفاق أية مصروفات لم ترد في برنامج العمل والميزانية السنوية المعتمد، إلا كما يلي:

(١) إذا كانت المصروفات لجزء من عمل تزيد على المبلغ المرصود في برنامج العمل والميزانية السنوية ضرورية لتنفيذ ذلك الجزء من العمل، فعندئذ يكون المقاول مفوضاً أن ينفق تلك المصروفات الإضافية لغاية ما لا يتجاوز عشرة في المائة (١٠%) من المبلغ المرصود في الميزانية لذلك الجزء من العمل، بشرط أن لا يتجاوز مبلغ المصروفات الإضافية خمسة في المائة (٥%) من إجمالي برنامج العمل والميزانية السنوية لتلك السنة الشمسية. ويلتزم المقاول بإخطار لجنة الإدارة فور علمه باحتمال تكبد تلك المصروفات الإضافية ومقدارها.

ويلتزم المقاول أيضاً بإخطار لجنة الإدارة فور الإنفاق الفعلي لتلك المصروفات الإضافية. ويشترط أيضاً أن لا تكون تلك المصروفات الإضافية قابلة للاسترداد كتكاليف نفطية بموجب هذه الاتفاقية ما لم يتم تقديم تعديل لبرنامج العمل والميزانية السنوية ذات العلاقة واعتمادها بموجب هذه المادة ١٠؛ أو

(٢) بالرغم من أي نص مخالف في هذه الاتفاقية، في حالة وجود حالة طارئة أو ظروف غير اعتيادية، يجوز للمتعهد اتخاذ تلك الإجراءات وتكبد التزامات التي يرى أنها ضرورية لحماية وسلامة الأرواح والممتلكات والعمليات النفطية، ومنع أو تخفيف تلوث أو أضرار بيئية أخرى أو - عموماً - لحماية مصالح الطرفين أو الشركات المنتسبة إليهما أو العاملين لدى أي منهما. ويجب على المقاول تبليغ لجنة الإدارة على الفور عن أي إجراء يتخذ أو التزامات تتكبد أو مصروفات تنفق، علماً بأن جميع التكاليف والنفقات التي تتكبد بصورة معقولة بحسن نية في هذا الشأن من جانب المقاول تعتبر مشمولة في برنامج العمل والميزانية السنوية الجاري للعمليات النفطية وقابلة للاسترداد كتكاليف نفطية.

المادة ١١
الانتفاع

١١-١) الانتفاع

(أ) إذا كان أحد المكامن واقعاً جزئياً ضمن منطقة التعاقد وجزئياً خارج منطقة التعاقد، مع وجود الجزء الخارج عن منطقة التعاقد إما ضمن مملكة البحرين ومياهها الإقليمية أو خارج مملكة البحرين ومياهها الإقليمية، فيجوز للهيئة الوطنية بموجب إشعار توجهه إلى المقاول أن تلزمه القيام بتطوير المكمن وإنتاج النفط منه بالتعاون مع الكيان أو الكيانات الأخرى التي لها حق إجراء عمليات نفطية في المنطقة أو المناطق الواقعة خارج منطقة التعاقد التي يمتد فيها المكمن.

(ب) في هذه الحالة، يلتزم المقاول ببذل أقصى جهده للاتفاق مع ذلك الكيان أو الكيانات الأخرى على اقتراح مشترك يقدمانه إلى الهيئة الوطنية للقيام بعملية تطوير مشترك للمكمن. ويعتبر هذا الاقتراح إذا وافقت الهيئة الوطنية عليه خطة تطوير لأغراض هذه الاتفاقية. وإذا لم يقدم هذا الاقتراح خلال مدة لا تتجاوز مائة وثمانين (١٨٠) يوماً من إشعار الهيئة الوطنية، أو إذا قدم هذا الاقتراح ولكن الهيئة الوطنية لم توافق عليه، فعندئذ يجوز للهيئة الوطنية إعداد خطة تطوير بموافقة مسبقة من

الخبير على تطوير مشترك. وتصبح خطة التطوير التي تقدمها الهيئة الوطنية ملزمة للمتعهد، وتعتبر خطة تطوير لأغراض هذه الاتفاقية، بشرط أن يكون للمتعهد الحق إذا لم يوافق على خطة التطوير هذه، اختيار التخلي عن هذا المكمن، مع اعتبار المقاول ملزماً بالالتزامات المنصوص عليها في المادة ٢٩-٩ حسبما تنطبق.

المادة ١٢

الحقوق والالتزامات العامة للطرفين

١٢-١) الحقوق العامة المترتبة للمتعهد

مع مراعاة أحكام هذه الاتفاقية والقوانين المنطبقة السارية من وقت لآخر، يكون للمتعهد الحقوق التالية:

(أ) الحق الحصري في استكشاف وتقييم وتطوير وإنتاج ونقل وتصدير النفط الواقع في منطقة التعاقد؛ والحق غير الحصري في إقامة خطوط أنابيب ومستودع ومرافق أخرى داخل وخارج منطقة التعاقد لغاية نقطة/نقاط التسليم لأغراض متصلة بالنفط المستخرج ضمن منطقة التعاقد، وعلى أساس إضافي، لأغراض متصلة بالنفط المستخرج من خارج منطقة التعاقد. ولا يكون للمتعهد الحق في استعمال أو شغل أية مواقع اختارتها مملكة البحرين لأغراض الدفاع أو لمطار أو لأنظمة هاتف فضائي أو محمول أو سلكي أو أرضي و/أو لأغراض اتصالات كمبيوترية أو إلكترونية أخرى، أو لأغراض صناعية أو عامة أو دينية. وتخضع حقوق المقاول أيضاً للحقوق القائمة الخاصة بالغير كما هو منصوص عليه في المادة ١٢-٥ القادمة، بشرط أيضاً أن لا يكون للمقاول حقوق في استخراج أو أخذ موارد طبيعية غير النفط، وليس في هذه الاتفاقية ما يعتبر أنه يقرر أية حقوق للمتعهد عدا تلك الحقوق المنصوص عليها صراحة في هذه الاتفاقية.

(ب) حق استخراج النفط من منطقة التعاقد بالمعدل الأمثل المتفق مع الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط (والسياسة النفطية لحكومة مملكة البحرين).

(ج) الحق في الأخذ من نقطة/نقاط التسليم أو أية نقاط أخرى يتفق عليها بموجب المادة ١٦-١ ب(٢) التالية حصته من إنتاج النفط وحقه المشروع فيها وبيع حصته من النفط أو التصرف فيها.

(د) الحق في استعمال هواتف لاسلكية ونظم الاتصال ذات العلاقة والبنية التحتية وممارسة حقوق إضافية أخرى تكون لازمة بدرجة معقولة لإدارة العمليات النفطية.

(هـ) الحق بدون مقابل وعلى أساس أولية في استعمال كميات من النفط يستخرجها المقاول من منطقة التعاقد حسبما يكون لازماً وفق

الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط لإعداد ومعالجة النفط المستخرج بواسطة المقاول لأغراض الإنتاج، وعموماً للأداء الصحيح لأية عمليات نفطية بموجب هذه الاتفاقية.

(هـ) الحق - مع مراعاة أية قيود بشأن السرية مفروضة على الهيئة الوطنية - في الاطلاع واستعمال البيانات الفنية المتاحة للهيئة الوطنية والمتعلقة بمنطقة التعاقد، بما في ذلك بيانات المسوحات الزلزالية والمعلومات المتعلقة بالآبار والعينات والتفسيرات والخرائط وما شابه ذلك بدون مقابل، عدا تكاليف الاستنساخ.

(ز) الحق في ضم شريك لهذه الاتفاقية بشرط الحصول على موافقة خطية مسبقة من الهيئة الوطنية ومراعاة حق الهيئة الوطنية في الأولوية على الغير في الانضمام كشريك مع المقاول.

١٢-٢) الالتزامات العامة المترتبة على المقاول

تترتب على المقاول الالتزامات التالية:

(أ) تنفيذ جميع العمليات النفطية باجتهاد وأمان وكفاءة واقتدار بموجب أحكام هذه الاتفاقية ووفق الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط.

(ب) التقيد بجميع القوانين واللوائح المنطبقة، بما في ذلك من غير حصر قوانين الصيانة والبيئة، والعادات المتبعة في الإبحار في أعالي البحار وسلامة السفن والطائرات وعمليات صيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ في المياه المشمولة بمنطقة التعاقد.

(ج) التأكد من أن جميع المعدات والمواد والإمدادات والوحدات الصناعية والمنشآت التي يستعملها المقاول أو مقاولوه من الباطن تتقيد بالممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط وهي في حالة آمنة واشتغال جيد.

(د) توفير شروط عمل وسكن وعناية طبية ورعاية تمريضية لجميع الموظفين العاملين في العمليات النفطية وذلك وفق الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط.

(هـ) تنفيذ العمليات النفطية بطريقة لا تتداخل بدرجة غير معقولة مع الحقوق القائمة للهيئة الوطنية أو الغير.

(و) تنفيذ العمليات النفطية على مسئوليته وحده وتكاليفه ونفقاته، وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ العمليات النفطية، بما في ذلك تمويل شراء أو استئجار المعدات أو المواد أو الإمدادات اللازمة للعمليات النفطية، إضافة إلى تسديد مستحقات الموظفين والوكلاء والمقاولين من الباطن. وأي نفط يستخرج سوف يوزع بموجب هذه الاتفاقية، ولا يجوز للمتعهد التطلع إلى الهيئة الوطنية عندما لا يتمكن من استرداد تكاليفه كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية.

(ز) ضمان تقديم جميع المعلومات والبيانات والعينات وما شابه ذلك إلى الهيئة الوطنية اللازم تقديمها إليها وفق القوانين المنطبقة بموجب هذه الاتفاقية.

(ح) مع مراعاة المادة ٢٣، بذل أفضل مساعيه لضمان أن يتم الحصول على البضائع أو الخدمات أو المرافق التي يتم تقديمها أو توريدها أو تكون متاحة للمتعهد أو موضوعة تحت تصرفه فيما يتعلق بالعمليات النفطية، سواء بطريقة البيع أو التبادل أو التأجير أو طرق أخرى (بما في ذلك تلك البضائع أو الخدمات أو المرافق التي يقدمها المقاول أو الشركات المنتسبة إليه) بشروط تنافسية تكون مجدية على الأقل للمتعهد كالشروط التي يتم على أساسها تقديم أو توريد أو توفير نفس أو مثل أو ما يعادل البضائع أو الخدمات أو المرافق أو وضعها تحت تصرف أي مشغل آخر بواسطة أي شخص آخر مع أخذ الظروف السائدة في الاعتبار.

(ط) تركيب وتشغيل وصيانة جميع أنظمة الهاتف الفضائي أو المحمول أو السلكي أو الأرضي و/أو أجهزة اتصالات كمبيوترية أو إلكترونية أخرى وفقاً للقوانين واللوائح والنظم السارية من وقت لآخر في مملكة البحرين، واستخدام ذلك حصرياً للعمليات النفطية. ويجب تركيب وتشغيل هذه الأجهزة والتركيبات والمعدات بطريقة لا تعيق تشغيل تلك النظم الهاتفية الفضائية أو المحمولة أو السلكية أو الأرضية و/أو أجهزة الاتصالات الكمبيوترية أو الإلكترونية والمعدات والتركيبات التي تنشئها أو تستخدمها حكومة مملكة البحرين أو أية جهة مرخصة حسب الأصول لتقديم خدمات اتصالات.

(ي) القيام خلال تسعين (٩٠) يوماً من الشروع في تنفيذ السنة الأولى من التعاقد بتعيين ممثل كفء من الناحية الفنية ولديه خبرة كافية ليقيم في مملكة البحرين ولديه كامل الصلاحية لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقية، ويقدم اسمه عند تعيينه إلى الحكومة.

(ك) إذا كان هناك أكثر من كيان يتألف منها المقاول، فعندئذ يكون كل كيان مسئولاً بالتكافل والتضامن عن جميع التزامات المقاول بموجب هذه الاتفاقية.

١٢-٣) الحقوق العامة المترتبة للهيئة الوطنية

يكون للهيئة الوطنية الحقوق التالية:

(أ) إدارة العمليات النفطية وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

(ب) مطلق الحرية لممثليها في الاطلاع على العمليات النفطية، مع حق مراقبة العمل الذي يجري تنفيذه وتفقد المنشآت والمرافق والمعدات، بشرط أن لا تتسبب ممارسة هذا الحق في العرقلة أو الإضرار أو التأثير تأثيراً عكسياً خطيراً على تنفيذ العمليات النفطية من جانب المقاول.

(ج) أن يتم توفير مكتب وطعام وسكن ومواصلات لممثليها في موقع عمليات المقاول داخل وخارج منطقة التعاقد لحساب العمليات النفطية وعلى قدم المساواة مع موظفي المقاول.

(د) أن تأخذ عند نقطة/نقاط التسليم أو عند النقاط التي يتفق عليها بموجب المادة ١٦ (ب)(٢) حصتها من إنتاج النفط وحقها المشروع فيها.

(هـ) الحقوق التي يمكن أن تمنحها للغير في استكشاف وتقييم وتطوير وإنتاج ونقل وتصدير النفط الكائن في مناطق خارج منطقة التعاقد، بالإضافة إلى حق غير حصري يمكنها أيضاً منحه للغير لإنشاء خطوط أنابيب ومستودع ومرافق أخرى داخل وخارج منطقة التعاقد لأغراض متصلة بالنفط المستخرج من خارج منطقة التعاقد وعلى أساس إضافي لأغراض متصلة بالنفط المستخرج من داخل منطقة التعاقد، إضافة إلى الحق الذي يمكنها منحه للغير للتنقيب واستخراج معادن أو مواد غير النفط داخل وخارج منطقة التعاقد. ويلتزم المقاول ببذل ما في وسعه لتجنب التدخل في أية أنشطة أخرى تقوم بها الهيئة الوطنية أو الحكومة أو أي طرف ثالث سواء داخل أو خارج منطقة التعاقد. وتعمل الهيئة الوطنية على بذل جهودها المعقولة في حدود صلاحياتها لضمان أن لا تتسبب جهودها أو جهود الحكومة أو جهود الغير في عرقلة العمليات النفطية في منطقة التعاقد.

(و) يحق للهيئة الوطنية أن تتقاسم استكشاف عمليات نفطية إذا رغبت في ذلك.

١٢-٤) الالتزامات العامة المترتبة على الهيئة الوطنية

تترتب على الهيئة الوطنية الالتزامات التالية:

(أ) بذل الجهود المعقولة في نطاق صلاحياتها لتتيح للمتعهد استخدام الأرض أو البحر أو المجال الجوي داخل وخارج منطقة التعاقد اللازمة لإجراء العمليات النفطية، بما في ذلك من غير حصر إنشاء ومد وتشغيل وصيانة خطوط أنابيب بحرية وبرية ومرافق وكبلات ومعدات بشرط أنه إذا ترتب على هذا الاستعمال من جانب المقاول نفقات على الهيئة الوطنية، يلتزم المقاول بتعويض الهيئة الوطنية عن هذه النفقات دون تحقيق ربح مباشر أو غير مباشر للهيئة الوطنية.

(ب) موافاة المقاول بأسرع ما يكون بدرجة معقولة بعد تاريخ النفاذ ومع مراعاة أية قيود بشأن السرية مفروضة على الهيئة الوطنية حق الاطلاع واستعمال البيانات الفنية المتاحة للهيئة الوطنية والمتعلقة بمنطقة التعاقد، بما في ذلك بيانات المسوحات الزلزالية والمعلومات المتعلقة بالآبار والعينات والتفسيرات والخرائط وما شابه ذلك بدون مقابل، عدا تكاليف الاستنساخ.

(ج) بذل جهودها المعقولة في حدود صلاحياتها لموافاة المقاول بالحق اللازم في استخدام خطوط الهاتف واللاسلكي البرية والبحرية والترددات التي يحتاج إليها بدرجة معقولة لتنفيذ العمليات النفطية.

(د) بذل جهودها المعقولة في حدود صلاحياتها في ضمان توفير مساعدة الجهات أو السلطات المختصة في الحكومة لمنع رسو الغير قرب منشآت المقاول (بما في ذلك من غير حصر صنادل الحفر ومنصات الحفر ومنصات الإنتاج والأنابيب المغمورة) أو بالقرب من أية وحدات صناعية أو ورش أو مخازن تابعة للمتعهد.

(هـ) بذل جهودها المعقولة في حدود صلاحياتها لمساعدة المقاول في تعامله مع مملكة البحرين والكيانات الأخرى في المملكة ذات العلاقة بالعمليات النفطية.

١٢-٥) تحديد الحقوق

(أ) مع مراعاة أحكام المادة ١٢-٥ (أ)، من المفهوم أن الحقوق التي تحتفظ بها الهيئة الوطنية في المادة ١٢ السابقة سوف تمارس بطريقة لا تسبب ضرراً أو إعاقة أو عرقلة للعمليات النفطية بموجب هذه الاتفاقية.

(ب) تمارس الحقوق الممنوحة للمتعهد بموجب هذه الاتفاقية مع المراعاة اللازمة للحقوق القائمة الخاصة بالهيئة الوطنية والحكومة (بما في ذلك هيئاتها وممثلوها المفوضون ومقاولوها) والغير بحيث لا يتسبب في حدوث ضرر أو إعاقة غير معقولة أو عرقلة لممتلكات وعمليات ومرافق ومصالح تلك الأطراف.

١٢-٦) حالات التأخير

أي نقص أو عدم توافر أي برج للحفر أو مرافق أو بنية تحتية وما شابهها وأية ظروف تنشأ عن الحاجة لتنسيق متطلبات البنية التحتية مع برامج مشغلي برامج النفط في مملكة البحرين، لا يشكل أساساً للمتعهد ليقوم بتعديل وتغيير أي التزامات عمل واردة في برنامج عمل وميزانية أو إعفاء للمتعهد من الوفاء بأي من المواعيد المنصوص عليها في المادتين ٨ و٩.

١٢-٧) استلام الإنتاج

ما لم يتفق الطرفان على خلافه، تلتزم الهيئة الوطنية والمقاول بأخذ حصص كل منهما من إنتاج النفط عيناً وتصديرها أو التصرف فيها منفردين. وفي أو قبل كل تاريخ لبدء الإنتاج، يضع الطرفان إجراء مفصلاً لاستلام الإنتاج، يشمل - حيثما ينطبق - أخذ عينات وتقييم جودة النفط وإجراءات تعديل أي استلام ناقص أو استلام زائد من الحصص المستحقة للطرفين في إنتاج النفط.

١٢-٨) معايير مشغل معقول وحذر

مع عدم المساس بعمومية المادة ١٢-٢، يلتزم المقاول بتنفيذ جميع العمليات النفطية بموجب هذه الاتفاقية كمشغل معقول وحذر، ويلتزم كذلك بما يلي:

(أ) تصميم وتنفيذ العمليات النفطية وفقاً لقوانين مملكة البحرين وغيرها من الأحكام واللوائح والنظم والقواعد والممارسات والإجراءات المطبقة في مملكة البحرين وتعديلاتها من وقت لآخر، ووفق الأحكام والنظم والقواعد المعتمدة دولياً في صناعة النفط وتعديلاتها من وقت لآخر، مع الأخذ في الاعتبار مصالح مملكة البحرين طويلة الأجل.

(ب) تنفيذ العمليات النفطية في حدود البرامج والميزانيات السنوية المعتمدة بحذر وأمان واجتهاد وكفاءة وتقيد دائم بهذه الاتفاقية، والقيام بالأنشطة اليومية اللازمة لضمان إتمام تنفيذ برامج العمل والميزانيات السنوية في الوقت المحدد، بينما يقوم بتنفيذها لتحقيق أفضل النتائج الاقتصادية والفنية وإنتاج النفط بالمعدل الأمثل الذي يحدده المقاول بالتشاور التام مع الهيئة الوطنية وتقرره التقنية والإجراءات المستخدمة في العمليات النفطية.

(ج) تخطيط وإعداد وتقديم برامج عمل وميزانيات سنوية وما يتعلق بها من تعديلات - إن وجدت - إلى لجنة الإدارة لاعتمادها بموجب هذه الاتفاقية.

(د) منح وإبرام عقود لتنفيذ العمليات النفطية وفقاً لبرامج العمل والميزانيات السنوية المعتمدة.

(هـ) اعتماد جميع عقود المشتريات أو الخدمات المتعلقة بالعمليات النفطية، بشرط أن تكون هذه العقود متعلقة بأنشطة مشمولة في برنامج العمل والميزانية السنوية المعتمدة.

(و) إعداد بيانات وتقارير مالية شهرية ووضع سياسات وإجراءات محاسبية تنفذ بموجب إجراءات المحاسبة.

(ز) تطوير نظام المحاسبة والمشتريات والضوابط المتعلقة بالشراء والتعاقد (قائمة عطاءات المقاولين من الباطن وتقييم المناقصات والعقود وإرساء العقود وطلبات الشراء وطلبات الخدمات) وتفويضات الصرف والضوابط المالية المحاسبية والداخلية وإدارة النقد ومستويات تفويضات الصرف، وكل ذلك وفق هذه الاتفاقية والإجراءات المحاسبية المعتمدة من الهيئة الوطنية.

(ح) توجيه وتنسيق المحاسبة المالية الداخلية والخارجية والتشغيلية والتعاقدية والعامة، وغيرها من عمليات المراجعة (إعداد وتقديم تقرير في الاجتماعات ربع السنوية تتضمن بالتفصيل النتائج الهامة من المراجعات السابقة والإجراءات التصحيحية المقترحة).

المادة ١٣
استرداد التكاليف والمشاركة في الإنتاج

١٣-١) تصنيف التكاليف

(أ) "تكاليف الاستكشاف" تعني جميع تكاليف النفط بموجب أي برنامج عمل وميزانية سنوية، سواء كانت أم لم تكن رأسمالية بطبيعتها، ولكنها لا تشمل تكاليف التمويل المتصلة مباشرة بعمليات الاستكشاف أو التقييم (سواء كانت ناجحة أم غير ناجحة) بما في ذلك من غير حصر: المسوحات الجيولوجية وغيرها؛ حفر الآبار وثقوب أخذ العينات واختبارات معرفة تركيب الطبقات والآبار الاستكشافية وآبار التقييم (بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالآبار الجافة؛) اختبار تلك الآبار وتكاليف تسويق أي إنتاج اختباري ناتج؛ جميع التكاليف المتعلقة بحيازة ومعالجة وتفسير البيانات الجيولوجية والجيوفيزيائية؛ شراء أو تأجير أو حيازة ما يتصل من إمدادات وخدمات ومواد ومعدات وأراض ومرافق.

(ب) "تكاليف التطوير" تعني جميع تكاليف النفط بموجب أي برنامج عمل وميزانية سنوية، سواء كانت أم لم تكن رأسمالية بطبيعتها، ولكنها لا تشمل تكاليف التمويل المتصلة مباشرة بعمليات التطوير بما في ذلك من غير حصر: حفر آبار تطويرية، إلى جانب تصميم أو إنشاء أو تركيب أو استبدال مرافق تخزين وخطوط أنابيب ووحدات صناعية ومعدات ومرافق أخرى لإنتاج وتخزين ومعالجة وحرق ونقل الإنتاج إلى نقطة/نقاط التسليم، ولتنفيذ مشاريع للمحافظة على الضغط والإعادة وغيرها من مشاريع الاستخراج.

(ج) "تكاليف التشغيل" جميع تكاليف النفط بموجب أية برامج عمل وميزانيات سنوية غير رأسمالية بطبيعتها وليست مشمولة كتكاليف استكشاف أو تكاليف تطوير أو مخصصة كتكاليف تشغيل بموجب هذه الاتفاقية، ولكنها لا تشمل تكاليف التمويل، بما في ذلك تكاليف تشغيل وخدمة وصيانة معدات ومرافق إنتاج وتخزين ومعالجة وحرق ونقل الإنتاج إلى نقطة/نقاط التسليم، بالإضافة إلى المساهمات في صندوق إنهاء عمليات تشغيل الحقل.

١٣-٢) تقاسم الإنتاج

يقسم صافي إنتاج النفط إما في شكل نفط استرداد التكلفة أو نفط ربح. ويجوز للمتعهد استرداد تكاليف النفط من الإنتاج من كل اكتشاف تجاري لغاية حد استرداد التكلفة كما هو منصوص عليه في المادة ١٣-٤ (ب) القادمة. ونفط الربح هو النفط المتبقي بعد استنزال نفط استرداد التكلفة من إنتاج نفط الربح.

١٣-٣) المعامل النسبي

"المعامل النسبي" هو نسبة الإيراد التراكمي لمنطقة التعاقد بأكملها الذي يتسلمه المقاول من تاريخ نفاذ اتفاقية المشاركة في الاستكشاف والإنتاج حتى نهاية آخر ربع سنة شمسية سابق، إلى تكاليف النفط التراكمية لمنطقة التعاقد بأكملها التي ينفقها المقاول خلال نفس الفترة. ويحتسب الإيراد التراكمي على أساس قيمة الحصة التراكمية من الإنتاج الخاصة بالمقاول، ويستلم كنفط استرداد تكاليف ونفط ربح. وتعتبر المصروفات التراكمية للمتعهد مساوية لتكاليف النفط التراكمية. ويقرب "المعامل النسبي" إلى أقرب موقعين منويين. ويحدد "المعامل النسبي" حد استرداد التكاليف لكل منطقة تطوير وكذلك تخصيص نفط الربح من كل منطقة تطوير.

١٣-٤) استرداد تكاليف النفط

(أ) تصنف جميع تكاليف النفط التي ينفقها المقاول بموجب أي برنامج عمل وميزانية سنوية معتمدة إلى تكاليف استكشاف أو تكاليف تطوير أو تكاليف تشغيل وفقاً لأحكام المادة ١٣-١. وابتداء من الربع السنوي الشمسي الذي يقع فيه أول تاريخ لبدء الإنتاج، يصبح المقاول مستحقاً لاسترداد تكاليف النفط بالتملك عند نقطة التسليم أو غيرها من النقاط التي يتفق عليها بموجب المادة ١٦-١(ب)(٢) القادمة لكميات نفط استرداد التكاليف بقيمة تحدد بموجب المادة ١٥ تعادل قيمة تكاليف النفط التي يجري استردادها وكما هو منصوص عليه أدناه في هذه المادة ١٣-٤ ("نفط استرداد التكلفة").

(ب) يكون الحد الأقصى للنسبة المئوية لإنتاج النفط الصافي متوفراً كنفط استرداد تكاليف، يحتسب بشكل منفصل لكل منطقة تطوير على أساس ربع سنة شمسية بربع سنة شمسية، ومبين في الجدول التالي أدناه "كحد استرداد التكاليف". وينطبق حد استرداد التكاليف هذا على إنتاج النفط الخام والغاز المصاحب والغاز غير المصاحب في كل منطقة تطوير.

العامل النسبي	حد استرداد التكاليف
< 1.0	50%
≥ 1.0	40%

(ج) يكون هناك حد ضمان لكل منطقة تطوير لأغراض استرداد التكاليف بشأن تكاليف التطوير والتشغيل، إلا أنه لن يكون مثل هذا الحد بشأن تكاليف الاستكشاف. وبهذه الطريقة، لا يستطيع المقاول استرداد تكاليف التطوير والتشغيل بالنسبة لأي اكتشاف تجاري معين إلا من نفط تكاليف الاسترداد المتوفر من ذلك الاكتشاف التجاري. غير أن المقاول سيكون قادراً على

استرداد تكاليف الاستكشاف من نفط استرداد التكاليف المتوفر من جميع الاكتشافات التجارية.

(د) جميع تكاليف الاستكشاف التي يتم صرفها على منطقة تعاقد تعتبر موحدة اعتباراً من تاريخ الموافقة على خطة التطوير الأولى، ومن ثم يصبح هذا المبلغ مركباً في كل ربع سنة شمسية بمتوسط سعر ليبور لذلك الربع السنوي الشمسي. ويوحد المبلغ الناتج في تاريخ بدء أول إنتاج نفطي، ومن ثم يسترد دون تحمّل أية فائدة أخرى على أساس أولوية أولى من نفط استرداد التكلفة من الاكتشافات التجارية القائمة بمعدل ستة فاصلة خمس وعشرون في المائة (٦,٢٥%) لكل ربع سنة شمسية، أي استهلاك على أساس أقساط متساوية على مدى أربع (٤) سنوات.

(هـ) توحد جميع تكاليف الاستكشاف الأخرى في نهاية كل ربع سنة شمسية وتسترد على أساس أولوية ثانية من نفط استرداد التكلفة المتوفر من الاكتشافات التجارية المتوفرة بمعدل ستة فاصلة خمس وعشرون في المائة (٦,٢٥%) لكل ربع سنة شمسية، أي استهلاك على أساس أقساط متساوية على مدى أربع (٤) سنوات.

(و) توحد تكاليف التطوير التي تصرف على اكتشاف تجاري في نهاية كل ربع سنة شمسية وتسترد على أساس أولوية ثالثة من نفط استرداد التكلفة من ذلك الاكتشاف التجاري بمعدل ستة فاصلة خمس وعشرون في المائة (٦,٢٥%) لكل ربع سنة شمسية، أي استهلاك على أساس أقساط متساوية على مدى أربع (٤) سنوات.

(ز) تسترد تكاليف التشغيل في نفس ربع السنة الشمسية التي تصرف فيه على أساس أولوية رابعة من نفط استرداد التكلفة من الاكتشافات التجارية القائمة.

(ح) إذا كان نفط استرداد التكلفة لا يكفي في ربع سنة شمسية لاسترداد جميع تكاليف النفط القابلة للاسترداد في ذلك الحين، فعندئذ يرحل ذلك الجزء القابل للاسترداد من تكاليف النفط الذي لم يسترد إلى ربع السنة التالي لاسترداده من نفط استرداد التكلفة المتوفر.

(ط) إذا كان نفط استرداد التكلفة المتوفر في أي ربع سنة شمسية يتجاوز إجمالي جميع تكاليف النفط الذي يسترد خلال ربع السنة الشمسية ذاك، فعندئذ يتم اقتسام ذلك الجزء من نفط استرداد التكلفة الزائد على تكاليف النفط القابلة للاسترداد بين الهيئة الوطنية والمقاول على أساس قواعد اقتسام نفط الربح المنصوص عليها في المادة ١٣-٥ و١٣-٦ التاليتين.

١٣-٥) توزيع النفط الخام الربح والغاز المصاحب الربح

النفط الخام الربح هو إنتاج النفط الخام الباقي من اكتشاف نفط خام بعد الاختزال من النفط الخام الصافي نفط استرداد التكلفة المنطبق. والغاز المصاحب الربح هو إنتاج الغاز المصاحب الباقي من اكتشاف نفط خام بعد

الاختزال من الغاز المصاحب الصافي نفط استرداد التكلفة المنطبق. وتكون حصة المقاول من النفط الخام الربح والغاز المصاحب الربح - حسبما ينطبق - من اكتشاف نفط خام وفق الجدول التالي. وتكون حصة الهيئة الوطنية من النفط الخام الربح والغاز المصاحب الربح - حسبما ينطبق - من اكتشاف نفط خام هي كمية إنتاج النفط الخام الربح والغاز المصاحب الربح - حسبما ينطبق - المتبقية بعد اختزال حصة المقاول من النفط الخام الربح والغاز المصاحب الربح، على التوالي.

حصة المقاول من النفط الخام الربح والغاز المصاحب الربح		
المقاول	الحكومة	العامل النسبي
55%	45%	< 1.0
45%	55%	1-1.5
37%	63%	1.51-1.75
27%	73%	1.76-2.00
18%	82%	> 2.0

٦-١٣) توزيع الغاز غير المصاحب الربح

الغاز غير المصاحب الربح هو إنتاج الغاز غير المصاحب المتبقي من اكتشاف غاز غير مصاحب (عدا الفاقد والمستخدم للعمليات النفطية) بعد اختزال الغاز غير المصاحب المنطبق على استرداد التكاليف بموجب المادة ٤-١٣. وتكون حصة المقاول من الغاز غير المصاحب الربح من اكتشاف غاز غير مصاحب وفق الجدول التالي. وتكون حصة الهيئة الوطنية في الغاز غير المصاحب الربح من اكتشاف غاز غير مصاحب كمية إنتاج الغاز غير المصاحب الربح المتبقية بعد اختزال حصة المقاول في الغاز غير المصاحب الربح.

حصة المقاول من الغاز الغير المصاحب الربح وسوائل الغاز		
المقاول	الحكومة	العامل النسبي
75%	25%	< 1.0
65%	35%	1-1.5
57%	43%	1.51-1.75
57%	53%	1.76-2.00
38%	62%	< 2.0

المادة ١٤
المنح

١٤-١ المنح

يلتزم المقاول بدفع منح إلى الهيئة الوطنية بالمبالغ وفي المواعيد المبينة أدناه. ولا تنطبق هذه المنح على الغاز الطبيعي. ويلتزم المقاول بتسديد هذه المنح بموجب شيك مصرفي يصدر باسم الهيئة الوطنية أو بتحويل إلكتروني إلى حساب مصرفي تحدده الهيئة الوطنية.

(أ) عند الموافقة على كل خطة تطوير لاكتشاف نفط خام:
مليونا (-/٢،٠٠٠،٠٠٠) دولار أمريكي.

(ب) عند بدء الإنتاج من أو اكتشاف للنفط الخام في منطقة التعاقد (مرة واحدة فقط): مليونان وخمسمائة ألف (-/٢،٥٠٠،٠٠٠) دولار أمريكي.

(ج) عند تحقيق عدد البراميل اليومية التالية من إنتاج النفط الخام (الكمية الكلية على نطاق منطقة التعاقد) لفترة ثلاثين (٣٠) يوماً متواصلة:

١٥,٠٠٠ برميل من الإنتاج النفطي يومياً -	١,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
٣٠,٠٠٠ برميل من الإنتاج النفطي يومياً -	٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
٤٥,٠٠٠ برميل من الإنتاج النفطي يومياً -	٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
٦٠,٠٠٠ برميل من الإنتاج النفطي يومياً -	٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
٧٥,٠٠٠ برميل من الإنتاج النفطي يومياً -	٦,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي

ولا تترتب أية مدفوعات أخرى على الإنتاج الذي يتجاوز ٧٥,٠٠٠ برميل من النفط الخام يومياً. وإذا دفعت منحة عن مستوى معين من الإنتاج، فلا تدفع مرة أخرى إذا انخفض الإنتاج دون ذلك المستوى ثم عاد إليه.

المادة ١٥
تقييم النفط

١٥-١) تقييم النفط الخام

باستثناء ما هو منصوص عليه في المادة ١٥-٤، ولأغراض استرداد التكاليف وتوزيع النفط الربح وجميع الأغراض الأخرى بموجب هذه الاتفاقية، تحتسب أسعار كل النفط الخام لكل ربع سنة شمسية على أساس البرميل الواحد تسليم ظهر السفينة (فوب) في البحرين (بموجب تعريف "فوب" حسب مصطلحات غرفة التجارة الدولية لسنة ٢٠٠٠) عند نقطة/نقاط التسليم - حسبما تنطبق - معبراً عنها بالدولار الأمريكي. ويكون هذا السعر، سعر الفوب بالدولار الأمريكي لكل برميل من النفط الخام يتسلمه المقاول فعلاً (مباشرة أو بواسطة أي من الشركات المنتسبة إليه) من مبيعات الغرباء خلال ربع السنة الشمسية المعني من النفط الخام المستخرج من منطقة التعاقد والمسلم في نقطة/نقاط الاستلام المنطبقة. وفي حالة بيع الغرباء بالنسبة لذلك النفط الخام خلال تلك

الفترة الشمسية بشروط غير سعر الفوب بالدولار الأمريكي، تجرى التعديلات اللازمة لتحديد ما سيكون عليه البيع المعادل على أساس الفوب بالدولار الأمريكي. وإذا أجريت خلال ربع سنة شمسية مبيعات غرباء لأكثر من نوع من النفط الخام من نقطة استلام واحدة، فيكون السعر لجميع الأغراض بموجب هذه الاتفاقية من نقطة الاستلام تلك سعر الفوب المفرد بالدولار الأمريكي لكل برميل من النفط الخام، ممثلاً الوسط المرجح للأسعار المحددة لكل نوع من النفط الخام وفقاً لأحجام كل نوع من النفط الخام المباع خلال ربع السنة الشمسية ذاك والمسلّم في نقطة الاستلام تلك. وإذا لم يتم إجراء مبيعات غرباء لنفط خام أو مبيعات سوائل هيدروكربونية خلال ربع السنة الشمسية ذاك في نقطة الاستلام تلك، فعندئذ يعتبر السعر الأعلى من: (١) السعر الذي استلمه المقاول فعلاً (يعدل بما يعادل الفوب بالدولار الأمريكي حسبما ينطبق) في نقطة الاستلام تلك، و(٢) سعر السوق العالمية لنفط خام من نفس النوعية سلم على أساس فوب بالدولار الأمريكي في نقطة الاستلام تلك.

١٥-٢) تقييم الغاز الطبيعي

باستثناء ما هو منصوص عليه في المادة ١٥-٤ التالية، يحتسب سعر كل الغاز الطبيعي وجميع الهيدروكربونات السائلة الموجودة في غاز غير مصاحب أو المستخرجة من غاز طبيعي غير مصاحب بواسطة التكثيف أو الاستخلاص قبل أو عند نقطة التسليم، بما في ذلك سوائل الغاز الطبيعي، ولأغراض استرداد التكاليف وتوزيع النفط الربح وجميع الأغراض الأخرى بموجب هذه الاتفاقية، لكل ربع سنة شمسية ويعتبر سعراً مفرداً لكل مليون وحدة حرارية للغاز الطبيعي في حالة غازية ولكل غاز طبيعي في حالة سائلة عند نقطة/نقاط الاستلام المعنية، معبراً عنه بالدولار الأمريكي. ويكون هذا السعر لكل مليون وحدة حرارية من الغاز الطبيعي في حالة غازية ولكل برميل من الغاز الطبيعي في حالة سائلة التي تسلمها المقاول بالفعل (مباشرة أو بواسطة أي من شركاته المنتسبة إليه) من مبيعات الغرباء خلال ربع السنة الشمسية المعني من الغاز الطبيعي المستخرج من منطقة التعاقد والمسلّم في نقطة/نقاط الاستلام المنطبقة. وفي حالة بيع الغرباء بالنسبة لذلك الغاز الطبيعي خلال تلك الفترة الشمسية بشروط غير سعر المليون وحدة حرارية بالدولار الأمريكي بالنسبة لكل الغاز الطبيعي في الحالة الغازية، أو البرميل بالدولار الأمريكي لكل الغاز الطبيعي في الحالة السائلة عند نقطة/نقاط التسليم المنطبقة، تجرى التعديلات اللازمة لتحديد ما سيكون عليه البيع المعادل على أساس مليون وحدة حرارية بالدولار الأمريكي لكل الغاز الطبيعي في الحالة الغازية عند نقطة/نقاط الاستلام. وإذا أجريت خلال ربع سنة شمسية مبيعات غرباء لأكثر من نوع من الغاز الطبيعي من نقطة استلام واحدة، فيكون السعر لجميع الأغراض بموجب هذه الاتفاقية من نقطة الاستلام تلك، سعر المليون وحدة حرارية بالدولار الأمريكي لكل

الغاز في الحالة الغازية والبرميل لكل الغاز في الحالة السائلة، ممثلاً الوسط المرجح للأسعار المحددة لكل نوع من ذلك الغاز الطبيعي وفقاً لأحجام كل نوع من ذلك الغاز الطبيعي المباع خلال ربع السنة الشمسية ذاك والمسلّم في نقطة الاستلام تلك. وإذا لم يتم إجراء مبيعات غرباء لغاز طبيعي خلال ربع السنة الشمسية ذاك في نقطة الاستلام تلك، فعندئذ يعتبر السعر الأعلى من: (١) السعر الذي استلمه المقاول فعلاً (يعدل بما يعادل سعر المليون وحدة حرارية بالدولار الأمريكي - حسبما ينطبق - لكل الغاز الطبيعي في الحالة الغازية في نقطة الاستلام تلك)، و(٢) سعر السوق العالمية لغاز طبيعي من نفس النوعية سلم على أساس سعر المليون وحدة حرارية بالدولار الأمريكي لكل الغاز الطبيعي في الحالة الغازية والبرميل بالدولار الأمريكي لكل الغاز الطبيعي في الحالة السائلة في نقطة الاستلام تلك.

١٥-٣) التبليغ عن مبيعات الغرباء

يلتزم المقاول خلال عشرة (١٠) أيام عمل من انتهاء كل ربع سنة شمسية، بموافاة الهيئة الوطنية ببيان يقر فيه بما يلي: (١) المتوسط المرجح المنطبق لأسعار النفط الخام فوب بالدولار الأمريكي لكل برميل أجراه المقاول عند نقاط الاستلام - كما تنطبق، و(٢) المتوسط المرجح المنطبق بالدولار الأمريكي لكل مليون وحدة حرارية للغاز الطبيعي في الحالة الغازية، و(٣) المتوسط المرجح المنطبق بالدولار الأمريكي لكل برميل غاز طبيعي في حالة سائلة تسلمها المقاول عند نقطة الاستلام - كما تنطبق - حصل عليها المقاول (مباشرة أو بواسطة إحدى الشركات المنتسبة إليه) نتيجة لمبيعات غرباء لنفط خام أو غاز طبيعي خلال ربع السنة الشمسية ذاك، مع نسخ من جميع مستندات البيع الثبوتية ذات العلاقة. ويجب أن تفرّق هذه البيانات بين البيع لأجل والبيع الفوري (كما تنطبق) وتبين بالتفصيل الأحجام والعملاء والأسعار التي استلمها وشروط الائتمان. ويلتزم المقاول بالسماح بتدقيق عقود البيع ذات العلاقة بواسطة شركة محاسبة مستقلة معترف بها دولياً على حساب الهيئة الوطنية، ويلتزم المقاول بالسماح لممثلي شركة المحاسبة بالاطلاع على جميع الدفاتر ذات العلاقة والسجلات اللازمة للقيام بعملية التدقيق.

١٥-٤ تحديد سعر السوق

(أ) بالنسبة لأي ربع سنة شمسية يجري فيه المقاول مبيعات نفط خام و/أو غاز طبيعي:

(١) يدعي المقاول عدم إجراء مبيعات غرباء (مباشرة أو بواسطة إحدى الشركات المنتسبة إليه) من نفط خام و/أو غاز طبيعي - حسبما ينطبق - من نقطة/نقاط التسليم المنطبقة؛ أو

(٢) نازعت الهيئة الوطنية ادعاء المقاول بأنه أجرى مبيعات غرباء منطبقة؛

فعندئذ، تجتمع الهيئة الوطنية والمقاول خلال عشرة (١٠) أيام عمل من تاريخ الإخطار الذي يوجهه أي طرف، ويحاولان الاتفاق على سعر سوق لتطبيقه على ذلك الإنتاج خلال ربع السنة الشمسية ذاك. ويكون الأساس لسعر السوق بالنسبة للنفط الخام سعر البرميل حسبما تورده نشرة بلاتس اليومية لنفط خام واحد أو أكثر من درجة ونوعية مماثلة يكون وقت تحديد سعره يباع بحرية ونشاط في الأسواق العالمية. ويكون هذا السعر السوقي سعر المتوسط الحسابي للبرميل مقرراً باحتساب المتوسط لربع السنة الشمسية ذاك لمتوسط أعلى وأدنى أسعار فوب الفورية لكل يوم من الزيوت الخام التي اختيرت للمقارنة معدلة حسب فروق هذا النفط الخام وزيوت الخام التي تقارن من حيث النوعية وتكاليف النقل وموعد التسليم والكمية وشروط الدفع وغيرها من شروط التعاقد ذات الصلة. وإذا توقفت نشرة بلاتس عن الصدور، يسعى الطرفان للاتفاق على نشرة يومية بديلة. ويكون الأساس لسعر السوق بالنسبة لإنتاج الغاز الطبيعي، سعر السوق لكل مليون وحدة حرارية للغاز الطبيعي في الحالة الغازية والبرميل للغاز الطبيعي في الحالة السائلة، مقيّماً على أساس مبيعات الغرباء في المنطقة لنفس المبيعات بموجب شروط مماثلة.

(ب) إذا لم يتم التوصل إلى هذا الاتفاق خلال ثلاثين (٣٠) يوم عمل من تاريخ ذلك الإخطار، يكون لأي من الطرفين الحق - بتوجيه إشعار إلى الطرف الآخر - تحديد سعر السوق بواسطة الخبير وفق أحكام المادة ٣٢-١ والإجراء المنصوص عليه في الملحق (د) وفق الأسس المنصوص عليها في المادة ١٥-٤ (أ).

(ج) أثناء انتظار قرار الخبير بموجب المادة ١٥-٤ (ب)، يوافق الطرفان لغرض أسعار السوق المنطبقة لربع السنة الشمسية ذاك بصفة مؤقتة، على استخدام السعر الذي كان منطبقاً لآخر ربع سنة شمسية تقرر فيه سعر السوق بموجب هذه المادة ١٥. ويتم على الفور بعد تحديد سعر السوق بموجب المادة ١٥-٤ (ب) السابقة إجراء التعديلات اللازمة نتيجة لاستخدام السعر المؤقت.

المادة ١٦
قياس النفط

١٦-١) قياس النفط

(أ) يتم قياس إنتاج النفط بالطرق والأجهزة المعتمدة والمألوفة بوجه عام في الممارسات الجيدة لصناعة النفط والتي تقرها لجنة الإدارة.

(ب) قبل بدء إنتاج النفط من منطقة التعاقد، يجب موافقة لجنة الإدارة على ما يلي:
(١) الطرق المستخدمة لقياس أحجام إنتاج النفط.
(٢) النقطة أو النقاط، إن وجدت، (كما هي في حالة اختبار اكتشاف) بالإضافة إلى نقطة/نقاط الاستلام المنصوص عليها في خطة تقييم أو خطة تطوير التي يقاس عندها النفط والحصص المخصصة للطرفين وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.
(٣) فترات التفتيش واختبار أجهزة القياس والإجراءات ذات العلاقة.
(٤) نتائج تحديد خطأ في القياس.

(ج) تكون نقطة الاستلام المنطبقة بالنسبة لإنتاج النفط الخام بموجب خطة تقييم أو خطة تطوير - إذا كان هذا النفط الخام مضخاً إلى وعاء تخزين أو خزان - النقطة التي تمر بها شفة (فلنجة) التصريف لوعاء التخزين أو الخزان. وإذا كان النفط الخام يضخ مباشرة إلى ناقلة تصدير مكوكية، فعندئذ تكون نقطة الاستلام النقطة التي تتصل فيها قارنة الشفة لخط الشحن بقارنة الشفة لمشعب الشحن في الناقلة (وفي هذه الحالة، يقاس إنتاج النفط الخام مرتين قبل وبعد شحن ناقلة التصدير المكوكية).

(د) تكون نقطة الاستلام المنطبقة بالنسبة للغاز الطبيعي في المنطقة اليابسة في البحرين عند النقطة المنصوص عليها في خطة التطوير المنطبقة المعتمدة من لجنة الإدارة فيما يتعلق باكتشاف الغاز الطبيعي.

(هـ) يجوز للهيئة الوطنية في جميع الأوقات المناسبة، تفتيش واختبار الأجهزة المستخدمة لقياس الحجم وتحديد نوعية النفط، بشرط إجراء هذا التفتيش أو الاختبار بطريقة لا تعيق على نحو غير ملائم العمليات النفطية.

(و) يلتزم المقاول بتوجيه إشعار في حينه إلى الهيئة الوطنية بنيته في إجراء ما يتفق عليه من تغيير أو اختبار لقياس العمليات، ويكون للهيئة الوطنية الحق في تواجد ومراقبة ممثليها لهذه العمليات.

(ز) يلتزم المقاول بالقيام فوراً باستبدال أي جهاز للقياس يوجد به خلل. إلاّ أنه لا يجوز له إجراء أي تغيير على طريقة وإجراءات القياس المتفق عليها أو على الجهاز المعتمد دون موافقة خطية من لجنة الإدارة.

(ح) يلتزم المقاول بتقديم تقارير شهرية إلى الهيئة الوطنية يبين فيها كمية إنتاج النفط بموجب هذه الاتفاقية وذلك خلال خمسة (٥) أيام عمل من نهاية كل ربع شهر شمسي وعلى أساس تطابقي.

(ط) يلتزم المقاول بالاحتفاظ بقيود دقيقة لجميع تحليلات وقياسات النفط لمدة ثلاث (٣) سنوات من تاريخ كل تحليل أو قياس يتم إجراؤه. ويجوز للهيئة الوطنية في أي وقت مناسب فحص هذه القيود.

(ي) إذا نشأ نزاع بين الطرفين حول القياس أو سجلات القياس و/أو التحليلات بموجب هذه المادة ١٦ وتعذر حله ودياً، يكون لأي طرف بتوجيه إشعار إلى الطرف الآخر يطلب فيه حل هذا النزاع بواسطة الخبير على الأسس المنصوص عليها في هذه المادة ١٦ ووفق الإجراءات الواردة في الملحق (د).

المادة ١٧
الضرائب والاستقرار

١٧-١) قانون ضريبة دخل البحرين

(أ) يخضع المقاول لقانون ضريبة دخل البحرين، بما في ذلك من غير حصر، متطلبات قانون ضريبة البحرين بشأن استكمال الإقرارات الضريبية وتقدير الضريبة والاحتفاظ بسجلات لمراجعتها من قبل أشخاص مفوضين. ويلتزم المقاول بإيداع الإقرارات الضريبية وبدفع الضرائب في المواعيد وبالطريقة التي يشترطها قانون ضريبة دخل البحرين، وفي نفس وقت الإيداع يقدم نسخة من الإقرارات الضريبية إلى الهيئة الوطنية.

١٧-٢) ضرائب التصدير

تلتزم الهيئة الوطنية بتعويض وإعفاء المقاول من جميع الرسوم وضرائب البيع وغيرها من الضرائب (باستثناء ضرائب دخل البحرين) أو غيرها من الرسوم التي تفرضها مملكة البحرين على المقاول نتيجة لممارسته حقه بموجب المادة ١٢-١ (أ) في تصدير حصته من إنتاج النفط بموجب هذه الاتفاقية. إلا أن هذا التعويض لن يشمل المنتجات المكررة.

١٧-٣) صندوق إنهاء عمليات تشغيل الحقل

تلتزم الهيئة الوطنية بأن تدفع نيابة عن المقاول وبقدر ما تتسلم من إيراد من حصتها في إنتاج النفط بموجب هذه الاتفاقية، الضرائب أو غيرها من الرسوم التي تفرضها مملكة البحرين على أية مبالغ تدفع أو تكتسب بواسطة أي صندوق لإنهاء عمليات تشغيل الحقل بموجب المادة ٢٢-٦.

١٧-٤) تحقيق الاستقرار - الموازنة الاقتصادية

في حالة حدوث تغيير في قوانين مملكة البحرين أو مراسيمها أو أحكامها أو لوائحها (بما في ذلك من غير حصر قوانين ضريبة دخل البحرين)؛ وباستثناء التغييرات التي تتعلق بالصحة أو السلامة أو البيئة أو الالتزامات المالية على أصحاب الأعمال من خلال الضمان الاجتماعي أو عوائد العمل الأخرى؛ وينتج عنها تغيير جوهري في الوضع المالي للمتعهد فيما يتعلق بهذه الاتفاقية، تعدل

هذه الاتفاقية لتنص على استرداد المقاول لوضعه المالي إلى مستوى يعادل ما سيكون عليه لو أن هذه التغييرات لم تحدث.

المادة ١٨

الاستيراد والجمارك والرسوم

١٨-١) **الاستيراد والضرائب والرسوم**

(أ) يكون المقاول وحده مسئولاً عن استيراد وتخليص المعدات والمواد والبضائع والإمدادات اللازمة لتنفيذ العمليات النفطية في مملكة البحرين. وباستثناء ما هو منصوص عليه أدناه، وما تنص عليه هذه الاتفاقية بشكل خاص، يخضع المقاول لقانون مملكة البحرين بشأن الجمارك ودفع جميع رسوم الاستيراد والتصدير المنطبقة، بما في ذلك من غير حصر أية متطلبات تتعلق بإيداع الإقرارات الجمركية والرسوم وتقدير الرسوم والاحتفاظ بسجل لمراجعتها من قبل الأشخاص المفوضين. ويلتزم المقاول بإيداع وتلتزم الهيئة الوطنية بالترتيب للمتعهد ليكون له حق استيراد وتصدير (حسبما ينطبق) المعدات والمواد والبضائع والإمدادات (بما في ذلك المعدات والمواد والإمدادات التي يوفرها المقاولون من الباطن المتعاملون مع المقاول) بموجب أي إعفاء ينطبق على الهيئة الوطنية من ضرائب جمركية محلية أو رسوم أخرى على الواردات وعلى الصادرات. وتلتزم الهيئة الوطنية بمساعدة المقاول في طلباته هذه الإعفاءات، على أن يبين في طلبات الإعفاء هذه أن جميع الواردات و/أو الصادرات سوف يستعملها في العمليات النفطية، وبالتالي يكون مستحقاً لإعفاءات الهيئة الوطنية. إذا كانت تراخيص استيراد المعدات والمواد والبضائع والإمدادات بموجب هذه المادة ١٨-١ (أ) تشمل التزاماً بإعادة تصدير، فيلتزم المقاول بالتقيد بهذا الالتزام في حينه. وبقدر ما يكون المقاول غير قادر على الحصول على إعفاء الهيئة الوطنية المذكور من الضرائب الجمركية المحلية أو رسوم أخرى على واردات أو على صادرات كما هو منصوص عليه هنا، فعندئذ يكون للمتعهد الحق في استرداد هذه الرسوم أو الضرائب أو النفقات من نفط استرداد التكاليف. ولا يحق للمتعهد الاستفادة من إعفاءات الهيئة الوطنية بشأن ما يلي:

(١) المعدات والبضائع والمواد والإمدادات المخصصة للاستعمال أو الاستهلاك الشخصي من قبل الموظفين أو الاستشاريين أو عائلتهم، التابعين للمتعهد أو لمقاوليه من الباطن.

(٢) السيارات الصالون والباصات والشاحنات التي تقل طاقتها عن ثلاثة (٣) أطنان، بما في ذلك السيارات التي تستعمل لنقل الموظفين.

(٣) الرسوم التي تدفع على المعدات والبضائع والمواد والإمدادات التي يتم شراؤها في مملكة البحرين.

(٤) البضائع والمواد التي دفع المستورد أو الوكيل المحلي فعلاً ضرائب جمركية عنها.

وكل ذلك إلى المدى الذي تستعمل فيه هذه البضائع والمواد لأغراض العمليات النفطية فقط وعلى نحو دائم.

(ب) رغبة في الاستفادة من إعفاءات الهيئة الوطنية المنطبقة كما في المادة ١٨-١ (أ) يلتزم المقاول بالتقيد باللوائح والإجراءات المتعلقة بها كما تسنها وزارة المالية من وقت لآخر.

(ج) كل بيع أو نقل لاحق للمعدات أو البضائع أو المواد أو الإمدادات التي يستوردها المقاول، يجب التبليغ عنه خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ ذلك البيع أو النقل إلى وزارة المالية وإلى الهيئة الوطنية. ويلتزم المقاول عندئذ بدفع الرسوم الجمركية المحلية أو الضرائب المستحقة على قيمة هذه البضائع أو المواد كما هي في تاريخ البيع أو النقل، ولا تسري عليها أية إعفاءات مستحقة للهيئة الوطنية.

المادة ١٩
العملة والتعامل المصرفي ومراقبة الصرف

١٩-١) عملة المدفوعات

جميع المدفوعات التي تسدد بموجب هذه الاتفاقية من المقاول إلى الهيئة الوطنية أو من الهيئة الوطنية إلى المقاول، تصرف بالدولار الأمريكي (أو بأية عملة أخرى يتفق عليها الطرفان). وتصرف هذه المدفوعات بموجب شيكات مصدقة لصالح الطرف المعني أو - بحسب خيار الطرف المستلم - بالتحويل الإلكتروني إلى حساب مصرفي (أو حسابات مصرفية) يحددها الطرف المستلم.

١٩-٢) حقوق المقاول

مع مراعاة قوانين مملكة البحرين ذات التطبيق العام، تبذل الهيئة الوطنية جهداً معقولاً لضمان أن يكون للمتعهد والشركات المنتسبة إليه ومقاوليه من الباطن وموظفيهم العاملين في العمليات النفطية الحقوق التالية:

(أ) فتح حسابات مصرفية والاحتفاظ بها وإدارتها بعملات أجنبية داخل مملكة البحرين وخارجها وحسابات مصرفية بالعملة المحلية داخل مملكة البحرين.

(ب) استيراد العملات الأجنبية اللازمة للعمليات النفطية إلى مملكة البحرين.

(ج) شراء العملة المحلية بعملات أجنبية بسعر الصرف الأفضل المتاح له قانونياً (وفي جميع الأحوال سعر صرف لا يقل أفضلية عن سعر

الصرف السائد الذي يقرره بنك البحرين الوطني أو مؤسسة مالية أخرى يتفق عليها الطرفان) دون حسومات أو رسوم غير تلك الرسوم المصرفية المعتادة والمألوفة، اللازمة للعمليات النفطية وتنفيذ الالتزامات الأخرى المترتبة على المقاول بموجب هذه الاتفاقية.

(د) تحويل العملة المحلية المتحققة من العمليات النفطية إلى عملات أجنبية بسعر الصرف الأفضل المتاح له قانونياً (وفي جميع الأحوال سعر صرف لا يقل أفضلية عن سعر الصرف السائد الذي يقرره بنك البحرين الوطني أو مؤسسة مالية أخرى يتفق عليها الطرفان) دون حسومات أو رسوم غير تلك الرسوم المصرفية المعتادة والمألوفة.

(هـ) الاستبقاء خارج مملكة البحرين على أية مدفوعات من مبيعات التصدير لحصة المقاول من إنتاج النفط بموجب هذه الاتفاقية، دون التزام بتحويل أي من هذه المدفوعات إلى العملة المحلية إلا بقدر ما يكون لازماً للأغراض العملية.

(و) التحويل إلى خارج البحرين العملات الأجنبية المتحققة من مبيعات أجريت داخل مملكة البحرين أو إعادة المبالغ المستوردة بموجب المادة ١٩-٢ (ب) السابقة، التي تزيد على المتطلبات المحلية المباشرة، مع مراعاة أية معاهدة منطبقة بين مملكة البحرين وأية دولة أخرى بشأن المدفوعات بين مملكة البحرين وتلك الدولة.

(ز) التسديد بالعملات الأجنبية جزئياً أو كلياً خارج مملكة البحرين للرواتب والعلاوات وغيرها من العوائد المستحقة لموظفيه المغتربين المعينين للعمل في مملكة البحرين للعمليات النفطية، دون الاشتراط أن تكون المبالغ المستخدمة لتلك المدفوعات قد تحققت في مملكة البحرين.

(ح) الدفع المباشر خارج مملكة البحرين بعملات أجنبية لمقاوليه ومقاوليه من الباطن الأجانب العاملين في العمليات النفطية، دون الاشتراط أن تكون المبالغ المستخدمة لتلك المدفوعات قد تحققت في مملكة البحرين.

المادة ٢٠
الغاز الطبيعي

٢٠-١) الغاز المصاحب

(أ) أثناء قيامه بتنفيذ العمليات النفطية، يلتزم المقاول بالمحافظة على الغاز المصاحب إلى أقصى حد ممكن مناسب معقول في ظل الظروف. ويكون للهيئة الوطنية الحق في أن تنشئ خطوط الأنابيب اللازمة وأن تأخذ في المنطقة المغمورة مائة في المائة (١٠٠%) من الغاز المصاحب الذي ينوي المقاول حرقه بموجب أية خطة تطوير ذات علاقة. ولا يجوز للمتعهد حرق الغاز المصاحب إلا بقدر ما يلي:

(١) يكون الحرق لازماً إذا لم تمارس الهيئة الوطنية حقها في أخذ هذا الغاز المصاحب في المنطقة المغمورة؛ أو
(٢) أن يكون هذا الحرق متفقاً مع الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط؛ أو
(٣) تم حصول المقاول على موافقة خطية مسبقة من الهيئة الوطنية.

(ب) إذا قرر المقاول أن الغاز المصاحب لاكتشاف نفط خام يستحق التطوير، فيجوز له عندئذ توجيه إشعار إلى الهيئة الوطنية يطلب فيه تفاصيل كاملة عن أسواق غاز البحرين الطبيعي وأسعاره وأية معلومات عن خدمات تسويق قائمة وتكاليفها. وتلتزم الهيئة الوطنية بتزويد المقاول بقدر ما تكون غير ممنوعة من عمل ذلك بموجب القانون المنطبق أو أية التزامات بالسرية تكون لدى الهيئة الوطنية بهذه المعلومات خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من طلب المقاول. وبالنسبة لحصة المقاول من الغاز المصاحب، يلتزم الطرفان حسب اختيار المقاول إبرام عقد مبيعات للغاز بشروط تتفق مع الممارسات العالمية في صناعة النفط، وتنص على أن تدفع الهيئة الوطنية إلى المقاول١,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية لحصة المقاول من الغاز المصاحب المسلّم بموجب خطة تطوير منطبقة في نقطة الاستلام. وهذا السعر وهو ١,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية يرتبط بمؤشر وفق مؤشر سعر الاستهلاك الأمريكي وذلك لتعديل أثر التضخم. وفي جميع الأحوال يلتزم المقاول بما يلي: (١) تقديم خطة تطوير لاكتشاف النفط الخام خلال المواعيد المبينة في المادة ٩؛ و(٢) تنفيذ خطة التطوير في الوقت المحدد بموجب المادة ٩.

٢٠-٢) الغاز غير المصاحب

(أ) إذا قرر المقاول أن الغاز غير المصاحب لاكتشاف غاز طبيعي يستحق التطوير، فيجوز له عندئذ توجيه إشعار إلى الهيئة الوطنية يطلب فيه تفاصيل كاملة عن أسواق غاز البحرين الطبيعي وأسعاره وأية معلومات عن خدمات تسويق قائمة وتكاليفها. وتلتزم الهيئة الوطنية بتزويد المقاول بقدر ما تكون غير ممنوعة من عمل ذلك بموجب القانون المنطبق أو أية التزامات بالسرية تكون لدى الهيئة الوطنية بهذه المعلومات خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من طلب المقاول. وبالنسبة لحصة المقاول من الغاز غير المصاحب، يلتزم الطرفان حسب اختيار المقاول بإبرام عقد مبيعات للغاز بشروط تتفق مع الممارسات العالمية في صناعة النفط، بشرط أن تدفع الهيئة الوطنية إلى المقاول ١,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية لحصة المقاول من الغاز غير المصاحب المسلّم بموجب خطة تطوير منطبقة في نقطة استلام. وهذا السعر وهو

١,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية يرتبط بمؤشر وفق مؤشر سعر الاستهلاك الأمريكي وذلك لتعديل أثر التضخم من تاريخ اعتماد خطة التطوير ذات العلاقة.

(ب) يحق للمتعهد الاحتفاظ بمنطقة احتفاظ بغاز غير مصاحب لمدة خمس (٥) سنوات من تاريخ اكتشاف غاز طبيعي غير مصاحب، حتى وإن امتدت مدة الاحتفاظ هذه إلى ما بعد نهاية فترة الاستكشاف. ورغبة في إيجاد منطقة الاحتفاظ بغاز غير مصاحب، وتجنباً للتخلي عن منطقة الاحتفاظ بالغاز غير المصاحب في نهاية فترة الاستكشاف، يكون المقاول - خلال مدة لا تقل عن مائة وثمانين (١٨٠) يوماً قبل انتهاء فترة الاستكشاف (سواء كانت نهاية فترة الاستكشاف عند نهاية مرحلة الاستكشاف الأولى أو عند نهاية مرحلة الاستكشاف الثانية) - قد:

(١) قدم للجنة الإدارة معلومات مستخرجة - وفق أحكام المادة ٨-١ (ب) - من اختبار البئر التي نتج عنها الاكتشاف الذي يدل بدرجة معقولة - وفق الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط - بأن الاكتشاف هو اكتشاف غاز طبيعي غير مصاحب؛ أو

(٢) قدم للجنة الإدارة معلومات مستخرجة من التنفيذ الجزئي أو الكلي لخطة تقييم تدل بدرجة معقولة - وفق الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط - بأن الاكتشاف هو اكتشاف غاز طبيعي غير مصاحب، وقدم هذه النتائج إلى لجنة الإدارة.

ومع ذلك، يشترط أنه إذا توصل المقاول لاكتشاف خلال مائة وثمانين (١٨٠) يوماً من نهاية فترة الاستكشاف، فيجوز له الاحتفاظ بأية منطقة اكتشاف ذات علاقة تختار الهيئة بمحض قرارها منحها للمتعهد بعد انتهاء فترة الاستكشاف، بشرط استيفاء أحد الشرطين المنصوص عليهما في المادة ٢٠-٢ (ب) (١) أو ٢٠-٢ (ب) (٢)، ويكون المقاول قد اقترح منطقة احتفاظ بغاز طبيعي ذات علاقة خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ ذلك الاكتشاف.

(ج) يجوز للمتعهد أن يقترح في أي وقت قبل نهاية مدة السنوات الخمس (٥) لمنطقة الاحتفاظ بغاز غير مصاحب، خطة تقييم مقترحة إلى لجنة الإدارة.

(د) يجوز للمتعهد أن يختار خلال فترة السنوات الخمس (٥) من احتفاظه بالغاز غير المصاحب، محاولة التفاوض على سعر أعلى مع مشتر محلي أو مصدّر. وفي هذه الحالة، تحتفظ الهيئة الوطنية بالخيار الأول لمقارنة أي عرض مؤكد تلقاه المقاول من عملاء ليست لهم صلة.

٢٠-٣) قيام المقاول بتسويق الغاز الطبيعي نيابة عن الهيئة الوطنية

يلتزم المقاول - حسب خيار الهيئة الوطنية - بتسويق وبيع بأعلى سعر بيع غرباء ممكن (على أن لا يقل عما يتسلمه المقاول عن حصته من الغاز الطبيعي) حصة الهيئة الوطنية من إنتاج الغاز الطبيعي (إما غازاً مصاحباً أو غازاً غير مصاحب) المسلم إلى الطرفين في أية نقطة استلام ذات علاقة. ويلتزم المقاول بالحصول على موافقة من الهيئة الوطنية قبل أن يخضع هذا الغاز الطبيعي لأي عقد مبيعات للغاز. وتكون حصة الهيئة الوطنية من التكاليف المتعلقة بهذا التسويق والبيع على حسابها. ويكون للهيئة الوطنية الحق في تدقيق التكاليف. وباستثناء ما يكون بقدر أية كمية من حصة الهيئة الوطنية في إنتاج الغاز الطبيعي الخاضع للبيع بموجب شروط عقد مبيعات للغاز، يجوز للهيئة الوطنية بموجب إشعار مدته تسعون (٩٠) يوماً توجهه إلى المقاول اختيار استلام ذلك الغاز الطبيعي في نقطة التسليم ذات العلاقة.

المادة ٢١

التقيد بقوانين الصحة والسلامة والبيئة

٢١-١) التزامات المقاول تجاه الصحة والسلامة والبيئة

(أ) يلتزم المقاول باتخاذ جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك تطبيق أحدث الأساليب والممارسات والطرق العالمية في صناعة النفط لمنع الأضرار البيئية أثناء قيامه بالعمليات النفطية وذلك لمنع أي ضرر على الصحة العامة والسلامة وأي ضرر على البيئة، بما في ذلك من غير حصر سطح الأرض وباطنها والهواء والبحر والبحيرات والأنهار والينابيع والحياة الحيوانية والحياة النباتية والمحاصيل وغيرها من الثروات الطبيعية والممتلكات. وتفعيلاً لهذا الالتزام، يلتزم المقاول بما يلي:

(١) أن يقترح على لجنة الإدارة خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ النفاذ لموافقتها خطة إدارية متكاملة تشمل جميع الجوانب الصحية والبيئية والسلامة في العمليات النفطية المراد القيام بها. وتشمل هذه الخطة التسربات النفطية وخطة طوارئ للتعامل مع التسربات والحرائق والحوادث والطوارئ، وتكون مصممة بحيث تضمن استجابة فاعلة وطارئة، وتكون خاضعة للمراقبة العامة من جانب لجنة الإدارة وتساهم فيها لجنة البيئة الفرعية التي تشكلها لجنة الإدارة.

(٢) أن يتخذ كافة الاحتياطات اللازمة ضد الحرائق والانسكابات وانطلاق النفط الخام أو الغاز الطبيعي، وأن يتخذ جميع الإجراءات التصحيحية اللازمة لتنظيف ومعالجة أي ضرر للبيئة

من العمليات النفطية، سواء كان هذا الضرر أو لم يكن نتيجة لتقصير المقاول.

(٣) دفع تعويض مناسب عن إصابات تقع لأشخاص أو ضرر لممتلكات نتيجة لتنفيذ العمليات النفطية.

(ب) يلتزم المقاول من خلال تطبيق أحدث الأساليب والممارسات والطرق العالمية في صناعة النفط بإجراء مسح بيئي لمنطقة التعاقد فور تاريخ النفاذ، وإجراء هذا المسح في حينه بعد تنفيذ العمليات النفطية كالمسوحات الزلزالية والحفر وتشييد المرافق واستخراج إنتاج جديد وتخل عن المرافق والمعدات. ويلتزم المقاول بتقديم جميع هذه المعلومات في حينها إلى الهيئة الوطنية.

(ج) يلتزم المقاول من خلال تطبيق أحدث الأساليب والممارسات والطرق العالمية في صناعة النفط بإجراء دراسات تأثير بيئية قبل تنفيذ العمليات النفطية كالمسوحات الزلزالية والحفر وعمليات التطوير لتحديد مدى التأثير المحتمل على البيئة والإنسان والمجتمعات المحلية والحياة النباتية والحيوانية في الجزء المتعلق بمنطقة التعاقد والمناطق المحاذية لها أو القريبة منها نتيجة للعمليات النفطية. ويلتزم المقاول بتقديم دراسات الأثر البيئي هذه إلى الهيئة الوطنية مع الخطة البيئية ذات العلاقة المنصوص عليها في المادة ٢١-١ (د).

(د) يلتزم المقاول كذلك قبل تنفيذ العمليات النفطية كالمسوحات الزلزالية والحفر وعمليات التطوير بتقديم خطة بيئية إلى لجنة الإدارة لموافقتها تتعلق بمنع الضرر البيئي وللقيام بأعمال إعادة الموقع إلى حالته الأصلية. وفي حالة عمليات التطوير، تكون هذه الخطة البيئية جزءاً من خطة التطوير التي يقدمها المقاول. ويجب أن تشتمل جميع الخطط البيئية على قواعد استرشادية بيئية مقترحة للاسترشاد بها للحد من الأضرار البيئية، وأن تشمل من غير حصر ما يلي بقدر ما تكون مناسبة للدراسة ذات العلاقة، مع الأخذ في الاعتبار نوع العمليات التي تتعلق بها هذه الخطة البيئية:

(١) القطع اللازم لمنافذ الدخول
(٢) التوسعة وإزالة الأخشاب
(٣) حماية الحياة الفطرية والبيئة الطبيعية
(٤) تخزين الوقود ومناولته
(٥) استعمال المتفجرات
(٦) السكن المؤقت والمواقع
(٧) التخلص من النفايات السائلة والصلبة

(٨) المواقع الأثرية والتراثية
(٩) اختيار مواقع الحفر
(١٠) استقرار التضاريس الأرضية
(١١) حماية مصادر المياه العذبة
(١٢) خطة منع انبثاق النفط
(١٣) الحرق أثناء استكمال الآبار واختبارها
(١٤) هجر الآبار والمرافق ومنطقة التعاقد والمناطق المحاذية المتأثرة بالعمليات النفطية.
(١٥) فك أبراج الحفر وتعديل المواقع
(١٦) التحكم في الضجيج
(١٧) التخلص من الأنقاض
(١٨) حماية المجاري الطبيعية والتدفقات المائية

(هـ) يجب أن تشمل الخطة البيئية المتعلقة بعمليات الحفر أو التطوير خطة محددة لتنفيذ خطة تسرب نفطي في منطقة التعاقد وخطة طوارئ في حالة وقوع حوادث.

(و) توافي لجنة الإدارة المقاول بموافقتها أو رفضها لأية خطة بيئية مقترحة وذلك خلال تسعين (٩٠) يوماً من استلام الاقتراح. وتسري الأحكام المتعلقة بموافقة لجنة الإدارة على خطط التطوير المقترحة من المقاول بموجب المادة ٩ السابقة بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها، على أية خطة بيئية مقترحة.

(ز) يلتزم المقاول بضمان ما يلي:
(١) تقديم دراسات الأثر البيئي ذات العلاقة والخطط البيئية إلى موظفيه ومقاوليه من الباطن وذلك لتوعيتهم بإجراءات وطرق حماية البيئة اللازم تطبيقها أثناء القيام بالعمليات النفطية.
(٢) أن تشمل العقود المبرمة بين المقاول ومقاوليه من الباطن بشأن العمليات النفطية الأحكام التي تحدد المتطلبات التي يلتزم بها المقاول لتنفيذ الخطط البيئية ذات العلاقة.

(ح) يلتزم المقاول أثناء قيامه بالعمليات النفطية بما يلي:
(١) ضمان التخلص و/أو تصريف جميع المواد ذات الصلة بالعمليات النفطية بطريقة بيئية سليمة ووفقاً للقواعد الاسترشادية المنصوص عليها في الملحق (ز).
(٢) اتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع إحداث أي ضرر من أي نوع للتكوينات الحاملة للنفط التي يواجهها أثناء إجراء عمليات الحفر أو عند التخلي عن أية بئر. ويلتزم المقاول أيضاً بالمحافظة بعناية على مصادر المياه العذبة التي تكتشف أثناء تلك العمليات، على

أن يوافي الهيئة الوطنية بوصف لمواقع تلك المصادر مع كل البيانات المتعلقة بها.

(ط) إذا كان من رأي الهيئة الوطنية وبدرجة معقولة بأن أياً من المرافق أو المنشآت الأخرى التابعة للمتعهد، أو أن أياً من العمليات النفطية التي ينفذها المقاول، تسبب أو قد تسبب خطراً لأشخاص أو لممتلكات أشخاص، أو تسبب أو ربما تسبب تلوثاً، أو تضر أو ربما تضر الحياة النباتية والحيوانية أو البيئة بدرجة غير معقولة، فيجوز للهيئة الوطنية إلزام المقاول باتخاذ التدابير الوقائية وفق برنامج تقترحه الهيئة الوطنية يكون معقولاً وفق الظروف. ويجوز للهيئة الوطنية كذلك إلزام المقاول بوقف العمليات النفطية كلياً أو جزئياً حتى يتخذ المقاول تلك التدابير الوقائية. وإذا قصر المقاول في تنفيذ هذه التدابير الوقائية، فيجوز للهيئة الوطنية بعد توجيه إخطار مناسب إلى المقاول أن تتخذ أي إجراء لازم في ظل الظروف، ويكون المقاول عندئذ مسئولاً عن تعويض الهيئة الوطنية - خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من استلام حساب هذه المصروفات من الهيئة العامة - عن جميع التكاليف التي أنفقتها الهيئة العامة، بالإضافة إلى الفائدة المحددة بموجب الملحق (ج) لهذه الاتفاقية.

(ي) في حالة حدوث تسرب نفطي أو حريق أو حادثة أو حالة طارئة أخرى ناتجة عن العمليات النفطية، يلتزم المقاول بتبليغ الهيئة الوطنية فوراً وبتنفيذ خطة التسرب النفطي والطوارئ، ويقوم بتنظيف أو إصلاح الضرر. ويكون ترتيب الأولويات بالنسبة للإجراءات هي حماية: (١) الأرواح؛ و(٢) البيئة؛ و(٣) الممتلكات. وإذا قصر المقاول في تنفيذ هذه الالتزامات، فيجوز للهيئة الوطنية بعد توجيه إخطار مناسب في ظل الظروف إلى المقاول، اتخاذ أي إجراء لازم، ويكون المقاول عندئذ مسئولاً عن تعويض الهيئة الوطنية - خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من استلام حساب هذه المصروفات من الهيئة العامة - عن جميع التكاليف التي أنفقتها الهيئة العامة، بالإضافة إلى الفائدة المحددة بموجب الملحق (ج) لهذه الاتفاقية.

(ك) يكون المقاول مسئولاً ويلتزم بتعويض الهيئة الوطنية ومملكة البحرين عن أية خسارة أو تكاليف أو تبعة أو مطالبة أو ضرر أو نفقات من أي نوع تنشأ عن تلوث بيئي أو ضرر آخر للبيئة ناتج عن العمليات النفطية سواء كان هذا التلوث أو الضرر أم لم يكونا نتيجة إهمال المقاول أو وكلائه أو مقاوليه من الباطن أو ممثليه الآخرين. ويبذل المقاول ما في وسعه للتخفيف وتصليح آثار هذا التلوث أو الضرر على البيئة وذلك وفق الممارسات العالمية المعتمدة في صناعة النفط.

(ل) تكون التزامات وتبعات المقاول عن البيئة فيما يلي مقتصرة على الضرر البيئي:

(١) الذي يحدث بعد تاريخ النفاذ.
(٢) الذي ينتج عن تصرف أو إهمال من جانب المقاول.

ولا يكون المقاول بأي حال مسئولاً عن الأضرار غير المباشرة أو المترتبة.

المادة ٢٢

استعمال الأصول وتملكها والتخلي عنها

٢٢-١) استعمال البنية التحتية القائمة

(أ) تبذل الهيئة الوطنية جهداً معقولاً لتحصل للمتعهد فيما يتعلق بحصته في إنتاج النفط، على رخصة لاستعمال جميع وسائل النقل القائمة ومرافق المعالجة والتصدير وغيرها من البنى التحتية لغاية نقطة الاستلام في مملكة البحرين بشروط لا تقل أفضلية للمتعهد من تلك الشروط التي يحصل عليها أي مستعمل غريب بحسن نية لهذه المرافق والبنى التحتية.

(ب) يبذل المقاول جهداً معقولاً لاستخدام ما هو قائم للعمليات النفطية من وسائل نقل ومرافق معالجة وتصدير وغيرها من بنى تحتية في مملكة البحرين، إلى المدى الذي تكون فيها متاحة بموجب شروط لا تقل أفضلية للمتعهد من تلك الشروط التي يحصل عليها أي مستعمل غريب بحسن نية لهذه المرافق والبنى التحتية.

٢٢-٢) حقوق الهيئة الوطنية في أصول المقاول

تخضع جميع ما للمتعهد من حقوق وملكية ومصالح في (١): أصول استوردها إلى مملكة البحرين للعمليات النفطية عدا الأصول التي استوردها إلى مملكة البحرين على أساس إدخال مؤقت؛ أو (٢) أصول تحت حيازته في مملكة البحرين، لما يلي:

(أ) في التاريخ الذي تصبح فيه حيازة أي أرض يحوز عليها المقاول للعمليات النفطية نافذة، يكون للهيئة الوطنية الحق في إلزام المقاول بنقل تلك الحقوق والملكية والمصالح إلى تلك الأرض دون مصاريف أو تكليف.

(ب) عند انتهاء أو إنهاء هذه الاتفاقية قبل تاريخ انتهائها، يكون للهيئة الوطنية الحق في إلزام المقاول بنقل جميع الحقوق والملكية والمصالح في أية أصول عدا الأرض - سواء كانت ثابتة أو منقولة - يكون قد حاز عليها أو تملكها لاستعمالها في العمليات النفطية داخل منطقة التعاقد أو خارجها وذلك دون مصاريف أو تكليف.

٢٢-٣) حق الطرف الثالث في استعمال الأصول

في حالة وجود أصول لا يكون المقاول في حاجة إليها للعمليات النفطية حصرياً، وإذا كان استعمالها المشترك بين المقاول وأطراف ثالثة تحددهم الهيئة الوطنية لا تسبب أذى أو ضرراً أو إعاقة أو تأخيراً أو تداخلاً جوهرياً في العمليات النفطية بموجب هذه الاتفاقية، فيلتزم المقاول عندئذ بتوفير هذه الأصول لاستعمالها بواسطة تلك الأطراف الثالثة. ويكون استعمال هذه الأصول بموجب اتفاقية تحريرية تبرم بين المقاول وتلك الأطراف الثالثة (وتخضع لموافقة مسبقة من جانب الهيئة الوطنية) تحدد الحقوق والالتزامات والمسئوليات نتيجة استعمالها المشترك وبشرط أن ترصد أية مدفوعات يتسلمها المقاول من تلك الأطراف الثالثة مقابل توفير و/أو استعمال هذه الأصول في حساب التشغيل.

٢٢-٤) بيع الأصول الزائدة

يجوز للمتعهد أن يبيع داخل مملكة البحرين أية أصول زائدة من أي نوع لا تكون العمليات النفطية في حاجة إليها، باستثناء الأصول التي استوردها إلى مملكة البحرين على أساس إدخال مؤقت، وذلك بتوجيه إشعار إلى الهيئة الوطنية يبين فيه تلك الأصول. ويجوز للهيئة الوطنية، بتوجيه إشعار إلى المقاول خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ إشعار المقاول، أن تشتري تلك الأصول بأن تدفع إليه قيمة شرائها ناقصاً أية تكاليف استردها المقاول. وفي هذه الحالة تكون الهيئة الوطنية مسئولة عن التخلي عن هذه الأصول ولا يتحمل المقاول مسئولية أخرى بشأن هذا التخلي. وإذا لم تردّ الهيئة الوطنية على المقاول خلال فترة الثلاثين (٣٠) يوماً تلك، فيكون المقاول عندئذ حراً في بيع هذه الأصول إلى طرف ثالث بسعر يتم التفاوض عليه. وفي كلتا الحالتين يرصد الإيراد الذي يتسلمه المقاول في حساب التشغيل. ومع ذلك، يشترط في مثل هذا البيع ما يلي:

(أ) أن يدفع الطرف الثالث المشتري الرسوم الجمركية المنطبقة التي لم يدفعها المقاول من قبل.

(ب) أن يوافق الطرف الثالث المشتري على الالتزام لمصلحة الهيئة الوطنية بالتزامات التخلي المترتبة على المقاول بموجب هذه الاتفاقية، ومع موافاة الهيئة الوطنية بنسخة من تلك الاتفاقية.

(ج) أن توافق الهيئة الوطنية - على أن لا تحجب هذه الموافقة دون وجه حق - على أن التزامات التخلي المترتبة على المشتري تخضع لضمان مناسب.

٢٢-٥) إنهاء العمليات

يلتزم المقاول بما يلي حين: (١) يسحب من الخدمة سحباً اختيارياً أية أصول؛ أو (٢) يتخلى جزئياً عن منطقة التعاقد؛ أو (٣) إنهاء الاتفاقية قبل تاريخ انتهائها؛ أو انتهاء هذه الاتفاقية:

(أ) إزالة جميع المعدات والمنشآت بطريقة تتفق مع الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط ووفق خطة تخلٍّ توافق عليها لجنة الإدارة - على أن لا تحجب هذه الموافقة دون وجه حق - ووفق خطة سحب الأصول في حالة الأصول الثابتة.

(ب) القيام بإعادة الموقع إلى وضعه السابق وفق أحدث الممارسات العالمية في صناعة النفط وبطريقة توافق عليها لجنة الإدارة وطبقاً لخطة تخلٍّ يقترحها المقاول وتقرها لجنة الإدارة وفق المادة ٢٢-٥ (أ) السابقة، واتخاذ جميع الإجراءات الأخرى اللازمة لمنع الأخطار التي تهدد الأرواح أو الممتلكات أو البيئة.

٢٢-٦) صندوق إنهاء عمليات تشغيل الحقل

(أ) رغبة في تمويل أعمال سحب الأصول من الخدمة مثل المنصات ومرافق التجميع والآبار وخطوط الأنابيب ومرافق الفصل و/أو المعالجة والمحطات الطرفية، يلتزم الطرفان فيما يتعلق بكل خطة تطوير فتح حساب معلق مشترك في بنك يتمتع بسمعة عالمية توافق عليه لجنة الإدارة. ويعرف هذا الحساب باسم "صندوق إنهاء عمليات تشغيل الحقل" لخطة التطوير ذات العلاقة ويدار على أساس تحقيق القيمة. ويجب أن توافق لجنة الإدارة على هيكلة الحساب المعلق وشروط إدارة أموال صندوق إنهاء عمليات تشغيل الحقل. كما أن جميع الأموال التي تخصص للصندوق تعتبر تكاليف تشغيلية. ويكون الغرض من أول صندوق أيضاً - في حال الانطباق - تمويل التخلي عن أية بئر حفرت قبل الموافقة على أول خطة تطوير. ولا يجوز بأي حال أن تتجاوز أموال الصندوق عشرة في المائة (١٠%) من جميع التكاليف الرأسمالية التي تنفق على خطة التطوير ذات العلاقة.

(ب) يلتزم المقاول ببدء المساهمة في الصندوق في أول ربع سنة شمسية يلي ربع السنة الشمسية الذي يتم فيه استرداد سبعين في المائة (٧٠%) من احتياطي النفط المحدد في خطة التطوير ذات العلاقة. وفي حالة التوصل إلى اكتشاف تجاري بعد ذلك، فيجوز للجنة الإدارة الموافقة على تأجيل تلك المدفوعات حتى استرداد إجمالي نسبته سبعين في المائة (٧٠%) من احتياطي النفط الكلي المجمع، أو حتى الوضع الذي تعتبره لجنة الإدارة مناسباً.

(ج) يلتزم المقاول بتحويل أموال على أساس ربع سنوي إلى صندوق إنهاء عمليات تشغيل الحقل حسب القاعدة التالية:

QAT = ((COA/ARES) x PARES) – CAF

حيث إن:

QAT هو مقدار الأموال التي تحول إلى صندوق إنهاء عمليات تشغيل الحقل لربع السنة الشمسية ذاك؛ و

COA هو التكلفة المقدرة لعمليات التخلي المقررة بموجب المادة ٢٢-٥، لغاية الحد المقرر بموجب المادة ٢٢-٦ (أ)؛ و

ARES هو احتياطي النفط المقدر المتبقي للاستخراج من منطقة التطوير من نهاية ربع السنة الشمسية الذي فتح فيه صندوق إنهاء عمليات تشغيل الحقل؛ و

PARES هو الإنتاج التراكمي للنفط من منطقة التطوير من نهاية ربع السنة الشمسية الذي فتح فيه صندوق إنهاء عمليات تشغيل الحقل؛ و

CAF هو رصيد صندوق إنهاء عمليات تشغيل الحقل في نهاية ربع السنة الشمسية السابق.

(د) إذا نوى المقاول في أي وقت قبل إنهاء هذه الاتفاقية التخلي عن أية أصول ثابتة واقعة إما داخل منطقة التعاقد أو المنطقة المتخلى عنها، فيلتزم عندئذ بتوجيه إشعار زمني مناسب إلى الهيئة الوطنية قبل هذا التخلي. ويجوز للهيئة الوطنية خلال ثلاثين (٣٠) يوماً أن تختار أخذ ملكية هذه الأصول وتدفع للمتعهد سعر الشراء ناقصاً أية تكاليف استردها المقاول فعلاً. وإذا لم تخطر الهيئة الوطنية المقاول بذلك خلال فترة الثلاثين (٣٠) يوماً، فعندئذ تعتبر الهيئة الوطنية قد اختارت عدم أخذ ملكية هذه الأصول. وإذا اختارت الهيئة الوطنية ذلك، يحوّل الجزء المناسب من صندوق إنهاء عمليات تشغيل الحقل ذي العلاقة إلى الهيئة الوطنية في الوقت الذي تبدأ فيه الهيئة الوطنية إخراج هذه الأصول الثابتة من الخدمة أو إنهاء هذه الاتفاقية، أيهما يقع أولاً. ويجب أن يكون استمرار استعمال هذه الأصول من جانب الهيئة الوطنية، أو إخراج هذه الأصول من الخدمة بواسطة الهيئة الوطنية، وفق الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط وبالطريقة لا تعيق سير العمليات النفطية.

(هـ) عند انتهاء هذه الاتفاقية أو إنهائها قبل ذلك، يلتزم المقاول بإخطار الهيئة الوطنية عن جميع الأصول الثابتة. وتلتزم الهيئة الوطنية خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من استلام إخطار المقاول، بتبليغ المقاول عن الأصول الثابتة التي تختار الهيئة الوطنية أخذ ملكيتها بموجب المادة ٢٢-٢ (ب)، وكذلك ما إذا كانت الهيئة الوطنية تختار التخلي عن أية أصول ثابتة.

وإذا لم تقم الهيئة الوطنية خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ استلام إخطار المقاول، بتبليغ المقاول بذلك، فعندئذ تعتبر الهيئة الوطنية قد اختارت عدم أخذ ملكية أي من الأصول الثابتة وتعتبر أيضاً أنها لم تختر التخلي عن تلك الأصول الثابتة. وتحدد لجنة الإدارة جزءاً مناسباً من صندوق إنهاء عمليات تشغيل الحقل يتناسب مع الأصول المراد التخلي عنها، ويحول إلى المقاول أو إلى الهيئة الوطنية - حسبما تكون عليه الحال - أيهما مسئول عن التخلي عن تلك الأصول الثابتة. وإذا اختارت الهيئة الوطنية مواصلة استعمال أو التخلي عن أية أصول ثابتة، فيجوز لها عندئذ التخلي عن تلك الأصول الثابتة عندما تقرر ذلك. ويجب أن يكون التخلي عن أية أصول - سواء من جانب الهيئة الوطنية أو من جانب المقاول - وفق جميع القوانين المنطبقة والممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط.

(و) في حالة عدم وجود مال كاف في صندوق إنهاء عمليات تشغيل الحقل ليمكّن المقاول من استكمال عمليات التخلي التي يكون مسئولاً عنها، يلتزم المقاول - بالرغم من أي إنهاء منطبق لهذه الاتفاقية - الاستمرار في مسئوليته عن استكمال هذا التخلي على حسابه وحده، ويعوض الهيئة الوطنية عن أية خسارة أو ضرر أو مسئولية قانونية من أي نوع لها صلة بالأصول الثابتة، حتى يستكمل المقاول هذا التخلي وفق أحكام هذه الاتفاقية.

(ز) إذا اختارت الهيئة الوطنية أخذ ملكية أي من الأصول الثابتة وفق أحكام المادة ٢٢-٢ (ب) أو المادة ٢٢-٦ (د)، أو التخلي عن أية أصول ثابتة وفق أحكام المادة ٢٢-٦ (هـ) التي تختار عدم أخذ ملكيتها، فعندئذ يعفى المقاول من المسئوليات والتبعات القانونية المتعلقة بهذه الأصول الثابتة، بما في ذلك الالتزام بدفع أية أموال إضافية إذا لم تكن هناك أموال كافية في أحد صناديق إنهاء عمليات تشغيل الحقل. وتلتزم الهيئة الوطنية بتعويض المقاول عن أية خسارة أو ضرر أو مسئولية قانونية من أي نوع لها صلة بالأصول الثابتة.

(ح) يلتزم المقاول - في موعد لا يتجاوز سنة واحدة (١) قبل السنة الشمسية التي يتوقع فيها استرداد سبعين في المائة (٧٠%) من احتياطي النفط المحدد في اكتشاف تجاري - باقتراح خطة تخلٍّ ذات علاقة وتكاليف تقديرية لعمليات التخلي لموافقة لجنة الإدارة. وبعد ذلك، يلتزم المقاول بالقيام سنوياً بفحص التكاليف التقديرية لخطة التخلي ذات العلاقة، والعمل على تعديل التقديرات كما هو مناسب، على أن يقدم أي تعديل لموافقة لجنة الإدارة.

(ط) في حالة وجود أموال زائدة في أحد صناديق إنهاء عمليات تشغيل الحقل ذي العلاقة بعد استكمال جميع عمليات التخلي عن اكتشاف تجاري،

تقسم هذه الأموال الزائدة بين الهيئة الوطنية والمقاول على أساس نسبة النفط الخام الربح والغاز المصاحب الربح والغاز غير المصاحب الربح الذي تسلمه كل منهما من الاكتشاف التجاري ذي العلاقة خلال السنوات العشر (١٠) السابقة.

المادة ٢٣

الأفضلية بالنسبة للخدمات والبضائع والعمالة المحلية

٢٣-١) الأفضلية بالنسبة للخدمات والمرافق المحلية

(أ) يلتزم المقاول باستعمال خدمات ومرافق الهيئة الوطنية للعمليات النفطية بقدر ما تكون مناسبة للأغراض المستهدفة ومتاحة من الهيئة الوطنية بموجب شروط لا تكون أقل أفضلية للمتعهد من تلك المتوفرة لدى غيرها في مملكة البحرين. ويكون للمتعهد الحق - في نطاق هذه الخدمات والمرافق المتاحة من الهيئة الوطنية - في شروط لا تكون أقل أفضلية للمتعهد من تلك المتفق عليها مع أية جهة غير منتسبة للهيئة الوطنية تستعمل هذه الخدمات و/أو المرافق.

(ب) مع مراعاة أحكام المادة ٢٣-١ (أ)، يلتزم المقاول باختيار مقاولين من الباطن لتقديم الخدمات اللازمة للعمليات النفطية من بين الشركات الوطنية البحرينية أو الشركات التي يسيطر عليها أشخاص بحرينيون، بشرط:

(١) أن تثبت هذه الشركات قدرتها على تقديم هذه الخدمات وفق المستوى اللازم وفي الوقت المحدد.

(٢) أن لا تتجاوز تكاليف هذه الخدمات من هذه الشركات بكثير تكاليف هذه الخدمات التي تقدمها شركات أخرى.

(٣) أن تكون الأحكام والشروط - عدا السعر - المنطبقة على هذه الخدمات منافسة بدرجة كبيرة للأحكام والشروط لدى شركات أخرى.

(ج) مع مراعاة أحكام المادة ٢٣-١ (ب)، يكون للمتعهد الحق في توظيف خدمات شركاته الشريكة وغيرها من الأشخاص الذين يختارهم بإرادته كمقاولين من الباطن للقيام بالعمليات النفطية.

٢٣-٢) الأفضلية بالنسبة للبضائع المحلية

(أ) يلتزم المقاول باختيار بائعي البضائع اللازمة للعمليات النفطية من بين الشركات البحرينية أو الشركات التي يسيطر عليها أشخاص بحرينيون، بشرط:

(١) أن تثبت هذه الشركات قدرتها على توفير هذه البضائع وفق المستوى اللازم وفي الوقت المحدد.

(٢) أن لا تتجاوز تكاليف هذه البضائع من هذه الشركات بكثير تكاليف هذه البضائع التي توفرها شركات أخرى.
(٣) أن تكون الأحكام والشروط - عدا السعر - المنطبقة على هذه البضائع منافسة بدرجة كبيرة للأحكام والشروط لدى شركات أخرى.

ويلتزم المقاول بإعطاء أولوية أولى للشركات التي تصنع البضائع اللازمة في مملكة البحرين، بشرط استيفاء المعايير المنصوص عليها أعلاه في هذه المادة ٢٣-٢.

ويكون تطبيق البندين ٢٣-١ و٢٣-٢ بدون مساس بالتزامات مملكة البحرين بموجب المعاهدات الثنائية ومتعددة الأطراف السارية المفعول في مملكة البحرين.

٢٣-٣) الأفضلية بالنسبة للعمالة المحلية

(أ) يلتزم المقاول بتوظيف مواطني مملكة البحرين لتنفيذ العمليات النفطية بشرط:
(١) أن يكون هؤلاء الأشخاص حائزين على المؤهلات اللازمة.
(٢) أن لا تتجاوز تكاليف استخدام هؤلاء الأشخاص بكثير تكاليف استخدام أشخاص مؤهلين من بلدان أخرى.
(٣) أن تكون الأحكام والشروط - عدا السعر - المنطبقة على استخدام هؤلاء الأشخاص منافسة بدرجة كبيرة للتكاليف المتوفرة بالنسبة لأشخاص من بلدان أخرى.

وفي حالة عدم وجود العدد الكافي من المؤهلين البحرينيين لتنفيذ العمليات النفطية، يقوم المقاول بتوظيف مواطنين من دول مجلس التعاون الخليجي على نفس الأساس المنصوص عليه أعلاه في المادة ٢٣-٣.

وفي حالة عدم وجود العدد الكافي من المؤهلين من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي لتنفيذ العمليات النفطية، يجوز للمتعهد توظيف مواطنين من دول أخرى.

المادة ٢٤
التدريب ونقل التقنية

٢٤-١) التدريب

يلتزم المقاول بتدريب المواطنين البحرينيين، بمن فيهم البحرينيين الذين يستخدمهم المقاول والذين تستخدمهم الهيئة الوطنية. ويخصص المقاول

مصروفات سنوية لهذا الغرض لا تقل عن خمسين ألف (-/٥٠،٠٠٠) دولار أمريكي قبل قيامه بتقديم خطة التطوير الأولى إلى لجنة الإدارة لاعتمادها، ولا تقل عن مائة ألف (-/١٠٠،٠٠٠) دولار أمريكي بعد تقديم تلك الخطة. وتكون هذه المصروفات السنوية وفق خطة تدريب تدرج ضمن برنامج العمل والميزانية السنوية ذات العلاقة وتكون معتمدة من لجنة الإدارة. وتصنف هذه المصروفات على النحو التالي:

(أ) تكاليف استكشاف إذا أعدت قبل تقديم أول خطة تطوير إلى لجنة الإدارة لاعتمادها.

(ب) تكاليف تطوير إذا أعدت بعد تقديم أول خطة تطوير إلى لجنة الإدارة لاعتمادها.

(ج) تكاليف تشغيل إذا أعدت بعد تاريخ بدء أول إنتاج نفطي.

٢٤-٢) نقل التقنية

يلتزم المقاول في تنفيذ العمليات النفطية بتطبيق أحدث التقنية والأساليب الإدارية المتوفرة لديه ولدى شركاته الشريكة بما في ذلك:تقنية الاستكشاف؛ تقنية التطوير، بما في ذلك التقنية التي يمكن أن تساعد على تحسين الحصيلة الاقتصادية أو أداء المكامن النفطية؛ والتقنية ذات حقوق الملكية الخاصة و/أو حقوق براءة. ويلتزم المقاول بنقل هذه التقنية بموجب أحد عناصر البرامج التدريبية وفق المادة ٢٤-١. ويشترط أنه إذا كانت تقنية حقوق الملكية أو حقوق البراءة مقيدة بواسطة طرف ثالث، فيلتزم المقاول ببذل محاولة معقولة ممكنة للحصول على ترخيص لنقل هذه التقنية المقيدة. وتظل التقنية المنقولة بموجب هذه المادة حقاً حصرياً لمالكها - إما المقاول أو واحدة أو أكثر من شركاته الشريكة أو طرف ثالث - حسبما ينطبق - وتكون خاضعة لقيود السرية المنصوص عليها في المادة ٢٦-٢.

المادة ٢٥
الالتزامات والتعويض والتأمين

٢٥-١) الالتزامات والتعويض

لا تكون الهيئة الوطنية والحكومة والجهات المنتسبة إليها ومقاولوها من الباطن وإداراتهم وموظفوهم ("مجموعة الهيئة الوطنية") مسئولين بل يلتزم المقاول بتعويض مجموعة الهيئة الوطنية وإخلاء طرفها من أية إصابة أو مرض أو وفاة أو خسارة أو تصرف أو مطالبة أو ضرر أو تكاليف أو نفقات (بما في ذلك فقدان أو تضرر المعدات والممتلكات والمواد) مهما كان السبب الناشئ عن عمليات نفطية أو متعلق بها تنفذ نيابة عن المقاول - حتى وإن كانت عرضية - إلا بقدر ما تكون الإصابة أو المرض أو الوفاة أو الخسارة أو التصرف أو المطالبة أو التكاليف أو النفقات قد حدثت نتيجة إهمال أو تصرف متعمد من

جانب أي عضو في مجموعة الهيئة الوطنية. وتلتزم الهيئة الوطنية بتعويض المقاول والشركات المنتسبة إليه ومقاوليه من الباطن وإداراتهم وموظفيهم ("مجموعة المقاول") وإخلاء طرفهم من أية إصابة أو مرض أو وفاة أو خسارة أو تصرف أو مطالبة أو ضرر أو تكاليف أو نفقات (بما في ذلك فقدان أو تضرر المعدات والممتلكات والمواد) بقدر ما تكون بسبب إهمال أو تصرف متعمد من جانب أي عضو في مجموعة الهيئة الوطنية.

٢٥-٢) الخسائر التبعية

لا تكون الهيئة الوطنية أو المقاول بأي حال مسئولاً للآخر عن أية خسائر أو أضرار تبعية غير مباشرة تنشأ عن أو تتعلق بهذه الاتفاقية، بما في ذلك - من غير حصر - عدم القدرة على إنتاج النفط أو فقدان الإنتاج أو فقدان أو تأخير إنتاج النفط، إلا في حالات سوء التصرف المتعمد.

٢٥-٣) التأمين الذي يجريه المقاول

مع عدم المساس بمسئولية المقاول المنصوص عليها في المادة ٢٥-١، يلتزم المقاول خلال مدة هذه الاتفاقية بإجراء والاحتفاظ بتغطية تأمينية على العمليات النفطية وذلك بالقيمة وضد المخاطر التي يؤمن ضدها عادة وفق الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط، بما في ذلك من غير حصر التزامات المقاول بالتعويض المبينة في المادة ٢٥-١. ويلتزم المقاول خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ النفاذ بأن يقدم لموافقة لجنة الإدارة برنامجاً تأمينياً مقترحاً يتضمن الحدود والتغطية والحسومات وغيرها من الشروط. ويلتزم المقاول خلال ستين (٦٠) يوماً من موافقة لجنة الإدارة على برنامج التأمين بأن يقدم للجنة الإدارة شهادات تثبت بأن التغطية التأمينية المنطبقة سارية. ويلتزم المقاول أيضاً بأن يقدم إلى لجنة الإدارة لموافقتها أي برنامج تأميني لاحق وذلك خلال مدة لا تقل عن ستين (٦٠) يوماً قبل التجديد. وعلى المقاول أن يقدم إلى الهيئة الوطنية نسخاً من الشهادات المنطبقة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من أي طلب تقدمه الهيئة الوطنية. ويجب أن تتضمن بوالص التأمين اسم الهيئة الوطنية والحكومة كطرفين إضافيين مؤمن عليهما (أو كمستفيدين إضافيين) وأن تتنازل عن الحلول محل الهيئة الوطنية والحكومة وأن تنص على عدم جواز إلغائها إلا بعد إشعار مسبق مدته ثلاثون (٣٠) يوماً يوجه إلى الهيئة الوطنية. ويلتزم المقاول بأن يتابع بنشاط أية مطالبات من شركات التأمين. وكل مبلغ يستلمه المقاول من هذا التأمين يجب تطبيقه وقيده وفق إجراءات المحاسبة. ولا يجوز للمتعهد إجراء تأمين ذاتي من خلال الشركات المنتسبة إليه دون موافقة مسبقة محددة من الهيئة الوطنية. ولا يجوز للمتعهد استعمال برامجه وتغطيته التأمينية العالمية المعتادة للوفاء بهذه الالتزامات التأمينية إلا بموافقة خطية مسبقة محددة

من الهيئة الوطنية. ويجب أن يغطي هذا التأمين - دون المساس بعمومية ما تقدم - ما يلي:

(أ) الخسارة أو الأضرار التي تتعرض لها المنشآت والمعدات وغيرها من الأصول بقدر ما تكون مستخدمة في العمليات النفطية.

(ب) الخسارة أو الضرر أو الإصابة الناتجة عن تلوث أثناء أو نتيجة للعمليات النفطية.

(ج) فقدان أية ممتلكات أو ضرر أو إصابة بدنية يتعرض لها أي طرف أثناء أو نتيجة للعمليات النفطية.

(د) أي ادعاء يمكن أن يكون أي عضو في مجموعة الهيئة الوطنية عرضة له ويتعلق بفقدان ممتلكات أو ضرر أو إصابة بدنية يتعرض لها أي طرف أثناء أو نتيجة للعمليات النفطية ويكون المقاول مسئولاً عن تعويض مجموعة الهيئة الوطنية عنها بموجب المادة ٢٥-١.

(هـ) بالنسبة للعمليات النفطية في المياه المغمورة، تكاليف إزالة الأنقاض وعمليات التنظيف التي تعقب الحوادث أثناء أو نتيجة للعمليات النفطية.

(و) فقدان نفط تم استخراجه إلى السطح واعتبار المقاول والهيئة الوطنية مستفيدين مشتركين منه.

٢٥-٤) التأمين الذي يجريه المقاولون من الباطن

يكون المقاول مسئولاً عن قيام مقاوليه من الباطن بإجراء والاحتفاظ بتأمين كما هو مبين في المادة ٢٥-٣، وعن إعفاء الهيئة الوطنية من الالتزامات المنصوص عليها في المادة ٢٥-٣ التي تنطبق على هؤلاء المقاولين من الباطن مع التعديل المقتضى حسب الأحوال.

المادة ٢٦
البيانات والمعلومات والسرية

٢٦-١) البيانات والمعلومات

(أ) يلتزم المقاول بالتدوين بصورة أصلية أو على وسيلة قابلة لإعادة الإنتاج بنوعية جيدة وعلى شريط أو وسيلة أخرى (بما في ذلك المسجلات الإلكترونية أو الكمبيوترية) حيثما يكون مناسباً، جميع المعلومات والبيانات الجيولوجية والجيوفيزيائية والبتروفيزيائية والهندسية المتعلقة بمنطقة التعاقد التي يحصل عليها المقاول أثناء القيام بالعمليات النفطية، ويقدم نسخة من هذه المعلومات والبيانات - بما في ذلك تفسيراتها وسجلات أدائها واختبارات وسجلات الآبار وأية بيانات أخرى يحصل عليها المقاول وفق الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط - إلى الهيئة الوطنية بأسرع وقت ممكن بعد حيازته لهذه المعلومات والبيانات.

(ب) يحتفظ المقاول بسجل التقدم المرحلي في حفر الآبار أو تعميقها أو سدها أو توقيف العمل فيها وذلك وفق الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط، ومتضمنة التفاصيل التالية:

(١) الطبقات التي حفرت خلالها البئر.

(٢) أنابيب التغليف وأنابيب الحفر وأنابيب الإنتاج والمعدات التي أدخلت في ثقب البئر وتعديلها وتغييرها.

(٣) مصادر النفط والماء والمعادن الثمينة المكتشفة.

(٤) أية معلومات تتفق مع أفضل الممارسات العالمية في صناعة النفط.

(ج) تقدم المعلومات المطلوبة بموجب المادتين ٢٦-١ (أ) و٢٦-١ (ب) السابقتين إلى الهيئة الوطنية في شكل تقارير مستكملة بطريقة جيدة وذلك خلال تسعين (٩٠) يوماً من إكمال البئر ذات العلاقة.

(د) يجوز للمتعهد إذا لزم الأمر بعد توجيه إشعار مسبق إلى الهيئة الوطنية أن ينقل من مملكة البحرين لأغراض الفحص أو التحليل المختبري، عينات نفطية (بما في ذلك العينات الصخرية وقطع التكوين الخارج مع طين الحفر) أو عينات نفطية وجدت في منطقة التعاقد وعينات خصائص الطبقات أو الماء المكتشف في البئر والبيانات الزلزالية على شريط أو وسيلة أخرى. وبناء على توجيه طلب إليه، يقوم المقاول بموافاة الهيئة الوطنية بنسخ أو عينات معادلة وعينات من المواد التي يقترح المقاول نقلها من مملكة البحرين.

(هـ) يلتزم المقاول بتزويد الهيئة الوطنية في الوقت المحدد (أو كما هو منصوص عليه بالتحديد أدناه):

(١) تقارير يومية عن عمليات الحفر وتقارير أسبوعية عن المسوحات الجيوفيزيائية الميدانية حالما تتوفر.

(٢) تقرير عن سير العمل في العمليات النفطية خلال الشهر الشمسي السابق وذلك خلال عشرة (١٠) أيام بعد نهاية كل شهر شمسي، على أن يتناول ما يلي:

- وصفاً للعمليات النفطية الجارية والمعلومات الواقعية التي يتم الحصول عليها، بما في ذلك بيانات إنتاج النفط من منطقة التعاقد ككل وعلى أساس كل بئر على حدة.
- وصفاً لمنطقة التعاقد التي اشتغل فيها المقاول.
- خريطة تبين موقع جميع الآبار والعمليات النفطية الأخرى.

(٣) تقرير سنوي خلال ثلاثة (٣) أشهر من نهاية كل سنة شمسية يوجز المسائل المحددة في الفقرة (ب) السابقة للسنة الشمسية السابقة.

(٤) تقارير عن استكمال العناصر الكبيرة للعمليات النفطية، بما في ذلك تفسيرات المقاول للبيانات المستخلصة من العمليات النفطية أو أحداث غير منظورة.

(٥) تقارير أخرى تطلبها لجنة الإدارة بشكل معقول. وإضافة إلى ذلك، يلتزم المقاول بتبليغ الهيئة الوطنية بكل الاكتشافات غير النفطية، كالاكتشافات من موارد طبيعية غير نفطية.

وتقدم التقارير اليومية والأسبوعية اللازم تقديمها إلى الهيئة الوطنية بموجب هذه المادة ٢٦-١ باللغة الأصلية لهذه التقارير، علماً بأن جميع التقارير والسجلات الأخرى اللازم تقديمها إلى الهيئة الوطنية بموجب هذه المادة ٢٦ تكون باللغة الإنجليزية.

(و) بناء على طلب الهيئة الوطنية، يلتزم المقاول بالاحتفاظ نيابة عن الهيئة الوطنية ولحساب العمليات النفطية وخزن المعلومات المتعلقة بالعمليات النفطية التي تطلب الهيئة الوطنية بدرجة معقولة حفظها وخزنها من وقت لآخر لمدة تصل لغاية ثلاث (٣) سنوات، وخمس (٣) سنوات بالنسبة للأشرطة والبيانات الزلزالية من التاريخ الذي تم فيه توفير هذه البيانات للهيئة الوطنية. ويلتزم المقاول بحفظ وخزن هذه البيانات بطريقة سليمة وحذرة. كما يلتزم في الوقت المحدد بعد تلقيه طلباً كتابياً من الهيئة الوطنية بموافاة الهيئة الوطنية بنسخ من الأشرطة والبيانات الزلزالية التي يحتفظ بها المقاول مع تعويضه بتكاليف إعادة إنتاجها كتكاليف نفطية.

(ز) عند انتهاء هذه الاتفاقية، تقدم جميع البيانات إلى الهيئة الوطنية. وبالرغم من هذا الانتهاء، يجوز للهيئة الوطنية أن تطلب من المقاول، ويلتزم المقاول - لمدة لا تتجاوز سنة واحدة (١) بعد انتهاء هذه الاتفاقية - بالاحتفاظ وخزن الأشرطة والبيانات الزلزالية خارج مملكة البحرين بطريقة سليمة وحذرة. وخلال هذه الفترة، يجوز للهيئة الوطنية أن تطلب كتابياً، ويلتزم المقاول بموافاة الهيئة الوطنية في الوقت المحدد بعد استلام هذا الطلب الكتابي، بنسخ من هذه الأشرطة والبيانات الزلزالية. وتكون جميع التكاليف المتعلقة بحفظ وخزن الأشرطة والبيانات الزلزالية على حساب المقاول فيما تلتزم الهيئة الوطنية بتعويض المقاول عن تكاليف النسخ الفعلية.

٢٦-٢) السرية

(أ) جميع البيانات وغيرها من المعلومات التي يعمل المتعهد على تطويرها و/أو تقع في حيازته و/أو يحصل عليها بأية طريقة فيما يتعلق بهذه الاتفاقية (بما في ذلك تفسيرات المتعهد للبيانات الناتجة عن العمليات النفطية و/أو غير ذلك من التقارير أو المستندات التي أعدت على أساس

هذه البيانات أو المعلومات الأخرى) تصبح ملكاً للهيئة الوطنية، مع مراعاة ما تستثنيه الهيئة بموجب موافقة خطية مسبقة منها. ومع ذلك، ومع مراعاة أحكام هذه المادة ٢٦-٢، يكون للمتعهد مطلق الحرية في استعمال أي من هذه المعلومات في تنفيذ العمليات النفطية. وتعتبر هذه الاتفاقية وكذلك هذه المعلومات سرية للغاية، وعليه لا يجوز لأي من الطرفين البوح بها إلاّ ما ينص على خلافه في هذه الاتفاقية دون موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر (على أن لا تحجب أو تؤخر هذه الموافقة دون وجه حق). ولا تكون هذه الموافقة مطلوبة:

(١) بالنسبة للمعلومات التي أصبحت عامة بطريقة غير مخالفة من جانب أي من الطرفين لالتزاماته بالسرية بموجب هذه المادة ٢٦-٢.

(٢) إذا كانت ملزمة بموجب القانون المنطبق وبقدر ما يسمح به.

(٣) إذا كانت ملزمة بموجب أحكام الإفصاح في سوق منطبقة للأوراق المالية تكون أسهم الطرف المفصح عنها مدرجة فيها.

(٤) إذا كان الإفصاح ضرورياً بقدر ما تتطلب إجراءات حل المنازعات بموجب المادة ٣٢.

(٥) إذا كان هذا الإفصاح إلى:
جهة شريكة للطرف المفصح عنها؛
الوكيل القانوني للطرف المفصح عنها و/أو مستشاره القانوني؛
بنوك أو مؤسسات مالية أخرى؛
بشرط أن يحصل الطرف المفصح على اتفاق خطي من الجهة التي يرغب في الإفصاح إليها بأن تلك الجهة ستلتزم بتعهد السرية بشروط تتفق ولا تقل صرامة عن شروط هذه المادة ٢٦-٢. وفي جميع هذه الأحوال، يعفي الطرف المفصح الطرف الآخر من أية مخالفة للالتزام بالسرية. وإذا كان الوكيل القانوني مطالباً بالإفصاح عن محتويات هذه الوثيقة بموجب الأحكام المهنية لهذا الوكيل أو جمعيته القانونية، فيعتبر أنه مطالب بذلك بموجب القانون.

(٦) إذا كان الإفصاح لخليفة مرتقب بحسن نية لجميع أو جزء من مصالح المتعهد في هذه الاتفاقية، بشرط أن يقوم المتعهد قبل هذا الإفصاح بالحصول على تعهد خطي بالتزام السرية من المتلقي المرتقب بشروط تتفق ولا تقل صرامة عن شروط هذه المادة ٢٦-٢.

(٧) إذا كان الإفصاح من جانب الهيئة الوطنية أو المتعهد لازماً بدرجة معقولة لتنفيذ هذه الاتفاقية أو للمقاولين أو المقاولين من الباطن أثناء تنفيذ العمليات النفطية حسبما ينطبق. ويشترط على

الطرف المفصح قبل الإفصاح الحصول على تعهد خطي بالتزام السرية من المتلقي المرتقب بشروط تتفق ولا تقل صرامة عن شروط هذه المادة ٢٦-٢.

(ب) لا يجوز للمتعهد أن يبيع أياً من المعلومات المشار إليها في المادة ٢٦-٢ (أ) السابقة.

(ج) للهيئة الوطنية الحق في الإفصاح لطرف ثالث عن أي من المعلومات المشار إليها في المادة ٢٦-٢ (أ) السابقة التي تتعلق بأي جزء من منطقة التعاقد التي تخلى عنها المتعهد أو المتعلقة بأي جزء من منطقة التعاقد بعد انتهاء أو إنهاء هذه الاتفاقية قبل تاريخ انتهائها. ويكون للهيئة الوطنية أيضاً الحق في الإفصاح عن أي من المعلومات المشار إليها في المادة ٢٦-٢ (أ) السابقة لأطراف ثالثة فيما يتعلق بأجزاء لم يتم التخلي عنها من منطقة التعاقد وذلك بعد أربع (٤) سنوات من التاريخ الذي توصل فيه المتعهد لتلك المعلومات أو حصل عليها بوسيلة أخرى.

(د) تظل المعلومات المشار إليها في المادة ٢٦-٢ (أ) السابقة ملكاً للهيئة الوطنية وتعاد إليها في الوقت المحدد عند انتهاء أو انتهاء هذه الاتفاقية قبل تاريخ انتهائها، أو عند التخلي عن مناطق ضمن منطقة التعاقد وذلك بالنسبة لأية معلومات تتعلق بالمنطقة المتخلى عنها.

المادة ٢٧
السجلات والتقارير والحسابات والتدقيق

٢٧-١) السجلات والحسابات والتقارير

يلتزم المتعهد بأن يحتفظ في البحرين بحسابات وسجلات واضحة ودقيقة لجميع العمليات النفطية وتكاليف البترول، على أن تكون في جميع الأوقات المعقولة متاحة للهيئة العامة أو ممثليها المفوضين بناء على طلب منها. ويحتفظ بهذه الحسابات وفق القواعد المحاسبية. ويلتزم المتعهد خلال ثلاثين (٣٠) يوم عمل من استلام أي طلب من الهيئة الوطنية بأن يتيح ويضع في صيغة مفيدة جميع أو أي من المعلومات المتعلقة بالعمليات النفطية وتكاليف البترول حسبما تطلبها الهيئة الوطنية بصورة معقولة. ويحق للهيئة الوطنية في جميع الأوقات المعقولة فحص جميع السجلات والمستندات التي يحتفظ بها المتعهد بموجب هذه الاتفاقية.

٢٧-٢) بيان الربح والخسارة والميزانية العمومية وبيان التدفقات النقدية

يلتزم المتعهد بأن يقدم للهيئة الوطنية بياناً بالربح والخسارة عن كل سنة شمسية في موعد لا يتجاوز ٣١ مارس من السنة الشمسية التالية، يتضمن صافي الربح أو الخسارة من العمليات النفطية لتلك السنة الشمسية. ويلتزم المتعهد أيضاً أن

يقدم إلى الهيئة الوطنية في نهاية السنة ميزانية عمومية وبياناً بالتدفقات النقدية لتلك السنة الشمسية.

٢٧-٣) العمليات والتقارير المالية

يلتزم المتعهد بموافاة الهيئة الوطنية بسير العمل ونتائج جميع العمليات النفطية، ويقدم معلومات مالية عن تلك العمليات مع المعلومات الفنية المطلوب توفيرها بموجب المادة ٢٦-١.

٢٧-٤) بيان بتكاليف البترول

(أ) يلتزم المتعهد بأن يقدم إلى الهيئة الوطنية خلال عشرة (١٠) أيام عمل من انتهاء كل شهر شمسي بياناً بتكاليف البترول يتضمن تكاليف البترول التي أنفقها المتعهد خلال ذلك الشهر الشمسي، على أن يعد هذا البيان وفق القواعد المحاسبية. وتقوم الهيئة الوطنية بمراجعة واعتماد تكاليف البترول المحتسبة وفق القواعد المحاسبية لكي تسمح للمتعهد بضمها في حساب تكاليف البترول والبيان ربع السنوي لتكاليف البترول.

(ب) ما لم تنص القواعد المحاسبية بشكل خاص على خلافه، فإن التكاليف التي لا يؤيدها برنامج عمل وميزانية معتمدة لا يمكن ضمها في حساب تكاليف البترول دون موافقة لجنة الإدارة.

٢٧-٥) بيانات أخرى

يلتزم المتعهد بموافاة الهيئة الوطنية بتقرير مراقبة التكاليف وتقرير استرداد التكاليف ونفط الربح معدة كما هي محددة ومقدمة وفق القواعد المحاسبية.

٢٧-٦) حق الهيئة الوطنية في التدقيق

إذا كان بيان تكاليف البترول يعكس حساباً وسجلاً واضحين ودقيقين لهذه التكاليف التي يمكن دعمها بسجلات المتعهد، وإذا كانت هذه البيانات معدة ومقدمة في الوقت المحدد ووفق المادة ٢٦-١، فسوف يفترض كل بيان لتكاليف البترول وبشكل حاسم حقيقياً وصحيحاً وبالتالي نهائياً ومعتمداً لجميع الأغراض لسنة واحدة (١) من انتهاء السنة الشمسية التي تتضمن ربع السنة الشمسية التي يشير إليها بيان تكاليف البترول، ما لم تقم الهيئة الوطنية خلال هذه السنة الواحدة (١) بتدقيقه أو توجه إشعاراً خطياً خلال الفترة الزمنية المحددة في القواعد المحاسبية إلى المتعهد تعترض عليه وتبين بالتفصيل أسباب ذلك. وفي هذه الحالة، يجتمع الطرفان خلال ثلاثين (٣٠) يوم عمل من تاريخ استلام إشعار الهيئة الوطنية ويسعيان إلى الاتفاق وعمل التعديل المطلوب. وإذا لم يتم التوصل إلى هذا الاتفاق خلال ستين (٦٠) يوم عمل من تاريخ أول اجتماع للطرفين، فعندئذ يجوز لأي طرف الموافقة على أن يحال الموضوع لوساطة

من قبل مؤسسة محاسبية عالمية مقبولة لدى الطرفين كما هو مبين في القواعد المحاسبية. وإذا لم يتمكن الطرفان بالرغم مما تقدم من تسوية الموضوع بالطريقة المذكورة، فعندئذ يجوز لأي طرف اللجوء إلى إجراءات التحكيم بموجب المادة ٣٢-٢.

المادة ٢٨
التنازل

٢٨-١) التنازل

لا يجوز للمتعهد أو أي طرف يتألف منه المتعهد أن يتنازل أو يرهن أو يضع كرهينة أو يودع أو يضع تكليفاً على أي من حقوقه و/أو التزاماته بموجب هذه الاتفاقية إلاّ وفقاً لأحكام هذه المادة ٢٨-١. وأية محاولة لتنازل أو تكليف تتم مخالفة لأحكام هذه المادة ٢٨-١ تعتبر لاغية وباطلة. وتسري أحكام هذه الاتفاقية لصالح وإلزام من يتنازل لهما الطرفان أو يخلفانهما.

(أ) مع مراعاة متطلبات هذه المادة ٢٨-١، يجوز لأي طرف يتألف منه المتعهد بعد تقديم إشعار مسبق لا تقل مدته عن (٩٠) يوماً إلى الهيئة الوطنية أن يتنازل عن كل أو أي جزء غير مقسوم من حصته وحقوقه والتزاماته بموجب هذه المادة إلى أي من شركاته الشريكة.

(ب) مع مراعاة متطلبات هذه المادة ٢٨-١، يجوز لأي طرف يتألف منه المتعهد بموجب موافقة مسبقة من الهيئة الوطنية (على أن لا تحجب هذه الموافقة دون وجه حق، وفقاً للمعايير المنصوص عليها في المادة ٢٨-١ (ج) اللاحقة) التنازل عن كل أو أي جزء غير مقسوم من حصته وحقوقه والتزاماته بموجب هذه المادة إلى شركة غير شريكة.

(ج) يشترط قبل القيام بأي تنازل بموجب المادة ٢٨-١ (أ) أو المادة ٢٨-١ (ب) السابقتين، أنه ما لم توافق الهيئة الوطنية موافقة خطية وصريحة، أن يلتزم المتنازل بما يلي:

(١) عقد اتفاق كتابي مع الهيئة الوطنية بصيغة معتمدة مسبقاً كما هي مرفقة بهذه الاتفاقية (الملحق ١) أو بصيغة يعتمدها المستشار القانوني للهيئة الوطنية ووفقاً للممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط التي تنص على أن يوافق المتنازل له على الالتزام بجميع أحكام وشروط هذه الاتفاقية.

(٢) أن يقدم للهيئة الوطنية كتاب الاعتماد و/أو الضمان المصرفي المطلوب بمقتضى المادتين ٦-١ و٦-٢.

(٣) أن تكون لديه القدرة الفنية والمالية التي تتناسب مع المسئوليات والالتزامات المفروضة عليه بموجب هذه الاتفاقية.

(٤) أن لا يكون كياناً مؤسساً في بلد أو خاضعاً بشكل مباشر أو غير مباشر لكيان مؤسس في بلد لدى الحكومة عليه لأسباب سياسية

قيود في التجارة أو الأعمال، أو لا تستطيع الهيئة الوطنية و/أو الحكومة التعامل معه بصورة مشروعة.

(د) لا يسمح بالتنازل الذي يؤدي إلى أن يملك أي طرف يتألف من المتعهد - إما متنازلاً أو متنازلاً له - أقل من عشرة في المائة (١٠%) من حصة المتعهد أو حقوقه أو التزاماته غير المقسومة بموجب هذه الاتفاقية، إلا إذا سمحت الهيئة الوطنية بذلك في ظروف خاصة.

(هـ) بالرغم من أي شيء مخالف، لا يسمح بأي تنازل يؤدي إلى أن تملك شركة أوكسيدنتال و/أو الجهات الشريكة معها أقل من واحد وخمسين في المائة (٥١%) من حصة المتعهد أو حقوقه أو التزاماته غير المقسومة بموجب هذه الاتفاقية، إلا إذا سمحت الهيئة الوطنية بذلك في ظروف خاصة.

(و) أي تغيير في سيطرة طرف يتألف منه المتعهد إما مباشرة أو غير مباشرة سوف يعتبر تنازلاً عن حصته وحقوقه والتزاماته غير المقسومة بموجب هذه الاتفاقية ويترتب عليه تقيد بأحكام هذه المادة ٢٨-١. ولهذا الغرض، فإن "السيطرة" يكون لها نفس المعنى المنصوص عليه في المادة ١-١ (ز). وعليه، وقبل التنفيذ المباشر أو غير المباشر في تغيير سيطرة طرف بحكم تغيير في سيطرة شركة أم - بما في ذلك من غير حصر - الشركة الأم لذلك الطرف، يجب الحصول على موافقة الهيئة الوطنية (على أن لا تحجب هذه الموافقة دون وجه حق، وفقاً للمعايير المنصوص عليها في المادة ٢٨-١ (ج) السابقة).

(ز) يجوز لطرف يتألف منه المتعهد بموجب موافقة مسبقة من الهيئة الوطنية (على أن لا تحجب هذه الموافقة دون وجه حق، وفقاً للمعايير المنصوص عليها فيما يلي في هذه المادة ٢٨-١ (و)، أن يرهن أو يضع كرهينة أو يودع أو يضع تكليفاً على كل أو أي جزء غير مقسوم من حصته بموجب هذه الاتفاقية لأغراض ضمان إضافي لتمويل التزاماته بموجب هذه الاتفاقية، بشرط:

(١) أن يظل ذلك الطرف مسئولاً عن جميع التزاماته المتعلقة بهذه الحصة.

(٢) أن يكون التكليف بدون مساس وخاضعاً صراحة لحقوق الهيئة الوطنية بموجب هذه الاتفاقية.

(٣) يلتزم الطرف الضامن بالاتفاق تحريرياً مع الهيئة الوطنية على أنه في حالة طلبه أو طلب أي شخص آخر ينوب عنه أو من خلاله أو باسمه بتفعيل التكليف أو القيام فعلياً بشكل مباشر أو غير مباشر بممارسة أو الإشراف على ممارسة أي من حقوق المتعهد بموجب هذه الاتفاقية (أو أية اتفاقية أو أداة تبرم بشأنها) فإن هذا يعتبر تنازلاً آخر يخضع لشروط هذه المادة ٢٨-١،

ويكون الطرف الضامن ملزماً بالتقيد بمتطلبات هذه المادة ٢٨-١ وإلزام ذلك الشخص بالتقيد بهذه المادة.

(٤) أن يكون ذلك الطرف قدم إشعاراً مناسباً بشأن ذلك التكليف وقدم للهيئة الوطنية نسخة مصدقة بالأداة القانونية المنفذة لإثبات هذا التكليف.

(٥) أن يكون المقرض مؤسسة مالية عالمية في وضع جيد.

(٦) أن لا يكون المقرض كياناً مؤسساً في بلد لدى الحكومة عليه لأسباب سياسية قيود في التجارة أو الأعمال، أو لا تستطيع الهيئة الوطنية و/أو الحكومة التعامل معه بصورة مشروعة.

(ح) يلتزم الطرف المعني الذي يتألف منه المتعهد والذي يرغب في التنازل بموجب هذه الاتفاقية أورهن أو إيداع أو وضع تكليف على حقوقه والتزاماته بموجب هذه الاتفاقية بأن يقدم إلى الهيئة الوطنية بموجب إشعار المستندات و/أو المعلومات كما هي مبينة في المادة ٢٨-١ (ج) أو المادة ٢٨-١ (و) حسبما ينطبق، بالإضافة إلى أية معلومات أخرى تطلبها الهيئة الوطنية بصورة معقولة. وإذا لم تقم الهيئة الوطنية خلال تسعين (٩٠) يوماً من الإشعار الموجه إليها بإخطار ذلك الطرف بقرار الهيئة الوطنية أو اعتراضها حسبما ينطبق، يعتبر ذلك التنازل أو التكليف معتمداً أو لا اعتراض عليه حسبما ينطبق من جانب الهيئة الوطنية، بشرط أن تكون تلك المعلومات التي يقدمها الطرف المعني الذي يتألف منه المتعهد دقيقة وكاملة.

(ط) إذا تنازل أي طرف يتألف منه المتعهد عن جزء من حصته وحقوقه والتزاماته غير المقسومة بموجب هذه المادة ٢٨-١، فعندئذ يصبح ذلك الطرف والمتنازل له مسئولين بالتكافل والتضامن عن التزامات المتعهد بموجب هذه الاتفاقية مع أية أطراف أخرى يتألف منها المتعهد، وتخفض الحصة المباشرة في المسئولية عن التزامات المتعهد (باستثناء المتنازل له) بنسبة النسبة المئوية للحصة المتنازل عنها. وبالرغم من ذلك، فإن جميع الأطراف التي يتألف منها المتعهد (بمن فيهم المتنازل له) يبقون مسئولين بالتكافل والتضامن بموجب هذه الاتفاقية.

(ي) تلتزم الهيئة الوطنية بتعويض المتعهد وبدون فائدة من الإيراد المتحقق من حصتها في الإنتاج بموجب هذه الاتفاقية عن أي تحويل أو ضرائب أو رسوم ذات علاقة (عدا الرسوم الإدارية و/أو رسوم الخدمات المنطبقة بوجه عام) في مملكة البحرين التي تنطبق على أي تنازل أو تكليف يتم بموجب هذه المادة ٢٨-١.

(ك) يكون للهيئة الوطنية الحق المطلق في التنازل عن حقوقها والتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية - كلياً أو جزئياً - لبابكو أو لشركة النفط والغاز القابضة أو لأية شركة شريكة تملكها الهيئة الوطنية بالكامل، وتلتزم الهيئة الوطنية بإشعار المتعهد عن أي تنازل كتابياً وبدون تأخير.

المادة ٢٩

إنهاء الاتفاقية

٢٩-١) إنهاء الاتفاقية من جانب الهيئة الوطنية

مع مراعاة أحكام المادتين ٢٩-٧ و٢٩-٨ التاليتين، يجوز للهيئة الوطنية إنهاء هذه الاتفاقية إذا حدثت إحدى حالات الإنهاء التالية:

(أ) إذا قدم المتعهد عن علم أي بيان كاذب إلى الهيئة الوطنية بأية طريقة وهو يشكل أحد الاعتبارات الجوهرية في توقيع هذه الاتفاقية.

(ب) إذا لم يقدم المتعهد إلى الهيئة الوطنية المستندات و/أو الرأي القانوني حسبما هو مطلوب بموجب الفقرتين (هـ) و(و) من المقدمة.

(ج) إذا حكم على المتعهد بالإفلاس بواسطة محكمة مختصة أو دخل في اتفاق أو تسوية مع دائنيه أو استفاد من أي قانون لصالح المدينين.

(د) إذا اتخذ المتعهد قراراً يطلب فيه من محكمة مختصة تصفية إلا إذا كانت التصفية لغرض اندماج أو إعادة تنظيم داخلي تكون الهيئة الوطنية قد تلقت بشأنه إشعاراً مسبقاً وأبلغت المتعهد بإشعار بأنها راضية بأن أداء المتعهد بموجب هذه الاتفاقية لن يتأثر عكسياً نتيجة لذلك وأعطت موافقتها على هذا الاندماج أو إعادة التنظيم، على أن لا تحجب هذه الموافقة دون وجه حق.

(هـ) إذا تنازل المتعهد عن أية مصلحة له في هذه الاتفاقية دون موافقة مسبقة من الهيئة الوطنية كما هو مقرر بموجب المادة ٢٨-١ السابقة.

(و) إذا تخلف المتعهد عن تسديد مدفوعات مالية مقررة بموجب القانون أو إلى مملكة البحرين بموجب هذه الاتفاقية في الموعد المحدد أو خلال الفترة الإضافية بعد الموعد المحدد التي تحددها الهيئة الوطنية أو مملكة البحرين حسبما ينطبق.

(ز) إذا قصّر المتعهد في التقيد بأي قرار أو حكم نهائي أصدره الخبير أو مجلس التحكيم بموجب المادة ٣٢.

(ح) إذا ارتكب المتعهد مخالفة جسيمة لهذه الاتفاقية.

(ط) إذا نشأت الحالات المبينة في المادة ٢٨-١ (ج) أو المادة ٢٨-١ (د) بالنسبة لشركة قدمت أداة ضمان مالي بموجب المادة ٦، أو إذا قصرت تلك الشركة لأي سبب من الأسباب في الأداء بموجب أداة الضمان المالي تلك حسبما ينطبق.

٢٩-٢) التزامات المتعهد وحقوقه عند إنهاء الاتفاقية من جانب الهيئة الوطنية

(أ) إذا كان إنهاء الاتفاقية نتيجة لحدوث إحدى حالات الإنهاء المنصوص عليها في المادة ٢٩-١ السابقة، لا يكون على المتعهد أية التزامات أو تبعات أخرى غير تلك الالتزامات والتبعات المستحقة بموجب هذه

الاتفاقية حتى تاريخ إنهاء الاتفاقية. ومع ذلك، يشترط بدون حصر اعتبار تلك الالتزامات المترتبة على المتعهد كما يلي:

(١) أنها تشمل تسديد أية مبالغ بموجب المادة ٥-٢ المتعلقة بأية عناصر غير منفذة من متطلبات برنامج عمل الاستكشاف المنطبقة، كما هو مبين في المادة ٥-٢.

(٢) أنها تشمل جميع الالتزامات بموجب برنامج العمل والميزانية السنوي المنطبق آنذاك، وهي الالتزامات حسب خيار الهيئة الوطنية التي ينبغي الوفاء بها من جانب المتعهد إما بتنفيذها تنفيذاً تاماً وفق شروطها أو أن يدفع إلى الهيئة الوطنية أي باق مستحق من مبالغ لم تصرف من بند الميزانية ذات العلاقة لبرنامج العمل والميزانية السنوي ذاك.

(٣) أنها تشمل جميع الالتزامات بمقتضى المادة ٢٢-٥.

(٤) أنها تشمل الالتزامات التي تكون منطبقة بموجب المادة ٤-٧.

(٥) أنها لا تشمل أي التزام (عدا ما هو منصوص عليه في المادة ٢٩-٢ (ب) اللاحقة) بدفع أية مبالغ في الميزانية ذات صلة بـ، أو بتنفيذ أية عناصر غير منفذة من: (i) خطط تقدير منطبقة، و(ii) خطط تقييم منطبقة، و(iii) خطط تطوير منطبقة.

(ب) إذا كان إنهاء الاتفاقية نتيجة لحدوث إحدى حالات الإنهاء المنصوص عليها في المادة ٢٩-١ السابقة، لا يكون للمتعهد أية حقوق أخرى على الهيئة الوطنية غير تلك الحقوق المستحقة بموجب هذه الاتفاقية حتى تاريخ إنهاء الاتفاقية. ومع ذلك، يشترط أنه في حالة هذا الإنهاء يلتزم المتعهد بالتخلي عن كل منطقة التعاقد، وأن الحقوق المترتبة على المتعهد ستعتبر: (i) أنها لا تشمل أية حصة في الإنتاج بعد هذا الإنهاء، بغض النظر عما إذا كان المتعهد قد استرد تكاليفه البترولية بتاريخ الإنهاء، أو (ii) أية حقوق في أصول جلبت إلى مملكة البحرين بموجب هذه الاتفاقية، باستثناء الأصول التي جلبت من خلال الجمارك بصفة مؤقتة.

٢٩-٣) التزامات الهيئة الوطنية وحقوقها عند إنهاء الاتفاقية من جانبها

عند إنهاء هذه الاتفاقية من جانب الهيئة الوطنية بموجب المادة ٢٩-٢ السابقة، تلتزم الهيئة الوطنية بما يلي: (i) لا يكون لها أية التزامات أو تبعات أخرى على المتعهد غير تلك الالتزامات والتبعات المستحقة بموجب هذه الاتفاقية حتى تاريخ إنهاء الاتفاقية، و(ii) يكون لها على المتعهد الحقوق التي تكون استحقت بمقتضى هذه الاتفاقية حتى تاريخ ذلك الإنهاء.

٢٩-٤) إنهاء الاتفاقية من جانب المتعهد

مع مراعاة أحكام المادتين ٢٩-٧ و٢٩-٨، يكون للمتعهد الحق في إنهاء هذه الاتفاقية إذا ارتكبت الهيئة الوطنية مخالفة جوهرية لهذه الاتفاقية أو قصّرت في التقيد بأي قرار أو حكم صادر عن خبير أو مجلس تحكيم بموجب المادة ٣٢ اللاحقة.

٢٩-٥) التزامات المتعهد وحقوقه عند إنهاء الاتفاقية من جانبه

(أ) إذا كان إنهاء الاتفاقية نتيجة لحدوث إحدى حالات الإنهاء المنصوص عليها في المادة ٢٩-٤ السابقة، لا يكون للمتعهد أية التزامات أو تبعات أخرى غير تلك الالتزامات والتبعات المستحقة بموجب هذه الاتفاقية حتى تاريخ إنهاء الاتفاقية. ومع ذلك، يشترط اعتبار تلك الالتزامات المترتبة على المتعهد كما يلي:

(١) أنها تشمل جميع الالتزامات بمقتضى المادة ٤-٧.

(٢) أنها تشمل الالتزامات التي تكون منطبقة بموجب المادة ٤-٧.

(٣) أنها لا تشمل دفع أية مبالغ بموجب المادة ٥-٢ المتعلقة بأية عناصر غير منفذة من متطلبات برنامج عمل الاستكشاف المنطبق المبين في المادة ٥-٢ ما لم يكن المتعهد مخالفاً بالفعل للاتفاقية في ذلك الشأن بتاريخ هذا الإنهاء ولم يصحح تلك المخالفة خلال المدة المنصوص عليها في المادة ٢٩-٧.

(٤) أنها لا تشمل أية التزامات بموجب برنامج العمل والميزانية السنوي المنطبق آنذاك، إلاّ إذا كان المتعهد مخالفاً بالفعل للاتفاقية في ذلك الشأن بتاريخ ذلك الإنهاء ولم يصحح تلك المخالفة خلال المدة المنصوص عليها في المادة ٢٩-٧.

(٥) أنها لا تشمل أي التزام (عدا ما هو منصوص عليه في المادة ٢٩) بدفع أية مبالغ في الميزانية ذات صلة بـ، أو بتنفيذ أية عناصر غير منفذة من: (i) خطط تقدير منطبقة، و(ii) خطط تقييم منطبقة، و(iii) خطط تطوير منطبقة.

(ب) إذا كان إنهاء الاتفاقية نتيجة لحدوث إحدى حالات الإنهاء المنصوص عليها في المادة ٢٩-٤ السابقة، لا يكون للمتعهد أية حقوق أخرى على الهيئة الوطنية غير تلك الحقوق المستحقة بموجب هذه الاتفاقية حتى تاريخ إنهائها. ومع ذلك، يشترط أنه في حالة هذا الإنهاء يلتزم المتعهد بالتخلي عن كل منطقة التعاقد، وأن الحقوق المترتبة على المتعهد ستعتبر: (i) أنها لا تشمل أية حصة في الإنتاج بعد هذا الإنهاء، بغض النظر عما إذا كان المتعهد قد استرد تكاليفه البترولية بتاريخ الإنهاء، أو

(ii) أية حقوق في أصول جلبت إلى مملكة البحرين بموجب هذه الاتفاقية، باستثناء الأصول التي جلبت من خلال الجمارك بصفة مؤقتة.

٢٩-٦) التزامات الهيئة الوطنية وحقوقها عند إنهاء الاتفاقية من جانب المتعهد

عند إنهاء هذه الاتفاقية من جانب المتعهد بموجب المادة ٢٩-٤ السابقة، تلتزم الهيئة الوطنية بما يلي: (i) لا يكون لها أية التزامات أو تبعات أخرى على المتعهد غير تلك الالتزامات والتبعات المستحقة بموجب هذه الاتفاقية حتى تاريخ إنهائها، و(ii) يكون لها على المتعهد الحقوق التي تكون استحقت بمقتضى هذه الاتفاقية حتى تاريخ ذلك الإنهاء.

٢٩-٧) الحق في تصحيح المخالفة وإشعار إنهاء الاتفاقية

(أ) إذا كانت المخالفة (حسب المادة ٢٩-١ أو المادة ٢٩-٤، حسبما تنطبق) لا يمكن تصحيحها بشكل معقول، فيجوز للطرف غير المخالف على الفور توجيه إشعار بإنهاء الاتفاقية إلى الطرف المخالف.

(ب) إذا كانت المخالفة قابلة للتصحيح بشكل معقول، يقوم الطرف غير المخالف في أسرع وقت ممكن بعد علمه بالمخالفة بإعطاء الطرف المخالف إشعاراً مدته تسعون (٩٠) يوماً لتصحيح المخالفة محدداً حالة الإنهاء المنطبقة بموجب المادة ٢٩-١ أو المادة ٢٩-٤ حسبما ينطبق. وإذا قام الطرف المخالف، إما: (i) بتصحيح المخالفة خلال فترة التسعين (٩٠) يوماً المحددة في الإشعار؛ أو (ii) بالشروع فوراً وبجد في عمل تصحيح مناسب وفق الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط بأسرع وقت معقول بعد تسلمه إشعار التصحيح ذاك، واستمر بجد في تنفيذ هذا التصحيح حتى نهاية فترة التسعين (٩٠) يوماً، فعندئذ لا يكون للطرف غير المخالف الحق في إنهاء هذه الاتفاقية. وإذا قام الطرف المخالف، إما: (i) بالتقصير في تصحيح المخالفة خلال فترة التسعين (٩٠) يوماً المحددة في الإشعار؛ أو (ii) لم يقم بالشروع فوراً وبجد في عمل تصحيح مناسب وفق الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط بأسرع وقت معقول بعد تسلمه إشعار التصحيح ذاك، و/أو لم يستمر بجد في تنفيذ هذا التصحيح حتى نهاية فترة التسعين (٩٠) يوماً، فعندئذ يكون للطرف غير المخالف الحق في إنهاء هذه الاتفاقية بتوجيه إشعار إنهاء إلى الطرف المخالف. ويسري مفعول الإنهاء عند إصدار ذلك الإشعار. ودرءاً للشك، فإن التقصير من جانب المتعهد في الوفاء بالحد الأدنى من برنامج العمل في نهاية أي من مرحلتي الاستكشاف لا يخضع للتصحيح بموجب هذه المادة ٢٩-٧.

٢٩-٨) خيار إنهاء الاتفاقية يخضع لتأكيد التحكيم

إذا وجه أحد الطرفين إلى الطرف الآخر إشعار إنهاء بموجب المادة ٢٩، أو إذا وجه هذا الطرف إلى الطرف الآخر إشعاراً لتصحيح المخالفة بموجب المادة ٢٩-٧، ولكنّ في رأيه أن حالة إنهاء حسب المادة ٢٩-١ أو المادة ٢٩-٢ حسبما تنطبق قد حدثت، وأن الطرف الآخر قصّر في تصحيح المخالفة أو لم يشرع في تصحيحها كما هو منصوص عليه في المادة ٢٩-٧، فعندئذ يجوز لهذا الطرف أن يختار بين ما يلي:

(أ) إنهاء الاتفاقية اعتباراً من توجيه إشعار كما في المادة ٢٩-٧؛ أو

(ب) إنهاء الاتفاقية بتأكيد نتيجة لتحكيم في القضايا: (i) ما إذا كانت حالة الإنهاء المنطبقة حدثت فعلاً؛ و/أو (ii) ما إذا كان التصحيح لم ينفذ حقيقة أو لم يشرع فيه حسبما ينطبق وفقاً لأحكام المادة ٢٩-٧؛ وفي هذه الحالة توقف الاتفاقية، بما في ذلك من غير حصر أية مرحلة استكشاف منطبقة، للفترة الزمنية بين بدء التحكيم بموجب المادة ٢٩-٧ وإما: (i) صدور أي قرار تحكيم منطبق؛ أو (ii) التاريخ المتفق عليه، حسبما يكون منطبقاً.

٢٩-٩) إنهاء الاتفاقية بسبب التخلي

يكون للمتعهد الحق في إنهاء الاتفاقية بشرط أن تكون عليه نفس الالتزامات وله نفس الحقوق كما هي بموجب المادة ٢٩-٢:

(أ) بالنسبة لأي منطقة تطوير تنتج النفط، أو أنها كانت تنتج نفطاً قبل ذلك، بعد توجيه إشعار لا تقل مدته عن مائة وثمانين (١٨٠) يوماً بنيته في القيام بذلك؛ و

(ب) بالنسبة لأي جزء من منطقة التعاقد، بعد توجيه إشعار مدته تسعون (٩٠) يوماً بنيته في القيام بذلك.

٢٩-١٠) إنهاء الاتفاقية في حالة امتداد قوة قاهرة

يكون للمتعهد الحق في إنهاء الاتفاقية بشرط أن تكون عليه نفس الالتزامات وله نفس الحقوق كما هي بموجب المادة ٢٩-٢ في حالة حدوث قوة قاهرة - وفقاً للمادة ٣٠ - تمنعه من الأداء بموجب هذه الاتفاقية لمدة تزيد على سنتين (٢).

٢٩-١١) إنهاء الاتفاقية باتفاق الطرفين

يجوز إنهاء هذه الاتفاقية باتفاق صريح من جانب الطرفين.

المادة ٣٠
القوة القاهرة

٣٠-١) تعريف "القوة القاهرة"

يقصد بعبارة "القوة القاهرة" أية حالة أو عدة حالات مجتمعة لا تكون ضمن إرادة الطرف المتأثر بدرجة معقولة، دون أن تشمل (من غير حصر): (i) عدم توافر المال؛ و/أو (ii) عدم القدرة على توفير الأمن؛ و/أو (iii) عدم توافر طاقم للمسح الزلزالي أو أبراج حفر؛ و/أو (iv) تغييرات في ظروف السوق أو صعوبة مالية؛ التي تمنع أو تؤخر أداء الطرف المتأثر بموجب هذه الاتفاقية أو تمنع (أو تؤخر) الطرف المتأثر من ممارسة حقوقه بموجب هذه الاتفاقية؛ وكانت غير منظورة أو غير متوقعة، ولم يكن بالإمكان التحوط لها بشكل معقول بأية طريقة تسمح للطرف المتأثر بالأداء، و/أو ممارسة حقوقه؛ بما في ذلك من غير حصر الحالات المبينة أدناه:

(أ) الانفجارات أو الهزات الأرضية أو التسونامي أو الفيضان أو الحريق أو العواصف أو الأوبئة وأية كارثة طبيعية حسية أخرى أو فاجعة طبيعية.
(ب) الحرب (معلنة أو غير معلنة) أو العمليات الحربية أو الغزو أو العدوان أو الحظر أو الحصار أو أية أعمال عدوانية أخرى بسبب الحرب.
(ج) الثورة أو العصيان أو الشغب أو الاضطرابات أو التمرد أو الهيجان أو أعمال الإرهاب أو التهديد بأعمال إرهابية أو الاحتلال أو الأعمال التخريبية.
(د) الإضراب أو إغلاق العمل أو غير ذلك من الاضطرابات العمالية.
(هـ) إغلاق أو عدم توافر المرافئ أو الموانئ أو المرافق الأخرى اللازمة لنقل أو تصدير النفط الخام أو الغاز الطبيعي.

٣٠-٢) شروط الإشعار وواجب التخفيف من أثر القوة القاهرة

في حالة حدوث قوة قاهرة، يوجه الطرف المتأثر إشعاراً خطياً عاجلاً إلى الطرف الآخر بالحالة التي تسبب تأخير أو منع الأداء، مبيناً فيه تاريخها ومداها ومدتها المحتملة وأسبابها، ويبذل جميع مساعيه المعقولة للتخفيف أو التغلب على آثار هذه القوة القاهرة، أو القضاء على أسبابها، حسبما ينطبق، بأسرع وقت ممكن. ويلتزم الطرف المتأثر أيضاً بإخطار الطرف الآخر فور زوال القوة القاهرة ولم تعد تمنعه من تأدية التزاماته التي توقفت بموجب المادة ٣٠-٣ اللاحقة، ويستأنف بعد ذلك التقيد بتلك الالتزامات بأسرع وقت ممكن.

٣٠-٣) آثار القوة القاهرة - وقف الالتزامات

باستثناء ما يتعلق بدفع أية مبالغ مستحقة بموجب هذه الاتفاقية، إذا تأخر أو امتنع أداء أي من طرفي هذه الاتفاقية بسبب قوة قاهرة، تتوقف التزامات

الطرف المتأثر ولا يكون أي طرف مسئولاً تجاه الطرف الآخر فيما يتعلق بأي تقصير أو تأخير، بشرط أن يكون الطرف المتأثر قد بذل - بموجب المادة ٣٠-٢ السابقة - جميع مساعيه للتخفيف أو التغلب على آثار القوة القاهرة أو القضاء على أسبابها حسبما ينطبق بأسرع وقت ممكن.

٣٠-٤) آثار القوة القاهرة - وقف مدة الاتفاقية

إذا تأخر أو امتنع أداء أحد الطرفين بسبب قوة قاهرة وتعذر عليه ممارسة حقوقه أو أداء التزاماته بموجب هذه الاتفاقية بسبب قوة قاهرة، فإن: (i) فترة هذا التأخير أو الامتناع؛ و(ii) الفترة اللازمة لإعادة أية أضرار سببتها القوة القاهرة إلى حالتها السابقة؛ و(iii) الفترة المعقولة اللازمة لاستئناف العمل؛ سوف تضاف إلى الفترات الزمنية المنصوص عليها فيما يتعلق بالالتزامات ذات العلاقة بموجب هذه الاتفاقية إذا كان وقت تنفيذ الالتزامات قد تأثر بها ولتنفيذ أية التزامات أو ممارسة أية حقوق متوقفة عليها، ومدة أية مرحلة استكشاف من فترة الاستكشاف أو هذه الاتفاقية، تمدد لفترة القوة القاهرة أو بمدة أخرى يتفق عليها الطرفان، بما في ذلك من غير حصر الدراسة الجيوفيزيائية والجيولوجية ومرحلة الاستكشاف الأولى ومرحلة الاستكشاف الثانية.

٣٠-٥) عبء الإثبات يقع على الطرف الذي يدعي القوة القاهرة

يلتزم الطرف الذي يدعي القوة القاهرة بعبء الإثبات بأن الظروف تشكل أساساً صحيحاً لادعاء وجود قوة قاهرة بموجب المادة ٣٠-١، وأن هذا الطرف بذل - بموجب المادة ٣٠-٣ - جميع مساعيه المعقولة للتخفيف أو التغلب على آثار هذه القوة القاهرة، أو القضاء على أسبابها، حسبما ينطبق، بأسرع وقت ممكن.

المادة ٣١
القانون الذي تخضع له هذه الاتفاقية

٣١-١) القانون الذي تخضع له هذه الاتفاقية

(أ) تخضع هذه الاتفاقية وتؤول وتفسر وفق القوانين الموضوعية لمملكة البحرين، وأي مجلس تحكيم يشكل بموجب المادة ٣٢-٢ اللاحقة يلتزم بتطبيق القوانين الموضوعية لمملكة البحرين. ومع ذلك، وفي غياب نصوص في هذه القوانين للبت في قضية ناشئة عن هذه الاتفاقية، يبت في هذه القضية بموجب الأحكام المنطبقة من القانون الدولي، مع مراعاة الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط.

(ب) يخضع الطرفان وشركاتهما الشريكة ومقاولوهما من الباطن ومستخدموهما أثناء وجودهم في مملكة البحرين للقوانين واللوائح والمراسيم النافذة من وقت لآخر في مملكة البحرين.

المادة ٣٢
حل المنازعات

٣٢-١) حكم الخبير

بالنسبة للمنازعات حول المسائل التي اتفق الطرفان بموجب هذه الاتفاقية على إحالتها إلى خبير مفرد للبت فيها، يجوز إحالتها لهذا الخبير بواسطة أي طرف يقرر أن النزاع لا يمكن تسويته بطريقة ودية. ويجوز للطرفين الاتفاق كتابياً على إحالة أي مسألة أخرى إلى هذا الخبير للبت فيها. ويجب أن يكون هذا الخبير شخصاً مستقلاً ومحايداً وله مكانة عالمية ولديه المؤهلات والخبرة المناسبة. وإذا لم يتفق الطرفان على هذا الخبير خلال فترة إشعار مدته ثلاثون (٣٠) يوماً من أي منهما، فيعين هذا الخبير بواسطة مركز الغرفة التجارية الدولية لتعيين الخبراء في باريس، ويكون قرار هذا الخبير المفرد نهائياً وملزماً للطرفين ولا يكون قابلاً للتحكيم. ويتحمل الطرفان بالتساوي التكاليف المشتركة لحكم الخبير، بما في ذلك رسوم ومصروفات الخبير المعين بموجب هذه الاتفاقية، ويكون كل طرف مسئولاً وحده عن التكاليف الخاصة به المتعلقة بحكم الخبير.

٣٢-٢) التحكيم الدولي

(أ) يسعى الطرفان بحسن نية مع بذل جميع الجهود المعقولة في إطار روح التعاون إلى التوصل لتسوية ودية في أي نزاع أو خلاف أو ادعاء ناشئ أو متصل أو متعلق بهذه الاتفاقية أو العمليات التي تنفذ بموجبها، بما في ذلك من غير حصر أي نزاع حول وجود أو تفسير أو صحة أو تأويل أو تنفيذ أو مخالفة هذه الاتفاقية.

(ب) توافق الهيئة الوطنية والمتعهد وكل طرف يتألف منه المتعهد على رفع أي نزاع أو خلاف أو مطالبة أو ادعاء ناشئ أو متصل أو متعلق بهذه الاتفاقية أو العمليات التي تنفذ بموجبها، بما في ذلك من غير حصر أي نزاع حول وجود أو تفسير أو صحة أو تأويل أو تنفيذ أو مخالفة هذه الاتفاقية، لتسوية حصرية ونهائية بموجب تحكيم ملزم وفق الأحكام اللاحقة.

(ج) كل دعوى تحكيم تقام بموجب هذه الاتفاقية يجب أن يبت فيها وفقاً لأحكام لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) السارية بتاريخ إقامة الدعوى، وبشرط أن يكون التداول باللغة الإنجليزية، ويجوز لأي طرف تقديم طلب لأية محكمة ذات اختصاص قضائي لتنفيذ أي قرار (بما في ذلك أي قرار يمنح إنصافاً مؤقتاً) ضد أي طرف وللحصول على إثبات (سواء بالكشف عن مستندات أو استجوابات مباشرة أو إفادات أو أقوال شهود) التي يأمر المحكمون بإدخالها في إجراءات التحكيم.

(د) يتألف كل مجلس تحكيم يشكل بموجب هذه الاتفاقية من ثلاثة (٣) محكمين، يعين كل طرف محكماً واحداً (١) خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من إصدار الإشعار باللجوء إلى التحكيم بموجب أحكام التحكيم للأونسيترال (يكون كل منها مستقلاً وفيما عدا ذلك وفقاً لأحكام الأونسيترال)، والمحكم الذي يرأس مجلس التحكيم يعين بواسطة المحكمين الاثنين (٢) الذين تم اختيارهما على النحو المذكور، وذلك خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ تعيين المحكم الثاني. ويجب أن يكون جميع المحكمون المعينون من جنسيات تختلف عن جنسيتي أي من طرفي النزاع.

(هـ) يجرى التحكيم في لندن بالمملكة المتحدة.

(و) يحق لكل طرف اللجوء إلى إجراءات انتقالية كالأوامر القضائية المانعة من أية محكمة ذات اختصاص للاحتفاظ بحقوقه ريثما تبدأ إجراءات التحكيم.

(ز) يلتزم الطرفان بقدر ما يسمح به القانون المنطبق أو أحكام البورصة المنطبقة بالمحافظة على سرية أي حكم يصدره خبير و/أو إجراءات التحكيم ونتائجها.

المادة ٣٣
افتتاح مكتب في البحرين

تلتزم الشركة التي تعمل مشغلاً بالنيابة عن المتعهد بافتتاح مكتب في مملكة البحرين خلال ثلاثة (٣) أشهر من تاريخ النفاذ. ويكون المكتب في عهدة شخص مفوض باستلام الإشعارات التي توجه حسب الأصول وفقاً لأحكام المادة ٣٤. وبناء على طلب المتعهد، تلتزم الهيئة الوطنية (على حساب المتعهد وحده) بمساعدة المتعهد على افتتاح مكتب له واستصدار المستندات اللازمة لأغراض تسجيله.

المادة ٣٤
الإشعارات

٣٤-١) الإشعارات

(أ) جميع الإشعارات اللازم توجيهها بموجب هذه الاتفاقية، يجب أن تكون تحريرية باللغة الإنجليزية، وتسلم بواسطة الحقيبة البريدية أو ترسل بالبريد المسجل (مدفوع الأجر مسبقاً) أو ترسل بالفاكس إلى العنوانين المعنيين للطرفين المحددين في المادة ٣٤-١ (ب) اللاحقة. وتعتبر الإشعارات المستلمة خلال ساعات الدوام الرسمي في أيام العمل قد استلمت بموجب إيصال. وتعتبر الإشعارات المستلمة خارج ساعات الدوام الرسمي قد استلمت في يوم العمل التالي. ويلتزم المعنون إليه أي إشعار يوجه بموجب هذه الاتفاقية بتأكيد استلام الإشعار فوراً بواسطة الفاكس إذا طلب منه المرسل أن يفعل ذلك.

(ب) جميع الإشعارات بموجب هذه الاتفاقية، وكذلك الدراسات والتقارير والمستندات والمراسلات التي يرسلها المتعهد إلى الهيئة الوطنية أو العكس، يجب توصيلها أو إرسالها إلى عنواني الطرفين التاليين:

إذا كانت موجهة إلى الهيئة الوطنية:
(العنوان)
(الفاكس): (رقم هاتف الفاكس)

إذا كانت موجهة إلى المتعهد:
(العنوان)
(الفاكس): (رقم هاتف الفاكس)

أو إلى غيرهما من العناوين التي يحددها أحد الطرفين من وقت لآخر بموجب إشعار إلى الطرف الآخر.

المادة ٣٥
متفرقات

٣٥-١) الاتفاقية الكلية

تخلف هذه الاتفاقية وتحل محل أية اتفاقية سابقة أو تفاهم بين الطرفين سواء كان شفهياً أو تحريرياً حول موضوعها قبل تاريخ توقيعها وتنفيذها.

٣٥-٢) تعديل الاتفاقية

لا يجوز تعديل هذه الاتفاقية أو تنقيحها أو تغييرها أو الإضافة إليها بأي وجه إلا بأداة كتابية يوقعها الطرفان وتتضمن التاريخ الذي يصبح فيه هذا التعديل أو التنقيح نافذاً.

ويجوز للمتعهد أن يطلب إجراء تعديل معين في الشروط الفنية المتفق عليها لتسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية. وللهيئة الوطنية حق خيار الموافقة أو عدم الموافقة على هذا الطلب. وإذا وافقت الهيئة الوطنية على هذا الطلب، فيكون أي تعديل ناتج عن ذلك وفق الأحكام والشروط التي يتفق عليها الطرفان.

٣٥-٣) التنازل الاختياري

لا يعتبر أي طرف قد تنازل أو تخلى أو عدّل حقوقه بموجب هذه الاتفاقية ما لم يكن هذا الطرف قد أعرب عن نيته صراحة في القيام بذلك بموجب أداة خطية يوقعها حسب الأصول، بشرط أن تتعلق هذه الأداة فقط بالموضوع الذي تشير إليه صراحة، وبالتالي لا تنطبق على أي موضوع لاحق أو آخر.

٣٥-٤) الإشارة إلى القوانين واللوائح

الإشارة إلى أي قانون أو لائحة تشمل الإشارة إلى ذلك القانون أو تلك اللائحة عندما يجرى عليهما من وقت لآخر أي تعديل أو تمديد أو يعاد سنهما.

٣٥-٥) لغة المستندات

جميع المستندات أو أي منها اللازمة بموجب هذه الاتفاقية أو بموجبها أو نتيجة لها أو فيما يتصل بها، وتشمل من غير حصر التقارير والدفاتر والسجلات المحاسبية والخطط، يجب أن تعد وتسلم باللغة الإنجليزية.

٣٥-٦) قياس المواعيد

لأغراض هذه الاتفاقية، فإن جميع قياسات المواعيد تحدد وتحتسب وفق التقويم الغريغوري.

٣٥-٧) تضارب المصالح

يكون كل طرف مسئولاً عن أن يمتنع أي مدير أو موظف أو كيل لأي طرف أو شركاته الشريكة أو مقاوليه من الباطن أو بائعيه، عن أعطاء أو الاستلام من أي مدير أو موظف أو وكيل للطرف الآخر أو شركاته الشريكة أية عمولة أو رسماً أو حسماً أو أية هدية أو ضيافة بتكلفة أو قيمة كبيرة فيما يتعلق بهذه الاتفاقية، أو الدخول في ترتيبات تجارية مع أي مدير أو موظف أو وكيل لذلك الطرف الآخر أو شركاته الشريكة عدا ممثل ذلك الطرف أو شركاته الشريكة، دون إشعار خطي مسبق منه إلى الطرف الآخر. ويلتزم كل طرف بتبليغ الطرف الآخر فوراً عن أية مخالفة لهذه المادة ٣٥-٧، وأي مقابل تم استلامه نتيجة لتلك المخالفة يجب دفعه أو قيده لحساب الطرف الآخر. ويجوز لأي ممثل مفوض من أحد الطرفين تدقيق جميع أو أي من سجلات الطرف الآخر وأي مقاول من الباطن أو بائع لغرض تحديد ما إذا كان هناك تقيد بهذه المادة ٣٥-٧.

٣٥-٨) اتفاقية تشغيل مشتركة ومشغل

في أي وقت يوجد فيه أكثر من طرف يتألف منه المتعهد، تلتزم هذه الأطراف التي يتألف منها المتعهد بأن تقدم للجنة الإدارة للعلم فقط، اتفاقية التشغيل المشتركة التي تبين العلاقة فيما بينهم. وتلتزم هذه الأطراف أيضاً بأن تقدم للجنة الإدارة لموافقتها المشغل الأولي، وأي تغيير بالنسبة للمشغل الأولي بموجب اتفاقية التشغيل المشتركة، على أن لا تحجب لجنة الإدارة موافقتها دون وجه حق.

ويكون المشغل الأولي من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية هو المقاول أو شركاته الشريكة. ولا يجوز بأي حال تعيين أكثر من جهة واحدة مشغلاً بموجب هذه الاتفاقية.

٣٥-٩) التعارض بين متن الاتفاقية والملاحق

في حالة وجود أي تعارض بين أي نص في متن هذه الاتفاقية وأي نص في الملاحق، يكون النص في المتن الرئيسي هو السائد.

٣٥-١٠) ضمان الصحة

يلتزم كل طرف ويضمن للطرف الآخر بأن هذه الاتفاقية وأي مستند يقدم بموجبها أو وفقاً لأحكامها مصدق وموقع ومسلم حسب الأصول والصلاحية من ذلك الطرف، ولذلك فهو يشكل التزاماً صحيحاً ونافذاً وملزماً لذلك الطرف، ويسري مفعوله وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. ويشترط بعد توقيع هذه الاتفاقية بين الطرفين ألا تصبح سارية المفعول إلا بعد استلام الموافقات والتفويضات والتصديقات اللازمة من مملكة البحرين وكياناتها ذات العلاقة فيما يخص هذه الاتفاقية، بما في ذلك التصديق اللازم بموجب المادتين ٣٧ و/أو ١١٧(أ) من دستور مملكة البحرين. وبعد استلام هذه الموافقات والتفويضات والتصديقات، تقوم الهيئة الوطنية على الفور بإشعار المتعهد بتاريخ نفاذ هذه الاتفاقية. وإذا لم تتمكن الهيئة الوطنية بالرغم من بذل كل ما في وسعها من الحصول على الموافقات والتفويضات والتصديقات اللازمة من مملكة البحرين وكياناتها ذات العلاقة، فعندئذ تعتبر هذه الاتفاقية لاغية وباطلة ولا يكون لأي طرف حق ادعاء على الطرف الآخر على أساس هذه الاتفاقية أو غيرها أو بيان أو أسس أخرى مهما كانت طبيعتها.

وإثباتاً لما تقدم، يوقع الطرفان هذه الاتفاقية في اليوم والسنة الواردين أولاً في صدرها.

الملاحق

الملحق (أ) خريطة منطقة التعاقد

الملحق (ب) وصف وإحداثيات منطقة التعاقد

الملحق (ج) القواعد المحاسبية

الملحق (د) إجراءات الاحتكام إلى الخبراء

الملحق (هـ) طريقة عرض الميزانية السنوية والبيان السنوي للتكاليف البترولية.

الملحق (و) صيغة ضمان التنفيذ من جانب الشركة الأم

الملحق (ز) المعايير والتطبيقات البيئية وقواعد السلامة

الملحق (ح) الدراسة الجيوفيزيائية والجيولوجية الأولية

الملحق (ط) استمارة إشعار التنازل

الملحق (أ)
خريطة منطقة التعاقد

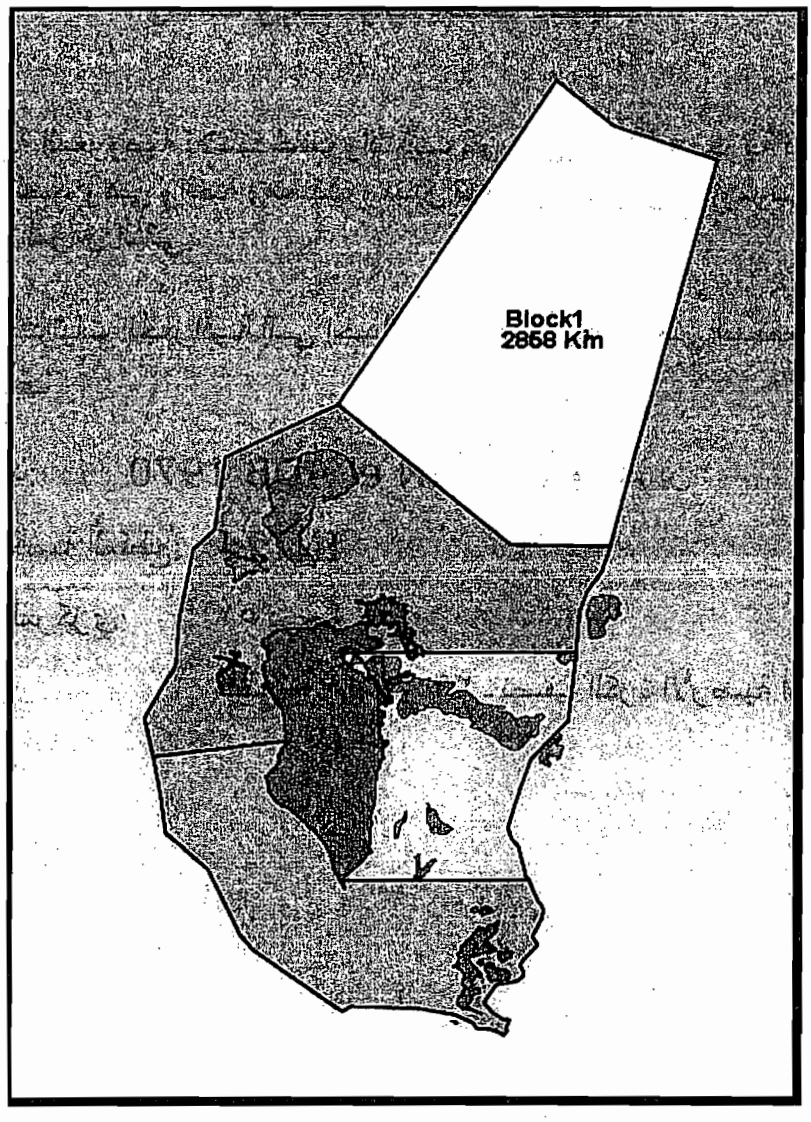

الملحق (ب)

وصف وإحداثيات منطقة التعاقد

تتألف المنطقة المعروضة للاستكشاف والتنقيب من أربعة قواطع بحرية ذات أشكال وأحجام مختلفة، وهي واقعة ومحددة ومبين تفاصيلها فيما يلي، ومرسومة على الخريطة في المرفق الثاني:

لتحويل الإحداثيات الجغرافية إلى إحداثيات مركاتورية، ينبغي استعمال النظام الإحداثي التالي:

مرجع الإسناد: AIN el ADB 1970 - جزيرة البحرين

الإحداثيات ناقصة المقطع: INT24

خط الزوال المركزي: ٥١ درجة

الإسقاط: قاطع مركاتوري ٣٩ - نصف الكرة الأرضية الشمالي

الملحق (أ)

القاطع البحري رقم (٤)

الملحق (ب)

القاطع رقم (٤)

يتألف القاطع رقم (٤) من ١٤٧٨ كيلومتراً مربعاً، ويقع جنوب شرقي وجنوب وجنوب غربي جزيرة البحرين، وتحده الخطوط المتصلة بالنقاط المبينة أدناه:

خط العرض (درجة ـ دقيقة ـ ثانية)	خط الطول (درجة ـ دقيقة ـ ثانية)
٢٦ ٠٢ ٣٥,٠٠٠	٥٠ ٢٩ ٠٦,٠٠٠
٢٦ ٠٠ ٥٢,٠٠٠	٥٠ ١٦ ٤٤,٠٠٠
٢٥ ٥٧ ٠٩,٢٤٦	٥٠ ١٧ ٣٥,٤٣٨
٢٥ ٥٣ ٠١,٥٢٧	٥٠ ١٨ ٠٦,٦٢٢
٢٥ ٤٩ ٠٨,٤٦٨	٥٠ ٢٢ ٠٠,٧١٢
٢٥ ٤٢ ٢٧,٥٧٨	٥٠ ٢٥ ٠٣,١٨٠
٢٥ ٤٠ ٥٧,٠٠٠	٥٠ ٢٦ ٠٧,٧٥٤
٢٥ ٣٤ ٣٤,٠٠٠	٥٠ ٣٤ ٠٣,٠٠٠
٢٥ ٣٥ ١٠,٠٠٠	٥٠ ٣٤ ٤٨,٠٠٠
٢٥ ٣٤ ٥٣,٠٠٠	٥٠ ٤١ ٢٢,٠٠٠
٢٥ ٣٤ ٥٠,٠٠٠	٥٠ ٤١ ٣٥,٠٠٠
٢٥ ٣٤ ٢١,٠٠٠	٥٠ ٤٤ ٠٥,٠٠٠
٢٥ ٣٣ ٢٩,٠٠٠	٥٠ ٤٥ ٤٩,٠٠٠
٢٥ ٣٢ ٤٩,٠٠٠	٥٠ ٤٦ ١١,٠٠٠
٢٥ ٣٢ ٥٥,٠٠٠	٥٠ ٤٦ ٤٨,٠٠٠
٢٥ ٣٢ ٤٣,٠٠٠	٥٠ ٤٧ ٤٦,٠٠٠
٢٥ ٣٢ ٠٦,٠٠٠	٥٠ ٤٨ ٣٦,٠٠٠
٢٥ ٣٢ ٤٠,٠٠٠	٥٠ ٤٨ ٥٤,٠٠٠
٢٥ ٣٢ ٥٥,٠٠٠	٥٠ ٤٨ ٤٨,٠٠٠
٢٥ ٣٣ ٤٤,٠٠٠	٥٠ ٤٩ ٠٤,٠٠٠
٢٥ ٣٢ ٤٩,٠٠٠	٥٠ ٤٨ ٣٢,٠٠٠
٢٥ ٣٤ ٣٣,٠٠٠	٥٠ ٤٧ ٣٧,٠٠٠
٢٥ ٣٥ ٣٣,٠٠٠	٥٠ ٤٦ ٤٩,٠٠٠
٢٥ ٣٧ ٢١,٠٠٠	٥٠ ٤٧ ٥٤,٠٠٠
٢٥ ٣٧ ٤٥,٠٠٠	٥٠ ٤٩ ٤٤,٠٠٠
٢٥ ٣٨ ١٩,٠٠٠	٥٠ ٥٠ ٢٢,٠٠٠
٢٥ ٣٨ ٤٣,٠٠٠	٥٠ ٥٠ ٢٦,٠٠٠
٢٥ ٣٩ ٣١,٠٠٠	٥٠ ٥٠ ٠٦,٠٠٠

٢٥ ٤٠ ١٠,٠٠٠	٥٠ ٥٠ ٣٠,٠٠٠
٢٥ ٤١ ٢٧,٠٠٠	٥٠ ٥١ ٤٣,٠٠٠
٢٥ ٤٢ ٢٧,٠٠٠	٥٠ ٥١ ٠٩,٠٠٠
٢٥ ٤٤ ٠٧,٠٠٠	٥٠ ٥١ ٥٨,٠٠٠
٢٥ ٤٤ ٥٨,٠٠٠	٥٠ ٥٢ ٠٥,٠٠٠
٢٥ ٤٥ ٣٥,٠٠٠	٥٠ ٥١ ٥٣,٠٠٠
٢٥ ٤٦ ٠٠,٠٠٠	٥٠ ٥١ ٤٠,٠٠٠
٢٥ ٤٦ ٥٧,٠٠٠	٥٠ ٥١ ٢٣,٠٠٠
٢٥ ٤٨ ١٠,٧٥٠	٥٠ ٥٠ ٤٧,٠٠٠
٢٥ ٤٨ ١٠,٧٥٠	٥٠ ٣٣ ٥٤,٠٠٠

الملحق (ج)

القواعد المحاسبية

الغرض من هذه القواعد المحاسبية هو وضع طريقة عادلة ومنصفة لتقرير المصروفات والمستحقات بالنسبة لحساب التشغيل، ولإيجاد وسيلة لمراقبة المصروفات مقابل الميزانيات المعتمدة.

القسم الأول - أحكام عامة

(أ) تعريفات

يكون للتعريفات المنصوص عليها في المادة (١) من الاتفاقية ذات المعنى المطابق عند استعمالها في هذه القواعد المحاسبية. وإضافة إلى ذلك، تنطبق التعريفات التالية عند استعمال أي من الكلمات والعبارات المبينة أدناه في هذه القواعد المحاسبية (سواء كانت في صيغة المفرد أو الجمع).

"أساس الاستحقاق" يكون لها المعنى المبين إزاءها في القسم الأول (ب).

"سعر الصرف التجاري" تعني ما يلي:

(أ) عندما تكون العملتان المعنيتان مختلفتين عن المتوسط الحسابي لمعدل الشراء والبيع، يكون حسب شهادة من بنك ناشيونال ويستمنستر بي إل سي (أو أي بنك درجة أولى آخر يتفق عليه الطرفان) بشأن التحويلات التلغرافية للعملات المعنية التي يعلن عنها البنك في الساعة ١٠,٣٠ صباحاً بتوقيت لندن؛ و

(ب) عندما تشمل العملتان المعنيتان عملة سعر الصرف، يكون السعر الذي اشترى المتعهد به تلك العملة.

"تقرير مراقبة التكاليف" يكون له المعنى المبين إزاءه في القسم الأول (ج) (٢).

"تقرير استرداد التكاليف والنفط الربح" يكون له المعنى المبين إزاءه في القسم الأول (ج) (٣).

"حساب المصروفات" يعني الحساب أو مجموعة الحسابات التي يحتفظ بها المتعهد بموجب القسم الأول (ب) لقيد هذه المصروفات المشروعة التي أنفقت بموجب برنامج العمل والميزانية السنوي والتي لا تعتبر تكاليف نفطية، وبالتالي تعتبر **"مصروفات"**.

"مادي" تعني أية ممتلكات ومعدات ومواد وآلات وأدوات وإمدادات من أي نوع تم تملكها أو الاحتفاظ بها لنا أو بشأن العمليات النفطية بموجب هذه الاتفاقية.

"حساب التشغيل" يعني الحساب أو مجموعة الحسابات التي يحتفظ بها المتعهد بموجب القسم الأول (ب) لقيد التكاليف النفطية المنصرفة والإيرادات المتحققة بشأن العمليات النفطية بموجب هذه الاتفاقية.

"الخدمات الفنية" يكون لها المعنى المبين إزاءها في القسم الثالث (هـ).

أي إشارة إلى **"مادة"** تعتبر إشارة إلى مادة في المتن الرئيسي للاتفاقية، وأي إشارة إلى **"قسم"** تعتبر إشارة إلى قسم في هذه القواعد المحاسبية.

(ب) حساب التشغيل وحساب المصروفات والعملة

التزام المتعهد بوضع السجلات والاحتفاظ بها

يلتزم المتعهد بفتح والاحتفاظ بموجب القواعد المحاسبية المعتمدة عالمياً المتفقة مع الممارسات الجيدة السائدة، بجميع الدفاتر والسجلات المحاسبية اللازمة لقيد المصروفات مع تفاصيل معقولة، والتكاليف النفطية - على أساس محدد للاستكشاف التجاري - التي ينفقها المتعهد والإيرادات التي يحققها. ويحتفظ المتعهد بحساباته باللغة الإنجليزية.

أساس الاستحقاق

يحتفظ بحسابات المتعهد في جميع الأحوال - ما لم ينص على خلافه في هذه القواعد - على أساس الاستحقاق. ويقصد بعبارة "أساس الاستحقاق" الأساس المحاسبي الذي يعتبر بموجبه الإيراد والنفقات منطبقة على الفترة التي تحققت أو انصرفت فيها، بغض النظر عن التاريخ الفعلي لاستلامها أو صرفها.

فحص الحسابات

يلتزم المتعهد بأن يجعل جميع حساباته وسجلاته التي يحتفظ بها بموجب المادة ٢٧ جاهزة للفحص من قبل الهيئة الوطنية أو ممثليها المفوضين.

صرف العملات

يلتزم المتعهد بالاحتفاظ بحساباته وسجلاته، بما في ذلك من غير حصر الحسابات والسجلات المتعلقة ببيانات التكاليف النفطية وبيانات المصروفات المشار إليها في المادة ١٠، بالدولار. وتحول جميع المصروفات بغير الدولار إلى الدولار بموجب المتوسط الشهري لسعر الصرف التجاري. ويلتزم المتعهد بالاحتفاظ بسجل شامل لجميع أسعار الصرف المستعملة في تحويل أية مصروفات بغير الدولار إلى الدولار. وأي ربح أو خسارة - إن وجدت - يحققها المتعهد من صرف العملة اللازمة للعمليات النفطية تقيد لحساب أو على حساب العمليات - حسبما تكون عليه الحال.

التقريب والعمليات الحسابية

تمدد جميع العمليات الحسابية إلى ست (٦) خانات عشرية، وتقرب النتائج النهائية إلى خانتين (٢) عشريتين في حالة العملات، وإلى صفر (٠) من الخانات العشرية في حالة الكميات. وعند التقريب: إذا كان الرقم على يمين

الخانة العشرية المراد تقريبه من واحد إلى أربعة (١-٤) يعتبر صفراً (٠)، ومن خمسة (٥) فما فوق يقرب إلى واحد (١).

(ج) البيانات

يلتزم المتعهد بأن يقدم إلى الهيئة الوطنية بياناً عن الربح والخسارة وميزانية عمومية وبياناً عن التدفقات النفطية لكل سنة شمسية، وبيانات عن التكاليف النفطية مع تصنيفات وتحليلات مناسبة حسبما هو مبين في الملحق (هـ) عن كل ربع سنة شمسية، بموجب أحكام المادة ١٠.

ويقدم المتعهد إلى الهيئة الوطنية تقريراً خلال ثلاثين (٣٠) يوم عمل من انتهاء كل ربع سنة شمسية (**"تقرير مراقبة التكاليف"**) يشتمل على المعلومات التالية لكل برنامج عمل وميزانية سنوي:

(أ) كل بند معتمد في الميزانية.

(ب) المصروفات التراكمية حتى تاريخ كل بند في الميزانية.

(ج) المصروفات المستقبلية المتنبأ بها لإكمال برنامج العمل والميزانية السنوي.

(د) إجمالي التكاليف النفطية المتوقع إنفاقها مقابل برنامج العمل والميزانية السنوي المعتمد.

يقدم المتعهد إلى الهيئة الوطنية خلال ثلاثين (٣٠) يوم عمل من انتهاء كل ربع سنة شمسية تقريراً (**"تقرير استرداد التكاليف والنفط الربح"**) يشتمل على البيانات التالية عن أساس محدد للاستكشاف التجاري كما هو مناسب:

(هـ) النفقات النفطية غير المستردة في بداية ربع السنة الشمسية.

(و) المصروفات التي أنفقت خلال ربع السنة الشمسية.

(ز) قيمة وحجم نفط استرداد التكاليف الذي استخرجه المتعهد خلال ربع السنة الشمسية.

(ح) تكاليف النفط غير المستردة المرحلة للاسترداد في أرباع سنوية شمسية تالية.

(ط) قيمة وحجم النفط المستخرج والمستعمل في العمليات النفطية الجاهز للنقل والمنقول فعلاً من قبل المتعهد والهيئة الوطنية في نهاية ربع السنة الشمسية.

(ي) النفط الربح المخصص للمتعهد وللهيئة الوطنية خلال ربع السنة الشمسية.

ويلتزم المتعهد بأن يعد ويقدم للهيئة الوطنية التقديرات الختامية لبرنامج العمل والميزانية السنوي، وذلك خلال ثلاثين (٣٠) يوم عمل على الأقل قبل نهاية السنة المالية المعنية. وتحدد هذه التقديرات أي جزء من برنامج العمل الذي لم ينفذ - إن وجد - والذي سيرحل إلى السنة الشمسية التالية.

(د) صحة البيانات

إذا كانت بيانات التكاليف النفطية والمصروفات تعكس بوضوح ودقة حسابات وسجلات تلك التكاليف مع دعمها بمستندات ثبوتية من جانب المتعهد، وإذا كانت هذه البيانات معدة ومقدمة في الموعد المحدد بموجب المادة ١٠، فيفترض أن كلاً من هذه البيانات حقيقياً وصحيحاً، مع احتفاظ الهيئة الوطنية بحقها في تدقيقها بموجب القسم الأول (هـ) التالي.

ودرءاً للشك، بالنسبة لتقديم حسابات المتعهد للمصروفات وفق إجراءات هذا الملحق (ج)، فلاشيء يمنع المتعهد من قيامه فيما بعد بتقديم هذه المصروفات إلى لجنة الإدارة لتمييزها كتكاليف نفطية قابلة للتعويض إذا قرر المتعهد فيما بعد بأن هذه المصروفات المعتمدة ساهمت مساهمة مباشرة في التوصل لاكتشاف تجاري. وبعد موافقة لجنة الإدارة، تسترد التكاليف النفطية وتكتسب فائدة مركبة كما هو منصوص عليه في المادة ١٣-٤.

(هـ) التدقيق

بعد توجيه إشعار كتابي مسبق مدته ثلاثون (٣٠) يوماً إلى المتعهد، يحق للهيئة الوطنية على حسابها وحدها إجراء التدقيق على دفاتر حسابات المتعهد وسجلاته وملفاته الخاصة بأي ربع سنة شمسية، لغاية سنة واحدة (١) من انتهاء السنة الشمسية التي يقع فيها ربع السنة الشمسية المعني.

وتلتزم الهيئة الوطنية ببذل جهودها المعقولة لإجراء تدقيقها بطريقة لا ينتج عنها إلا حد أدنى من المضايقة للمتعهد. ويلتزم المتعهد ببذل جهوده المعقولة للتعاون مع الوزارة، وبأن يقدم لممثلي الهيئة الوطنية التسهيلات والمساعدات المعقولة.

وخلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ انتهاء التدقيق، تقدم الهيئة الوطنية إلى المتعهد إشعاراً خطياً مفصلاً تحدد فيه الملاحظات و/أو المطالبات الناشئة عن التدقيق وأسباب ذلك.

ويجتمع الطرفان خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ استلام المقاول للإشعار المشار إليه في القسم الأول (هـ) (٣)، ويسعيان للتوصل إلى اتفاق مشترك مرض وتسوية للموضوع بإجراء التعديلات اللازمة. وإذا لم يتم التوصل لمثل هذا الاتفاق خلال ستين (٦٠) يوماً من تاريخ الاجتماع الأول للطرفين، فيجوز للطرفين الاتفاق على تسوية الموضوع خلال فترة أخرى مدتها ثلاثون (٣٠) يوماً بواسطة مكتب محاسبة معترف به دولياً (يكون من جنسية غير جنسيتي الطرفين) ويكون قرار هذا المكتب المحاسبي نهائياً وملزماً للطرفين. وإذا لم يتمكن الطرفان من تسوية الموضوع بالطرق المذكورة، يجوز لأي من الطرفين في أي وقت بعد ذلك إحالة الموضوع للبت بموجب المحلق

(د). وإذا كان قرار الخبير يسند أياً من اعتراضات الهيئة الوطنية على الحساب، فيجب تعديل حساب التشغيل (أو حساب المصروفات إذا كان ذا علاقة) وفق ذلك.

وتعتبر جميع المعلومات التي يحصل عليها أي من الطرفين بموجب أحكام هذه القواعد المحاسبية سرية، وعليه تكون خاضعة لأحكام المادة ٢٦-٢.

وبالرغم من انتهاء فترة السنة الواحدة (١) المذكورة المشار إليها في القسم الأول (هـ) (١)، إذا ثبت أن المقاول مذنب بالتزوير أو سوء تصرف متعمد، يكون للهيئة الوطنية الحق في إجراء تدقيق آخر بشأن أية فترة سابقة.

وبدون الحد من أحكام أي قانون نافذ يلزم بمدة استبقاء أطول، يلتزم المتعهد بالاحتفاظ بجميع سجلات المحاسبة والعوائد والدفاتر والحسابات المتعلقة بالعمليات النفطية لمدة لا تقل عن خمس (٥) سنوات من انتهاء السنة الشمسية التي تتعلق بها أو - في حالة ادعاء الهيئة الوطنية وجود تزوير أو سوء تصرف متعمد - الأخير من: (أ) مدة لا تقل عن خمس (٥) سنوات من انتهاء السنة الشمسية التي تتعلق بها؛ و(ب) مدة لا تقل عن سنة واحدة (١) من تسوية الاعتراضات على الحسابات التي أثيرت بشأن ذلك التزوير أو سوء التصرف المتعمد.

(و) قيود على الأعمال غير المرصودة في الميزانية

يجوز للهيئة الوطنية تفويض المتعهد بالصرف على أي عمل لم يرصد في برنامج العمل والميزانية السنوي بناء على توصية من لجنة الإدارة.

(ز) سيادة الاتفاقية

في حالة وجود أي تفاوت أو تعارض بين أي نص في هذه القواعد المحاسبية ومواد الاتفاقية، تكون المواد هي السائدة دائماً.

(ح) تعديل هذه القواعد المحاسبية

يجوز تعديل هذه القواعد المحاسبية من وقت لآخر باتفاق مشترك بين الهيئة الوطنية والمتعهد.

القسم الثاني - تكاليف العمليات النفطية

مع مراعاة أحكام هذه الاتفاقية وهذه القواعد المحاسبية، يلتزم المتعهد بالقيد على حساب التشغيل جميع التكاليف النفطية وحساب المصروفات وجميع المصروفات (بشرط عدم تكرار أي قيد) التي تشمل من غير حصر ما يلي:

(أ) اليد العاملة

المرتبات والأجور والعلاوات والعوائد المستحقة وفق الممارسات المعتادة لموظفي المتعهد وموظفي شركاته الشريكة المستخدمين بشكل مباشر وحصري في العمليات النفطية بموجب هذه الاتفاقية، سواء بتعيين مؤقت أو دائم وسواء داخل مملكة البحرين أو خارجها.

التكاليف أو المساهمات المدفوعة بموجب تقديرات تفرضها الهيئة الوطنية وتنطبق على تكاليف عمال المتعهد أو المرتبات والأجور.

(ب) المواد

تقيد المواد التي تشترى أو تزود بها العمليات النفطية على حساب التشغيل (أو حساب المصروفات) كمخزون لحين استخدامها في العمليات. والأساس لهذا القيد مبين في القسم الثالث. ولا يجوز شراء أو تحويل إلا المواد والمعدات اللازمة للاستعمال الآني للعمليات النفطية أو للاحتفاظ بمخزون احتياطي معقول، بشرط أن يكون ذلك معقولاً من الناحية العملية ومتوافقاً مع الممارسات الفعالة والاقتصادية. ويجب تجنب تراكم المخزون الزائد عن الحاجة.

(ج) النقل

نقل الموظفين والمواد اللازمة لتنفيذ العمليات النفطية، بما في ذلك تكاليف التعبئة والوساطة وغيرها من التكاليف ذات العلاقة. وتشمل تكاليف نقل الموظفين - بقدر ما تغطيه السياسة المقررة للمتعهد - نفقات سفر الموظفين وأسرهم المباشرة إلى ومن نقطة منشأ الموظفين عند بدء التوظيف وعند المغادرة النهائية والإجازات، وكذلك نفقات السفر المحلي في مملكة البحرين للموظفين وأسرهم المباشرة التي تنشأ عن الانتقال من موقع إلى آخر، ونفقات السفر المتعلقة بالإجازات الدورية لاسترداد الصحة والنشاط لموظفي الحقول.

(د) المباني

تكاليف المباني والصيانة وتكاليف وإيجارات جميع المكاتب والبيوت والمستودعات وغير ذلك من أنواع المباني، وتكاليف المعدات والمنشآت والأثاث والتركيبات والإمدادات اللازمة لإدارة هذه المباني والمرافق، وكلها في مملكة البحرين.

(هـ) الخدمات

تكاليف خدمات الاستشاريين وخدمات العقود والمرافق والخدمات الأخرى التي تشترى من مصادر خارجية والإيجارات أو التعويضات التي تدفع أو تصرف لاستعمال المعدات والمرافق، وبوجه عام أية خدمات أو أعمال ينفذها مقاولون ومقاولون من الباطن فيما يتعلق بالعمليات النفطية وفق المادة ١٣.

تكاليف المواد التي يملكها المتعهد و/أو شركاته الشريكة والخدمات التي يقدمها المتعهد و/أو شركاته الشريكة. والأساس لقيد حساب التشغيل (أو حساب المصروفات) مبين في القسم الثالث.

(و) الأضرار والفقدان

تستثنى جميع التكاليف والنفقات اللازمة لتعويض الهيئة الوطنية والجهات الشريكة لها ومستخدميهم لاستبدال أو تصليح الأضرار أو الفقدان فيما يتعلق بالعمليات النفطية التي لم تدفع من عوائد التأمين، بشرط أن تكون هذه التكاليف ناتجة عن مخاطر يقوم أي مشغل معقول وحذر بالتأمين عليها وفق الممارسات العالمية الجيدة في صناعة النفط ولكن المتعهد اختار حسب تقديره وحده عدم التأمين عليها. ولا يشمل الاستثناء الوارد في الجملة السابقة المبالغ المتحملة من التأمين. ويجب على المتعهد إشعار الهيئة الوطنية كتابياً في أسرع وقت ممكن عن أية أضرار أو فقدان يتجاوز خمسين ألف (٥٠,٠٠٠) دولار.

(ز) المصروفات القانونية

جميع التكاليف والنفقات المتعلقة بالخدمات القضائية أو القانونية اللازمة أو المتعلقة بالعمليات النفطية بموجب هذه الاتفاقية، بما في ذلك أتعاب ومصروفات الوكلاء، وجميع الأحكام القضائية الصادرة ضد الطرفين أو أي منهما بشأن العمليات النفطية بموجب هذه الاتفاقية، والنفقات الفعلية التي ينفقها المتعهد لضمان إثبات لغرض الدفاع عن أي إجراء أو مطالبة أقيمت ضد العمليات النفطية بموجب هذه الاتفاقية. وإذا كانت الإجراءات أو المطالبات المتعلقة بالمصالح المشمولة بهذه الاتفاقية يباشرها الموظفون القانونيون التابعون للمتعهد أو شركاته الشريكة، تقيد تكاليف تتناسب مع تقديم تلك الخدمات على حساب التشغيل (أو على حساب المصروفات). ودرءاً للشك، فإن أية تكاليف أو رسوم ينفقها المتعهد فيما يتعلق بالتقاضي أو التحكيم بين الطرفين تعتبر مصروفات.

(ح) الضرائب

مع مراعاة أحكام هذه الاتفاقية، فإن جميع الضرائب المحلية من أي نوع (عدا ضريبة الدخل) أو الجباية أو الرسوم أو الضرائب أو المكوس أو أي نوع آخر من هذه الضرائب - إن وجدت - تقدر أو تفرض فيما يتعلق بالعمليات النفطية والتي دفعها المتعهد أو شركاته الشريكة أو الهيئة الوطنية في مملكة البحرين لأجل العمليات النفطية بموجب هذه الاتفاقية.

(ط) التأمين والمطالبات

يقيد على حساب التشغيل (أو على حساب المصروفات) أقساط التأمين اللازم بموجب القانون المحلي أو الذي يجريه المتعهد بموجب المادة ٢٥-٣ من الاتفاقية لغرض

وبشأن العمليات النفطية بموجب هذه الاتفاقية، وبشأن بوالص التأمين العالمي الذي يشترك فيه المتعهد، وحصة من أقساط التأمين بنسبة العمليات النفطية التي تجرى بموجب هذه الاتفاقية.

وتقيد على النحو المذكور أيضاً جميع المصروفات الفعلية التي يتحملها ويدفعها المتعهد تسديداً لأية خسائر ومطالبات وأضرار وأحكام قضائية وأية نفقات، بما في ذلك الخدمات القانونية، بشرط أن يجري المتعهد ويحتفظ بتغطية تأمينية ضد الخسائر والمطالبات والأضرار والأحكام القضائية بموجب تغطية تأمينية يجريها عادة أي مشغل معقول وحذر. وإذا لم يتقيد المتعهد بأحكام هذا القسم الثاني(١) (٢)، فلا يجوز للمتعهد بأي حال قيد هذه المصروفات على حساب التشغيل.

ودرءاً للشك، يقيد في حساب التشغيل إيرادات جميع التسويات والمدفوعات المستلمة من شركات التأمين بشأن العمليات النفطية.

(ي) تكاليف التدريب

تقيد تكاليف توفير كل التدريب بموجب المادة ٢٤-١ كتكاليف نفطية وتعتبر تكاليف قابلة للاسترداد.

(ك) المصروفات العامة والإدارية

لا تقيد بموجب الأحكام السابقة من هذه القواعد المحاسبية تكاليف الموظفين وتكاليف المكاتب ذات العلاقة والقيام بالخدمات الإدارية والقانونية والمحاسبية والشراء والخزانة وعلاقات الموظفين والحاسب الآلي وغيرها من الأعمال الوظيفية الشبيهة في مكاتب المتعهد في مملكة البحرين. وإذا كانت تكاليف الموظفين والمكاتب ليست منسوبة كلياً للعمليات النفطية التي تجرى بموجب هذه الاتفاقية، تعامل المصروفات كما يلي:

تقيد تكاليف الموظفين على حساب التشغيل أو على حساب المصروفات وتحدد وفق الزمن الفعلي الذي يصرفه هؤلاء الموظفون في العمليات النفطية بإثبات "كشوف دوام" يضعها المتعهد.

تقيد تكاليف المكتب الأخرى على حساب التشغيل أو على حساب المصروفات على أساس تناسبي مع التكاليف المباشرة للموظفين تحدد بموجب القسم الثاني (ك) (١).

ويجري احتساب المصروفات المشار إليها أعلاه منفصلة في بيان التكاليف النفطية وبموجب مستندات ثبوتية إذا طلبت الهيئة الوطنية ذلك.

(ل) المصروفات الأخرى

يقيد على حساب التشغيل (أو حساب المصروفات) أية تكاليف ونفقات أخرى غير تلك المشمولة بالأحكام السابقة من هذا القسم الثاني التي يتحملها المتعهد لتنفيذ العمليات النفطية، بشرط أن توافق الهيئة الوطنية عليها، على أن لا تحجب هذه الموافقة دون وجه حق.

(م) المصروفات الإدارية العامة

أثناء قيام المتعهد بالعمليات النفطية بموجب هذه الاتفاقية، فإن التكاليف الإدارية بالإضافة إلى النفقات المتعلقة مباشرة بالعمليات النفطية، غير تلك التي تقيد بموجب الأحكام السابقة من هذا القسم الثاني، تعتبر تكاليف نفطية وتحتسب على النحو التالي:

(أ) خمسة في المائة (٥%) من العشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار الأولى من إجمالي جميع تكاليف الاستكشاف وتكاليف التطوير باستثناء الفائدة؛ وثلاثة في المائة (٣%) من العشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار التالية من إجمالي جميع تكاليف الاستكشاف وتكاليف التطوير باستثناء الفائدة؛ ومن ثم اثنان في المائة (٢%) من جميع تكاليف الاستكشاف وتكاليف التطوير باستثناء الفائدة؛ و

(ب) خمسة في المائة (٥%) من جميع تكاليف التشغيل للسنوات الخمس (٥) الأولى من تاريخ بدء الإنتاج؛ وأربعة في المائة (٤%) للسنوات الخمس (٥) التالية؛ وثلاثة في المائة (٣%) للسنوات الخمس (٥) التالية؛ واثنان في المائة (٢%) للسنوات الخمس (٥) التالية؛ وواحد في المائة (١%) لكل سنة بعد ذلك.

وتعتبر هذه المصروفات الإدارية تعويضاً عن الخدمات والتكاليف غير المباشرة لمكاتب المتعهد خارج مملكة البحرين التي لا تقيد مباشرة وتتعلق بتنفيذ أعمال إدارية وشراء وقانونية وخزانة وضرائب وعلاقات موظفين وتوجيهات ومعرفة فنية وغيرها من أعمال تتم لمصلحة العمليات النفطية. وتشمل هذه المصروفات كذلك خدمات جميع موظفي شركة المتعهد الأم (إن وجدت) في مكاتب خارج مملكة البحرين لا تقيد، بما في ذلك المرتبات والأجور، إضافة إلى الأعباء والنفقات المنطبقة لهؤلاء الموظفين. وتعتبر المصروفات الإدارية بموجب هذا القسم تكاليف تطوير.

ويتضمن بيان التكاليف النفطية بشكل منفصل بياناً مفصلاً للتكاليف الإدارية التي تقيد بموجب هذه الاتفاقية.

القسم الثالث ـ أساس القيد على حساب التشغيل

(أ) المواد التي يشتريها المتعهد

تقيد المواد المشتراة بالسعر الذي يدفعه المتعهد أو شركاته الشريكة بعد استنزال جميع الحسومات التي تستلم بالفعل. ويشمل السعر المذكور التكاليف التالية (من

غير حصر): رسوم الشراء ومصروفات التفتيش والإسراع ورسوم التصدير المستحقة للوسيط وتكاليف النقل وتكاليف التأمين ورسوم الشحن والتفريغ وضرائب الاستيراد ورسوم الترخيص المرتبطة بشراء المواد والمعدات والضرائب المنطبقة، إن وجدت.

(ب) المواد التي يوفرها المتعهد

يتم شراء المواد اللازمة للعمليات النفطية للقيد المباشر بموجب القسم الثالث (أ) عندما يكون ذلك عملياً، باستثناء أن المتعهد يجوز له توفير هذه المواد من مخزونه وفقاً للشروط التالية:

(١) المواد الجديدة المنقولة من مستودع المتعهد أو غيره من الممتلكات تقيد بسعر الشراء الأصلي.

(٢) المواد التي تعادل الجديدة ولكنها بالية خارجياً ومناسبة للاستعمال من جديد، تقيد بنسبة خمسة وسبعين في المائة (٧٥%) من سعر الشراء الأصلي. وتشمل هذه الفئة من غير حصر المواد التي خضعت لعملية تجديد وعادت إلى حالتها الوظيفية تماماً.

(٣) المواد التي لا يمكن تصنيفها وفق القسمين الثالث (ب) (١) والثالث (ب) (٢)، وهي المواد المناسبة للاستعمال لوظائفها الأصلية ولكن بعد التصليح أو التجديد، أو المواد التي انخفضت درجتها وتستعمل لظروف خدمة مخفضة، تقيد بنسبة خمسين في المائة (٥٠%) من سعر الشراء الأصلي.

(٤) الخزانات والرافعات والمباني وغيرها من المواد التي تتطلب تكاليف تركيب، تقيد بنسبة مئوية مناسبة من أسعار الشراء الأصلية لمواد مشابهة جديدة غير مركبة.

(٥) تكاليف المناولة وضرائب الاستيراد والضرائب المنطبقة وتكاليف النقل المذكورة في القسمين الثالث (ب) (١) والثالث (ب) (٤) بعد تقديم المستندات الثبوتية.

(ج) ضمان المواد التي يشتريها أو يوفرها المتعهد

(١) إذا كانت إحدى المواد التي يشتريها المتعهد أو شركاته الشريكة بموجب القسم الثالث (أ) معيبة وعليها كفالة أو ضمان من المصنع أو المورّد - سواء معلناً أو ضمنياً - يبذل المتعهد سعيه المعقول للاسترداد من المصنع أو المورّد المعني ما يستحق بموجب هذه الكفالة أو الضمان، وأي تعديل يتسلمه المتعهد من المصنع أو المورّد يرصد لحساب التشغيل، إذا كانت هذه المواد تشكل تكلفة نفطية.

(٢) في حالة شراء إحدى المواد (ولكنها مشمولة بالقسم الثالث (ج) (١)) أو قام المتعهد بتوفيرها بموجب القسمين ٣(أ) أو الثالث (ب) وهي معيبة

عند شرائها أو توفيرها أو تقرر أنها معيبة بعد ذلك بوقت قصير، يقوم المقاول برصد تكاليفها في حساب التشغيل إذا كانت هذه المواد تشكل تكلفة نفطية.

(د) فروق الأسعار

إذا كانت بعض المواد اللازمة فوراً لا يمكن الحصول عليها في نقاط التوريد المعتادة وبالأسعار المحددة في هذا الملحق بسبب طوارئ وطنية أو إضراب أو ظروف أخرى غير اعتيادية خارجة عن إرادة المتعهد، فيجوز للمتعهد أن يتقاضى عن المواد اللازمة على أساس التكلفة المباشرة والمصروفات التي تحملها لشراء تلك المواد ولجعلها مناسبة للعمل وفي نقلها إلى الموقع الذي تكون هذه المواد مطلوبة فيه.

(هـ) الخدمات الفنية والمعدات والمرافق التي يقدمها المتعهد أو شركاته الشريكة

(١) ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك بين الطرفين، تقيد الخدمات الفنية، بما في ذلك من غير حصر التحليلات المختبرية والصياغة والتفسيرات الجيوفيزيائية والهندسية ومعالجة البيانات ذات العلاقة التي ينفذها المتعهد أو شركاته الشريكة لمصلحة العمليات النفطية، بمقدار تكاليفها إذا لم ينص على غير ذلك في المادة ١٣. وتتحدد هذه التكلفة على أساس مقدار تكلفة المتعهد أو الشركة الشريكة، بدون تحقيق ربح أو خسارة للمتعهد وبشرط أن لا تكون هذه التكلفة أعلى من التكلفة العالمية لخدمات ذات نوعية مماثلة أو شروط مماثلة سائدة وقت تقديم هذه الخدمات الفنية.

(٢) يجوز استعمال المعدات والمرافق التي يملكها المتعهد أو أي من شركاته الشريكة في العمليات النفطية بموجب موافقة خطية مسبقة من الهيئة الوطنية (على أن لا تحجب هذه الموافقة دون وجه حق). ولاستعمال هذه المعدات والمرافق المملوكة، يقيد على حساب التشغيل (أو حساب المصروفات) السعر التنافسي الذي لا يتجاوز متوسط الأسعار التجارية لمرافق ومعدات مماثلة. وتتحدد هذه التكلفة وفق محاسبة تكاليف المتعهد أو شركاته الشريكة، بدون تحقيق ربح أو خسارة للمتعهد وبشرط أن لا تكون هذه التكلفة أعلى من التكلفة العالمية لخدمات ذات نوعية مماثلة أو شروط مماثلة سائدة وقت تقديم هذه الخدمات الفنية.

(و) عمليات الجرد

(١) يجري المتعهد على فترات معقولة ـ لا تقل عن مرة سنوياً ـ عمليات جرد للمواد المقيدة في حساب التشغيل (وحساب المصروفات) تشمل جميع تلك المواد التي تعتبر قابلة للسيطرة بصورة معتادة. ويوجه المتعهد إلى الهيئة الوطنية إشعاراً كتابياً لا تقل مدته عن ستين (٦٠) يوماً قبل بدء

عملية الجرد بنيته في إجراء الجرد، ويكون للهيئة الوطنية الحق في تعيين ممثل أو أكثر ليشهدوا على عملية إجراء الجرد. وإذا لم تمارس الهيئة الوطنية هذا الحق، فتلتزم بقبول نتائج الجرد الذي يجريه المتعهد، بشرط أن يقوم المتعهد على الفور في جميع الأحوال بتقديم نسخة من نتائج الجرد إلى الهيئة الوطنية، بغض النظر عما إذا كانت الهيئة الوطنية حاضرة أو لا أثناء عملية الجرد.

(٢) يتم إجراء مطابقة بين الجرد وسجلات المخزون المقيدة في حساب التشغيل (وحساب المصروفات)، ويضع المتعهد قائمة بالفوائض والنواقص. ويقوم المتعهد بعمل تعديلات مالية للفوائض والنواقص مع وضع الإيضاحات ذات العلاقة، إن وجدت.

(٣) إذا قرر المتعهد أن من المناسب التصرف في أي مواد فائضة، فعليه تبليغ الهيئة الوطنية بالمواد التي ينوي التصرف فيها ولها قيمة في حساب التشغيل أو حساب المصروفات تعادل مائة ألف (١٠٠,٠٠٠) دولار أو أكثر.

الملحق (د)

إجراءات الاحتكام إلى الخبراء

الغرض من إجراءات الاحتكام إلى الخبراء هو إيجاد طرق ووضع أحكام لتعيين الخبراء بموجب هذه الاتفاقية.

(١) يجوز للطرف الذي يرغب في إحالة موضوع لقرار خبير أن يقدم للطرف الآخر أسماء ثلاثة (٣) خبراء، ويلتزم الطرف الآخر خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بموجب إشعار إلى الطرف الآخر، باختيار واحد (١) من الخبراء المذكورين ليكون الخبير أو أن يوجه إشعاراً إلى الطرف الآخر بعدم قبوله أياً من الخبراء الثلاثة (٣) المسمون، وفي هذه الحالة يقوم مركز الغرفة التجارية الدولية لتعيين الخبراء في باريس بناء على طلب أي من الطرفين بتعيين خبير وفق الإجراءات المنصوص عليها في القسم الثاني من هذا الملحق. وإذا لم يقم الطرف المتلقي باختيار واحد (١) من الخبراء الثلاثة (٣) المسمين، ولا بتوجيه إشعار برفضه جميع المرشحين، فيجوز للطرف الذي قدم أسماء الخبراء الثلاثة (٣) اختيار واحد (١) من الخبراء المذكورين ليكون الخبير.

(٢) إذا عين مركز الغرفة التجارية الدولية لتعيين الخبراء الخبير بموجب القسمين ١ أو ٤ (د) من هذا الملحق (د)، فيلتزم الطرفان بأن يقدما لمركز الغرفة التجارية الدولية لتعيين الخبراء خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من التاريخ الذي وجه فيه الطرف المتلقي إشعاراً كما هو مبين في القسم ٤ (د) من هذا الملحق، قائمة تضم لغاية خمسة (٥) خبراء حسب ترتيب الأولوية. وإذا أخل أحد الطرفين في تقديم هذه القائمة خلال الفترة الزمنية المحددة، يقوم مركز الغرفة التجارية الدولية لتعيين الخبراء بتعيين الخبير من القائمة التي قدمها الطرف الآخر. وإذا قدم كل من الطرفين قائمة، فيقوم مركز الغرفة التجارية الدولية لتعيين الخبراء بما يلي:

(أ) تعيين خبير من بين الخبراء المدرجين في القائمتين المقدمتين من الطرفين بحسب الأولوية؛ أو

(ب) إذا لم يسم أحد من الخبراء في القائمتين، يعين مركز الغرفة التجارية الدولية لتعيين الخبراء واحداً (١) من الخبراء المدرجين على أي من القائمتين اللتين قدمهما الطرفان.

(٣) بالرغم مما تقدم، يجوز للطرف الراغب في الاحتكام للخبير الاختيار، أو يجوز للطرف الآخر الذي تلقى الإشعار الاختيار، خلال فترة الثلاثين (٣٠) يوماً المذكورة كما هو مبين في القسم الأول من هذا الملحق؛ لتشكيل لجنة من ثلاثة (٣) خبراء دون الحاجة لذكر أحدهم في الإشعار المذكور، تعين وتبت في الموضوع بموجب القسم الرابع من هذا الملحق.

(٤) أينما نصت هذه الإجراءات على تعيين ثلاثة (٣) خبراء للبت في أي موضوع، يشكل الخبراء المذكورون لجنة تعين على النحو التالي:

(أ) يحق لكل طرف تعيين خبير واحد (١).

(ب) يلتزم الطرف الراغب في الاحتكام لخبير توجيه إشعار بهذا الشأن إلى الطرف الآخر ويعين في الإشعار المذكور أول خبير في اللجنة.

(ج) يلتزم الطرف الذي يتلقى الإشعار المذكور خلال ثلاثين (٣٠) يوماً وبموجب إشعار إلى الطرف الآخر، بتعيين الخبير الثاني في اللجنة، وإذا أخل في ذلك خلال هذه الفترة، يجري هذا التعيين بناء على طلب الطرف الآخر بواسطة مركز الغرفة التجارية الدولية لتعيين الخبراء.

(د) يقوم الخبيران (٢) المعينان على هذا النحو خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بتعيين الخبير الثالث في اللجنة، ويكون هذا التعيين بناء على طلب أي من الطرفين بواسطة مركز الغرفة التجارية الدولية لتعيين الخبراء وفق الإجراءات المنصوص عليها في القسم الثاني من هذا الملحق.

(٥) لا يجوز تعيين أحد خبيراً بموجب هذه الإجراءات ما لم يكن مؤهلاً من حيث التعليم والتدريب والخبرة للبت في الموضوع، ويتكلم اللغة الإنجليزية بطلاقة ولا يكون موظفاً أو وكيلاً أو ممثلاً أو لديه مصلحة مالية مع أي من الطرفين أو في شركاتهما الشريكة.

(٦) يقوم الخبير أو لجنة الخبراء المعينة بموجب هذا الملحق (د) وعلى الفور بتحديد موعد ومكان مناسبين لاستلام المسائل المعروضة أو المعلومات من الطرفين، ويجوز للخبير المذكور أو اللجنة المذكورة القيام بإجراء تحريات وطلب إثباتات أخرى تراها ضرورية للبت في الموضوع مع جعل الطرفين على اطلاع كما يجب. كما أن جميع المعلومات والبيانات التي يقدمها أي من الطرفين بصفة سرية، تظل سرية لدى الخبراء والطرف الآخر، بشرط أن يكلف الطرف الذي يتلقى هذه المواد السرية استشارياً خبيراً و/أو قانونياً معترفاً به دولياً لدراسة المواد السرية وتقديم المشورة لذلك الطرف بطريقة مهنية دون التفريط في السرية المذكورة. ويكون للطرفين الحق في تقديم البيانات إلى الخبير أو لجنة الخبراء.

(٧) يصدر الخبير أو لجنة الخبراء قرارها خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ تعيين الخبير أو - في حالة لجنة الخبراء - تعيين الخبير الثالث. وإذا لم يصدر الخبراء قراراً خلال هذه الفترة الزمنية، يجوز لأي من الطرفين أن يطلب

تعيين خبير جديد أو لجنة خبراء جديدة، وفي هذه الحالة يتوقف تعيين الخبير السابق أو لجنة الخبراء السابقة.

(٨) إذا كان البت في الموضوع بواسطة لجنة من الخبراء، يكون قرار اللجنة بالتصويت الإيجابي لأغلبية أعضاء اللجنة.

(٩) يصدر الخبير أو لجنة الخبراء قرارات بشكل مستقل وموضوعي على أساس الممارسات الجيدة في مجال النفط والغاز، آخذين في الحسبان الاعتبارات التجارية المعتادة في صناعة النفط والغاز في مناطق مشابهة ووفقاً لأحكام وشروط هذه الاتفاقية.

(١٠) يكون قرار الخبير أو لجنة الخبراء نهائياً وملزماً للطرفين المعنيين باستثناء حالات التزوير أو الخطأ الواضح. ويقدم قرار الخبير أو لجنة الخبراء والنتائج التي بني عليها كتابياً.

(١١) يتحمل كل طرف تكاليف ومصاريف الخبير الذي يعينه أو يعين نيابة عنه، وكذلك تكاليف ومصاريف جميع الاستشاريين والشهود والموظفين الذين يكلفهم. أما تكاليف ومصاريف الخبير الثالث - أو الخبير إذا لم يعين سوى خبير واحد (١) - فتكون مناصفة بين الطرفين، ويتحمل كل منهما خمسين في المائة (٥٠%) من إجمالي التكاليف.

(١٢) لا يجوز للخبراء الذين يعينون بموجب هذه الإجراءات أن يكونوا مواطنين أو مقيمين بصفة دائمة في مملكة البحرين، ولا موظفين لدى الهيئة الوطنية أو لدى المتعهد أو أي من شركاتهما الشريكة.

الملحق (ز)

المعايير والممارسات البيئية وقواعد السلامة

فيما يلي قواعد عامة ومحددة بشأن تصريف السوائل المرتبطة بعمليات استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي.

(أ) قواعد عامة

١) يحظر تصريف النفط العادم والمياه والرمال المستخرجة مع النفط وسوائل الحفر وفتات الحفر أو غيرها من النفايات من مواقع الاستكشاف والإنتاج إلاّ وفقاً للقواعد المبينة أدناه.

٢) يحظر دون تصريح تصريف السوائل مباشرة إلى سطح البحر. ويجب أن تكون جميع عمليات التصريف المرخصة بموجب هذه القواعد موجهة إلى قيسون نهايته المفتوحة مغمورة تحت الماء إلى عمق يكفي لقياس مدى التأثير البيني.

(ب) قواعد عمليات التصريف ومراقبتها

١) الماء المستخرج مع النفط

(أ) يسعى المتعهد للاستفادة من الماء المستخرج مع النفط للمحافظة على ضغط المكمن وذلك من خلال اختبار التماثل مع مياه البحر المحيطة إذا لم يحدث ضرر للمكمن يؤدي إلى انخفاض في الاستخلاص الإجمالي للمواد الهيدروكربونية باختلاط مجريين للماء. فإذا كان مجريا الماء متماثلين، لا يجوز للمتعهد إلاّ صرف كمية من الماء المستخرج مع النفط بعد معالجته في البحر الذي يزيد على إجمالي الكمية اللازمة للمحافظة على ضغط المكمن أو في حالة طوارئ أو حادثة أو خلل ميكانيكي. وإذا لم يكن مجريا الماء متماثلين، فيجوز للمتعهد صرف الماء المستخرج مع النفط إلى البحر بعد معالجته. وينتج عن معالجة الماء المستخرج مع النفط تركيز نفط وشحم زيتي لا يتجاوز في المتوسط ٤٢ مليجراماً/لتر يومياً أو ٢٩ مليجراماً/لتر شهرياً. ويجب استعمال اختبار الجاذبية (الاستخراج) ٤٣١,١ (٧٩) لوكالة حماية البيئة لغرض قياس تركيز النفط والشحم الزيتي.

٢) فتات الحفر وسوائل الحفر

(أ) يحظر تصريف سوائل الحفر عدا السوائل المائية منخفضة السمية.

(ب) تصرف فتات الحفر في المناطق المغمورة ولكن بطريقة بيئية مقبولة.

(ج) قبل البدء في برنامج الحفر، يصمم نظام حفر طيني ويختبر في المختبر بموجب طريقة وكالة حماية البيئة الأمريكية ـ اختبار السمية الحادة لمدة

٩٦ ساعة - على قشريات بحرية. فالطين الذي يحقق قيمة مقدارها (LC50) في تركيز يزيد على ٣٠,٠٠٠ جزء في المليون يمكن السماح بتصريفه خلال برنامج الحفر.

(د) خلال عمليات الحفر بالطين المائي، تؤخذ عينات طينية على فترات لتحديد سميتها.

(هـ) يجوز تغيير تركيب نظام طين الحفر حسب الضرورة لمواجهة متغيرات عمليات الحفر. ويمكن اعتماد نظام الطين المعدل للصرف إذا كان مستوفياً لحدود السمية المذكورة.

٣) نفايات أخرى

(أ) يجوز صرف مياه الصرف الصحي من جهاز للصحة البحرية معتمد من خفر السواحل الأمريكي أو ما يعادله مع محتوى كلوري رسوبي يزيد على ٠,٥ مليجرام/لتر ولكن أقل من ٢,٠ مليجرام/لتر طالما لم يلاحظ وجود مواد صلبة طافية. ويجب استعمال طريقة (Hach method CN-66-DPD) لقياس الكلور المتبقي.

(ب) يجوز تصريف النفايات المنزلية ومياه الصرف المنزلية طالما لم يلاحظ وجود مواد صلبة طافية.

(ج) تتم مراقبة المواد الصلبة الطافية خلال النهار بالملاحظة البصرية لسطح الماء المتلقي بجوار مصارف المياه الصحية والمنزلية. وتدون الملاحظات إما بعد الفطور أو الغداء وخلال النهار وأثناء الحد الأعلى المقدر من التصريف.

(د) يسمح بتصريف نفايات وحدات تحلية المياه.

(ه) يسمح بتصريف مياه سطح السفن والمنصات ومياه الغسيل طالما لم يلاحظ وجود لمعان فيها.

(و) لا يسمح بتصريف النفايات في المناطق المغمورة، بل ينبغي نقلها إلى مرافق برية مخصصة لتصريفها.

٤) الرصد والمتابعة

(أ) الماء المستخرج مع النفط

(١) يرصد يومياً حجم الماء المستخرج مع النفط المنصرف وكذلك تركيز النفط والشحم الزيتي الموجود في مياه الصرف.

(٢) يقدم تقرير شهري عن الحد الأعلى اليومي والمتوسط الشهري لتركيز النفط والشحم الزيتي.

(ب) فتات الحفر وسوائل الحفر

(١) يحتفظ لكل بئر ببيان جرد لما يضاف لسوائل الحفر وأحجامها أو الإضافات الكبيرة لنظام سوائل الحفر.
(٢) ترصد يومياً لكل بئر خصائص سوائل الحفر، بما في ذلك نسبة حجم النفط وتركيز الكلوريد.
(٣) يسجل ويبلغ في الحال عن الحجم التقديري لفتات الحفر وسوائل الحفر التي تنصرف بشكل عرضي.

(ج) نفايات أخرى
يسجل الحجم المقدر للنفايات الأخرى التي تصرف يومياً ويقدم عنها تقرير شهري، وتشمل:
(١) الصرف الصحي
(٢) الصرف المنزلي
(٣) مياه سطح السفن والمنصات ومياه الغسيل

(ج) قواعد الانبعاثات الجوية ومراقبتها
يسمح للمتعهد بصرف الانبعاثات الجوية، على أن تكون محدودة وخاضعة للرصد والاحتساب أو التقدير وفق الممارسات والمعايير العالمية المعتمدة في صناعة النفط.

(د) قواعد السلامة
يلتزم المتعهد بالعمل بأمان في جميع الأحوال وبضمان سلامة أداء مقاوليه من الباطن. ويجب على المتعهد مراعاة معايير السلامة والصحة المهنية العالمية التالية أثناء القيام بالعمليات النفطية بموجب هذه الاتفاقية:
(١) تقارير الجمعية العالمية لمنتجي النفط والغاز ـ السلامة.
(٢) الجمعية العالمية لمتعهدي الحفر ـ دليل سلامة الحفر.
(٣) الجمعية العالمية لمتعهدي الأعمال الجيوفيزيائية ـ دليل سلامة العمليات.
(٤) المؤتمر الأمريكي لخبراء الصحة المهنية ـ القيم المحدودة للمواد الكيميائية في بيئة العمل.

الملحق (ح)

متطلبات الحد الأدنى لبرنامج عمل الاستكشاف

(أ) تلتزم أوكسدنتال بتنفيذ الحد الأدنى لبرنامج عمل الاستكشاف للدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية:

(١) الدراسة الجيولوجية

- دراسة الحوض الرسوبي
- دراسة تتابع طبقات الأرض
- دراسة انتشار الغازات
- دراسة طبقات الغاز العميقة

(٢) الدراسة الجيوفيزيائية

- إعادة معالجة البيانات الزلزالية في ٢٠٠٠ كيلومتر من بيانات مسح زلزالي ثنائي الأبعاد و١٠٠ كيلومتر مربع بيانات مسح زلزالي ثلاثي الأبعاد.
- إعادة تفسير البيانات الزلزالية

(ب) لشركة أوكسدنتال الخيار في عدم دخول مرحلة الاستكشاف الأولى، وفي هذه الحالة تلتزم أوكسدنتال بتسليم جميع الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية وبدفع رسم انسحاب قدره ٤,٩٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي للهيئة الوطنية.

(ج) تلتزم أوكسدنتال بتنفيذ الحد الأدنى التالي من برنامج عمل الاستكشاف في مرحلة الاستكشاف الأولى:

(١) إجراء مسح زلزالي ثنائي الأبعاد لمنطقة مساحتها ٢٥٠ كيلومتراً مع معالجة وتفسير البيانات الجديدة.

(٢) حفر بئرين استكشافيتين لا يقل عمق كل منهما عن ٧٠٠٠ قدم تحت مستوى سطح البحر أو اختراق طبقة العرب الجيولوجية إلى عمق ٣٠٠ قدم، أيهما أقل عمقاً.

(د) لشركة أوكسدنتال الخيار في دخول مرحلة الاستكشاف الثانية بشرط إتمام برنامج الحد الأدنى من برنامج عمل المرحلة الأولى والتخلي عن جزء من القاطع كما هو منصوص عليه في اتفاقية المشاركة في الاستكشاف والإنتاج.

(هـ) تلتزم أوكسدنتال بتنفيذ الحد الأدنى التالي من برنامج عمل الاستكشاف في مرحلة الاستكشاف الثانية:

(١) مسح زلزالي ثلاثي الأبعاد في منطقة مساحتها ٢٠٠ كيلومتر مربع.

(٢) حفر بئر استكشافية لا يقل عمقها عن ١١,٠٠٠ قدم تحت مستوى سطح البحر أو اختراق طبقة الخف إلى عمق ٢٠٠ قدم، أيهما أقل عمقاً.

(و) إذا لم تنفذ أوكسدنتال عنصراً من برنامج عمل الاستكشاف، اعتبر ذلك مخالفة لاتفاقية المشاركة في الاستكشاف والإنتاج، وترتب عليه أن تدفع إلى الهيئة الوطنية قيمة عنصر العمل الذي لم تنفذه كما هو منصوص عليه في اتفاقية المشاركة في الاستكشاف والإنتاج، وهو كما يلي:

- **الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية ١,٤٨٠,٠٠٠ دولار أمريكي**
- مرحلة الاستكشاف الأولى:

مسوحات زلزالية ٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي

آبار استكشافية ١٩,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي

المجموع الجزئي ٢٤,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي

- مرحلة الاستكشاف الثانية

مسوحات زلزالية ١٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي

آبار استكشافية ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي

المجموع الجزئي ٣٧,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي

المجموع الكلي ٦٢,٩٨٠,٠٠٠ دولار أمريكي

(ز) يكون التزام أوكسيدنتال بدفع هذه المبالغ المشروطة مكفولاً بأداة ضمان مالي مقبولة لدى الهيئة الوطنية ـ كأن تكون ضمان شركة أم ـ قبل الشروع في كل مرحلة.

(ح) لشركة أوكسيدنتال الحق في ترحيل أية عناصر في برنامج العمل تجريها خلال مرحلة الاستكشاف الأولى إضافة إلى الحد الأدنى من متطلبات الحد الأدنى لبرنامج عمل الاستكشاف واحتسابها مقابل متطلبات الحد الأدنى لبرنامج عمل الاستكشاف في المرحلة الثانية.

الملحق (هـ)

إجراءات عرض الميزانية السنوية والبيان السنوي للتكاليف البترولية

قاطع البحرين
الميزانية السنوية

الاستكشاف
الدراسة الجيولوجية والجيوفيزيائية
الحفر
الموجودات

إجمالي الاستكشاف

التطوير
هندسة التطوير
الحفر التطويري
تكاليف إدارة المشروع

إجمالي التطوير

العمالة والإدارة العامة
تدريب اتفاقية المشاركة في الاستكشاف والإنتاج
النفقات الإدارية

المجموع الجزئي

الأصول الثابتة
إجمالي المصروفات الرأسمالية (بآلاف الدولارات الأمريكية)

طريقة عرض الميزانية السنوية والبيان السنوي للتكاليف البترولية

ملاحظة: يجب تقديم برنامج العمل السنوي بنفس الطريقة لإمكانية المقارنة مع الميزانيات السنوية وبيان تكاليف البترول

تكاليف الاستكشاف والتقييم (بالدولار الأمريكي)

١-١) لكل بئر يراد حفرها

ملاحظة: يصدر بيان تكاليف البترول كل ٣ أشهر، ولذلك إذا استكملت البئر خلال تلك الفترة، تذكر التكاليف عادة بعد استكمال البئر.

تكاليف ملموسة

برنامج أنابيب التغليف
المواصفات
برنامج أنابيب الإنتاج
المواصفات
أجهزة صمامات الآبار

تكاليف غير ملموسة

وقود، ماء (برج حفر)
وقود، (قوارب)
مسح الموقع
برج الحفر
التعبئة/السحب من الخدمة
تحريك برج الحفر
معدل العمل اليومي
مرافق الإمدادات
مثاقب
طين
إسمنت وخدمات إسمنتية
مواد لا يمكن التحكم فيها
إيجار أدوات
الحفر للحصول على عينات
تكاليف تقليدية
عينات جوفية من جانب البئر
تحليلات
فحص
عمود/أنابيب الحفر
حبال سلكية
تكوينات
إنتاج
تحميض/تكسير

خدمات تنشيط
خدمات M2S
تسجيل خصائص البئر
تسجيل الموصلية
الكثافة
السرعة
سرعة الصوت
نيترون
SNP

الكمية	سعر الوحدة	الميزانية	التكاليف الفعلية	التباين	أسباب التباين

طين
أخرى
هليوكوبتر
عمال الشركة
عمال المقاولين
إشراف الشركة
مرافق برية
إيجار مستودعات وخدمات

رصد التكاليف الإدارية العامة
نفقات إدارية

١-٢) لكل مشروع مسح زلزالي

ملاحظة: لكل مشروع محدد في برنامج العمل السنوي.

معالجة مواصفات برنامج الحيازة
التفسير (ساعة عمل)
عمالة خارجية (ساعة عمل)
رصد التكاليف الإدارية
نفقات إدارية

١-٢) لكل مشروع جيولوجي وجيوفيزيائي
ملاحظة: لكل مشروع محدد في الميزانية السنوية وبرنامج العمل

عمالة داخلية (ساعة عمل)
عمالة خارجية (ساعة عمل)
إيجارات وخدمات
رصد التكاليف الإدارية
رصد النفقات الإدارية العامة

الميزانية المعتمدة	الفعلي لربع السنة	التكاليف حتى تاريخه	% من المستكمل	التباين	أسباب التباين

تكاليف التطوير (بالدولار الأمريكي)

٢-١) لكل بئر تطويرية يراد حفرها

ملاحظة: يجب أن يكون لآبار التطوير نفس الطريقة المبينة أعلاه تحت عنوان "آبار الاستكشاف والتقييم"

٢-٢) دراسات التطوير
عمالة داخلية (ساعة عمل)
عمالة خارجية (ساعة عمل)
إيجارات وخدمات
رصد التكاليف الإدارية
رصد النفقات الإدارية العامة

عناصر إنشائية كبيرة مثل:
تكاليف SPM
خطوط أنابيب
رافعة خطوط أنابيب
خرطوم مرن للشحن
خزانات
شبكات إرساء
وحدة فصل الماء عن النفط
صهاريج تخزين
مضخات
منصات إنتاج

الميزانية المعتمدة	الفعلي لربع السنة	التكاليف حتى تاريخه	% من المستكمل	التباين	أسباب التباين

	الميزانية المعتمدة	الفعلي لربع السنة	التكاليف حتى تاريخه	% من المستكمل	التباين	أسباب التباين
عمال الشركة						
عمال مقاولين						
إشراف الشركة						
مرافق برية						
إيجارات مستودعات وخدمات						
مواد استهلاكية						
معدات مستأجرة						
أوعية مساندة						
هليوكوبتر						
وقود وماء						
رصد التكاليف الإدارية						
رصد النفقات الإدارية العامة						

٣) التكاليف التشغيلية (بالدولار الأمريكي)	الميزانية المعتمدة	الفعلي لربع السنة	التكاليف حتى تاريخه	% من المستكمل	التباين	أسباب التباين
عمال الشركة (ساعة عمل)						
عمال مقاولين (ساعة عمل)						
إشراف الشركة (ساعة عمل)						
مواد استهلاكية						
مرافق برية						
إيجارات مستودعات وخدمات						
معدات مستأجرة						
ناقلة مكوكية						
تكاليف تسويق						
رصد التكاليف الإدارية						
رصد النفقات الإدارية العامة						

صيغة ضمان الأداء والتنفيذ من الشركة الأم

خطاب ضمان

١) تحررت اتفاقية المشاركة في الاستكشاف والإنتاج (ويشار إليها فيما بعد بلفظ "الاتفاقية") بشأن العمليات النفطية المتعلقة بالقطاعات البحرية _____ في مملكة البحرين بتاريخ _____ ٢٠٠٧ بين الهيئة الوطنية للنفط والغاز بمملكة البحرين (ويشار إليها فيما بعد بعبارة "الهيئة الوطنية") وبين شركة _____ (ويشار إليها فيما بعد بلفظ "الشركة") وهي شركة تأسست بموجب قوانين _____.

٢) يقدم ضمان الأداء والتنفيذ اعتباراً من _____ إلى الهيئة الوطنية من _____، وهي شركة تأسست بموجب قوانين _____ ومكتبها المسجل في _____، بصفتها الشركة الأم للشركة ("الشركة الأم").

٣) تؤكد الشركة الأم وتضمن للهيئة الوطنية بأنها الشركة الأم للشركة ومالكة جميع الأسهم الصادرة والمتداولة لرأسمال الشركة.

٤) تضمن الشركة الأم للهيئة الوطنية بموجب ضمان الأداء والتنفيذ هذا وبشكل غير قابل للنقض وبلا شروط بصفة ملتزم رئيسي وليس مجرد ضامن التنفيذ التام من جانب الشركة حسب الأصول والمواعيد والسرعة لجميع الأحكام والنصوص والشروط والالتزامات والاتفاقات الملتزمة بتنفيذها بموجب الاتفاقية، بالإضافة إلى أية تعديلات على الاتفاقية قد تنفذها الهيئة الوطنية والشركة فيما بعد (ويشار إليها مجتمعة بلفظ "الالتزامات").

٥) إذا تخلفت الشركة عن تنفيذ أي من التزاماتها أو كلها بالقدر الذي تفرضه الاتفاقية أو ارتكبت أية مخالفة لهذه الالتزامات، وقصّرت في تصحيح هذه المخالفة خلال المدة الزمنية المحددة المنصوص عليها في الاتفاقية، تلتزم الشركة الأم على الفور بعد تلقي إشعار كتابي من الهيئة الوطنية بتنفيذ أو الترتيب لتنفيذ الالتزامات التي لم توف بها الشركة بموجب الاتفاقية بدون تعويض وبدون قيد أو شرط لا تنص عليه الاتفاقية وبالرغم من أي نزاع أو اعتراض من جانب الشركة. وتتنازل الشركة الأم عن أي حق قد يكون لها بإلزام الهيئة الوطنية أولاً بإقامة دعوى قضائية أو تفعيل أية حقوق أخرى أو كفالة أضمان آخر أو مطالبة بدفع من الشركة الأم قبل تقديم طلب ضد الشركة الأم أو مطالبتها بموجب هذا الضمان. وإذا نفذت الشركة الأم

التزامات الشركة، فيكون للشركة الأم الحق في استلام جميع الحقوق والعوائد المستحقة للشركة بموجب الاتفاقية، والعمل على تسوية جميع المطلوبات أو الخسائر أو الأضرار الناشئة عن تقصير الشركة في أداء الالتزامات.

٦) تلتزم الشركة الأم بتعويض الهيئة الوطنية وإعفائها من جميع التكاليف و/أو المطلوبات و/أو الخسائر و/أو الأضرار الناتجة أو الناشئة عن مخالفة الشركة لالتزاماتها و/أو مخالفة الشركة الأم لضمان الأداء والتنفيذ.

٧) يكون للهيئة الوطنية الحق حسب اختيارها في حالة تخلف الشركة الأم عن تنفيذ ضمان الأداء والتنفيذ هذا تكليف طرف آخر غير الشركة الأم أو من ترشحه الشركة الأم بتنفيذ التزامات الشركة غير المستوفاة، وتتعهد الشركة الأم بموجب هذا الضمان بدفع جميع التكاليف الإضافية المعقولة التي صرفتها الهيئة الوطنية على ذلك.

٨) يكون ضمان الأداء والتنفيذ هذا لمصلحة الهيئة الوطنية وخلفائها ومن تؤول إليهم، ويجوز للهيئة الوطنية في أي وقت أن تتنازل أو تحوّل جميع حقوقها أو أي منها بموجب هذا الضمان إلى جهة شريكة لها، بشرط أن تسارع في إشعار الشركة الأم بهذا التنازل. ولا يجوز للشركة الأم دون موافقة مسبقة من الهيئة الوطنية التنازل أو تحويل جميع أو أي من التزاماتها بموجب هذا الضمان، وإنما يجوز لها تكليف آخرين بتنفيذ التزاماتها بموجب هذا الضمان.

٩) يكون ضمان الأداء والتنفيذ هذا ضماناً مستمراً ويسري مفعوله اعتباراً من تاريخ نفاذ الاتفاقية، ويظل نافذ المفعول طالما ظل على الشركة التزامات و/أو على الشركة الأم التزامات بموجب أو ناشئة عن هذا القسم ٤ و/أو ٥ و/أو ٦ و/أو ٧ من ضمان الأداء والتنفيذ هذا.

١٠) لا تكون الشركة الأم في حل من التزاماتها نتيجة لما يلي من أعمال أو ظروف أو أمور أو من شيء قد يؤدي إعماله إلى إعفاء الشركة الأم من التزاماتها، بما في ذلك من غير حصر وسواء كان أم لم يكن معلوماً لدى الشركة الأم أو الهيئة الوطنية، ما يلي:

(أ) أي تعديل أو تنقيح أو تمديد أو تساهل أو مدة زمنية أو تنازل اختياري أو امتياز يمنح للشركة سواء بالنسبة لدفع أو مدة زمنية أو أداء أو غير ذلك.

(ب) تباين أو تجديد أو رفض أو إهمال في إنجاز أو تنفيذ الاتفاقية أو أي حق أو تعويض ضد الهيئة الوطنية أو ضمانات منحتها.

(ج) أي حد قانوني أو عجز أو عدم استطاعة أو ظروف مشابهة أخرى تتعلق بالشركة.

(د) عدم إمكانية تنفيذ أو عدم صلاحية أو تعثر لأي من التزامات الشركة، بنيّة أن تظل التزامات الشركة الأم بموجب ضمان الأداء والتنفيذ هذا في

كامل النفاذ، ويفسر ضمان الأداء والتنفيذ هذا على هذا النحو كما لو لم يكن هناك عدم إمكانية تنفيذ أو عدم صلاحية أو تعثر.

(هـ) إفلاس الشركة أو إعسارها.

١١) لا يعتبر أي تقصير أو عدم ممارسة أو تأخير في الممارسة من جانب الهيئة الوطنية لأي حق أو صلاحية أو امتياز بموجب هذا الضمان تنازلاً اختيارياً عنه. كما لا تحول أية ممارسة فردية أو جزئية لأي حق أو صلاحية أو امتياز دون الممارسة من جديد أو مرة أخرى أو ممارسة أي حق آخر أو صلاحية أخرى أو امتياز آخر. ولا يصبح أي تنازل اختياري من جانب الهيئة الوطنية نافذاً ما لم يكن كتابياً.

١٢) حقوق وتعويضات الهيئة الوطنية المنصوص عليها في هذا الضمان بشرط أنها تراكمية وليست حصرية على حقوق أو تعويضات منصوص عليها في القانون. ولا يكون ضمان الأداء والتنفيذ متعلقاً بأية التزامات أو تبعات أو خسائر تكون الهيئة الوطنية مستحقة لاستلام تعويضات أخرى عنها.

١٣) إذا كان أي نص من نصوص ضمان الأداء والتنفيذ هذا ممنوعاً أو غير قابل للتنفيذ في أية ولاية قضائية، فإن هذا المنع أو عدم إمكانية التنفيذ لا يلغي صلاحية النصوص الأخرى لهذا الضمان أو يكون لها تأثير على صلاحية أو إمكانية تنفيذها في أية ولاية قضائية أخرى.

١٤) يكون للألفاظ والعبارات الواردة في الاتفاقية نفس المعاني الواردة في ضمان الأداء والتنفيذ هذا، إلا إذا تم تعريفها على نحو آخر في هذا الضمان.

١٥) يخضع ضمان الأداء والتنفيذ هذا ويفسر ويؤول وفق القوانين القائمة لمملكة البحرين. ومع ذلك، إذا لم تتضمن هذه القوانين نصوصاً للبت في مسألة ناشئة عن هذا الضمان، يكون البت في هذه المسألة بموجب القوانين الدولية المنطبقة ووفق الممارسات المعتمدة عالمياً في صناعة البترول.

١٦) أي نزاع ينشأ بين الهيئة الوطنية وبين الشركة الأم بشأن ضمان الأداء والتنفيذ هذا ولا يمكن تسويته ودياً بينهما خلال ثلاثة (٣) أشهر من تاريخ النزاع، يحال إلى التحكيم ويسوى تسوية نهائية وفق أحكام الاتفاقية مع ما يلزم من تعديل.

_____

توقيع: _____

الملحق (ط)

استمارة إشعار التنازل

إلى: الهيئة الوطنية للنفط والغاز
عناية (الاسم)
التاريخ:

بالإشارة إلى اتفاقية المشاركة في الاستكشاف والإنتاج المؤرخة في _____ ("الاتفاقية") المبرمة بين الهيئة الوطنية للنفط والغاز وبين شركة _____ ("المتعهد").
بهذا يشعركم المتعهد أنه تنازل عن (قسم غير مجزأ من حصته/حقوقه والتزاماته) بموجب الاتفاقية إلى _____ ("المتنازل إليه") وذلك اعتباراً من _____.
ويوافق المتنازل إليه على الالتزام بأحكام وشروط الاتفاقية.
وقد تم تقديم هذا الإشعار عملاً بأحكام المادة ٢٨-١ (أ) و٢٨-١ (ج) (١) من الاتفاقية.
المتعهد

_____
الاسم:

المتنازل إليه:

_____
الاسم

إقرار الهيئة الوطنية للنفط والغاز باستلام الإشعار

_____
الاسم:

التاريخ:

Kingdom of Bahrain

Exploration and Production Sharing Agreement

Between

The National Oil and Gas Authority

and

OCCIDENTAL OF BAHRAIN (OFFSHORE), LLC

in respect of

Offshore Bahrain

Block 1

July 2008

APPENDIX A	MAP OF THE CONTRACT AREA
APPENDIX B	CONTRACT AREA DESCRIPTION AND COORDINATES
APPENDIX C	ACCOUNTING PROCEDURE
APPENDIX D	PROCEDURE FOR EXPERT DETERMINATION
APPENDIX E	FORMAT FOR ANNUAL BUDGET AND ANNUAL PETROLEUM COST STATEMENT
APPENDIX F	FORM OF PARENT COMPANY PERFORMANCE GUARANTEE
APPENDIX G	ENVIRONMENTAL STANDARDS AND PRACTICES AND SAFETY GUIDELINES
APPENDIX H	FORM OF ASSIGNMENT NOTICE

PREAMBLE

THIS EXPLORATION AND PRODUCTION SHARING AGREEMENT is made this _____ day of _____ 2008 by and between:

The National Oil and Gas Authority, an entity incorporated in the Kingdom of Bahrain whose registered office is in Manama, Kingdom of Bahrain (hereinafter called "NOGA"), of the first part; and **Occidental of Bahrain (Offshore), LLC** registered in Kingdom of Bahrain under registration number 68121 dated 17th March 2008 or its Affiliate, a company incorporated in Delaware, United States of America, as well as its permitted assigns, individually and collectively (hereinafter called the "CONTRACTOR") of the second part.

WHEREAS:

(A) All Petroleum existing in its natural state in the underground areas of the territory of the Kingdom of Bahrain and its territorial sea is owned by the Kingdom of Bahrain.

(B) Ownership of all mineral wealth existing in situ in the territories of the Kingdom of Bahrain, rests with The Kingdom of Bahrain in accordance with Article 11 of its Constitution.

(C) NOGA, an entity existing under the laws of the Kingdom of Bahrain, formed pursuant to Decree No. 63 for 2005 is the entity responsible for the Kingdom of Bahrain's overall petroleum policy including the handling of the operations of prospecting for, exploring, producing, processing, refining and marketing oil, gas and petroleum products.

(D) The CONTRACTOR has provided to NOGA, prior to the execution of this Agreement, a duly authorized copy of a resolution properly and legally passed by the Board of Directors of such CONTRACTOR authorizing its representative signatory to this Agreement to execute this Agreement and to the effect that such CONTRACTOR has the will, power and authority to enter into this Agreement and to perform its obligations.

(E) The CONTRACTOR has also, contemporaneously with the signing of this Agreement, delivered to NOGA a legal opinion from its internal legal advisors, in a form satisfactory to NOGA, to the effect that this Agreement has been duly signed and delivered on behalf of such CONTRACTOR with due authority and is legally valid and enforceable according to its terms.

(F) AND WHEREAS the CONTRACTOR represents and confirms that it has the required financial ability, technical competence, and professional skills necessary to carry out the Petroleum Operations hereinafter described, and, subject to the terms and conditions of this Agreement, is ready, willing and able to assume and carry out the

rights and obligations hereinafter provided in respect of such Petroleum Operations.

NOW therefore, in consideration of the premises, mutual covenants and conditions herein contained, the Parties agree as follows:

ARTICLE 1
DEFINITIONS AND INTERPRETATIONS

1.1 DEFINITIONS

Whenever used in this Agreement, the following terms shall have the meanings assigned to them hereunder unless specifically defined otherwise or unless the context otherwise require:

(A) **"Abandonment"** means the decommissioning, removal, abandonment and making safe of all offshore and onshore installations and structures acquired and/or constructed by or on behalf of the CONTRACTOR for use in Petroleum Operations and the reclamation, remediation, reinstatement and making good of the Contract Area in an environmentally sound manner, all in accordance with Good International Petroleum Industry Practices, and all applicable laws at the time of such Abandonment (and the phrases "Abandon" and "Abandoned" shall be construed accordingly);

(B) **"Abandonment Fund"** shall have the meaning assigned to it in Article 22.6;

(C) **"Accounting Procedure"** means the Accounting Procedure attached hereto as Appendix C;

(D) **"Affiliate"** means:

(1) in relation to the CONTRACTOR (a) any company in which the CONTRACTOR or any company owned or controlled by the CONTRACTOR now or hereafter owns or controls, directly or indirectly, more than 50% of the shareholding entitled to vote in the election of directors, or if there is no such shareholding, 50% or more of the equity share capital of such company, or (b) the ultimate parent corporation of the CONTRACTOR and any company in which such parent corporation now or hereafter owns or controls, directly or indirectly, more than 50% of the shareholding entitled to vote in the election of directors or, if there is no such shareholding, 50% or more of the equity share capital of such company; and

(2) in relation to NOGA (a) any company in which NOGA now or hereafter owns or controls, directly or indirectly or on behalf of the Kingdom of Bahrain 50% or more of the shareholding

entitled to vote in the election of directors, or if there is no such shareholding, 50% or more of the equity share capital of such company or (b) the Kingdom of Bahrain or any company owned or controlled by the Kingdom of Bahrain, control being defined as controlling, directly or indirectly 50% or more of the shareholding entitled to vote in the election of Directors or if there is no such shareholding, 50% or more of the equity share capital of such company;

(E) "**Agreement**" means this "Exploration and Production Sharing Agreement" for the Contract Area in the Kingdom of Bahrain, which is composed of 35 Articles and the following Appendices:

(1) APPENDIX A - Map of the Contract Area

(2) APPENDIX B - Contract Area Description and Coordinates

(3) APPENDIX C - Accounting Procedure

(4) APPENDIX D - Procedure for Expert Determination

(5) APPENDIX E - Format for submission of Annual Budget and Annual Petroleum Cost Statement.

(6) APPENDIX F - Form of Parent Company Performance Guarantee

(7) APPENDIX G - Environmental Standards and Practices and Safety Guidelines

(8) APPENDIX H - Form of Assignment Notice

(F) "**Annual Work Programme and Budget**" means a statement setting forth such of the Petroleum Operations which the CONTRACTOR plans to carry out during a Calendar Year (or part thereof) and the estimated expenditure for such Petroleum Operations as prepared and approved pursuant to Article 10;

(G) "**Appraisal Area**" means the area in which the Appraisal Plan is to be pursued, as determined pursuant to Article 9.1.5;

(H) "**Appraisal Plan**" shall have the meaning assigned to it in Article 8.2;

(I) "**Appraisal Well**" means a well drilled for the main purpose of defining the extent and evaluating the commerciality of an already discovered Petroleum accumulation;

(J) "**Arms-Length Sales**" means a sale of Petroleum which:

(1) is to a person who is not an Affiliate of the seller of the Petroleum;

(2) is for cash consideration; and

(3) provides no direct or indirect collateral benefit to Seller, other than the cash consideration.

(K) "**Associated Gas**" shall mean Natural Gas produced in association with oil, or from a gas cap overlying and in contact with the Crude Oil in the reservoir, including, not by way of limitation, casing head gas, and gas lift gas; and liquid hydrocarbons within such Natural Gas or obtained from such Natural Gas by condensation or extraction prior to or at the Point of Delivery, including natural gas liquids;

(L) "**Bahrain Income Tax Law**" means Bahrain Income Tax Legislative Decree No. 22 for 1979 as amended from time to time;

(M) "**BAPCO**" means the company existing under the laws of Bahrain, formed pursuant to Legislative Decree No. 42 for 1999 and amended as per Legislative Decree No.10 for 2006 as the state oil company entrusted with prospecting for, exploring, producing, processing, refining and marketing oil, gas and petroleum products, and owned one hundred percent (100%) by The Oil and Gas Holding Company (NOGAHOLDING);

(N) "**Barrel**" means a volume of forty-two (42) standard United States gallons, liquid measure, net of basic sediments and water, corrected to a temperature of sixty (60) degrees Fahrenheit, under one atmosphere of pressure;

(O) "**Business Day**" means any day which is neither a Friday, a Saturday nor a public holiday in the Kingdom of Bahrain;

(P) "**Calendar Month**" means any of the twelve periods of one month within a Calendar Year;

(Q) "**Calendar Quarter**" means any of the four periods of three (3) Calendar Months each within a Calendar Year, commencing on January 1st, April 1st, July 1st, and October 1st;

(R) "**Calendar Year**" means a period commencing on January 1st and ending on December 31st of the same year;

(S) "**Chairman**" shall have the meaning assigned to it in Article 7.3;

(T) "**Commercial Discovery**" means an occurrence within the Contract Area wherein a well or wells has or have been completed and tested in accordance with Good International Petroleum Industry Practices and have been found capable of producing Petroleum commercially, with a

reasonable rate of return on the project that justify economic development and commercial production taking into account recoverable reserves, production rates, reservoir performance, facilities required, available technology, estimated prices, and generally all relevant technical, financial, and economic factors;

(U) "**Contract Area**" means the area known as **Block 1** subject to this Agreement as generally shown on the map attached hereto as Appendix A, and as more precisely defined in the document attached hereto as Appendix B, subject to any relinquishment or modification to such original area from time to time pursuant to this Agreement, provided that such area shall, notwithstanding the foregoing, include all subsurface areas completely seawards from the high water mark along the coast of the Kingdom of Bahrain and within the territorial waters of the Kingdom of Bahrain;

(V) "**Cost Recovery Petroleum**" shall have the meaning assigned to it in Article 13.4(A);

(W) "**Cost Recovery Limit**" shall have the meaning assigned to it in Article 13.4(B);

(X) "**Crude Oil**" means crude mineral oil, distillates, asphalt, ozocerite, and all kinds of hydrocarbons and bitumen regardless of gravity, either solid or liquid, in their natural condition

(Y) "**Development Area**" means the area in which the Development Plan is to be pursued, as determined pursuant to Article 9.1;

(Z) "**Development Costs**" shall have the meaning assigned to it in Article 13.1(B);

(AA) "**Development Plan**" shall have the meaning assigned to it in Article 9.1(B);

(BB) "**Discovery**" means the finding, during Petroleum Operations, of a deposit of Petroleum;

(CC) "**Discovery Area**" means the area corresponding to a Discovery, as determined pursuant to Article 8.1(C);

(DD) "**Effective Date**" shall mean the date upon which NOGA has provided notice to CONTRACTOR that all necessary approvals, authorizations and ratifications necessary from the Kingdom of Bahrain and its associated entities in connection with this Agreement has been provided in accordance with Article 35.10;

(EE) "**Exit Fee**" shall have the meaning assigned to it in Article 3.1(A)(2);

(FF) "**Expert**" means the expert or experts appointed in accordance with Article 32.1 and Appendix D of this Agreement;

(GG) "**Exploration Costs**" shall have the meaning assigned to it in Article 13.1(A);

(HH) "**Exploration Operations**" means Petroleum Operations, including geophysical and geological studies and the drilling of Exploration Wells, conducted for the purpose of detecting the existence of Petroleum accumulation(s);

(II) "**Exploration Period**" means the initial seven (7) years period of this Agreement commencing on the Effective Date, as such period is divided into a one (1) year period for the G & G Study, and two (2) successive Exploration Phases pursuant to Article 3.1, as such period may be extended pursuant to the terms of this Agreement;

(JJ) "**Exploration Phase**" means the First Exploration Phase or the Second Exploration Phase, as applicable;

(KK) "**Exploration Work Programme Commitments**" shall mean the G & G Study Commitment, First Exploration Phase Work Programme Commitments and the Second Exploration Phase Work Programme Commitments, as applicable;

(LL) "**Exploration Well**" means a well drilled for the purpose of detecting the existence of Petroleum accumulation(s);

(MM) "**First Exploration Phase**" shall have the meaning assigned to it in Article 3.1(A)(1);

(NN) "**First Exploration Phase Work Programme Commitments**" shall be the Petroleum Operations to be conducted pursuant to Article 5.2;

(OO) "**Force Majeure**" shall have the meaning assigned to it in Article 30.1;

(PP) "**G & G Study**" means Geological and Geophysical study commitment before entering into First Exploration Phase;

(QQ) "**Geological Studies**" shall have the meaning assigned to it in Article 5.2(A);

(RR) "**Good International Petroleum Industry Practices**" means good oil and gas field practices generally accepted by the international petroleum industry at the applicable time (including good oil and gas field conservation practices) taking into consideration the local practices generally recognised and observed by the petroleum industry in the Kingdom of Bahrain under similar circumstances;

(SS) "**Government**" means the Government of the Kingdom of Bahrain;

(TT) **"I.C.C."** means the International Chamber of Commerce;

(UU) "**LIBOR**" means the FT London Inter bank Fixing rate offered for three months on US Dollar deposits as published by the Financial Times in London. Should the Financial Times rate not be published for a period of seven (7) consecutive days, then another rate mutually agreed by the Parties shall be applied;

(VV) "**Management Committee**" shall have the meaning assigned to it in Article 7.1;

(WW) "**Natural Gas**" means all hydrocarbons that are in gaseous phase at standard temperature and pressure; including but not limited to casing head gas and residue gas remaining after the extraction or separation of liquid hydrocarbons from wet gas, and all non-hydrocarbon gas or other substances (including but not limited to carbon dioxide, sulphur and helium) which are produced in association with gaseous hydrocarbons; provided that this definition shall include condensed or liquid hydrocarbons and natural gas liquids;

(XX) "**Net Petroleum Production**" shall mean all Petroleum produced and saved from the Contract Area (other than Petroleum lost or used in and for the Petroleum Operations), as measured at the Point of Delivery;

(YY) "**NOGA Group**" shall have the meaning assigned to it in Article 25.1;

(ZZ) "**NOGAHOLDING**" means the company existing under the laws of Bahrain, formed pursuant to Legislative Decree 77 for 2007, and owned by the Government of Kingdom of Bahrain;

(AAA) "**Non-Associated Gas**" shall mean free Natural Gas not in contact with, nor dissolved in crude oil in the reservoir, and liquid hydrocarbons within such Natural Gas or obtained from such Natural Gas by condensation or extraction prior to or at the Point of Delivery, including natural gas liquids;

(BBB) "**Non-Associated Gas Retention Area**" means the Discovery Area or Appraisal Area, as applicable, associated with a Discovery of Non-Associated Gas;

(CCC) "**Non-Associated Natural Gas Discovery**" means a Discovery of Non-Associated Gas from an Exploration Well in the Contract Area which has tested significant flow rates of Natural Gas from one or more reservoirs, and which is estimated to be capable of continuous production from the said reservoir(s) over a reasonable period and which in the opinion of the CONTRACTOR could be declared a Commercial Discovery in the future;

(DDD) "**Occidental Petroleum Corporation**" means the corporation named "Occidental Petroleum Corporation" incorporated under the laws of the State of Delaware, United States of America;

(EEE) "**Operating Costs**" shall have the meaning assigned to it in Article 13.1(C);

(FFF) "**Parties**" means NOGA and the CONTRACTOR and "**Party**" means either NOGA or the CONTRACTOR, as the context may require;

(GGG) "**Petroleum**" means all liquid and gaseous hydrocarbon existing in their natural condition in the strata, as well all substances, including sulfur, produced in association with such hydrocarbons;

(HHH) "**Petroleum Costs**" means all expenditures made and all costs incurred by the CONTRACTOR in carrying out Petroleum Operations in accordance with this Agreement and directly related thereto as from the Effective Date. Petroleum Costs shall be determined in accordance with the Accounting Procedure and designated as Exploration Costs, Development Costs and Operating Costs, as appropriate, in relation to the exploration, development and production operations in respect of which such costs are incurred. Petroleum Costs shall not include the following items of costs and expenditures:

(1) foreign taxes paid on income derived from sources within the Kingdom of Bahrain;

(2) finance costs (including bank charges and interest) incurred by CONTRACTOR in financing Petroleum Operations; nor

(3) bonus payments specified in Article 14.1.

(III) "**Petroleum Operations**" means any and all operations carried out by the CONTRACTOR under this Agreement for the purpose of:

(1) exploring, appraising, developing, producing, storing, marketing, transporting Petroleum in and from the Contract Area;

(2) the plugging and Abandonment of any wells and the Abandonment of installations and facilities;

(JJJ) "**Point of Delivery**" shall have the meaning assigned to it in Articles 16.1(C) and 16.1(D);

(KKK) "**Production Commencement Date**" means the date the CONTRACTOR first delivers Petroleum to the Point of Delivery;

(LLL) "**Profit Associated Gas**" shall have the meaning assigned to it in Article 13.5;

(MMM) "**Profit Crude Oil**" shall have the meaning assigned to it in Article 13.5;

(NNN) "**Profit Non-Associated Gas**" shall have the meaning assigned to it in Article 13.6;

(OOO) "**Profit Petroleum**" shall have the meaning assigned to it in Article 13.2;

(PPP) "**Reasonable and Prudent Operator**" means a person (operator) seeking, in good faith, to perform its contractual obligation and, in so doing and in the general conduct of its undertaking, exercising that degree of skill, diligence, prudence, and foresight which would reasonably and ordinarily be expected from a skilled and experienced operator engaged in the same type of undertaking under the same or similar circumstances or conditions, and the "Reasonable and Prudent Operator" standard shall be construed accordingly;

(QQQ) "**R Factor**" shall have the meaning assigned to it in Article 13.3;

(RRR) "**Retained Exploration Area**" means that portion of the Contract Area retained for Exploration Operations in accordance with Article 3.2;

(SSS) **"Retained Exploration Area Programme Commitments"** shall have the meaning assigned to it in Article 3.2(A);

(TTT) "**Second Exploration Phase**" shall have the meaning assigned to it in Article 3.1(A)(2);

(UUU) "**Second Exploration Phase Work Programme Commitments**" means the Petroleum Operations to be conducted pursuant to Article 5.4;

(VVV) "**Third Party**" means any entity, individual, company, corporation, partnership, joint venture or association, whether a body corporate unincorporated or association of persons, other than the Parties and respective Affiliates;

(WWW) "**UNCITRAL**" means the United Nations Commission on International Trade Law;

(XXX) **"Willful Misconduct"** means in relation to either Party, any act or failure to act by a senior managerial employee of such Party which was intended or which was undertaken with reckless disregard of the harmful consequences that the person in question should have known that such act or failure to act would have had on the safety or property of another person or entity, but shall not include any error of judgment or mistake made by such senior managerial employee in the exercise in good faith of any function, authority or discretion conferred upon such Party under this Agreement, provided that nothing in this definition shall be in prejudice to the laws of the Kingdom of Bahrain; and

(YYY) **"Work Program Payment"** means the G & G Study Work Program Payment, the First Phase Work Program Payment, and/or the Second Phase Work Program Payment, as applicable.

1.2 INTERPRETATIONS

In this Agreement:

(A) headings are included for convenience only and shall not affect the interpretation or construction of this Agreement;

(B) an expression which denotes any gender includes the other genders, a natural person includes an artificial person and vice versa, and the singular includes the plural and vice versa;

(C) any reference to any legislation is to such legislation as at the execution date of this Agreement as the same may be amended, modified, consolidated and/or re-enacted from time to time;

(D) a reference to an Article or Appendix is to an Article of, or Appendix to, this Agreement;

(E) a reference to any agreement or document is to that agreement or document (and, where applicable, any of its provisions) as amended, novated, restated or replaced from time to time; and

(F) a reference to any Party to this Agreement or any other document or arrangement includes that Party's successors in title and permitted assigns.

1.3 CURRENCIES

Amounts preceded by the symbol "USD" or "$" refer to amounts in the currency of the United States of America, which currency is also referred to herein as "Dollars".

ARTICLE 2
SCOPE OF AGREEMENT

The scope of this Agreement shall include the exploration, appraisal, development, production, and transportation of Petroleum within the Contract Area, and the transportation of Petroleum produced from within the Contract Area to the Point(s) of Delivery within or outside of the Contract Area.

The CONTRACTOR shall conduct and finance such Petroleum Operations and all Petroleum produced from within the Contract Area shall be shared between NOGA and the CONTRACTOR in accordance with the terms of this Agreement.

ARTICLE 3
TERM

3.1 Exploration Period

(A) The Exploration Period is comprised of:

(1) a "G & G Study" of one (1) year commencing on the Effective Date. Contractor will have to submit a guarantee as stipulated in Article 6.1;

(2) if applicable, a "First Exploration Phase" of three (3) years commencing after the expiry of G & G study, CONTRACTOR shall be entitled to enter First Exploration Phase automatically after successful completion of G & G Study after providing NOGA a guarantee as stipulated in Article 6.1. CONTRACTOR may opt not to enter in First Exploration Phase. In such case CONTRACTOR shall submit all the data and findings generated during the G & G Study to NOGA. CONTRACTOR shall also have to pay an amount of **US$ 1,350,000** as an exit fee (the "Exit Fee") to NOGA; and

(3) if applicable, an optional "Second Exploration Phase" of three (3) years commencing on the expiry of the First Exploration Phase. CONTRACTOR's option to enter the Second Exploration Phase is subject to it having provided to NOGA notice of its intention to enter the Second Exploration Phase at least ninety (90) days prior to the expiry of the First Exploration Phase, and to its having, prior to the expiry of the First Exploration Phase:

I) performed the First Exploration Phase Work Programme Commitments;

II) performed the relinquishment obligations set forth in Article 4.1; and

III) provided to NOGA the Guarantee in respect of the Second Exploration Phase as contemplated in Article 6.1.

3.2 Retained Exploration Area

(A) CONTRACTOR may propose to NOGA at least ninety (90) days prior to the end of the Second Exploration Phase, and subject to CONTRACTOR having performed the Second Exploration Phase Work Programme Commitments prior to the end of the Second Exploration Phase, a Retained Exploration Area of up to twenty percent (20%) of the original Contract Area in return for conducting an agreed-upon programme of

Exploration Operations (the "Retained Exploration Area Programme Commitments"). Such notice to NOGA:

(1) shall specify the coordinates of the proposed Retained Exploration Area, which shall be comprised of no more than two (2) simple geometric shapes that reasonably permit petroleum activities in regard to relinquished areas; and

(2) shall describe CONTRACTOR's proposed Retained Exploration Area Programme Commitments for the balance of the current Calendar Year and the next Calendar Year, along with: (i) the associated amount due in the event of breach for non-performance; and (ii) the proposed guarantee to be associated with such Retained Exploration Area Programme Commitments.

(B) NOGA shall have the discretion whether to approve any such proposal. In the event that NOGA approves CONTRACTOR's proposal, CONTRACTOR will then undertake the Retained Exploration Area Programme Commitments (failing which the associated amount due in the event of breach for non-performance shall be paid), and may continue Exploration Operations in such Retained Exploration Area for so long as CONTRACTOR and NOGA can agree, on the same basis, upon CONTRACTOR's Retained Exploration Area Programme Commitments for each succeeding two (2) Calendar Year period.

3.3 Discovery within 180 Days of End of Exploration Period

In the event that CONTRACTOR makes a Discovery within one hundred and eighty (180) days prior to the expiry of the Exploration Period, the term of this Agreement shall be extended in regard to the applicable Discovery Area, or to the applicable Appraisal Area, as may be reasonably necessary in order to provide CONTRACTOR within the time provided for in Articles 8 and 9 to attempt to obtain applicable Appraisal Plan or Development Plan approval.

3.4 Term of Development Areas

(A) In the event of approval of a Development Plan the term of this Agreement shall, subject to Article 4.3, be extended in regard to the associated Development Area until the twenty fourth (24th) anniversary of the Discovery date.

(B) The CONTRACTOR may request, at least one (1) year prior to the expiry of the term of a Development Area, an extension of such term. NOGA shall have the discretion whether or not to grant any such extension. If granted, such extension shall be on such terms and conditions as the Parties may negotiate at the time. The duration of the extension, and the other terms and conditions agreed for the same, shall only be effective upon ratification by the Kingdom of Bahrain.

3.5 NOGA Discretion to Extend First Exploration Phase

(A) If, at the end of the First Exploration Phase, the First Exploration Phase Work Programme Commitments are not completed, then NOGA may, in its discretion, extend the term of such First Exploration Phase for a period necessary to enable CONTRACTOR to complete such commitments, such extension not to exceed six (6) months, provided, however, that CONTRACTOR must: (i) give notice of its request for such extension to NOGA at least ninety (90) days prior to the expiry of such First Exploration Phase; and (ii) show technical or other good reasons for non-performance of the First Exploration Phase Work Programme Commitments. In the event of any such extension of the First Exploration Phase NOGA may in its discretion subtract the period of such extension from the term of the Second Exploration Phase, if any.

(B) If, at the end of the First Exploration Phase, there is a Discovery Area that the CONTRACTOR wishes to appraise before making the determination whether to proceed into the Second Exploration Phase, then NOGA may, in its discretion, extend the term of the such First Exploration Phase in order to extend the deadline for CONTRACTOR's election to proceed into the Second Exploration Phase, such extension not to exceed six (6) months, provided, however, that CONTRACTOR must give notice of its request for such an extension to NOGA at least ninety (90) days prior to the expiry of such First Exploration Phase. In the event of any such extension of the First Exploration Phase NOGA may in its discretion subtract the period of such extension from the term of the Second Exploration Phase, if any.

ARTICLE 4
RELINQUISHMENT

4.1 Relinquishment Prior to Second Exploration Phase

If CONTRACTOR elects to enter the Second Exploration Phase, CONTRACTOR shall, prior to the end of the First Exploration Phase, relinquish an area equivalent to at least forty percent (40%) of the original Contract Area, provided that for this purpose "original Contract Area" shall be deemed to be reduced by the area of any Appraisal Areas and Development Areas that exist at the expiry of the First Exploration Phase. No less than ninety (90) days prior to the end of the First Exploration Phase, CONTRACTOR shall submit to NOGA for its approval a written notice indicating the area(s) in the Contract Area to be relinquished and such notice shall be accompanied by a map and a description indicating the precise extent of the area to be relinquished and the area to be retained expressed in degrees and minutes of latitude and longitude. The relinquished area(s) shall consist of not more than two (2) parts, and shall so far as reasonably possible be of sufficient size and convenient shape, taking into account contiguous areas already relinquished and not the subject of a further contract, to enable Petroleum Operations to be carried out thereon and, upon relinquishment, such relinquished areas shall cease to be part of the Contract

Area for all purposes. Any dispute over the size or shape of such relinquishment shall be resolved via Expert determination in accordance with Article 32.1

4.2 Relinquishment at End of Exploration Period

(A) CONTRACTOR may opt not to enter First Exploration Phase. In such case CONTRACTOR shall relinquish all of the Contract Area.

(B) At the end of the Exploration Period (at the end of the First Exploration Phase, or at the end of the Second Exploration Phase, as applicable) CONTRACTOR shall relinquish all of the Contract Area excepting any:

(1) Development Area;

(2) Appraisal Area;

(3) Discovery Area for which CONTRACTOR has proposed an Appraisal Plan, provided that CONTRACTOR is duly implementing the applicable procedures to convert such Discovery Area into an Appraisal Area within the time provided for in Article 8;

(4) Discovery Area for which CONTRACTOR has not proposed an Appraisal Plan, provided that the associated Discovery was made within one hundred and eighty (180) days prior to the end of the Exploration Period, and provided that CONTRACTOR is duly implementing the applicable procedures to convert such Discovery Area into an Appraisal Area within the time provided for in Article 8;

(5) Retained Exploration Area;

(6) Non-Associated Gas Retention Area, for the period permitted by Article 20.2(B); or

(7) if there is a well still drilling at the end of the Exploration Period, at the discretion of NOGA, the prospective Discovery Area as may be determined by NOGA to be associated with any prospective Discovery that might occur as a result of such well, in order to permit the CONTRACTOR to implement the applicable procedures to convert such a prospective Discovery Area into an Appraisal Area within the time provided for in Article 8.

(C) CONTRACTOR shall, in regard to any area(s) retained after the expiry of the Exploration Period, relinquish any:

(1) Development Area that CONTRACTOR does not timely develop in accordance with Article 9;

(2) Appraisal Area that does not become the subject of a Development Area within the time provided for in Article 9;

(3) Discovery Area that does not become the subject of an Appraisal Area within the time provided for in Article 8, and, subsequently, a Development Area within the time provided for in Article 9;

(4) Non-Associated Gas Retention Area that does not become the subject of an Appraisal Area within the time provided for in Article 20.2, and, subsequently, a Development Area within the time provided for in Article 20; and/or

(5) A prospective Discovery Area arising pursuant to Article 4.2(A)(7) that does not become the subject of an Appraisal Area within the time provided for in Article 8, and, subsequently, a Development Area within the time provided for in Article 9.

4.3 Relinquishment of Development Areas

(A) CONTRACTOR shall relinquish each Development Area:

(1) in the case where there is no current production, immediately upon CONTRACTOR's notice to NOGA that such Development Area is no longer considered economic by CONTRACTOR and is being voluntarily relinquished;

(2) in the case where there is current production, on the date one hundred and eighty (180) days after CONTRACTOR's notice that such Development Area is no longer considered economic by CONTRACTOR and is being voluntarily relinquished, and in accordance with a reasonable transitional programme in the event that NOGA elects to continue such operations;

(3) on the date the CONTRACTOR has discontinued production, without the consent of NOGA, for more than one hundred and eighty (180) days;

(4) in the case where CONTRACTOR has not commenced production from the Development Area within one hundred and eighty (180) days from the estimated date of the commencement of production set forth in the Development Plan as contemplated in Article 9.1(C)(5); or

(5) on the thirtieth (30th) anniversary of the Effective Date;

whichever comes first, subject to an extension having been granted under Article 3.4(B).

4.4 Voluntary Relinquishment

CONTRACTOR may relinquish any portion, or all, of the Contract Area at any time during First and Second Exploration Phases. Any relinquishment by the CONTRACTOR of the entire Contract Area, either voluntary or as required by the terms of this Agreement, shall result in the termination of this Agreement, subject to CONTRACTOR being deemed to have the obligations described under Article 29.2(A).

4.5 Relinquishment upon Termination

Upon termination of this Agreement under Article 29 CONTRACTOR shall relinquish all of the Contract Area, including but not limited to any Discovery Areas, Appraisal Areas, and/or Development Areas, without NOGA having any further obligations or liability to the CONTRACTOR whatsoever, except as may be applicable in the case of an arbitral award under Article 32 and in respect of any obligation or liability arising prior to such termination.

4.6 Obligation to Operate Development Area Subsequent to Relinquishment

In the event of CONTRACTOR relinquishment of a Development Area, for any reason, NOGA may require CONTRACTOR, for a period not exceeding one hundred and eighty (180) days from the date of such relinquishment, to continue production activities, for the account and at the cost of NOGA, until the right to continue such production has been transferred to another entity.

4.7 Relinquishment Notice and Approval

In respect of any relinquishment undertaken pursuant to this Article 4, CONTRACTOR shall submit to NOGA for its approval a written notice indicating the area(s) in the Contract Area to be relinquished and such notice shall be accompanied by a map and a description indicating the precise extent of the area to be relinquished and the area to be retained expressed in degrees and minutes of latitude and longitude. The relinquished area(s) shall consist of not more than two (2) simple geometric shapes of a size and shape so as to reasonably allow petroleum activities to be carried out in such relinquished area(s). Any dispute over the size or shape of such relinquishment shall be resolved via Expert determination in accordance with Article 32.1

4.8 Contractor's Obligations upon Relinquishment

Upon any relinquishment CONTRACTOR shall have the obligations described in Article 22.5.

ARTICLE 5
EXPLORATION WORK PROGRAMME COMMITMENTS

5.1 Obligation to Commence Operations

CONTRACTOR shall commence Exploration Operations no later than three (3) months after the Effective Date.

5.2 G & G Study Work Programme Commitment

CONTRACTOR shall perform the following Petroleum Operations during the G & G Study (the "G & G Study Work Programme Commitments"):

(A) a basin modeling study, a sequence stratigraphy study, a seep study, a gas chimney study and a deep gas study (collectively, the "Geological Studies"), with a budgeted amount of one hundred thirty thousand Dollars ($ 130,000); and

(B) reprocess approximately 1,000 km of 2D seismic data (or some combination of 2D and 3D seismic data reprocessing which, in total, has at least comparable scope, as solely requested by CONTRACTOR and approved by the Management Committee) and perform a seismic reinterpretation of data available for Block 1, with a budgeted amount of four hundred fifty thousand Dollars ($ 450,000); and

in the event that CONTRACTOR upon conclusion of the G & G Study term has not fulfilled the G & G Study Work Programme Commitments as set forth in this Article 5.2, CONTRACTOR shall pay to NOGA the difference between (i) each of the budgeted amounts set forth in Articles 5.2(A) and 5.2(B) and (ii) the amount actually spent by the CONTRACTOR on the respective scope of work set forth in each of Articles 5.2(A) and 5.2(B) (the "G & G Study Work Program Payment"). CONTRACTOR shall be deemed to have fulfilled its G & G Study Work Programme Commitments either by performing the work set forth in this Article 5.2 or by paying the G & G Study Work Program Payment.

The result of the Geological studies along with a comprehensive seismic and well re-interpretation shall be combined into a detailed written report and shall be delivered within the Geological and Geophysical study period.

5.3 First Exploration Phase Work Programme Commitments

In the event that the CONTRACTOR elects to enter the First Exploration Phase CONTRACTOR shall perform the following Petroleum Operations (the "First Exploration Phase Work Programme Commitments"): drill one (1) Exploration Well at least 7,000 ft subsea or 300 ft into the Arab Formation, whichever is shallower, with a budgeted amount of nine million Dollars ($ 9,000,000); and in the event that CONTRACTOR upon conclusion of the First Exploration Phase has not fulfilled the First Exploration Phase Work Programme Commitments as set forth in this Article

5.3, CONTRACTOR shall pay to NOGA the difference between Nine Million Dollars ($ 9,000,000) and the amount actually spent by the CONTRACTOR on Petroleum Operations during the First Exploration Phase (the "First Phase Work Program Payment"). CONTRACTOR shall be deemed to have fulfilled its First Exploration Phase Work Programme Commitments either by performing the work set forth in this Article 5.3 or by paying the First Phase Work Program Payment.

5.4 Carry Forward of Excess Exploration Work

In the event that the CONTRACTOR has performed, during the First Exploration Phase, seismic and/or Exploration Wells in excess of the Work Programme Commitments, then such excess Exploration Operations shall be deemed to count against the equivalent Work Programme Commitments of the Second Exploration Phase.

5.5 Second Exploration Phase Exploration Work Programme Commitments

In the event that the CONTRACTOR elects to enter the Second Exploration Phase the CONTRACTOR shall perform the following Petroleum Operations (Second Exploration Phase Work Programme Commitments):

(A) one (1) Exploration Well drilled at least 11,000 ft subsea or 200 ft into the Khuff Formation, whichever is shallower, with a budgeted amount of twenty-five million Dollars ($ 25,000,000); and

in the event that CONTRACTOR upon conclusion of the Second Exploration Phase has not fulfilled the Second Exploration Phase Work Programme Commitments as set forth in this Article 5.5, CONTRACTOR shall pay to NOGA the difference between (i) each of the budgeted amounts set forth in Article 5.5(A) and (ii) the amount actually spent by the CONTRACTOR on the respective scope of work set forth in each Article 5.5(A) (the "Second Phase Work Program Payment"). CONTRACTOR shall be deemed to have fulfilled its Second Exploration Phase Work Programme Commitments either by performing the work set forth in this Article 5.5 or by paying the Second Phase Work Program Payment
Neither Appraisal Wells, seismic surveys, nor any other Petroleum Operations carried out as part of an Appraisal Plan shall count against the CONTRACTOR's Exploration Work Programme Commitments.

ARTICLE 6
GUARANTEES

6.1 Guarantee for Exploration Work Programme Commitments

(A) CONTRACTOR shall have the obligation: (i) within thirty (30) days from the Effective Date; (ii) thirty (30) days prior to commencement of the First and Second Exploration Phase, if applicable; and (iii) thirty (30)

days prior to the biannual term of any Retained Exploration Area; to provide NOGA with an irrevocable bank letter of credit (letter of guarantee), in favour of NOGA, from an international bank of repute, acceptable to NOGA; or, at the discretion of NOGA, to provide an irrevocable parent guarantee, in favour of NOGA, from the ultimate parent of such CONTRACTOR or from a parent acceptable to NOGA, for an amount which shall in the aggregate equal to the respective amounts specified in Article 6.1(B), or Article 3.2 (regarding any Retained Exploration Area), as applicable, associated with carrying out the Exploration Work Programme Commitments and Retained Exploration Area Programme Commitments. Any such bank letter of credit (letter of guarantee) shall be from an internationally reputable financial institution, and in form and substance, acceptable to NOGA, and any such parent guarantee, shall be in the form described in Appendix F, or, in either case, as NOGA may otherwise approve by notice to CONTRACTOR as being: (i) in compliance with Article 6.1(C); or (ii) not in compliance with Article 6.1(C) but nevertheless acceptable to NOGA. Any such bank letter of credit (letter of guarantee) or parent guarantee shall be for a term which does not expire earlier than the term of the G &G Study, the First Exploration Phase, the Second Exploration Phase or to the end of the biannual term of any Retained Exploration Area, as applicable, plus an additional sixty (60) days thereafter. CONTRACTOR shall also, within thirty (30) days of the Effective Date, and on or prior to the date upon which any subsequent bank letter of credit (letter of guarantee) or parent guarantee is to be provided, deliver to NOGA a legal opinion from its internal legal advisors, in a form satisfactory to NOGA, to the effect that such bank letter or credit, or parent guarantee, as applicable, has been duly signed and delivered on behalf of the guarantor with due authority and is legally valid and enforceable according to the terms of this Agreement. NOGA may terminate this Agreement upon CONTRACTOR's failure to provide or maintain such bank letter(s) of credit, or such guarantee(s), as applicable, and/or such legal opinion(s), within and for the prescribed period.

(B) The respective aggregate amount of the bank letter(s) of credit (letter of guarantee), or parent guarantee(s), as applicable, referred to in Article 6.1(A), shall be:

(1) For G & G study and Exit Fee – **One million and nine hundred thirty thousand Dollars ($ 1,930,000)**

(2) for the First Exploration Phase – **Nine Million Dollars ($ 9,000,000);**

(3) for the Second Exploration Phase–**Twenty Five Million Dollars ($ 25,000,000)**; or

(4) for any Retained Exploration Area, the amount agreed upon under Article 3.2 as associated with the Retained Exploration Area Programme Commitments.

(C) Any such bank letter of credit(s) (letter of guarantee), or parent guarantee(s), other than in accordance with the form described in Appendix F, shall provide that:

(1) upon delivery to the issuing bank or guarantor of a certificate from the CONTRACTOR, countersigned by NOGA, that a corresponding item of work has been completed in accordance with this Agreement and that all technical data related thereto has been delivered to NOGA, the subject bank letter of credit (letter of guarantee) or parent guarantee shall be reduced by the applicable amount (pro-rata as may be applicable) described in Article 5; and

(2) if, at the end of the G & G Study, First Exploration Phase, the Second Exploration Phase, or at the end of a biannual term of a Retained Exploration Area, NOGA gives notice to CONTRACTOR that CONTRACTOR has failed to either perform any applicable work programme commitments or pay the associated Work Program Payment in the event such applicable work programme commitments have not been performed, then each company comprising CONTRACTOR or its bank and/or guarantor, as applicable, shall, on demand from NOGA, whether or not the CONTRACTOR or such guarantor (as may be applicable) contests such failure, immediately pay to NOGA the entire remaining amount of such outstanding bank letter of credit (letter of guarantee) or parent guarantee, provided that such payment shall not be in excess of the applicable Work Program Payment due as a result of the non-performance of the applicable work programme commitments.

(D) Without limiting the general nature of the bank letter of credit(s) (letter of guarantee), or parent guarantee(s) required to be provided under Article 6.1 and 6.2, NOGA shall be entitled to draw on such banks letter of credit(s) (letter of guarantee) or parent guarantee where CONTRACTOR has failed to pay the associated Work Program Payments in respect of non-performance of the applicable work programme commitments as set forth in Articles 5.2, 5.3 and 5.5.

6.2 Guarantee for General Obligations Under this Agreement

(A) Each party comprising CONTRACTOR shall, within thirty (30) days of the Effective Date, deliver to NOGA an irrevocable parent guarantee, in favour of NOGA, from the ultimate parent of such Party or from a parent acceptable to NOGA, providing that such parent shall provide all (not only its pro-rata share) technical and financial resources that

CONTRACTOR may require to meet on a timely basis all of CONTRACTOR's obligations under the Agreement, including but not limited to CONTRACTOR's obligations under Article 21, in the form described in Appendix F, or as NOGA may otherwise approve by notice to CONTRACTOR. Each party comprising CONTRACTOR shall also, within thirty (30) days of the Effective Date, deliver to NOGA a legal opinion from its internal legal advisors, in a form satisfactory to NOGA, to the effect that such parent guarantee has been duly signed and delivered on behalf of the guarantor with due authority and is legally valid and enforceable according to the terms of this Agreement. NOGA may terminate this Agreement upon CONTRACTOR's failure to provide such parent guarantee(s) and/or such legal opinion(s) within the prescribed period.

ARTICLE 7
MANAGEMENT COMMITTEE

7.1 Management Committee Authority

(A) NOGA and the CONTRACTOR shall, within forty-five (45) days after the Effective Date, establish a committee (the "Management Committee") for the purpose of overseeing Petroleum Operations. The mandate of the Management Committee is to assist the CONTRACTOR in the performance of Petroleum Operations under this Agreement, and to provide a forum for a continuous dialogue and flow of information between the CONTRACTOR and NOGA regarding CONTRACTOR's planned Petroleum Operations.

(B) The Management Committee shall have authority to review and approve the following submissions and requests by the , CONTRACTOR:

(1) proposed Annual Work Programme and Budget, and CONTRACTOR's proposed revisions thereof;

(2) proposed Appraisal Plans;

(3) proposed Development Plans, and NOGA's proposed revisions thereof, as a condition of approval;

(4) proposed method and device for measurement of volume and assessment of quality of Crude Oil and Natural Gas.

(5) proposed lifting procedures;

(6) proposed Abandonment plan and the budget for Abandonment operations;

(7) proposed area(s) of any partial relinquishment;

(8) proposed area of any Non-Associated Gas Retention Area; and

(9) proposals to make an expenditure in regard to Petroleum Operations in excess of two million dollars ($2,000,000.00).

7.2 Management Committee Representatives

(A) The Management Committee shall consist of six (6) members with one (1) vote each, three (3) of them being representatives appointed by NOGA and three (3) of them being representatives appointed by the CONTRACTOR. Each representative shall be entitled to appoint an alternate in the event such representative is unable to attend a meeting.

(B) Each Party shall, within thirty (30) days of the Effective Date, give written notice to the other Party indicating the names of such Party's appointees to the Management Committee, provided that any or all of them may be replaced by the appointing Party from time to time by written notice to the other Party.

(C) Each of a Party's representatives (and their alternates) is deemed to be acting on behalf of such Party and is deemed to have full power and authority to represent and bind such Party with respect to all matters properly coming before the Management Committee.

(D) Each representative is entitled to bring to the meetings of the Management Committee such advisors to assist it in the business of the meeting as may be reasonably necessary, provided that such advisors may only act in an advisory capacity and shall not be entitled to vote. Unless the Management Committee agrees otherwise, the cost of each such advisor shall be borne solely by the Party which appointed it and shall not be cost recoverable under this Agreement.

(E) Normal and customary travel costs sustained by representatives traveling to and attending Management Committee meetings shall be borne by the CONTRACTOR and shall be cost recoverable under this Agreement.

7.3 Management Committee Chairman and Secretary

NOGA shall appoint one (1) of its representatives to act as the chairman of the Management Committee (hereinafter the "Chairman"), who shall preside over all meetings thereof. In the event of the Chairman's absence from any such meeting, NOGA may designate one (1) of its representatives present at such meeting to act as Chairman of the meeting. The CONTRACTOR shall appoint one (1) of its representatives to act as the Secretary of the Management Committee (hereinafter the "Secretary"), who shall be responsible for:

(A) the production and circulation of minutes for signature by each representative in attendance at a meeting before the conclusion of each such meeting, which minutes shall include the results of any votes taken by the Management Committee and other pertinent matters;

(B) notification of the minutes of each Management Committee meeting being sent to each Party; and

(C) other duties of a similar nature that the Management Committee may delegate to the Secretary from time to time.

7.4 Management Committee Meetings and Voting

(A) The Management Committee shall meet at least four (4) times a year, in Bahrain, or any other place agreed upon by NOGA and the CONTRACTOR, upon thirty (30) days prior written notice by the Chairman, which notice shall include an agenda and necessary information and/or documents for the proposed meeting. In addition, NOGA and the CONTRACTOR are each entitled to call special meetings of the Management Committee with not less than fifteen (15) days notice (unless all Parties otherwise agree), which shall include an agenda. By notice to all other Parties, any Party can advise of additional matters which such Party desires to be considered at a meeting of the Management Committee already called for, and provided that such notice is given at least ten (10) days before the date of the meeting, such matters shall, subject to Article 7.4(D), be included in the agenda and considered at such meeting.

(B) Subject to Article 7.4(C), the Management Committee can validly deliberate and take decisions at a meeting only if at least two (2) representatives, and an equal number of representatives, of each Party are present.

(C) If it is considered by either Party that a matter requires urgent handling or may be decided without convening a meeting, then the Parties may agree in writing to make decisions via faxes or via the circulation of documents.

(D) A majority vote with at least one affirmative vote of representatives of each Party of the applicable representatives shall be required for any Management Committee decision, or any Management Committee approval as may expressly be required by this Agreement. Subject to Article 9.1(F), NOGA, by way of its representatives on the Management Committee, shall be obliged to approve any CONTRACTOR proposal, as may be expressly required under this Agreement, that is in accordance with Good International Petroleum Industry Practices and which otherwise meets the pertinent criteria as may be expressly provided for under this Agreement.

(E) In the event that a majority vote cannot be obtained in respect of any matter for which Management Committee approval is expressly required under this Agreement, either Party may convene a further meeting of the Management Committee in an attempt to resolve the issue. In the event that the Management Committee is still unable to obtain majority

agreement on the matter, then the CONTRACTOR shall have the right to submit to the pertinent issues to binding Expert determination in accordance with Article 32.1 and the procedures described in Appendix D. Subject to Article 9.1(F), in the event that such Expert determines that the pertinent CONTRACTOR proposal was is in accordance with Good International Petroleum Industry Practices and such other pertinent criteria as may expressly be provided for in this Agreement, then such CONTRACTOR proposal shall be deemed approved. Subject to Article 8.2(E), in the event that such Expert determines that the pertinent CONTRACTOR proposal was not is in accordance with Good International Petroleum Industry Practices and such other pertinent criteria as may expressly be provided for in this Agreement, then such Expert shall have the authority to determine revisions to CONTRACTOR's proposal that such Expert feels would be required in order to bring CONTRACTOR's proposal into compliance with Good International Petroleum Industry Practices and such other pertinent criteria as may expressly be provided for in this Agreement. The date of any such Expert determination shall be deemed to be the date of approval of such CONTRACTOR proposal.

(F) Either Party may submit to the Management Committee for review and advice matters for which this Agreement does not require Management Committee approval that it may deem important, including relationship matters between the Parties.

(G) Any notice to a Party made in compliance with Article 34 shall be considered as a notice to such Party's Management Committee representatives.

ARTICLE 8
DISCOVERY AND APPRAISAL

8.1 Discoveries and Discovery Areas

(A) If a Discovery is made CONTRACTOR shall immediately inform NOGA of the Discovery; and promptly, but in no event later than the date thirty (30) days from the date of such Discovery, provide NOGA with all available information regarding such Discovery, including a preliminary classification of the Discovery as a Crude Oil Discovery or a Non-Associated Natural Gas Discovery.

(B) If the CONTRACTOR decides to conduct a drill stem or production test of any well, in open hole or through perforated casing, it shall notify NOGA of the time of such test at least forty-eight (48) hours prior to the proposed test, and NOGA shall have the right to have a representative present during any such test.

(C) Not later than ninety (90) days prior to the end of the applicable Exploration Phase, the Management Committee shall recommend to

NOGA the area corresponding with the perceived extent of the reservoir subject of the Discovery. Having regard for such recommendation, NOGA shall then determine the Discovery Area, provided that if the CONTRACTOR does not agree with NOGA's determination of the Discovery Area the matter shall be determined by the Expert in accordance with Article 32.1.

(D) If the CONTRACTOR determines that the Discovery does not merit immediate appraisal the CONTRACTOR may retain the associated Discovery Area during the Exploration Period so that in the event that an additional Discovery, or Discoveries, is/are made then such Discovery may then merit appraisal, either individually or in conjunction with such additional Discovery or Discoveries.

8.2 Appraisal Plans

(A) In order to avoid the relinquishment, at the end of the Exploration Period, of any Discovery Area as may be granted to CONTRACTOR by NOGA under Article 3.3, CONTRACTOR must have proposed to the Management Committee an associated appraisal plan (the "Appraisal Plan"), which shall be delivered to the Management Committee not later than one hundred and twenty (120) days prior to the end of the Exploration Period (whether the end of the Exploration Period is at the end of the First Exploration Phase or is at the end of the Second Exploration Phase) and then have continued to have implemented the procedures associated with approval of the Appraisal Plan, and provided CONTRACTOR has declared there to be a Commercial Discovery, submits a Development Plan, and receives approval of a Development Plan within the deadlines as are provided in this Article 8 and in Article 9, provided, however, that where CONTRACTOR makes a Discovery within one hundred and twenty (120) days of the end of the Exploration Period the CONTRACTOR may retain any associated Discovery Area granted by NOGA past the end of the Exploration Period provided that it submits to the Management Committee a proposed Appraisal Plan not later than a maximum of one hundred and twenty (120) days after the date of such Discovery (even if such submission occurs after the end of the Exploration Period), and then continues to implement the procedures associated with approval of the Appraisal Plan, and provided CONTRACTOR has declared there to be a Commercial Discovery, submits a Development Plan, and receives approval of a Development Plan within the deadlines as provided in this Article 8 and in Article 9.

(B) Any CONTRACTOR proposed Appraisal Plan shall:

(1) include a proposed Appraisal Area corresponding with the perceived extent of the reservoir (or reservoirs in the event that multiple Discoveries are being appraised together);

(2) include the proposed appraisal work;

(3) include a proposed budget;

(4) be designed to determine whether such Discovery is a Commercial Discovery, and, with reasonable precision, the boundaries of the associated reservoir or reservoirs;

(5) include a proposed environmental strategy;

(6) include proposed revisions to the Annual Work Programme and Budget associated with the proposed Appraisal Plan; and

(7) otherwise be in accordance with Good International Petroleum Industry Practices.

If the Chairman of the Management Committee does not, within ninety (90) days from the date of receiving a proposed Appraisal Plan from the CONTRACTOR, notify the CONTRACTOR that the Management Committee has not approved the CONTRACTOR's proposed Appraisal Plan, then the Management Committee shall be deemed to have approved such CONTRACTOR proposed Appraisal Plan.

(C) The CONTRACTOR shall, within one hundred and twenty (120) days of the approval of the Appraisal Plan by the Management Committee, commence and then diligently pursue such Appraisal Plan, and complete such Appraisal Plan not later than a maximum of two (2) years following such approval, or, in the case of a Non-Associated Natural Gas Discovery, within five (5) years of the date of such Discovery.

(D) CONTRACTOR may, if there is no majority agreement among the Management Committee representatives regarding CONTRACTOR's proposed Appraisal Plan, initiate Expert determination in accordance with Article 7.4(E), by giving NOGA notice.

(E) If, however, the Expert revises CONTRACTOR's proposed Appraisal Plan, but CONTRACTOR does not agree with such revisions, then CONTRACTOR shall elect, by notice to NOGA within thirty (30) days of such Expert determination, to either: (i) implement revisions made by the Expert; or (ii) immediately relinquish the associated Discovery Area.

ARTICLE 9
DEVELOPMENT

9.1 Development

(A) The CONTRACTOR has the right to determine the commerciality of any Discovery that it makes, and, subject to Article 8.2, has the right to retain a Discovery during the Exploration Period that it chooses not immediately to develop, so that in the event that an additional Discovery, or Discoveries, is/are made then such Discovery may then be developed in conjunction with such additional Discovery or Discoveries.

(B) In order to avoid the relinquishment of an Appraisal Area at the end of the Exploration Period, however, the CONTRACTOR must declare there to be a Commercial Discovery and have proposed to the Management Committee an associated Development Plan at least one hundred and eighty (180) days prior to the end of the Exploration Period (whether the end of the Exploration Period is at the end of the First Exploration Phase or is at the end of the Second Exploration Phase) and then have continued to have implemented the procedures associated with approval of the Development Plan within the deadlines as provided in this Article 9, provided, however, that where CONTRACTOR completes, in accordance with Article 8, an Appraisal Plan within one hundred and twenty (120) days of the end of the Exploration Period the CONTRACTOR may retain the associated Appraisal Area past the end of the Exploration Period provided that it declares there to be a Commercial Discovery and submits to the Management Committee a proposed Development Plan within one hundred and eighty (180) days of the date of such completion (even if such declaration and submission occurs after the end of the Exploration Period), and then continues to implement the procedures associated with approval of the Development Plan within the deadlines as provided in this Article 9.

(C) Any CONTRACTOR-proposed Development Plan shall include:

(1) a proposed Development Area corresponding with the extent of the reservoir (or reservoirs in the event that multiple Discoveries are being developed together);

(2) the proposed development work;

(3) a proposed budget;

(4) reserve estimates;

(5) a proposed development schedule and an estimated date for the commencement of production;

(6) an anticipated production profile (of all produced fluids, including water);

(7) an economic analysis;

(8) a proposed environmental strategy; and

(9) proposed revisions to the Annual Work Programme and Budget associated with the proposed Appraisal Plan;

and shall otherwise be in accordance with Good International Petroleum Industry Practices.

(D) If the Chairman of the Management Committee does not, within ninety (90) days from the date of receiving a proposed development plan from the CONTRACTOR, either:

(1) notify the CONTRACTOR that the Management Committee approves the CONTRACTOR proposed development plan; or

(2) notify the CONTRACTOR of any changes to CONTRACTOR's proposed development plan that NOGA considers to be: (i) reasonable in the context of the proper overall management of development of the Kingdom of Bahrain's petroleum resources; (ii) in accordance with Good International Petroleum Industry Practices; and (iii) otherwise in accordance with Article 9.1(C);

the Management Committee shall be deemed to have approved such CONTRACTOR proposed Development Plan.

(E) CONTRACTOR shall, within one hundred and eighty (180) days of the approval of the Development Plan by the Management Committee, commence, and then diligently pursue, such Development Plan.

(F) In accordance with 7.4(e), CONTRACTOR may, if there is no majority agreement among the Management Committee representatives regarding NOGA's proposed revisions to CONTRACTOR's proposed development plan, initiate Expert determination by giving NOGA notice. In the event that the Expert determines that NOGA's required revisions are: (i) reasonable in the context of the proper overall management of development of Bahrain's petroleum resources; (ii) in accordance with Good International Petroleum Industry Practices; and (iii) otherwise in accordance with Article 9.1(C) then such NOGA revisions shall become part of the approved Development Plan. If such Expert determines that NOGA's required revisions are not: (i) reasonable in the context of the proper overall management of development of Bahrain's petroleum resources; (ii) in accordance with Good International Petroleum Industry Practices; and (iii) otherwise in accordance with Article 9.1(C), then such Expert shall have the authority to determine what revisions to the CONTRACTOR's proposed Development Plan, if any (in the event that CONTRACTOR's proposed Development Plan was itself not in compliance with Article 9.1(C), would be required in order to bring it into compliance with Article 9.1(C).

(G) If, however, CONTRACTOR does not agree with any applicable NOGA required revisions, or Expert required revisions, to the CONTRACTOR's proposed Development Plan then CONTRACTOR shall elect, by notice to NOGA within thirty (30) days of such Expert determination, to either: (i) implement such revisions; or (ii) immediately relinquish the associated Appraisal Area.

9.2 NOGA Declaration of Commercial Discovery

(A) If by the end of any Exploration Phase in which a discovery has been made, the CONTRACTOR has not presented either an Appraisal Plan or a Development Plan relative to any such Discovery, NOGA may, at its sole option and by written notice to the CONTRACTOR, declare such Discovery to be a Commercial Discovery and instruct the CONTRACTOR to develop the discovery according to a Development Plan proposed by NOGA. After receipt of said notice, the CONTRACTOR shall have three (3) months to confirm by written notice to NOGA whether the CONTRACTOR intends to develop such discovery.

(B) If the CONTRACTOR:

(1) fails to respond within the said three (3) month period; or

(2) elects not to develop such discovery; or

(3) fails to agree the Development Plan proposed by NOGA for such discovery;

then any such Discovery shall become wholly owned by NOGA and the CONTRACTOR shall be deemed to have relinquished all rights hereunder in respect of such Discovery (including for the avoidance of doubt any rights to Petroleum produced from such discovery), and the related Discovery Area.

ARTICLE 10
ANNUAL WORK PROGRAMMES AND BUDGETS

10.1 Annual Work Programme and Budgets

(A) Within sixty (60) days from the Effective Date, CONTRACTOR shall submit to the Management Committee for approval an Annual Work Programme and Budget for the remainder of the first Calendar Year.

(B) Not later than ninety (90) days before the beginning of each following Calendar Year, CONTRACTOR shall submit to the Management Committee for approval an Annual Work Programme and Budget to be carried out during the subsequent Calendar Year. The budget portion of each such element shall include the items listed in Appendix E, as applicable.

(C) CONTRACTOR submitted Annual Work Programmes and Budgets, and any CONTRACTOR proposed revisions to an Annual Work Programme and Budget, shall:

(1) include sufficient work in order to meet the applicable Exploration Work Programme Commitments with respect to

the G & G study, First Exploration Phase, the Second Exploration Phase, and/or in regard to any Retained Exploration Area, as applicable – along with any additional Exploration Operations that CONTRACTOR may wish to implement;

(2) include sufficient work in order to meet the relevant work programme commitments according to the applicable timings associated with Appraisal Plans and Development Plans under Articles 8 and 9, respectively; and

(3) be in accordance with Article 12.2 and otherwise in accordance with Good International Petroleum Industry Practices.

(D) If the Chairman of the Management Committee does not, within thirty (30) days from the date of receiving a proposed Annual Work Programme and Budget, or revision thereof, notify the CONTRACTOR that the Management Committee rejects the CONTRACTOR proposed Annual Work Programme and Budget, or revision thereof, then the Management Committee shall be deemed to have approved such CONTRACTOR proposed Annual Work Programme and Budget, or revision thereof.

(E) In accordance with Article 7.4(E), the CONTRACTOR may, if there is no majority agreement among the Management Committee representatives regarding a CONTRACTOR proposed Annual Work Programme and Budget, or revision thereof, initiate Expert determination.

(F) In the event that CONTRACTOR does not agree with the result of such an Expert determination then CONTRACTOR shall elect, by notice to NOGA within thirty (30) days of such Expert determination, to either: (i) implement the Expert's revisions; or (ii) terminate this Agreement.

(G) Notwithstanding the foregoing, in the event that CONTRACTOR fails to submit an Annual Work Programme and Budget for approval that: (i) includes sufficient work in order to meet the relevant Exploration Work Programme Commitments with respect to the G & Study, First Exploration Phase, the Second Exploration Phase, and/or in regard to any Retained Exploration Area, as applicable; and (ii) is in accordance with Good International Petroleum Industry Practices; then such failure shall be deemed a material breach and NOGA may in such a case terminate this Agreement under Article 29.

(H) The CONTRACTOR shall not undertake any work or make any expenditure not provided for in an approved Annual Work Programme and Budget except as follows:

(1) if expenditures for a line item of work in excess of the amount budgeted in an Annual Work Programme and Budget are necessary in order to carry out such line item of work then the CONTRACTOR shall be authorized to make such excess expenditures up to but not exceeding ten percent (10%) of the amount budgeted for such line item of work, provided that the sum of such excess expenditure may not exceed five percent (5%) of the total Annual Work Programme and Budget for that Calendar Year. The CONTRACTOR shall notify the Management Committee promptly upon it becoming aware that such excess expenditure is likely to be incurred and the amount thereof. The CONTRACTOR shall further notify the Management Committee promptly upon such excess expenditure actually being made. It is further understood that each such excess expenditure shall not be recoverable as Petroleum Costs hereunder unless and until a formal revision of the applicable Annual Work Programme and Budget has been submitted and approved in accordance with this Article 10; or

(2) notwithstanding anything to the contrary in this Agreement, in the event of emergency or extraordinary circumstances, the CONTRACTOR may take such actions, incur commitments, make expenditures, and take any other action as the CONTRACTOR may deem necessary to protect and safeguard life, property and the Petroleum Operations, and to prevent or mitigate pollution or other environmental damage, or generally to protect the interests of the Parties, their Affiliates and their respective servants. The CONTRACTOR shall promptly report to the Management Committee any such action taken, commitment incurred, or expenditure made, it being understood that all costs and expenses reasonably incurred in good faith in this regard by the CONTRACTOR shall be deemed included in the current approved Annual Work Programme and Budget for Petroleum Operations and recoverable as Petroleum Costs.

ARTICLE 11
UNITIZATION

11.1 Unitization

(A) If a reservoir is partly within the Contract Area and partly outside of the Contract Area, with the portion outside the Contract Area either within the Kingdom of Bahrain and its territorial waters or outside of the Kingdom of Bahrain and its territorial waters, NOGA may require by notice to the CONTRACTOR that the development of the reservoir and the production of the associated Petroleum be carried out in collaboration with the other entity or entities that have the right to

conduct petroleum operations in the area or areas outside of the Contract Area into which the reservoir extends.

(B) In such a case, the CONTRACTOR shall use best efforts to agree with such other entity or entities upon a collective proposal to NOGA for the common development of the reservoir. Such a proposal, if approved by NOGA, shall be deemed a Development Plan for purposes of this Agreement. If such proposal is not made within one hundred and eighty (180) days of NOGA's notice, or if such proposal is made but is not approved by NOGA, then NOGA may prepare a development plan with prior approval of the Expert for such common development. Such a NOGA-prepared development plan shall be binding upon the CONTRACTOR, and shall be deemed a Development Plan for purposes of this Agreement, provided that the CONTRACTOR may, if it disagrees with such Development Plan, elect to relinquish such reservoir, subject CONTRACTOR being deemed to have the obligations described in Article 29.9, as applicable.

ARTICLE 12
GENERAL RIGHTS AND OBLIGATIONS OF THE PARTIES

12.1 CONTRACTOR's General Rights

Subject to the provisions of this Agreement, and to the applicable laws in force from time to time, the CONTRACTOR shall have the following rights:

(A) the exclusive right to explore for, appraise, develop, produce, transport, and export Petroleum located within the Contract Area; and the non-exclusive right to construct pipelines, storage and other facilities, both inside and outside the Contract Area, up to the Point(s) of Delivery, for purposes associated with Petroleum produced within the Contract Area and, on an ancillary basis, for purposes associated with Petroleum produced from outside of the Contract Area. The CONTRACTOR shall have no right to use or occupy any sites that are selected by the Kingdom of Bahrain for defense purposes, for airfield or for satellite, mobile, cable or terrestrial telephone and/or other electronic or computer communication purposes, or for other industrial, public or religious purposes. CONTRACTOR's rights are also subject to the existing rights of Third Parties, and as provided in Article 12.5 below, provided also that CONTRACTOR shall have no rights to extract, or take away, natural resources other than Petroleum, and nothing in this Agreement shall be deemed to confer any rights on the CONTRACTOR other than those rights expressly described hereunder;

(B) the right to produce Petroleum from the Contract Area at the optimum efficient rate consistent with Good International Petroleum Industry Practices and the Government Petroleum policy;

(C) the right to take at the Point(s) of Delivery, or at any other the points agreed upon under Article 16.1(B)(2) below, its share of Petroleum production and the legal title thereto and sell or dispose of its share of petroleum.

(D) the right to use radio telephones and related communication and infrastructure facilities and exercise other ancillary rights as may be reasonably necessary for the conduct of Petroleum Operations;

(E) the right to use, free of cost and on a first priority basis, quantities of Petroleum produced by the CONTRACTOR from the Contract Area as may be necessary in accordance with Good International Petroleum Industry Practices for preparing and treating Petroleum produced by CONTRACTOR, for lifting purposes, and generally for the proper performance of any of the Petroleum Operations hereunder; and

(F) the right, subject to any applicable confidentiality restrictions upon NOGA, to access and use all technical data available to NOGA pertinent to the Contract Area, including seismic, well information, samples, interpretations, maps, etc. free of charge, subject to the cost of copying.

12.2 CONTRACTOR's General Obligation

The CONTRACTOR shall have the following obligations:

(A) to conduct all Petroleum Operations in a diligent, safe, efficient and workmanlike manner in accordance, in accordance with this Agreement and Good International Petroleum Industry Practices;

(B) to comply with all applicable laws and regulations, including but not limited to applicable conservation and environmental laws, as well as the customs governing navigation on the high seas and the safety of shipping, aircraft, fishing and pearling operations in and on waters covering the Contract Area;

(C) to ensure that all equipment, materials, supplies, plant and installations used by the CONTRACTOR or its subcontractors comply with Good International Petroleum Industry Practices and are kept in safe and good working order;

(D) to provide, in accordance with Good International Petroleum Industry Practices, working conditions, living accommodation and access to medical attention and nursing care for all personnel employed in Petroleum Operations;

(E) to conduct Petroleum Operations in a way that will not unreasonably interfere with the existing rights of NOGA or Third Parties;

(F) to conduct Petroleum Operations at its sole risk, cost and expense and provide all funds necessary for the conduct of Petroleum Operations

including funds for the purchase or lease of equipment, materials or supplies required for Petroleum Operations as well as for making payments to employees, agents and Subcontractors. Any Petroleum produced shall be allocated in accordance with this Agreement, and the CONTRACTOR may not look to NOGA in the event that the CONTRACTOR does not recover its costs as provided in this Agreement;

(G) to ensure provision of all information, data, samples etc. to NOGA that may be required to be furnished to NOGA under the applicable laws or under this Contract;

(H) subject to Article 23, to use its best endeavours to ensure that goods, services or facilities offered, supplied or otherwise made available to or put at the disposal of the CONTRACTOR in respect of Petroleum Operations, whether by sale, exchange, lease or other means (including those goods, services or facilities provided by CONTRACTOR or its Affiliates) are obtained at competitive terms and conditions which are at least as favourable to the CONTRACTOR as the terms and conditions on which the same, similar or equivalent goods, services or facilities are offered, supplied or otherwise made available to or put at the disposal of any other operator by any other person taking into consideration the prevailing circumstances;

(I) to install, operate, and maintain all satellite, mobile, cable or terrestrial telephone and/or other electronic or computer communications devices, equipment and installations in accordance with rules, regulations and standards in force from time to time in the Kingdom of Bahrain, and to use same exclusively in connection with Petroleum Operations. Such devices, installations and equipment shall be installed and operated in such a manner that the operation thereof shall not interfere with the operation of such satellite, mobile, cable or terrestrial telephone and/or other electronic or computer communications devices, equipment and installations as may be established or used by the Government or any duly licensed telecommunications service provider;

(J) to Appoint, within ninety (90) days after commencement of the first Contract Year, a technically competent and sufficiently experienced representative(s) who shall be resident in the Kingdom of Bahrain and who shall have full authority to take such steps as may be the necessary to implement this Agreement and whose name(s) shall, on appointment, be made known to the Government; and

(K) if there is more than one entity comprising CONTRACTOR, then each such entity shall be jointly and severally responsible for all of the obligations of the CONTRACTOR hereunder.

12.3 NOGA's General Rights

NOGA shall have the following rights:

(A) to manage Petroleum Operations in accordance with this Agreement;

(B) full and complete access, for its representatives, to Petroleum Operations, with the right to observe the work being performed and to inspect all installations, facilities and equipment, provided that the exercise of such right shall not hinder, prejudice or otherwise materially and adversely affect the conduct of the Petroleum Operations by the CONTRACTOR;

(C) for its representatives to be provided, at the CONTRACTOR's operation sites within and outside of the Contract Area, with reasonable office space, board, lodging and transportation, for the account of Petroleum Operations and on an equal basis with the CONTRACTOR's personnel;

(D) to take at the Point(s) of Delivery, or at the points agreed upon under Article 16(B)(2), its share of Petroleum production and the legal title thereto; and

(E) which it may grant to Third Parties, to explore for, appraise, develop, produce, transport, and export petroleum located in areas outside of the Contract Area; along with the non-exclusive right, which it may also grant to Third Parties, to construct pipelines, storage and other facilities, both inside the Contract Area, for purposes associated with Petroleum produced outside of the Contract Area, and, on an ancillary basis, for purposes associated with Petroleum produced from within the Contract Area; along with the right, which it may grant to Third Parties, to prospect for and mine minerals or substances other than Petroleum both within, and outside of, the Contract Area. The CONTRACTOR shall use its best efforts to avoid interference with any such other activities by the NOGA, the Government, or any such Third Parties either within, or outside of, the Contract Area. NOGA shall use its reasonable efforts, within the limits of its authority, to ensure that neither its own efforts, nor the efforts of the Government, or any such Third Parties, shall interfere with Petroleum Operations in the Contract Area.

12.4 NOGA's General Obligations

NOGA shall have the following obligations:

(A) To use reasonable efforts, within the limits of its authority, to make available to the CONTRACTOR the use of such land, sea or airspace within, and outside, the Contract Area as may reasonably be necessary to carry out Petroleum Operations including, but not limited to, the construction, laying, operating and maintaining of offshore and onshore pipelines, facilities, cables and equipment, provided that if such use by

the CONTRACTOR results in expense for the NOGA then the CONTRACTOR shall reimburse NOGA for such expense, without creating any profit directly or indirectly for the NOGA;

(B) as soon as reasonably possible after the Effective Date, to provide to the CONTRACTOR, subject to any applicable confidentiality restrictions upon NOGA, access and use all technical data available to NOGA pertinent to the Contract Area, including seismic, well information, samples, interpretations, maps, etc. free of charge, subject to the cost of copying;

(C) to use reasonable efforts, within the limits of its authority, to provide to the CONTRACTOR the necessary access to both onshore and offshore telephone and radio lines and frequencies as reasonably needed for the conduct of Petroleum Operations;

(D) to use reasonable efforts, within the limits of its authority, in securing the help of the appropriate agencies or authorities of the Government to prohibit anchorage by Third Parties near CONTRACTOR's installations (including but not limited to drilling barges, drilling platforms, production platforms and submerged pipelines) or near any of the CONTRACTOR's plants, workshops or stores; and

(E) to use reasonable efforts, within the limits of its authority, to assist the CONTRACTOR in its dealings with the Kingdom of Bahrain and other Kingdom of Bahrain entities in connection with the Petroleum Operations.

12.5 Limitation of Rights

(A) Subject to Article 12.4(A), it is understood that the rights reserved by NOGA in Article 12 above shall be exercised in such a manner so as not to materially prejudice, hinder or otherwise interfere with Petroleum Operations hereunder.

(B) The rights conferred on the CONTRACTOR by this Agreement shall be exercised with due regard to the existing rights of NOGA, the Government (including its agencies, authorized representatives and contractors) and Third Parties and so as not to damage, or unreasonably impede or interfere with the property, operations, facilities and interest of such parties.

12.6 Delays

Lack of and/or unavailability of any rigs, facilities, infrastructure etc. and any other circumstances caused by the need to co-ordinate infrastructural requirements with the work programmes of petroleum operators in the Kingdom of Bahrain shall not constitute a basis for CONTRACTOR to modify and change any work obligations

contained in any Work Programme and Budget or excuse CONTRACTOR from meeting any deadline set forth in Articles 8 and 9.

12.7 Lifting

Unless otherwise agreed between the Parties, NOGA and CONTRACTOR shall each take in kind and separately export or otherwise dispose of their respective shares of Net Petroleum Production. On or before each Production Commencement Date, the Parties shall establish a detailed procedure for lifting, which shall include, where applicable, sampling and assessment of Petroleum quality, and procedures to adjust any underlifting or overlifting of the Parties entitlement shares to Net Petroleum Production.

12.8 Reasonable and Prudent Operator Standard

Without prejudice to the generality of Article 12.2, CONTRACTOR shall conduct all Petroleum Operations hereunder as a Reasonable and Prudent Operator and, shall:

(A) design and conduct Petroleum Operations in compliance with the laws of, and other rules, regulations, codes, standards, practices and procedures applicable in, the Kingdom of Bahrain as amended from time to time and in compliance with internationally accepted rules, codes and standards applicable to the petroleum industry, as amended from time to time, taking into account the long term interest of the Kingdom of Bahrain;

(B) conduct Petroleum Operations within the limits of the approved Annual Work Programmes and Budgets prudently, safely diligently, efficiently and continuously in strict compliance with this Agreement as well as performing daily activities that are necessary to ensure the complete and timely execution of approved Annual Work Programmes and Budgets while executing the same to achieve the best economic and technical results and to produce Petroleum at the optimum rate set out by CONTRACTOR in strict consultation with NOGA, and determined by the technology and processes employed in the Petroleum Operations;

(C) plan, prepare and submit Annual Work Programmes and Budgets and related modifications, if any, to the Management Committee for its approval in accordance with this Agreement;

(D) award and execute contracts for the performance of Petroleum Operations pursuant to the approved Annual Work Programmes and Budgets;

(E) approve all contracts for purchases or for services in relation to Petroleum Operations, providing that such contracts are in respect of activities included in an approved Annual Work Programme and Budget;

(F) prepare monthly financial statements and reports, and develop accounting policies and procedures to be implemented under the Accounting Procedure;

(G) develop the accounting system, procedures, and controls regarding purchasing and contracts (sub-contractor tender lists, tender evaluations, contracts and contract awards, purchase orders, and service orders), authorizations for expenditures, accounting and internal financial controls, cash management, and authorized expenditure approval levels, all in a manner consistent with this Agreement and the Accounting Procedure and approved by NOGA; and

(H) direct and coordinate internal and external financial, operational, contractual, public accounting, and other audits (preparing and presenting a report at Calendar Quarterly meetings which will detail significant findings from the previous audits and recommended corrective actions).

ARTICLE 13
COST RECOVERY AND PRODUCTION SHARING

13.1 Classification of Costs

(A) "Exploration Costs" shall mean all Petroleum Costs under any Annual Work Programme and Budget, whether or not they are capital in nature, but not including financing costs, directly related to exploration or appraisal operations (whether successful or not) including but not limited to: geological, and other surveys; the drilling of shot holes, core holes, stratigraphic tests, Exploratory Wells and Appraisal Wells (including the costs associated with dry holes); testing of such wells and the costs of marketing any resulting test production; all costs associated with the acquisition, processing and interpretation of geological and geophysical data; and the purchase, lease or acquisition of associated supplies, services, materials, equipment, land and facilities therefore.

(B) "Development Costs" shall mean all Petroleum Costs under any Annual Work Programme and Budget, whether or not they are capital in nature, but not including financing costs, directly related to development operations, including but not limited to: the drilling of Development Wells; along with the design, construction, installation, or replacement of storage, pipelines, plants, equipment, and other facilities for the production, storage, treatment, flaring, and transportation of production to the Point(s) of Delivery, and for the performance of re-pressuring, recycling and other recovery projects.

(C) "Operating Costs" shall mean all Petroleum Costs under any Annual Work Programmes and Budgets that are not capital in nature and that are not included as either Exploration Costs or Development Costs or are otherwise designated as Operating Costs under this Agreement, but not

including financing costs, inclusive of costs for the operation, servicing and maintenance of equipment and facilities for the production, storage, treatment, flaring, and transportation of production to the Point(s) of Delivery; as well as contributions to the Abandonment Fund.

13.2 Allocation of Production

Net Petroleum Production will be allocated as either Cost Recovery Petroleum or Profit Petroleum. CONTRACTOR will be allowed to recover Petroleum Costs out of production from each Commercial Discovery up to the Cost Recovery Limit as provided below in Article 13.4(B). Profit Petroleum is the Petroleum remaining after deducting from Net Petroleum Production the applicable Cost Recovery Petroleum.

13.3 R Factor

The "R Factor" is the ratio of Contract Area-wide cumulative revenue received by the CONTRACTOR from the effective date of the EPSA until the end of the last preceding Calendar Quarter, to Contract Area-wide cumulative Petroleum Costs by CONTRACTOR over the same period. Cumulative revenue is calculated on the basis of the value of CONTRACTOR's cumulative share of production, received as Cost Recovery Petroleum and Profit Petroleum. CONTRACTOR's cumulative expenditure is equal to cumulative Petroleum Costs. The "R Factor" is to be rounded up to the nearest two decimal places. The "R Factor" determines both the Cost Recovery Limit for each Development Area and also the allocation of Profit Petroleum from each Development Area.

13.4 Recovery of Petroleum Costs

(A) All of the Petroleum Costs incurred by CONTRACTOR in accordance with an approved Annual Work Programme and Budget shall be classified as Exploration Costs, Development Costs, or Operating Costs in accordance with Article 13.1. Commencing on the Calendar Quarter in which the first Production Commencement Date occurs, the CONTRACTOR shall be entitled to recover Petroleum Costs by taking title at the Point of Delivery, or other points agreed upon under Article 16.1(B)(2) below, to quantities of cost recovery Petroleum of a value, as determined in Article 15, equivalent to the value of the Petroleum Costs being recovered, and as is further provided for below in this Article 13.4 ("Cost Recovery Petroleum").

(B) The maximum percentage of Net Petroleum Production that will be available as Cost Recovery Petroleum, calculated separately for each Development Area on a Calendar Quarter by Calendar Quarter basis, is set out in the table below as the "Cost Recovery Limit". Such Cost Recovery Limit shall be applicable to the production of Crude Oil, Associated Gas and Non-Associated Gas for each Development Area.

"R Factor"	Cost Recovery Limit

< 1.0	50%
≥ 1.0	40%

(C) There shall be a "ring-fence" limit ascribed to each Development Area for cost recovery purposes in regard to Development and Operating Costs, but there shall be no such limit with regard to Exploration Costs. In this way, CONTRACTOR shall be able to recover Development Costs and Operating Costs in respect of a particular Commercial Discovery only from available Cost Recovery Petroleum from such Commercial Discovery, but the CONTRACTOR shall be able to recover Exploration Costs from available Cost Recovery Petroleum from all Commercial Discoveries.

(D) All Exploration Costs incurred across a Contract Area shall be consolidated as of the date of the approval of the first Development Plan and thereafter such amount shall be compounded each Calendar Quarter at the average rate of LIBOR for such Calendar Quarter. The resulting amount shall then be consolidated on the first Petroleum Production Commencement Date and shall thereafter be recoverable, without incurring any further interest, on a first priority basis out of Cost Recovery Petroleum from existing Commercial Discoveries at the rate of six point two five percent (6.25%) per Calendar Quarter; i.e. depreciated on a straight-line basis over four (4) years.

(E) All other Exploration Costs shall be consolidated at the end of each Calendar Quarter and shall be recoverable, on a second priority basis, out of available Cost Recovery Petroleum from existing Commercial Discoveries at the rate of six point two five percent (6.25%) per Calendar Quarter; i.e. depreciated on a straight-line basis over four (4) years.

(F) Development Costs incurred in regard to a Commercial Discovery shall be consolidated at the end of each Calendar Quarter and shall be recoverable, on a third priority basis, out of available Cost Recovery Petroleum from such Commercial Discovery at the rate of six point two five percent (6.25%) per Calendar Quarter; i.e. depreciated on a straight-line basis over four (4) years.

(G) Operating Costs shall be recoverable in the same Calendar Quarter in which they have been incurred, on a fourth priority basis, out of available Cost Recovery Petroleum from existing Commercial Discoveries.

(H) To the extent that Cost Recovery Petroleum is insufficient in a Calendar Quarter to permit recovery of all Petroleum Costs recoverable at that time, then that portion of such recoverable Petroleum Costs not recovered will be carried forward to the next succeeding Calendar Quarter for recovery out of available Cost Recovery Petroleum.

(I) To the extent that available Cost Recovery Petroleum in any Calendar Quarter exceeds the total of all Petroleum Costs to be recovered during such Calendar Quarter, then the portion of such Cost Recovery Petroleum in excess of such recoverable Petroleum Costs shall be shared between NOGA and the CONTRACTOR according to the sharing principles for Profit Petroleum described in Articles 13.5 and Article 13.6 below.

13.5 Allocation of Profit Crude Oil and Profit Associated Gas

Profit Crude Oil is the Crude Oil production remaining from a Crude Oil Discovery after deducting from Net Crude Oil the applicable Cost Recovery Petroleum. Profit Associated Gas is the Associated Gas production remaining from a Crude Oil Discovery after deducting from Net Associated Gas the applicable Cost Recovery Petroleum. The CONTRACTOR's share of Profit Crude Oil, and Profit Associated Gas, as applicable, from a Crude Oil Discovery shall be in accordance with the following table. NOGA's share of Profit Crude Oil, and Profit Associated Gas, as applicable, from a Crude Oil Discovery shall be the amount of Profit Crude Oil and Profit Associated Gas, as applicable, production remaining after the subtraction of the CONTRACTOR's share of Profit Crude Oil and Profit Associated Gas, respectively.

Contractor's Share of Profit Crude Oil and Profit Associated Gas		
"R Factor"	**Government**	**Contractor**
< 1.0	45 %	55%
1-1.5	55%	45 %
1.51-1.75	63 %	37 %
1.76-2.00	73%	27 %
>2.00	82 %	18%

13.6 Allocation of Profit Non-Associated Gas

Profit Non-Associated Gas is the Non-Associated Gas production remaining from a Non-Associated Gas Discovery (other that lost or used in and for the Petroleum Operations) after deducting the Non-Associated Gas applied to cost recovery pursuant to Article 13.4. CONTRACTOR's share of Profit Non-Associated Gas from a Non-Associated Gas Discovery shall be in accordance with the following table. NOGA's share of Profit Non-Associated Gas from a Non-Associated Gas Discovery shall be the amount of Profit Non-Associated Gas production remaining after the subtraction of the CONTRACTOR's share of Profit Non-Associated Gas.

Contractor's Share of Profit Non-Associated Gas and Profit Associated Crude Oil		
"R Factor"	Government	Contractor
< 1.0	25 %	75%
1-1.5	35%	65%
1.51-1.75	43 %	57%
1.76-2.00	53%	47%
>2.00	62 %	38%

ARTICLE 14
BONUSES

14.1 Bonuses

CONTRACTOR shall pay bonus payments to NOGA in the amounts and at the times set out below. No such bonus payments shall be applicable to Natural Gas. CONTRACTOR shall make bonus payments by means of bank draft, issued in favour of NOGA, or by electronic transfer of funds to a bank account designated by NOGA.

(A) Upon the approval of each Development Plan for a Crude Oil Discovery, **Two million US Dollars only (US $2,000,000)**

(B) Upon the commencement of production from the first Crude Oil Discovery in the Contract Area (applicable one time only) **Two million and five hundred thousand US Dollars only (US$ 2,500,000).**

(C) Upon reaching each of the following Barrel per day production levels of Crude Oil (in aggregate, Contract Area-wide), for a continuous period of thirty (30) days:

15,000 (BOPD) – US$ 1,500,000

30,000 (BOPD) – US$ 3,000,000

45,000 (BOPD) – US$ 3,000,000

60,000 (BOPD) – US$ 3,000,000

75,000 (BOPD) – US$ 6,000,000

No additional bonus payments are applicable for production levels reached in excess of 75,000 Barrels of Crude Oil per day. Once a particular production level bonus is paid, it is not again payable in the

event that production was to drop below, and then go back up to, such a production level.

ARTICLE 15
VALUATION OF PETROLEUM

15.1 Valuation of Crude Oil

Except as provided in Article 15.4, and subject to the provisions of Article 17.1, the prices for all Crude Oil, for purposes of cost recovery, allocation of Profit Petroleum, and all other purposes under this Agreement, shall be calculated for each Calendar Quarter and shall be a single FOB Bahrain price per Barrel of Crude Oil (with "FOB" being defined under the International Chamber of Commerce Incoterms 2000) at the respective Point(s) of Delivery, as applicable, expressed in U.S. Dollars. Such price shall be the weighted average FOB U.S. Dollar price per Barrel of Crude Oil actually received by the CONTRACTOR (directly or through any of its Affiliates) for the Calendar Quarter, from Arms-Length Sales during such Calendar Quarter of Crude Oil produced from the Contract Area and delivered at the respective Point(s) of Delivery, as applicable. In the event of Arms-Length Sales of such Crude Oil during such Calendar Quarter on terms other than an FOB U.S. Dollar basis, the necessary adjustments shall be made in order to determine what the equivalent sale price would have been on an FOB U.S. Dollar basis. In the event that within a Calendar Quarter Arms-Length Sales of more than one type of Crude Oil occur from a single Point of Delivery, then the price for all purposes under this Agreement from such Point of Delivery shall be a single FOB U.S. Dollar price per Barrel of Crude Oil, representing the weighted average of the prices determined for each type of such Crude Oil, in accordance with the respective volumes of each type of such Crude Oil sold during such Calendar Quarter and delivered at such Point of Delivery. If no Arms-Length Sales of Crude Oil or liquid hydrocarbons sales are made during such Calendar Quarter at such Point of Delivery then such price shall be deemed to be the higher of: (i) the price actually received by the CONTRACTOR (adjusted to an equivalent FOB U.S. Dollar price as applicable) at such Point of Delivery; and (ii) the international market price for Crude Oil of the same quality delivered on an FOB U.S. Dollar basis at such Point of Delivery.

15.2 Valuation of Natural Gas

Except as provided in Article 15.4 below, the price for all Natural Gas, and all liquid hydrocarbons within Non-Associated Gas or obtained from Non-Associated Natural Gas by condensation or extraction prior to or at the Point of Delivery, including natural gas liquids, for purposes of cost recovery, allocation of Profit Petroleum, and all other purposes under this Agreement, shall be calculated for each Calendar Quarter and shall be a single price per MMBTU for Natural Gas in gaseous form and per Barrel for Natural Gas in liquid form at the applicable Point(s) of Delivery, expressed in U.S. Dollars. Such price shall be the U.S. Dollar price per MMBTU for Natural Gas in gaseous form and per Barrel for Natural Gas in liquid form actually received by the CONTRACTOR (directly or through any of its Affiliates) from Arms-Length Sales during such Calendar Quarter of such Natural Gas produced from the Contract Area and delivered at the applicable Point(s) of

Delivery. In the event of Arms-Length Sales of such Natural Gas during the Calendar Quarter on terms other than an MMBTU U.S. Dollar basis for all Natural Gas in gaseous form or a Barrel U.S. Dollar basis for all Natural Gas in liquid form at the applicable Point(s) of Delivery, the necessary adjustments shall be made in order to determine what the equivalent sale price would have been on an MMBTU U.S. Dollar basis for all Natural Gas in gaseous form and on a Barrel U.S. Dollar basis for all Natural Gas in liquid form at the applicable Point(s) of Delivery. In the event that within a Calendar Quarter Arms-Length Sales of more than one type of such Natural Gas occur from a single Point of Delivery, then the price for all purposes under this Agreement from such Point of Delivery shall be a single U.S. Dollar price per MMBTU for all Natural Gas in gaseous form and per Barrel for all Natural Gas in liquid form, representing the weighted average of the prices determined for each type of such Natural Gas, in accordance with the respective volumes of each type of such Natural Gas sold during such Calendar Quarter and delivered at such Point of Delivery. If no Arms-Length Sales of Natural Gas are made during such Calendar Quarter at such Point of Delivery then the price shall be deemed to be the higher of: (i) the price actually received by the CONTRACTOR (adjusted, as may be applicable, to an equivalent MMBTU U.S. Dollar price for all Natural Gas in gaseous form or a Barrel U.S. Dollar price for all Natural Gas in liquid form at such Point of Delivery); and (ii) the international market price for Natural Gas of the same quality delivered on MMBTU U.S. Dollar basis for all Natural Gas in gaseous form and Barrel U.S. Dollar basis for all Natural Gas in liquid form at such Point of Delivery.

15.3 Reporting of Arms-Length Sales

CONTRACTOR shall, within ten (10) Business Days from the expiry of each Calendar Quarter, furnish to NOGA a statement certifying the: (i) applicable volume weighted average FOB U.S. Dollar Crude Oil prices per Barrel received by CONTRACTOR for such Calendar Quarter at the respective Points of Delivery, as applicable; (ii) applicable volume weighted average U.S. Dollar per MMBTU Natural Gas in gaseous form prices for such Calendar Quarter and (iii) applicable volume weighted average U.S. Dollar per Barrel Natural Gas in liquid form prices received for such Calendar Quarter by CONTRACTOR at the respective Points of Delivery, as applicable – obtained by the CONTRACTOR (directly or through any of its Affiliates) as result of applicable Arms-Length Sales of Crude Oil or Natural Gas during such Calendar Quarter, with copies of all relevant supporting sales documents. Such statements shall distinguish between term sales and spot sales (as applicable) and shall itemize volumes, customers, prices received and credit terms. The CONTRACTOR shall allow the audit of the associated sales contracts by an independent internationally recognized accounting firm retained by and at the cost of NOGA and the CONTRACTOR shall give the representatives of such accounting firm access to all relevant books and records necessary to perform such audit.

15.4 Determination of Market Price

(A) If in respect of any Calendar Quarter in which CONTRACTOR has sales of Crude Oil and/or Natural Gas:

(1) there are no Arms-Length Sales of Crude Oil, and/or Natural Gas, as applicable, from applicable Point(s) of Delivery, claimed by the CONTRACTOR (directly or through any of its Affiliates); or

(2) NOGA disputes the CONTRACTOR's contention that it has made applicable Arms-Length Sales;

then NOGA and the CONTRACTOR shall meet within ten (10) Business Days from the date of notice given by either Party, and shall attempt to agree upon a market price to be used for such production during such Calendar Quarter. The basis for such market price, in regard to Crude Oil, shall be the per Barrel price, as reported by Platt's Crude Oil Market Wire daily publication ("Platt's"), for one or more Crude Oils of similar grade and quality that, at the time of such determination, are being freely and actively sold on the international market. Such market price shall the arithmetic average price per Barrel determined by calculating the average for such Calendar Quarter of the mean high and low FOB spot prices for each day of the Crude Oils selected for comparison, adjusted for differences such Crude Oil and the Crude Oils being compared for quality, transportation costs, delivery time, quantity, payment terms and other contract terms as may be relevant. In the event that Platt's ceases to be published then the Parties shall attempt to agree upon an alternative daily publication. The basis for such market price, in regard to Natural Gas production, shall be the market price per MMBTU for Natural Gas in gaseous form and per Barrel for Natural Gas in liquid form, valued on the basis of Arms-Length Sales in the region for similar sales under similar conditions.

(B) Failing such agreement within thirty (30) Business Days from the date of such notice, either Party shall have the right, by giving the other Party notice, to have such market price determined by an Expert, in accordance with Article 32.1 and the procedure set forth in Appendix D, according to the basis described in Article 15.4(A).

(C) Pending any Expert determination under Article 15.4(B), the Parties agree to use, for the applicable market prices for such Calendar Quarter, on a provisional basis, the price that was applicable for the most recent Calendar Quarter for which a market price has been determined pursuant to this Article 15. The required adjustments due to the use of such provisional price shall be made immediately after the determination of the market price pursuant to Article 15.4(B) above.

ARTICLE 16
MEASUREMENT OF PETROLEUM

16.1 Measurement of Petroleum

(A) Petroleum production measurement shall be by methods and equipment generally accepted and customarily used in Good International Petroleum Industry Practices and approved by the Management Committee.

(B) Before commencement of production from the Contract Area, the Management Committee shall agree on:

(1) the methods to be employed for measurement of volumes of Petroleum production;

(2) the point or points, if any (such as in the case of testing a Discovery), in addition to the Point(s) of Delivery described in an Appraisal Plan or a Development Plan, at which Petroleum shall be measured and the respective shares allocated to the Parties in accordance with the terms of this Agreement;

(3) the frequency of inspections and testing of measurement equipment and relevant procedures; and

(4) the consequences of a determination of an error in measurement.

(C) An applicable Point of Delivery for Crude Oil production under an Appraisal Plan or a Development Plan shall be, if the such Crude Oil is pumped to a storage vessel or tank, the point at which it passes the outlet flange of such storage vessel or tank. If, however, the Crude Oil is pumped directly to an export shuttle tanker, then the Point of Delivery shall be point at which the flange coupling of the loading line joins the flange coupling of the loading manifold on board the tanker (in any such case, however, such Crude Oil production shall be measured both prior to and again upon loading of the export shuttle tanker).

(D) An applicable Point of Delivery for Natural Gas shall be onshore Bahrain at the point set forth in the applicable Development Plan approved by the Management Committee in respect of the Natural Gas Discovery.

(E) NOGA may, at all reasonable times, inspect and test the equipment used for measuring the volume and determining the quality of Petroleum, provided that any such inspection or testing shall be carried out in such a manner so as not unduly to interfere with Petroleum Operations.

(F) The CONTRACTOR shall give NOGA timely notice of its intention to implement any such agreed alteration, or to conduct a test of measuring

operations, and NOGA shall have the right to have its representatives present at and observe such operations.

(G) The CONTRACTOR shall immediately replace any measurement equipment found to be defective. The CONTRACTOR shall not, however, make any alteration in the agreed method or procedures for measurement or to the approved equipment without the written consent of the Management Committee.

(H) The CONTRACTOR shall provide to NOGA monthly reports showing the quantity of Petroleum production hereunder within five (5) Business Days after the end of each Calendar Month on a reconciled basis.

(I) The CONTRACTOR shall retain accurate records of all analysis and measurement of petroleum for a period of three (3) years after each such analysis or measurement was made. NOGA may, at any reasonable time, inspect such records.

(J) If any dispute arises between the Parties regarding measurement, or measurement and/or analysis records under this Article 16 which cannot be resolved amicably, either Party shall have the right, by giving notice to the other Party, to have such dispute resolved by Expert determination, on the basis described in this Article 16, and in accordance with the procedure set forth in Appendix D.

ARTICLE 17
TAXES AND STABILITY

17.1 Bahrain Income Tax

The CONTRACTOR shall be subject to the Bahrain Income Tax Law, including, but not limited to, the requirements of the Bahrain Income Tax Law with respect to the filing of tax declarations, the assessment of tax and the keeping of records for review by authorized persons. The CONTRACTOR shall file income tax declarations and pay taxes at the times and in the manner required by the Bahrain Income Tax Law and shall, simultaneously with such filing, forward a copy of such tax declarations to NOGA. For purposes of such income tax declarations, gross income shall be based on CONTRACTOR's actual sales receipts. Further, CONTRACTOR shall be entitled to deduct and/or amortize all expenditures incurred pursuant to this Agreement, irrespective if an expenditure is not cost recoverable pursuant to the Agreement.

17.2 Export Taxes

NOGA shall indemnify and hold CONTRACTOR harmless from any duties, sales tax, or other taxes (except Bahrain Income Taxes) or other charges that might be imposed upon CONTRACTOR by the Kingdom of Bahrain as result of CONTRACTOR exercising its right under Article 12.1(A) to export its share of

Petroleum production under this Agreement. Such indemnity shall not, however, extend to cover refined products.

17.3 Taxes on Abandonment Fund

NOGA shall pay, from and to the extent of the revenue that it receives from its share of Petroleum production under this Agreement, on behalf of CONTRACTOR taxes or other levies imposed by the Kingdom of Bahrain on any amounts paid into, or earned by, any Abandonment Fund under Article 22.6.

17.4 Stabilization – Economic Balancing

In the event that any changes to the laws, decrees, rules or regulations of the Kingdom of Bahrain (including but not limited to the Bahrain Income Tax Laws); excluding any such changes that involve health, safety, environmental or employer payroll obligations by way of social security or other employment benefits; result in a material change in the CONTRACTOR's fiscal position with respect to this Agreement, this Agreement shall be revised in order to provide for the restoration of the CONTRACTOR's fiscal position to a level equivalent to what it would have been had such change not occurred.

ARTICLE 18
IMPORT CUSTOMS AND DUTIES

18.1 Import Customs and Duties

(A) CONTRACTOR shall be solely responsible for the import and clearance of equipment, materials, goods and supplies as may required to conduct Petroleum Operations in the Kingdom of Bahrain. Except as otherwise provided below, or as otherwise specifically provided in this Agreement, CONTRACTOR shall be subject to the law of the Kingdom of Bahrain in regard to customs and the payment of all applicable import and export duties, including, but not limited to, any applicable requirements with respect to the filing of customs and duty declarations, the assessment of duties and the keeping of records for review by authorized persons. CONTRACTOR shall file and NOGA shall arrange, however, for CONTRACTOR to have the right to import, and export (as applicable), such equipment, materials, goods and supplies (including such equipment, materials and supplies provided by CONTRACTOR's subcontractors) under any applicable NOGA exemption from local customs duties or other charges on imports and on exports. NOGA shall assist the CONTRACTOR in its applications for such exemptions and CONTRACTOR shall indicate in the applications for such exemptions that all such imports and/or exports are to be used/were used by the CONTRACTOR in the Petroleum Operations and are consequently entitled to enjoy such NOGA exemption. If permits for importation of equipment, materials, goods and supplies under this Article 18.1(A) include the obligation to re-export, CONTRACTOR shall timely comply with such obligation. To the extent CONTRACTOR is unable to obtain

the said NOGA exemption from local customs duties or other charges on imports and on exports as described herein, then CONTRACTOR shall be entitled to recover any such charges, duties or fees from the Cost Recovery Petroleum. Such NOGA exemptions shall not be available to CONTRACTOR in regard to:

(1) equipment, goods, materials and supplies for the personal use or consumption by the CONTRACTOR's, or its subcontractors' employees, consultants, or their families;

(2) sedan cars, buses and trucks of less than three (3) tons capacity including all vehicles used for employee transport;

(3) duties payable on equipment, goods, materials and supplies purchased within the Kingdom of Bahrain; or

(4) goods and materials in respect of which customs duties have already been paid by the local importer or agent;

all to the extent such goods and materials are utilized solely and permanently for use in Petroleum Operations.

(B) In order to obtain the benefit of applicable NOGA exemptions as described in Article 18.1(A) CONTRACTOR shall adhere to the regulations and procedures relevant thereto as laid down by the Ministry of Finance from time to time.

(C) Any subsequent sale or transfer of equipment, goods, materials or supplies imported by CONTRACTOR under the exemption described in Article 18.1(A) shall be reported within thirty (30) days of such sale or transfer to the Ministry of Finance and to NOGA. Applicable local customs duties, taxes or other charges shall thereupon be payable by the CONTRACTOR on the value of such goods or materials as at the date of such sale or transfer, and any applicable NOGA exemption shall not be applicable.

ARTICLE 19
CURRENCY, BANKING, AND EXCHANGE CONTROL

19.1 Currency of Payments

Any payments to be made under this Agreement by CONTRACTOR to NOGA, or by NOGA to CONTRACTOR, shall be made in U.S. Dollars (or such other currency as may be agreed between the Parties). Such payments may be made by certified cheques in favour of the Party concerned or, at the option of the receiving Party, by electronic transfer of funds into a bank account (or accounts) designated by the receiving Party.

19.2 CONTRACTOR's Rights

Subject to the Kingdom of Bahrain's laws of general application, NOGA shall use reasonable efforts to procure that the CONTRACTOR, its Affiliates, their subcontractors, and their respective personnel engaged in Petroleum Operations shall have the following rights during the term of this Agreement:

(A) to open, maintain and operate bank accounts in foreign currencies both inside, and outside, the Kingdom of Bahrain, and local currency bank accounts within the Kingdom of Bahrain;

(B) to import into the Kingdom of Bahrain funds in foreign currencies as may be required for Petroleum Operations;

(C) to purchase local currency with foreign currencies at the most favourable exchange rate legally available to it (and in any event at a rate of exchange no less favourable than the prevailing exchange rate of general application determined by the National Bank of Bahrain or such other financial institution as may be mutually agreed by the Parties), without deductions or fees other than usual and customary banking charges, as may be necessary for Petroleum Operations and the performance of other obligations of the CONTRACTOR hereunder;

(D) to convert local currency earned in connection with Petroleum Operations into foreign currencies at the most favourable exchange rate legally available to it (and in any event at a rate of exchange no less favourable than the prevailing exchange rate of general application determined by the National Bank of Bahrain or such other financial institution as may be mutually agreed by the Parties), without deductions or fees other than usual and customary banking charges;

(E) to retain outside the Kingdom of Bahrain any payments received from export sales of the CONTRACTOR's share of Petroleum production under this Agreement, without any obligation to convert any such payments into local currency other than as may be required for operational purposes;

(F) to transfer outside the Kingdom of Bahrain foreign currency proceeds of sales made within the Kingdom of Bahrain, or repatriate sums imported pursuant to Article 19.2(B) above, that are in excess of its immediate local requirements, subject to any applicable treaties between the Kingdom of Bahrain and any other country with respect to payments between the Kingdom of Bahrain that that country;

(G) to pay in foreign currencies partly or wholly outside the Kingdom of Bahrain any salaries, allowances and other benefits due to its expatriate employees assigned to work in the Kingdom of Bahrain for Petroleum Operations, without the requirement that funds used in making such payments must originate in the Kingdom of Bahrain; and

(H) to pay directly outside the Kingdom of Bahrain in foreign currencies its foreign contractors and sub-contractors working on Petroleum Operations, without the requirement that funds used in making such payments must originate in the Kingdom of Bahrain.

ARTICLE 20
NATURAL GAS

20.1 Associated Gas

(A) In conducting Petroleum Operations, the CONTRACTOR shall conserve Associated Gas to the maximum extent reasonably possible in the circumstances. NOGA shall have the right to build necessary pipelines and to take offshore one hundred percent (100%) of any Associated Gas that CONTRACTOR proposes to flare under any associated Development Plan. CONTRACTOR may flare Associated Gas only to the extent that:

(1) such flaring is required if NOGA does not exercise its right to take offshore delivery of such Associated Gas;

(2) such flaring is consistent with Good International Petroleum Practices; or

(3) NOGA's prior written approval has been obtained by the CONTRACTOR.

B) In the event that CONTRACTOR determines Associated Gas associated with a Crude Oil Discovery might warrant development, then CONTRACTOR may give NOGA notice requesting full details of the Bahraini Natural Gas market and prices and any other then existing marketing services and costs information. NOGA shall provide CONTRACTOR, to the extent that NOGA is not prohibited from doing so by applicable law or by any applicable confidentiality obligations that NOGA may have, with such information within thirty (30 days) of CONTRACTOR's request. For CONTRACTOR's share of Associated Gas the Parties shall, at the election of CONTRACTOR, enter into an applicable gas sales contract with terms in accordance with Good International Petroleum Industry Practices , that shall provide for NOGA to pay CONTRACTOR $1.5/MMBTU for CONTRACTOR's share of such Associated Gas delivered, pursuant to an applicable Development Plan, at the Point of Delivery. Such $1.5/MMBTU price shall be indexed in accordance with the U.S. Consumer Price Index in order to adjust for the effects of inflation. In all cases CONTRACTOR shall be obligated to: (i) submit a Development Plan for such Crude Oil Discovery within the timings described in Article 9; and (ii) timely to implement any associated Development Plan in accordance with Article 9.

20.2 Non-Associated Gas

(A) In the event that CONTRACTOR determines that a Non-Associated Natural Gas Discovery might warrant development, then CONTRACTOR may give NOGA notice requesting full details of the Bahraini Natural Gas market and prices and any other then existing marketing services and costs information. NOGA shall provide CONTRACTOR, to the extent that NOGA is not prohibited from doing so by applicable law or by any applicable confidentiality obligations that NOGA may have, with such information within thirty (30 days) of CONTRACTOR's request. For CONTRACTOR's share of Non-associated Gas the Parties shall, at the election of CONTRACTOR, enter into an applicable gas sales contract with terms in accordance with Good International Petroleum Industry Practices , provided that NOGA shall pay CONTRACTOR $1.5/MMBTU for CONTRACTOR's share of such Non-Associated Gas delivered, pursuant to an applicable Development Plan, at a Point of Delivery. Such U.S.$1.5 /MMBTU price shall be indexed in accordance with the U.S. Consumer Price Index in order to adjust for the effects of inflation from the date of the approval of the associated Development Plan.

(B) CONTRACTOR shall have the right to retain a Non-Associated Gas Retention Area for a period of five (5) years from the date of a Discovery of Non-Associated Natural Gas, even if the period of such retention extends beyond the end of the Exploration Period. However, in order to establish such a Non-Associated Gas Retention Area, and to avoid the relinquishment of the Non-Associated Gas Retention Area at the end of the Exploration Period, the CONTRACTOR must, at least one hundred and eighty (180) days prior to the end of the Exploration Period (whether the end of the Exploration Period is at the end of the First Exploration Phase or is at the end of the Second Exploration Phase) have either:

(1) submitted to the Management Committee information obtained from testing, in accordance with Article 8.1(B), of the well that resulted in such Discovery that reasonably indicates, in accordance with Good International Petroleum Industry Practices, that such Discovery is a Non-Associated Natural Gas Discovery; or

(2) submitted to the Management Committee information obtained from partial, or complete, implementation of an Appraisal Plan that reasonably indicates, in accordance with Good International Petroleum Industry Practices, that such Discovery is a Non-Associated Natural Gas Discovery, and submitted such results to the Management Committee.

provided, however, that where CONTRACTOR makes a Discovery within one hundred and eighty (180) days of the end of the Exploration

Period CONTRACTOR may retain any associated Discovery Area, which NOGA in its discretion may chose to grant CONTRACTOR, past the end of the Exploration Period provided that one of the events described in Articles 20.2(B)(1) or 20.2(B)(2) occur, and CONTRACTOR has proposed an applicable Non-Associated Gas Retention Area, within ninety (90) days of the date of such Discovery.

(C) CONTRACTOR may propose, at any time prior to the end of the five (5) year term of a Non-Associated Gas Retention Area, a proposed Appraisal Plan to the Management Committee.

D) Contractor may opt, during the Contractor's five (5) year Non-Associated Gas Retention Period, to attempt to negotiate a higher price with either a domestic or an export buyer. In such eventuality, NOGA reserves the first choice of matching any offer firmly received by the Contractor from non related entity Customers.

20.3 CONTRACTOR Marketing of Natural Gas on Behalf of NOGA

At the option of NOGA, CONTRACTOR shall market and sell, at the highest possible Arm's Length Sales price (which shall not be less than what Contractor receives for its own share of Natural Gas) NOGA's share of Natural Gas (either Associated Gas or Non-Associated Gas) production delivered to the Parties at any applicable Point of Delivery. CONTRACTOR shall obtain NOGA's approval prior to committing such Natural Gas to any gas sales contract. NOGA's share of costs associated with such marketing and sales shall be for the account of NOGA. NOGA shall have the right to audit any such costs. Except to the extent of any quantity of NOGA's share of Natural Gas production which is committed for sale under the terms of an applicable gas sales contract NOGA may, upon ninety (90) days notice to CONTRACTOR, elect to take delivery of such Natural Gas at the applicable Point of Delivery.

ARTICLE 21
HEALTH, SAFETY AND ENVIRONMENTAL COMPLIANCE

21.1 CONTRACTOR's Health, Safety and Environmental Obligations

(A) CONTRACTOR shall take all actions necessary, including implementation of Good International Petroleum Industry Practices, and methods for the prevention of environmental damage in conducting its Petroleum Operations, in order to prevent any harm to public health and safety and any damage to the environment, including without limitation the surface, subsurface, air, sea, lakes, rivers, springs, animal life, plant life, crops and other natural resources and property. In the furtherance of this obligation the CONTRACTOR shall:

(1) within ninety (90) days of the Effective Date propose to the Management Committee for approval an Integrated Management Plan covering all health, safety and environmental aspects of the Petroleum Operations to be carried out; such Integrated Management Plan shall be inclusive of an Oil Spill and Accident Contingency Plan for dealing with spills, fires, accidents and emergencies, designed to achieve rapid and effective emergency response, which shall be subject to the overall control of the Management Committee with input from the environmental sub-committee to be formed by the Management Committee;

(2) take all necessary precautions against fire and any spillage or release of Crude Oil, or Natural Gas and take all necessary remedial action to clean-up and otherwise remedy any damage to the environmental resulting from Petroleum Operations, whether or not such damage is due to the fault of the CONTRACTOR;

(3) provide appropriate compensation for injury to persons or damage to property caused as a result of implementation of Petroleum Operations.

(B) CONTRACTOR shall, using Good International Petroleum Industry Practices, conduct a baseline environmental survey of the Contract Area immediately after the Effective Date, and conduct such a survey on a timely basis after the performance of Petroleum Operations such seismic surveys, drilling, construction of facilities, the initiation of new production, and Abandonment of facilities and equipment. CONTRACTOR shall provide all such information to NOGA on a timely basis.

(C) CONTRACTOR shall, using Good International Petroleum Industry Practices, conduct environmental impact studies prior to conducting Petroleum Operations such as seismic acquisition, drilling, and development operations in order to determine the likely effect on the environment, human beings and local communities, the flora and fauna in the pertinent portion of the Contract Area and in the adjoining or neighbouring areas as a consequence of such Petroleum Operations. CONTRACTOR shall provide any such environmental impact study to NOGA along with the associated environmental plan as described in Article 21.1(D).

(D) CONTRACTOR shall also, prior to performing any Petroleum Operation such as seismic acquisition, drilling or development submit an environmental plan to the Management Committee for approval respecting the prevention of environmental damage and for carrying out site restoration activities. In the case of development operations, such environmental plan shall be part of CONTRACTOR's proposed

Development Plan. All such environmental plans shall contain proposed environmental guidelines to be followed in order to minimize environmental damage and shall include, but not be limited to, the following, to the extent appropriate to the respective study taking into account the type of operations to which such environmental plan relates:

(1) proposed access cutting;

(2) clearing and timber salvage;

(3) wildlife and habitat protection;

(4) fuel storage and handling;

(5) use of explosives;

(6) camps and staging;

(7) liquid and solid waste disposal;

(8) cultural and archaeological sites;

(9) selection of drilling sites;

(10) terrain stabilization;

(11) protection of freshwater horizons;

(12) blow out prevention plan;

(13) flaring during completion and testing of wells;

(14) Abandonment of wells, facilities and the Contract Area and adjacent areas affected by Petroleum Operations;

(15) rig dismantling and site completion;

(16) noise control;

(17) debris disposal; and

(18) protection of natural drainage and water flow.

(E) Any such environmental plan in regard to drilling or development operations shall include a specific plan for implementation of a contract area oil spill plan and an accident contingency plan.

(F) The Management Committee shall advise the CONTRACTOR of its approval or disapproval of any such proposed environmental plan within ninety (90) days from the receipt of such proposal. The provisions associated with Management Committee approval of CONTRACTOR

proposed Development Plans under Article 9 above shall apply *mutatis mutandis* to any such proposed environmental plan.

(G) CONTRACTOR shall ensure that:

(1) the pertinent environmental impact studies and environmental plans are provided to its employees and to its subcontractors in order to develop awareness of the measures and methods of environmental protection required to be used in carrying out the Petroleum Operations; and

(2) the contracts entered into between the CONTRACTOR and its subcontractors relating to Petroleum Operations shall include the provisions describing the requirements for CONTRACTOR's implementation of pertinent environmental plans.

(H) While conducting Petroleum Operations the CONTRACTOR shall:

(1) ensure that the disposal and/or discharge of all substances associated with Petroleum Operations shall be handled in an environmentally sound manner in accordance with the guidelines contained in Appendix G; and

(2) take all measures possible to prevent any damage of any kind to any Petroleum-bearing formations which may be encountered while drilling operations are in progress or upon Abandonment of any well. CONTRACTOR shall also carefully preserve any fresh water sources discovered in the course of such operations and shall provide NOGA with a description of the locations of such sources along with all pertinent data.

(I) If NOGA is reasonably of the opinion that any facilities or other installations of CONTRACTOR, or any Petroleum Operations conducted by the CONTRACTOR, are endangering or may endanger persons or any property of any person, or are causing or may cause pollution, or are harming or may harm fauna or flora or the environment to an unreasonable degree, NOGA may require the CONTRACTOR to take remedial measures according to a schedule proposed by NOGA that is reasonable in accordance with the circumstances. NOGA may also require the CONTRACTOR to discontinue Petroleum Operations in whole or in part until the CONTRACTOR has taken such remedial measures. In the event that the CONTRACTOR fails to perform such remedial measures then NOGA, after giving the CONTRACTOR reasonable notice, may take any action which may be necessary in the circumstances and CONTRACTOR shall then be responsible to reimburse NOGA, within thirty (30) days after having received from NOGA an accounting of any such expenditures, for the full cost incurred

by NOGA together with such interest as may be determined in Appendix C of this Agreement.

(J) In the event of an oil spill, fire, accident, or other emergency arising from Petroleum Operations the CONTRACTOR shall immediately notify NOGA, shall promptly implement the Oil Spill and Accident Contingency Plan, and shall clean-up or otherwise remedy the damage. The order of priority for actions shall be the protection of: (i) life; (ii) the environment; and (iii) property. In the event that the CONTRACTOR fails to perform these obligations then NOGA, after giving the CONTRACTOR reasonable notice in the circumstances, may take any action which may be necessary and CONTRACTOR shall then be responsible to reimburse NOGA, within thirty (30) days after having received from NOGA an accounting of any such expenditures, for the full cost incurred by NOGA together with such interest as may be determined in Appendix C of this Agreement.

(K) The CONTRACTOR shall be responsible for and shall fully indemnify NOGA and the Kingdom of Bahrain from and against any loss, cost, liability, claim, damage or expense whatsoever arising out of any environmental pollution or other damage to the environment resulting from Petroleum Operations whether or not such pollution or other damage is due to the negligence of CONTRACTOR, its agents, subcontractors or other representatives. Further the CONTRACTOR shall use its best endeavours to mitigate and remedy the effect of any such pollution or damage to the environment in accordance with Good International Petroleum Industry Practices.

(L) The obligations and liability of CONTRACTOR for the environment hereunder shall be limited to damage to the environment which:

(1) occurs after the Effective Date; and

(2) results from any act or omission of the CONTRACTOR.

In no event shall CONTRACTOR be liable for indirect or consequential damages or losses.

ARTICLE 22
USE, OWNERSHIP, AND ABANDONMENT OF ASSETS

22.1 Use of Existing Infrastructure

(A) NOGA shall use reasonable efforts to obtain for the CONTRACTOR, in connection with CONTRACTOR's share of Petroleum production, access to all existing transportation, treatment and export facilities and other infrastructure up to the Point of Delivery in the Kingdom of Bahrain on terms no less favourable to the CONTRACTOR than those

associated with any other bona fide arm's length user of such facilities and infrastructure.

(B) CONTRACTOR shall use reasonable efforts to utilize for Petroleum Operations existing transportation, treatment and export facilities and other infrastructure in the Kingdom of Bahrain, to the extent they are available on terms no less favourable to the CONTRACTOR than those associated with any other bona fide arm's length user of such facilities and infrastructure.

22.2 NOGA Rights to CONTRACTOR Assets

All CONTRACTOR rights, title, and interest to: (i) assets brought into the Kingdom of Bahrain, by CONTRACTOR for Petroleum Operations, other than such assets brought into the Kingdom of Bahrain on a temporary entry basis; or (ii) assets acquired by CONTRACTOR within the Kingdom of Bahrain, shall be subject to the following:

(A) on the date that the acquisition of any land acquired by CONTRACTOR for Petroleum Operations becomes effective, NOGA shall have the right to require CONTRACTOR to transfer, free of any charges or encumbrances, all rights, title, and interest to such land; and

(B) upon the expiry or earlier termination of this Agreement, NOGA shall have the right to require CONTRACTOR to transfer, free of any charges or encumbrances, all rights, title, and interest to any asset(s) other than land, whether fixed or moveable, acquired and owned by the CONTRACTOR for use in Petroleum Operations either inside or outside the Contract Area.

22.3 Third Party Access to Assets

If any assets are not needed by the CONTRACTOR on an exclusive basis for Petroleum Operations, and if the joint use thereof by the CONTRACTOR and Third Parties designated by NOGA would not harm, prejudice, hinder, delay or otherwise materially interfere with Petroleum Operations hereunder, then the CONTRACTOR shall make such assets available for use by such Third Parties. Use of such assets shall be subject to the conclusion of a written agreement between the CONTRACTOR and such Third Parties (subject to prior approval by the NOGA), defining their respective rights, obligations and liabilities in consequence of such joint use thereof and provided that any payment received by CONTRACTOR from such Third Parties in respect of the access to and/or use of such assets shall be credited to the Operating Account.

22.4 Sale of Surplus Assets

CONTRACTOR may sell within the Kingdom of Bahrain any surplus assets of any nature no longer required for Petroleum Operations, other than those brought into the Kingdom of Bahrain on temporary entry basis, by giving notice to NOGA

describing such assets. NOGA may, by giving CONTRACTOR notice within thirty (30) days of CONTRACTOR's notice, buy such assets by paying CONTRACTOR the amount of CONTRACTOR's purchase price less the amount of any costs already recovered by the CONTRACTOR. In such an event NOGA shall be responsible for Abandoning such asset and the CONTRACTOR shall have no further liability in regard to such Abandonment. If NOGA does not so respond to CONTRACTOR within such thirty (30) day period then CONTRACTOR shall be free to sell such assets to a Third Party at a negotiated price. In either event the proceeds received by CONTRACTOR shall be credited against the Operating Account. Provided that, however, any such sale shall be subject to:

(A) the Third Party buyer(s) paying any applicable customs duties not previously paid by CONTRACTOR;

(B) the Third Party buyer(s) agreeing to be bound, to the benefit of NOGA, by CONTRACTOR's Abandonment obligations as described in this Agreement, and with NOGA being provided with a copy of such agreement; and

(C) agreement by NOGA, which shall not be unreasonably withheld, that such buyer's Abandonment obligations are subject to adequate security.

22.5 Abandonment

Upon: (1) CONTRACTOR's voluntary decommissioning of an asset; (2) CONTRACTOR's partial relinquishment of the Contract Area; (3) early termination of this Agreement; or (4) expiry of this Agreement, the CONTRACTOR shall:

(A) remove all subject equipment and installations in a manner consistent with Good International Petroleum Industry Practices and according to an Abandonment plan approved by the Management Committee, which approval shall not be unreasonably withheld, and pursuant to, in the case of fixed assets, such decommissioning plan; and

(B) perform all necessary site restoration in accordance with the Good International Petroleum Industry Practices and in a manner approved by the Management Committee, and pursuant to, in the case of fixed assets, the associated Abandonment plan proposed by the CONTRACTOR and approved by the Management Committee in accordance with Article 22.5(A) above, and take all other action necessary to prevent hazards to human life, to property, or the environment.

22.6 Abandonment Fund

(A) In order to finance the decommissioning of all fixed assets such as platforms, gathering facilities, wells, pipelines, separating and/or processing facilities and terminals, the Parties shall open, in regard to each Development Plan, a joint escrow account at a bank of good international repute to be agreed to by the Management Committee. This

account shall be known as the "Abandonment Fund" for the associated Development Plan and shall be administered for value. The structure of the escrow account and the terms for the administration of the Abandonment Fund monies shall be agreed to by the Management Committee. All monies allocated to the Abandonment Fund shall be classified as Operating Costs. The first Abandonment Fund shall be designed to also finance, as may be applicable, the Abandonment of the any wells drilled, prior to approval of the first Development Plan. In no event shall a Abandonment Fund exceed ten percent (10%) of all capital costs incurred in the associated Development Plan.

(B) The CONTRACTOR shall commence making contributions to the Abandonment Fund in the first Calendar Quarter following the Calendar Quarter when seventy percent (70%) of Petroleum reserves identified in the associated Development Plan have been recovered. In the event that subsequently a separate Commercial Discovery is made, then the Management Committee may agree to postpone such payments until an aggregate seventy percent (70%) of the overall combined Petroleum reserves have been recovered, or until some other event that the Management Committee may deem appropriate.

(C) The CONTRACTOR shall transfer funds on a Calendar Quarterly basis to the Abandonment Fund according to the following formula:

$$QAT = ((COA/ARES) \times PARES) - CAF$$

where:

QAT is the amount of funds to be transferred to the Abandonment Fund for that Calendar Quarter;

COA is the estimated cost of Abandonment operations established pursuant to Article 22.5, up to the limit established in Article 22.6(A);

ARES is the estimated Petroleum reserves remaining to be recovered from the Development Area from the end of the Calendar Quarter in which the Abandonment Fund was opened;

PARES is the cumulative production of Petroleum from the Development Area from the end of the Calendar Quarter in which the Abandonment Fund was opened; and

CAF is the Abandonment Fund balance at the end of the previous Calendar Quarter.

(D) If, at any time prior to the termination of this Agreement, the CONTRACTOR intends to Abandon any fixed asset located either

within the Contract Area or in a relinquished area, then CONTRACTOR shall give timely notice to NOGA prior to such Abandonment. NOGA may elect, within thirty (30) days of such notice, to take ownership of such asset by paying CONTRACTOR the amount of CONTRACTOR's purchase price less the amount of any costs already recovered by the CONTRACTOR. If NOGA fails so to notify the CONTRACTOR within such thirty (30) day period, then NOGA shall be deemed to have elected not to take ownership of such asset. In the event of such an election by NOGA the appropriate portion of the associated Abandonment Fund shall be transferred to the NOGA at the time NOGA commences decommissioning of such fixed asset or termination of this Agreement, whichever comes first. Any continued use of such asset by NOGA, or any decommissioning of such asset by NOGA, shall be in accordance with Good International Petroleum Industry Practices and in such a manner that does not interfere with Petroleum Operations.

(E) Upon the expiry or early termination of this Agreement, the CONTRACTOR shall notify NOGA of all fixed assets. NOGA shall, within thirty (30) days of receipt of the CONTRACTOR's notice, notify the CONTRACTOR of any such fixed assets that NOGA elects to take ownership of pursuant to Article 22.2(B), as well as whether the NOGA elects to Abandon any of such fixed assets. If NOGA does not, within thirty (30) days of receipt of the CONTRACTOR's notice, notify CONTRACTOR accordingly, then NOGA shall be deemed not to have elected to take ownership of any such fixed assets and shall also be deemed not to have elected to Abandon any such fixed assets. An appropriate portion of the Abandonment Fund, in accordance with the respective assets to be Abandoned, shall be determined by the Management Committee and shall be transferred to the CONTRACTOR or to NOGA, as the case may be, whichever is responsible for Abandoning such fixed assets. If NOGA elects to continue to use or to Abandon any fixed assets, then NOGA may Abandon such fixed assets as and when it decides. Abandoning of any fixed assets, whether by the NOGA or the CONTRACTOR, shall be in accordance with all applicable laws and Good International Petroleum Industry Practices.

(F) In the event there are insufficient funds in the Abandonment Fund to enable the CONTRACTOR to complete Abandonment operations for which the CONTRACTOR is responsible, the CONTRACTOR shall, in spite of any applicable termination of this Agreement, continue to remain responsible for the completion of such Abandonment at its sole cost, and shall indemnify NOGA from and against any loss, damage or liability of any nature whatsoever connected with such fixed assets, until the CONTRACTOR has completed such Abandonment in accordance with this Agreement.

(G) If NOGA elects to take ownership of any fixed assets pursuant to Articles 22.2(B) or 22.6(D), or to Abandon any fixed assets pursuant to Article 22.6(E) for which it does not elect to take ownership, then

CONTRACTOR shall be released from all responsibility and liability pertaining to such fixed assets, inclusive of the obligation to pay any additional funds should there be insufficient funds in an Abandonment Fund. NOGA shall indemnify the CONTRACTOR from and against any loss, damage or liability of any nature whatsoever connected with such fixed assets.

(H) Not later than one (1) year prior to the Calendar Year in which seventy percent (70%) of the Petroleum reserves identified in a Commercial Discovery are expected to be recovered, the CONTRACTOR shall propose an associated Abandonment plan and an estimate of the cost of Abandonment operations for approval by the Management Committee. Thereafter the CONTRACTOR shall annually examine the estimated costs of the associated Abandonment plan and, if appropriate, revise the estimate, and any such revisions shall be submitted for approval by the Management Committee.

(I) In the event that there are excess funds in any applicable Abandonment Fund following completion of all Abandonment operations in regard to a Commercial Discovery, then such excess shall be distributed between NOGA and the CONTRACTOR in proportion to the ratio of Profit Crude Oil, Profit Associated Gas and Profit Non-Associated Gas received by them from the associated Commercial Discovery during the preceding ten (10) years.

ARTICLE 23
PREFERENCE FOR LOCAL SERVICES, GOODS, AND EMPLOYEES

23.1 Preference for Local Services and Facilities

(A) CONTRACTOR shall use NOGA services and facilities for Petroleum Operations to the extent that they are acceptable for the intended purposes and are available from NOGA according to terms that are no less favourable to CONTRACTOR than those otherwise available in the Kingdom of Bahrain. CONTRACTOR has the right, in the context of any such services and facilities available from NOGA, to terms no less favourable to the CONTRACTOR than those agreed with any other non-Affiliate of NOGA user of such services and/or facilities.

(B) Subject to Article 23.1(A), CONTRACTOR shall select subcontractors for the supply of services required for Petroleum Operations from among companies that are nationals of the Kingdom of Bahrain, or companies that are controlled by persons who are nationals of the Kingdom of Bahrain, provided that:

(1) such companies can demonstrate that they have the capability to deliver such services according to the necessary standard on a timely basis;

(2) the cost of such services from such a company does not exceed the cost of such services available from other companies by more than ten percent (10%); and

(3) the terms and conditions, other than price, applicable to such services are substantially competitive with those available from other companies.

(C) Subject to Article 23.1(B), CONTRACTOR shall have the right to engage the services of its Affiliates, and other persons of its own choosing, as subcontractors for the carrying out of Petroleum Operations.

23.2 Preference for Local Goods

(A) The CONTRACTOR shall select vendors for the supply of goods required for Petroleum Operations from among companies that are nationals of the Kingdom of Bahrain, or companies that are controlled by persons who are nationals of the Kingdom of Bahrain, provided that:

(1) such companies can demonstrate that they have the capability to deliver such goods according to the necessary standard on a timely basis;

(2) the cost of such services from such a company does not exceed the cost of such goods available from other companies by more than ten percent (10%); and

(3) the terms and conditions, other than price, applicable to such goods are substantially competitive with those available from other companies.

CONTRACTOR shall give first priority to such companies that manufacture the required goods in the Kingdom of Bahrain, provided that they meet the criteria as is described above in this Article 23.2.

The application of Paragraphs 23.1 and 23.2 shall be without prejudice to the Kingdom of Bahrain's obligations under bilateral and multilateral treaties which are in force in the Kingdom of Bahrain.

23.3 Preference for Local Employees

(A) The CONTRACTOR shall employ nationals of the Kingdom of Bahrain for the implementation of Petroleum Operations provided that:

(1) such persons have the required qualifications;

(2) the cost associated with the employment of such persons does not substantially exceed the cost of employment of qualified persons from other countries; and

(3) the terms and conditions, aside from price, applicable to the employment of such persons are substantially competitive with those available in connection with persons from other countries.

In the event that insufficient numbers of qualified nationals of the Kingdom of Bahrain are available for the implementation of Petroleum Operations then the CONTRACTOR shall employ nationals of other Gulf Cooperation Council nationals on the same basis as is described above in this Article 23.3.

In the event that insufficient numbers of qualified nationals of other Gulf Cooperation Council nations are available for the implementation of Petroleum Operations then the CONTRACTOR may employ nationals of other countries.

ARTICLE 24
TRAINING AND TRANSFER OF TECHNOLOGY

24.1 Training

CONTRACTOR shall provide training for nationals of the Kingdom of Bahrain, including both nationals of the Kingdom of Bahrain employed by CONTRACTOR as well as employees of NOGA. CONTRACTOR shall make annual expenditures for this purpose of no less than fifty thousand Dollars ($ 50,000) prior to CONTRACTOR's submission of the first Development Plan to the Management Committee for approval, and no less than one hundred thousand Dollars ($ 100,000) subsequent to the such submission. Such annual expenditures shall be in accordance with a training plan that shall be included as part of relevant Annual Work Programme and Budget and approved by the Management Committee. Such expenditures shall be classified as:

(A) Exploration Costs if they are made prior to CONTRACTOR's submission of the first Development Plan to the Management Committee for approval;

(B) Development Costs if they are made after CONTRACTOR's submission of the first Development Plan to the Management Committee for approval; and

(C) Operating Costs if they are made after the first Petroleum Production Commencement Date.

24.2 Transfer of Technology

CONTRACTOR shall apply Good International Petroleum Industry Practices in Petroleum Operations, including: exploration technology; development technology, including technology that can improve the economic yield or performance of Petroleum Reservoirs; and associated proprietary and/or patented technology. The

CONTRACTOR shall transfer such technology by way of an element of the respective training programmes pursuant to Article 24.1. Provided, however, that if any such proprietary or patented technology is restricted by a Third Party then CONTRACTOR shall, to the extent reasonably possible, attempt to obtain permission for the transfer of such restricted technology. The technology transferred under this Agreement shall remain the exclusive property of the owner; either the CONTRACTOR, one or more of its Affiliates or a Third Party; as applicable, and shall be subject to the confidentiality restrictions described in Article 26.2.

ARTICLE 25
LIABILITIES, INDEMNIFICATION AND INSURANCE

25.1 Liabilities and Indemnification

(A) Subject to Article 25.1(C), CONTRACTOR shall indemnify and hold NOGA, the Government, their Affiliates, its Affiliates, sub-contractors, and their respective management and personnel (the "NOGA Group") harmless from and against any and all injury, sickness, death, loss, action, claim, damage, cost or expense (including loss of or damage to equipment, property and materials), howsoever caused arising out of or related to Petroleum Operations conducted by or on behalf of CONTRACTOR, even if accidental, save and to the extent that such injury, sickness, death, loss, action, claim, damage, cost or expense has been caused by the negligence or wrongful act of any member(s) of the NOGA Group.

(B) NOGA shall indemnify and hold CONTRACTOR, its Affiliates, sub-contractors, and their respective management and personnel (the "CONTRACTOR Group") harmless from and against any and all such injury, sickness, death, loss, action, claim, damage, cost or expense (including loss of or damage to equipment, property and materials) to the extent caused by such negligence or wrongful act on the part of any member(s) of the NOGA Group, even if accidental, save and to the extent that such injury, sickness, death, loss, action, claim, damage, cost or expense has been caused by the negligence or wrongful act of any member(s) of the CONTRACTOR Group.

(C) NOGA shall indemnify and hold CONTRACTOR Group harmless from and against any and all liabilities, injury, sickness, death, loss, action, claim, damage, cost or expense (including loss of or damage to equipment, property, materials and any environmental pollution or other damage to the environment arising out of, caused by, or contributed to by Other Operations, even if accidental, save and to the extent that such injury, sickness, death, loss, action, claim, damage, cost or expense has been caused by the negligence or wrongful act of any member(s) of the CONTRACTOR Group. For these purposes, "**Other Operations**" means any and all Petroleum Operations or other activities carried out in the Contract Area by NOGA, BAPCO, the Kingdom of Bahrain and/or its agents, subcontractors or other representatives, including other

national or international oil companies operating pursuant to an agreement with the Kingdom of Bahrain or an entity authorized by the Government of the Kingdom of Bahrain, whenever undertaken.

25.2 Consequential losses

In no event shall NOGA or CONTRACTOR be liable to the other for any indirect or consequential loss or damage arising out of or related to this Agreement including but not limited to inability to produce Petroleum, lost production or loss of or delay in production of Petroleum, except in cases of Willful Misconduct.

25.3 Contractor's Insurance

Without prejudice to CONTRACTOR's liabilities as described in Article 25.1, CONTRACTOR shall, during the term of this Agreement, maintain and obtain insurance coverage for and in relation to Petroleum Operations for such amounts and against such risks as are prudently insured in accordance with Good International Petroleum Industry Practices, including but not limited to CONTRACTOR's indemnity obligations as are described in Article 25.1. CONTRACTOR shall, within ninety (90) days of the Effective Date, submit to the Management Committee for approval such a proposed insurance programme – inclusive of limits, coverage, deductibles and other terms thereof. CONTRACTOR shall, within sixty (60) days of approval of the insurance programme by the Management Committee, provide to the Management Committee certificates evidencing that the applicable coverage is in effect. CONTRACTOR shall also submit to the Management Committee for approval any proposed subsequent insurance programme not less than sixty (60) days prior to any renewal. CONTRACTOR shall provide to NOGA copies of applicable certificates within thirty (30) days of any request made by NOGA. Such insurance policies shall name NOGA and the Government as additional insureds (or as additional "loss payees"), shall waive subrogation against NOGA and the Government, and shall provide that they may not be cancelled except upon thirty (30) days prior notice to NOGA. CONTRACTOR shall actively pursue any claims against insurers. Any amount received by CONTRACTOR from such insurance shall be applied and accounted for in accordance with the Accounting Procedure. CONTRACTOR shall not self-insure or insure through Affiliates without the specific prior approval of NOGA. CONTRACTOR may use its normal worldwide insurance programmes and coverage to satisfy these insurance obligations only with the specific prior written approval of NOGA. Such insurance shall, without prejudice to the generality of the foregoing, cover:

(A) loss or damage to all installations, equipment and other assets for so long as they are used in or in connection with Petroleum Operations;

(B) loss, damage or injury caused by pollution in the course of or as a result of Petroleum Operations;

(C) loss of any property or damage or bodily injury suffered by any party in the course of or as a result of Petroleum Operations;

(D) any claim for which any member of the NOGA Group may be liable relating to the loss of property or damage or bodily injury suffered by any party in the course of or as a result of Petroleum Operations for which the Contractor is liable to indemnify the NOGA Group under Article 25.1;

(E) with respect to Petroleum Operations offshore, the cost of removing wrecks and cleaning up operations following any accident in the course of or as a result of Petroleum Operations; and

(F) loss of Petroleum that has been produced to the surface, nominating CONTRACTOR and NOGA as joint beneficiaries.

25.4 Sub-Contractor Insurance

The CONTRACTOR shall be responsible for its subcontractors obtaining and maintaining insurance as described Article 25.3, and discharging to NOGA the obligations described in Article 25.3, applied *mutatis mutandis* to such subcontractors.

ARTICLE 26
DATA, INFORMATION AND CONFIDENTIALITY

26.1 Data and Information

(A) CONTRACTOR shall record, in an original or reproducible form of good quality and on tape or other media (including electronic or computer records) where relevant, all geological, geophysical, petrophysical and engineering information and data relating to the Contract Area obtained by the CONTRACTOR in the course of conducting Petroleum Operations and shall deliver a copy of all such information and data, including the interpretation thereof and logs, tests and records of wells, and any other information obtained by the CONTRACTOR consistent with Good International Petroleum Industry Practices, to NOGA as soon as reasonably possible after the same has come into the possession of the CONTRACTOR.

(B) CONTRACTOR shall keep logs and records of the drilling, deepening, plugging or decommissioning of wells consistent with Good International Petroleum Industry Practices and containing particulars of:

(1) the strata through which the well was drilled;

(2) the casing, drill pipe, tubing and down-hole equipment run in the well and modifications and alterations thereof;

(3) Petroleum, water and valuable mineral resources encountered;

any other information consistent with Good International Petroleum Industry Practices.

(C) The information required by Articles 26.1(A) and 26.1(B) above shall be submitted to the NOGA in the form of well completion reports within ninety (90) days from completion of the well in question.

(D) With prior notice to NOGA, CONTRACTOR may if necessary remove from the Kingdom of Bahrain, for the purpose of laboratory examination or analysis, petrological specimens (including cores and cuttings) or samples of Petroleum found in the Contract Area and characteristic samples of the strata or water encountered in a well and seismic data on tape or other media. Upon request, the CONTRACTOR will provide the NOGA with copies or equivalent samples and specimens of the materials which the CONTRACTOR proposes to remove from the Kingdom of Bahrain.

(E) The CONTRACTOR shall supply to NOGA on a timely basis (or as otherwise specifically provided below):

(1) daily reports on drilling operations and weekly reports on field geophysical surveys as soon as they are available;

(2) within ten (10) days after the end of each Calendar Month, a report on the progress of Petroleum Operations during the preceding Calendar Month, covering:

(a) a description of the Petroleum Operations carried out and the factual information obtained including Petroleum production data from the Contract Area overall and on a well by well basis;

(b) a description of the Contract Area in which the CONTRACTOR has operated; and

(c) a map indicating the location of all wells and other Petroleum Operations;

(3) within three (3) months of the end of each Calendar Year, an annual report summarising the matters specified in Article 26.1(E)(2) above for the preceding Calendar Year;

(4) reports on completion of major elements of Petroleum Operations, inclusive of CONTRACTOR's interpretations of data obtained as result of Petroleum Operations, or unforeseen events, and

(5) other reports as may reasonably be requested by the Management Committee. Additionally the CONTRACTOR will inform the NOGA of all discoveries other than Petroleum, such as discoveries of non-Petroleum natural resources.

The daily and weekly reports required to be submitted to the NOGA pursuant to this Article 26.1 shall be submitted in the original language

of the reports and all other reports and records required to be submitted to the NOGA pursuant to this Article 26 shall be submitted in the English language.

(F) At the request of the NOGA, the CONTRACTOR shall keep and store on behalf of the NOGA and for the account of Petroleum Operations, such data related to Petroleum Operations as the NOGA may reasonably request to be kept and stored from time to time, for a period of up to three (3) years, and with respect to seismic tapes and data, up to five (5) years from the date on which such data was made available to the NOGA. The CONTRACTOR shall keep and store such data in a sound and prudent manner. The CONTRACTOR shall, in a timely manner after receiving a written request therefor from the NOGA, provide the NOGA with copies of seismic tapes and data kept and stored by the CONTRACTOR with the cost of reproduction being reimbursed as Petroleum Costs.

(G) Upon termination of this Agreement all data shall be delivered to the NOGA. Notwithstanding the termination, the NOGA may request the CONTRACTOR and the CONTRACTOR shall, for a period not exceeding one (1) year following termination of this Agreement, keep and store seismic tapes and data outside the Kingdom of Bahrain in a sound and prudent manner. During such period, the NOGA may request in writing and the CONTRACTOR shall provide, in a timely manner after receiving any such written request, copies of such seismic tapes and data. All costs associated with the keeping and storing of seismic tapes and data shall be for the account of the CONTRACTOR and the cost of copying shall be reimbursed by the NOGA to the CONTRACTOR at cost.

26.2 Confidentiality

(A) All data and other information developed, acquired, and/or otherwise obtained by the CONTRACTOR in relation to this Agreement (inclusive of CONTRACTOR's interpretation of data generated as result of Petroleum Operations and/or any other reports or documents prepared on the basis of such data or other information) shall become the property of the NOGA, subject to any exceptions that NOGA may give its prior written consent to. Subject to the provisions of this Article 26.2, however, the CONTRACTOR shall be free to use any such information in the performance of Petroleum Operations. This Agreement, as well as such information, is strictly confidential, and accordingly shall not be disclosed by either Party, except as otherwise specifically provided by this Agreement, without the prior written consent of the other Party (such consent not to be unreasonably withheld or delayed). Such consent shall not be required:

(1) in regard to information that has come into the public domain otherwise than by breach by any such Party of its confidentiality obligations under this Article 26.2;

(2) if, and only to the extent as, required by applicable law;

(3) if, and only to the extent as, required by the disclosure rules of an applicable stock exchange upon which the disclosing Party's shares are listed;

(4) if necessary to the extent reasonably required by dispute resolution proceedings under Article 32;

(5) if such disclosure is to:

(a) any Affiliate of the disclosing Party;

(b) attorneys and/ or consultants of the disclosing Party;

(c) banks or other financial institutions;

provided that the disclosing Party obtains a written agreement from the party to whom it wishes to make such disclosure that such party will abide by a confidentiality undertaking in terms consistent with and no less stringent than the terms of this Article 26.2. In all such circumstances, the disclosing Party shall hold the other Party harmless from any breach of the such confidentiality obligation. If an attorney is required to disclose the contents of this document under the applicable professional conduct rules of that attorney's regulator or bar association, he shall be deemed to have been required to do so by law;

(6) if disclosure is to a prospective bona fide assignee of all or a portion of CONTRACTOR's interest in this Agreement, provided that prior to making any such disclosure CONTRACTOR shall obtain a written undertaking of confidentiality from the intended recipient in terms consistent with and no less stringent than the terms of this Article 26.2;

(7) if disclosure is reasonably necessary to be made by NOGA, or CONTRACTOR, by way of implementation of this Agreement or in the course of Petroleum Operations to contractors or subcontractors, as applicable. Provided that prior to making any such disclosure the disclosing Party shall obtain a written undertaking of confidentiality from the intended recipient in terms consistent with and no less stringent than the terms of this Article 26.2.

(B) CONTRACTOR shall not sell any of the information described in Article 26.2(A) above.

(C) NOGA shall have the right to disclose to Third Parties any of the information described in Article 26.2(A) above which is associated with any portion of the Contract Area that has been relinquished by CONTRACTOR or which is associated with any portion of the Contract Area after expiry or early termination of this Agreement. NOGA shall also have the right to disclose to Third Parties any of the information described in Article 26.2(A) above to Third Parties in regard to unrelinquished portions of the Contract Area four (4) years after the date that such information has been generated or otherwise obtained by CONTRACTOR.

(D) The information described in Article 26.2(A) above shall remain the property of NOGA and must timely be returned to NOGA upon expiry or early termination or of this Agreement, or upon relinquishment of areas within the Contract Area, in regard to any such information that is associated with such relinquished area.

ARTICLE 27
RECORDS, REPORTS, ACCOUNTS AND AUDIT

27.1 Records, Accounts and Reports

CONTRACTOR shall be required to keep in the Kingdom of Bahrain clear and accurate accounts and records of all Petroleum Operations and Petroleum Costs, which shall at all reasonable times be available to the NOGA and/or NOGA's authorized representatives, upon request. Such accounts shall be kept in accordance with the Accounting Procedure. CONTRACTOR shall, within thirty (30) Business Days from receiving any request from NOGA, make available, in a meaningful form, any and all such information related to Petroleum Operations and Petroleum Costs as reasonably requested by the NOGA. The NOGA shall have the right at all reasonable times to inspect all records and documents kept by the CONTRACTOR hereunder.

27.2 Profit and Loss Statement, Balance Sheet, and Cash Flow Statement

The CONTRACTOR shall submit to the NOGA a profit and loss statement for each Calendar Year by March 31st of the following Calendar Year, to show the net profit or loss from the Petroleum Operations for such Calendar Year. The CONTRACTOR shall, concurrently, submit a year-end balance sheet and cash-flow statement for such Calendar Year to the NOGA.

27.3 Operations and Financial Reporting

The CONTRACTOR shall keep NOGA fully informed as to the progress and results of all Petroleum Operations, and shall give financial information concerning such operations concurrently with the technical information to be provided under Article 26.1.

27.4 Statement of Petroleum Costs

(A) The CONTRACTOR shall furnish to NOGA, within ten (10) Business Days of the expiry of each Calendar Month, a statement of Petroleum Costs showing the Petroleum Costs incurred by CONTRACTOR during such Calendar Month, which shall be prepared in accordance with the Accounting Procedure. NOGA shall review and shall approve the Petroleum Costs calculated in accordance with the Accounting Procedure in order to allow their inclusion by CONTRACTOR into Petroleum Cost Account and the quarterly statement of Petroleum Costs.

(B) Unless the Accounting Procedure specifically provides otherwise, costs that are not supported by an approved Work Programme and Budget cannot be entered in the Petroleum Cost Account without the approval of the Management Committee.

27.5 Other Statements

The CONTRACTOR shall furnish the NOGA with a Cost Control Report and a Cost Recovery and Profit Petroleum Report, each as defined, prepared and submitted in accordance with the Accounting Procedure.

27.6 NOGA's Audit Rights

So long as the statement of Petroleum Costs reflects a clear and accurate account and record of such costs which can be supported by the CONTRACTOR's records, and so long as such statements are prepared and supplied timely and in accordance with Article 26.1, each statement of Petroleum Costs shall conclusively be presumed to be true and correct and therefore final and approved for all purposes one (1) year following the expiry of the Calendar Year containing the Calendar Quarter to which such statement of Petroleum Costs refers, unless within such one (1) year period the NOGA makes an audit or otherwise, within the time limit specified in the Accounting Procedure, gives a written notice to the CONTRACTOR taking exception thereto and detailing the reasons therefor. In such case, the Parties shall meet within thirty (30) Business Days of the date of receipt of the NOGA's notice by the CONTRACTOR and shall endeavour to reach agreement and make any required adjustment. If no such agreement is reached within sixty (60) Business Days of the date of the Parties' first such meeting, then either Party may agree to have the matter mediated by a mutually accepted internationally recognised accounting firm as set out in the Accounting Procedure. If notwithstanding the above, the Parties cannot settle the matter as provided above, then either Party may initiate arbitration proceedings under Article 32.2.

ARTICLE 28
ASSIGNMENT

28.1 Assignment

No assignment, mortgage, pledge, charge, or other encumbrance shall be made by CONTRACTOR or by any party comprising CONTRACTOR of any of its rights and/or obligations under this Agreement other than in accordance with this Article 28.1. Any attempted assignment or encumbrance made in breach of the provisions of this Article 28.1 shall be null and void. The provisions of this Agreement shall inure to the benefit of and be binding upon the permitted assigns and successors in interest of the Parties.

(A) Subject to the requirements of this Article 28.1, any party comprising CONTRACTOR may, upon not less than ninety (90) days prior notice to NOGA, assign all or any undivided portion of its interest, rights and obligations under this Agreement to any of its Affiliates.

(B) Subject to the requirements of this Article 28.1, any party comprising CONTRACTOR may, with the prior written consent of NOGA (which consent shall not be unreasonably withheld, consistent with the criteria described in Article 28.1(C) below, and subject to NOGA's right of first refusal set forth in Article 28.1(L) below), assign all or any portion of its interest, rights and obligations under this Agreement to a non-Affiliate.

(C) It shall be a condition precedent to any assignment made pursuant to Articles 28.1(A) or 28.1(B) above that, unless otherwise expressly agreed to by NOGA in writing, the assignee shall:

(1) enter into a written agreement with NOGA, in a pre-approved form as attached hereto as Appendix I or in a form approved by NOGA's legal counsel and consistent with Good International Petroleum Industry Practices which shall provide that such assignee agrees to be bound by all of the terms and conditions of this Agreement;

(2) provide to NOGA the bank letter(s) of credit, and or guarantees required pursuant to Articles 6.1 and 6.2;

(3) have the technical and financial ability commensurate with the responsibilities and obligations that would be imposed on it under this Agreement; and

(4) not be an entity incorporated in a country, or controlled directly or indirectly by an entity which is incorporated in a country, with which the Government, for policy reasons, has restricted trade or business, or with which NOGA and/or the Government cannot otherwise legally do business.

(D) No assignment shall be permitted which would result in any party comprising the CONTRACTOR, either assignor or assignee, holding less than ten percent (10%) of the undivided interest, rights_and obligations of the CONTRACTOR under this Agreement, except where NOGA may, in special circumstances, so permit.

(E) Notwithstanding anything to the contrary, no assignment shall be permitted which would result in Occidental Petroleum Corporation and/or its Affiliates holding less than a fifty-one percent (51%) of the undivided interest, rights and obligations of the CONTRACTOR under this Agreement, except where NOGA may, in special circumstances, so permit.

(F) A change in the control of a party comprising CONTRACTOR, either directly or indirectly, shall be deemed an assignment of its undivided interest, rights and obligations under this Agreement requiring compliance with the terms of this Article 28.1. For this purpose, "control" shall have the same meaning as is provided for in Article 1.1(D). Accordingly, before a change in control of a party may be effected indirectly by virtue of a change in control of a parent, including but not limited to such Party's ultimate parent, the consent of NOGA must first be obtained (which shall not be unreasonably withheld, consistent with the criteria described in Article 28.1(C) above).

(G) A party comprising the CONTRACTOR may, with the prior consent of NOGA (which consent shall not be unreasonably withheld, consistent with the criteria described as follows in this Article 28.1(F)), mortgage, pledge, charge or otherwise encumber all or any undivided portion of its interest under this Agreement for the purposes of collateral for the financing of its obligations under this Agreement, provided that:

(1) such party shall remain liable for all its obligations relating to such interest;

(2) the encumbrance shall be without prejudice and shall be expressly subordinated to the rights of NOGA under this Agreement;

(3) the secured party shall agree in writing with NOGA that, in the event that the secured party or any other person claiming by, through or under the secured party shall seek to enforce the encumbrance or, directly or indirectly, effectively to exercise or control the exercise of any of the rights of CONTRACTOR under this Agreement (or any agreement or instrument entered into in connection herewith or therewith), the same shall be treated as a further assignment subject to the conditions of this Article 28.1, and the secured party shall be bound to comply, and to cause any such other person to comply, with the requirements of this Article 28.1;

(4) such party has given reasonable notice of such encumbrances and furnishes to NOGA a certified copy of the executed instrument(s) evidencing the encumbrances;

(5) the lender is a major international financial institution in good standing; and

(6) the lender is not an entity incorporated in a country, or controlled directly or indirectly by a entity which is incorporated in a country, with which the Government, for policy reasons, has restricted trade or business, and with which NOGA and/or the Government cannot otherwise legally do business.

(H) The applicable party constituting CONTRACTOR wishing to make an assignment hereunder, or to mortgage, pledge or otherwise encumber its rights and obligations under this Agreement, shall provide to NOGA by notice the pertinent documents and/or information as described in Article 28.1(C), or Article 28.1(F), as applicable, along with any other information that NOGA might reasonably require. If NOGA has not, within ninety (90) days following such notification to NOGA, notified such party of NOGA's decision, or any objection by NOGA, as applicable, such assignment or encumbrance shall be deemed to be approved, or not objected to, as applicable, by NOGA, provided that such information provided by the applicable party constituting CONTRACTOR is accurate and complete.

(I) In the event that any party comprising the CONTRACTOR assigns a portion of its undivided interest, rights and obligations under this Article 28.1, then such party and the applicable assignee shall thereafter be jointly and severally liable for the obligations of the CONTRACTOR under this Agreement, along with any other parties comprising the CONTRACTOR and the direct share of liability for the obligations of the CONTRACTOR (exclusive of the assignee) shall be reduced accordingly and in proportion to the percentage of the interest assigned. Notwithstanding, however, that all the parties comprising the CONTRACTOR (inclusive of the assignee) shall remain jointly and severally liable hereunder.

(J) NOGA shall be responsible to reimburse CONTRACTOR, without interest from the revenue from its share of production under this Agreement, any income, capital gains, transfer or related taxes, charges or fees (other than generally applicable administrative and/or service fees) in the Kingdom of Bahrain that are applicable to any assignment or encumbrance made under this Article 28.1.

(K) NOGA shall have the unrestricted right to assign its rights and obligations under this Agreement, in whole or in part, to any entity wholly-owned by the Government of the Kingdom of Bahrain, and

NOGA shall notify the CONTRACTOR of any such assignment in writing without delay.

(L) NOGA's Right of First Refusal.

(1) If any member of the CONTRACTOR wishes to make an assignment pursuant to Article 28.1(B), it shall give prior notice to NOGA, specifying therein the name and address of the proposed assignee and the terms, price and conditions of the proposed assignment (including, if it involves consideration other than cash or involves assets other than such member's participating interest share of its interest, rights and obligations under this Agreement).

(2) Within thirty (30) days of receipt of the notice referred to in Article 28.1(L)(1), NOGA shall notify the assigning member of the CONTRACTOR whether it elects to acquire such member's participating interest. In making such election, NOGA may choose to acquire such participating interest on its behalf or on behalf of any entity wholly-owned by the Government of the Kingdom of Bahrain. NOGA may not elect any other entity to acquire such participating interest.

(3) If NOGA elects not to acquire the assigning member's participating interest share of its interest, rights and obligations under this Agreement pursuant to Article 28.1(L)(2), the assigning member may assign it to the proposed assignee on terms no more favourable than those set forth in the notice provided in accordance with Article 28.1(L)(1), such assignment to be completed within a period of one hundred eighty (180) days (or such period as may be necessary to obtain requisite approval of any governmental authority, not to exceed a further one hundred eighty (180) days) from the date of the notice of the prospective assignment.

(4) Information regarding a proposed assignment provided to NOGA pursuant to Article 28.1(L) shall be treated as confidential and shall be used by NOGA for the sole purpose of evaluating whether to request assignment of such participating interest to it.

ARTICLE 29
TERMINATION

29.1 Termination by NOGA

Subject to Articles 29.7 and 29.8 below, NOGA may, if one of the following events of termination occur, terminate this Agreement:

(A) CONTRACTOR has knowingly submitted any false statement to NOGA in any manner which was a material consideration in the signing of this Agreement;

(B) CONTRACTOR has not provided to NOGA the documents, and/or the legal opinion, as required under Preamble (E) and (F);

(C) CONTRACTOR has been adjudged bankrupt by a competent court or enters into or scheme of composition with its creditors or takes advantage of any law for the benefit of debtors;

(D) CONTRACTOR has passed a resolution to apply to a competent court for liquidation unless the liquidation is for the purpose of amalgamation or internal reconstruction of which NOGA has been given prior notice and where NOGA has advised CONTRACTOR by notice that it is satisfied that CONTRACTOR's performance under this Agreement would not be adversely affected as a result and has given its approval of such amalgamation or internal reconstruction, which approval shall not be unreasonably withheld;

(E) CONTRACTOR has assigned any interest in this Agreement without the prior written consent of NOGA as is required under Article 28.1 above;

(F) CONTRACTOR has failed to make any monetary payment required by law to NOGA or to the Kingdom of Bahrain as required under this Agreement by the due date or within such further period after the due date as may thereafter have been specified by NOGA or by the Kingdom of Bahrain, as applicable;

(G) CONTRACTOR has failed to comply with any final determination or award made by an Expert or by arbitrators under Article 32;

(H) CONTRACTOR has committed a material breach of this Agreement; or

(I) if the events described in Article 28.1(C) or Article 28.1(D) have occurred in regard to a company which has given a financial security instrument under Article 6; or if such company has for any reason has failed to perform under such financial security instrument, as applicable.

29.2 CONTRACTOR's Obligations and Rights upon Termination by NOGA

(A) In the event of any termination as result of the occurrence of a termination event as described in Article 29.1 above CONTRACTOR shall have no further obligations or liabilities other than those accrued under this Agreement up to the time of such termination. Provided, however, without limitation, that such obligations on the part of CONTRACTOR shall be deemed:

(1) to include payment of any amounts under Article 5.2 associated with any unperformed elements of any applicable exploration work programme commitments described in Article 5.2;

(2) to include all obligations under the then applicable Annual Work Programme and Budget, which obligations shall, at NOGA's option, be fulfilled by CONTRACTOR either by performance of such obligations in full in accordance with their terms or by payment in Dollars to NOGA of any outstanding balance of unexpended amounts in the associated budget element of such Annual Work Programme and Budget;

(3) to include all obligations under Article 22.5;

(4) to include obligations as may be applicable under Article 4.7; and

(5) not to include any obligation (other than described in Article 29.2(B) above), to pay any budgetary amounts associated with, or to perform any unperformed elements of: (i) applicable assessment plans; (iii) applicable Appraisal Plans; or (iv) applicable Development Plans.

(B) In the event of any termination as result of the occurrence of a termination event as described in Article 29.1 above CONTRACTOR shall have no further rights against NOGA other than those accrued under this Agreement up to the time of such termination. Provided, however, that in the event of such a termination the CONTRACTOR shall relinquish the entire Contract Area and that such rights on the part of CONTRACTOR shall be deemed: (i) not to include rights to any share of production subsequent to such termination, regardless of whether CONTRACTOR had recovered its Petroleum Costs as of the date of termination; or (ii) any rights to assets brought into the Kingdom of Bahrain under this Agreement except for assets that were brought through customs with a temporary status.

29.3 NOGA's Obligations and Rights upon Termination by NOGA

Upon termination of this Agreement by NOGA pursuant to Article 29.2 above NOGA shall: (i) have no further obligations or liabilities to CONTRACTOR other

than those that may have accrued under this Agreement up to the time of such termination; (ii) have the rights against CONTRACTOR that may have accrued under this Agreement up to the time of such termination.

29.4 Termination by CONTRACTOR

Subject to Articles 29.7 and 29.8, CONTRACTOR shall have the right to terminate this Agreement if NOGA has committed a material breach of this Agreement or failed to comply with any final determination or award made by an Expert or by arbitrators under Article 32 below.

29.5 CONTRACTOR's Obligations and Rights upon Termination by CONTRACTOR

(A) In the event of any termination as result of the occurrence of a termination event as described in Article 29.4 above, CONTRACTOR shall have no further obligations or liabilities other than those accrued under this Agreement up to the time of such termination. Provided, however, that such obligations on the part of CONTRACTOR shall be deemed:

(1) to include all obligations under Article 22.5;

(2) to include obligations as may be applicable under Article 4.7;

(3) not to include payment of any amounts under Article 5.2 associated with any unperformed elements of any applicable exploration work programme commitments described in Article 5.2 unless CONTRACTOR was already in breach of the Agreement in that regard at the time of such termination and had not cured within the time provided under Article 29.7;

(4) not to include any obligations under the then applicable Annual Work Programme & Budget, unless CONTRACTOR was already in breach of the Agreement in that regard at the time of such termination and had not cured within the time provided under Article 29.7;

(5) not to include any obligation (other than described in Article 29), to pay any budgetary amounts associated with, or to perform any unperformed elements of: (i) applicable assessment plans; (iii) applicable Appraisal Plans; or (iv) applicable Development Plans.

(B) In the event of any termination as result of the occurrence of a termination event as described in Article 29.4 above, CONTRACTOR shall have no further rights against NOGA other than those accrued under this Agreement up to the time of such termination. Provided, however, that in the event of such a termination the CONTRACTOR

shall relinquish the entire Contract Area and that such rights on the part of CONTRACTOR shall be deemed: (i) not to include rights to any share of production subsequent to such termination, regardless of whether CONTRACTOR had recovered its Petroleum Costs as of the date of termination; or (ii) any rights to assets brought into the Kingdom of Bahrain under this Agreement except for assets that were brought through customs with a temporary status.

29.6 NOGA's Obligations and Rights upon Termination by CONTRACTOR

Upon termination of this Agreement by CONTRACTOR pursuant to Article 29.4 above NOGA shall: (i) have no further obligations or liabilities to CONTRACTOR other than those that may have accrued under this Agreement up to the time of such termination; (ii) have the rights against CONTRACTOR that may have accrued under this Agreement up to the time of such termination.

29.7 Right to Cure and Notice of Termination

(A) If the breach (as per Article 29.1 or Article 29.4, as applicable) is not reasonably capable of being cured then the non-breaching Party may immediately give a notice of termination to the breaching Party.

(B) If the breach is reasonably capable of being cured then the non-breaching Party shall as soon as reasonably possible after becoming aware of such breach give the breaching Party a ninety (90) day notice to cure specifying the applicable event of termination as per Article 29.1, or Article 29.4, as applicable. If a breaching Party, either: (i) cures the breach within such ninety (90) day notice period; or (ii) does promptly and diligently commence an appropriate cure, in accordance with Good International Petroleum Industry Practices, as soon as reasonably possible subsequent to receiving such notice to cure, and has continued diligently to implement such cure up to the end of such ninety (90) day period; then the non-breaching Party shall have no right to terminate this Agreement. If, however, the breaching Party either: (i) fails to cure the breach within such ninety (90) day notice period; or (ii) does not promptly and diligently commence an appropriate cure, in accordance with Good International Petroleum Industry Practices, as soon as reasonably possible subsequent to receiving such notice to cure, and/or has not continued diligently to implement such cure up to the end of such ninety (90) day period; then the non-breaching Party shall have the right to terminate this Agreement by giving a notice of termination to the breaching Party. Such termination shall be effective upon issuance of said notice.

For the avoidance of doubt, the failure on the part of CONTRACTOR to fulfil the Minimum Work Programme at the end of either Exploration Phase is not subject to being remedied under this Article 29.7.

29.8 Option to Terminate Subject to Confirmation by Arbitration

If a Party has given the other Party a notice of termination under Article 29, or if such Party has given the other Party a notice to cure under Article 29.7, but is of the opinion that both an event of termination, as described in Article 29.1 or Article 29.4, as applicable, has occurred, and that the other Party has failed to cure, or to commence to cure, as provided in Article 29.7, then such Party may elect between:

(A) termination effective upon notice as described in Article 29.7; or

(B) termination subject to confirmation as result of arbitration of the issues (i) whether the applicable termination event did in fact occur; and/or (ii) whether cure was in fact not performed, or commenced, as applicable, in accordance with Article 29.7; in such a case the term of this Agreement will be tolled, including but not limited to any applicable Exploration Phase, for the period of time between the initiation of arbitration under Article 29.7 and either: (i) the issuance of any associated arbitral award; or (ii) the agreed upon date of settlement; as may be applicable.

29.9 Termination as Result of Relinquishment

Subject to CONTRACTOR having the same obligations and rights as it would under Article 29.2, CONTRACTOR shall have the right to terminate this Agreement:

(A) with respect to any Development Area in which Petroleum is being produced, or that prior thereto had produced Petroleum, upon giving at least one hundred and eighty (180) days notice of its intention to do so; and

(B) with respect to any part of the Contract Area, upon giving ninety (90) days notice of its intention to do so.

29.10 Termination in the Case of Extended Force Majeure

Subject to CONTRACTOR having the same obligations and rights as it would under Article 29.5 CONTRACTOR shall have the right to terminate this Agreement in the event that Force Majeure, pursuant to Article 30, prevents the CONTRACTOR from performing under this Agreement for a period of more than two (2) years.

29.11 Termination by Agreement of the Parties

This Agreement may be terminated by express agreement of the Parties.

ARTICLE 30
FORCE MAJEURE

30.1 Definition of "Force Majeure"

"Force Majeure" means any event or combination of events not reasonably within the control of the affected Party, not including (without limitation): (i) the unavailability of funds; (ii) the inability to provide security; (ii) the unavailability of seismic crews or drilling rigs; and/or (iii) changes in market conditions or financial hardship; which has prevented the performance, or delayed the performance, of the affected Party under this Agreement, or prevented (or delayed) the affected Party from exercising its rights under this Agreement; which was unforeseeable, or which, if foreseeable, could not have been reasonably provided for in a way that would have permitted the affected Party to perform, and/or to exercise its rights; including but not limited to the events set out below:

(A) explosions, earthquake, Tsunami, flood, fire, storm, epidemic and any other natural physical disaster or natural calamities;

(B) war (declared or undeclared), act of war, invasion, hostilities, embargo, blockage or other enemy action due to war;

(C) revolution, rebellion, civil commotion, riot, insurrection, terrorist acts or the threat of terrorist acts, seizure or act of sabotage;

(D) strike, lockout or other labour or industrial disturbance;

(E) closing or unavailability of harbours, ports or other facilities required for the transport or export of Crude Oil or Natural Gas;

30.2 Notice Requirements and Duty to Mitigate

In the event of Force Majeure, the affected Party shall give prompt written notice to the other Party of the event causing the delay or prevention stating the date, extent, likely duration and cause thereof, and shall use all reasonable endeavours to mitigate and overcome the effect of such Force Majeure, or eliminate the cause thereof, as may be applicable, as soon as reasonably possible. The affected Party shall also promptly notify the other Party as soon as the Force Majeure event has been removed and no longer prevents it from discharging the performance obligations which have been suspended pursuant to Article 30.3 below, and shall thereafter resume compliance with such obligations as soon as possible.

30.3 Consequence of Force Majeure - Suspension of Obligations

Save with regard to the payment of any monies due under this Agreement, if and to the extent that the performance of any Party to this Agreement is delayed or prevented due to Force Majeure, the obligations of the affected Party shall be suspended and neither Party shall be liable to the other Party in respect of any such failure or delay, provided that the affected Party shall have, in accordance with Article 30.2 above, used all reasonable endeavours to mitigate and overcome the

effect of such Force Majeure, or to eliminate the cause thereof, as may be applicable, as soon as reasonably possible.

30.4 Consequences of Force Majeure – Tolling of term of Agreement

If and to the extent that as a result of Force Majeure the performance by a Party is delayed or prevented a Party is prevented from exercising any rights or performing any obligations under this Agreement due to Force Majeure, then: (i) the period of such delay or prevention; (ii) the period which may be necessary for the restoration of any damage caused by the event of Force Majeure; and (iii) such period as may be reasonably necessary for recommencing the work; shall be added to the time periods set forth in respect of the relevant obligations under this Agreement, where the time for the performance of the obligations affected thereby and for performance of any obligation or the exercise of any right dependent thereon, and the term of any Exploration Phase of the Exploration Period or this Agreement, shall be extended for the period of Force Majeure, or by such other period as may be agreed by the Parties, including but not limited to the G & G Study, First Exploration Phase, the Second Exploration Phase and the term for any Appraisal Plan or Development Area.

30.5 Burden of Proof on Party Claiming Force Majeure

The Party asserting the claim of Force Majeure shall have the burden of proving that the circumstances constitute valid grounds for a claim of Force Majeure in accordance with Article 30.1, and that such Party has, in accordance with Article 30.3, used all reasonable endeavours to mitigate and overcome the effect of such Force Majeure, or to eliminate the cause thereof, as may be applicable, as soon as reasonably possible.

ARTICLE 31
GOVERNING LAW

31.1 Governing Law

(A) This Agreement shall be governed by, construed and interpreted in accordance with the substantive laws of the Kingdom of Bahrain, and any arbitral tribunal constituted pursuant to Article 32.2 below shall apply the substantive laws of the Kingdom of Bahrain. However, if and to the extent that there is any absence of provisions in such laws to determine an issue arising hereunder, such issue shall be determined in accordance with such laws of England and Wales as may be applicable, and with reference to Good International Petroleum Industry Practices.

(B) The Parties, their Affiliates, subcontractors, and their respective servants shall, while in the Kingdom of Bahrain, be subject to the laws, regulations, and decrees as may be in force from time to time in the Kingdom of Bahrain.

ARTICLE 32
DISPUTE RESOLUTION

32.1 Expert Determination

Disputes over matters that, by the terms of this Agreement, the Parties have agreed to refer to a sole Expert for determination may be referred to such a sole Expert by any Party that has determined that such a dispute was not settled amicably. The Parties may also agree in writing to refer any other technical matter to such Expert determination. Such Expert shall be an independent and impartial person of international standing with relevant qualifications and experience. In the event that the Parties may not agree upon such an Expert within thirty (30) days notice by either Party, such Expert shall be appointed by the I.C.C. Centre for Expert Appointment in Paris. The decision of such sole Expert shall be final and binding upon the Parties and shall not be subject to arbitration. The joint costs of Expert determination, inclusive of the fees and expenses of an Expert appointed hereunder, shall be borne equally by each Party, and each Party shall be solely responsible for its own costs in conjunction with Expert determination.

32.2 International Arbitration

(A) The Parties shall in good faith and using all reasonable efforts in the spirit of cooperation attempt to settle amicably any dispute, controversy or claim arising out of or in relation to or in connection with this Agreement or the operations carried out under this Agreement, including without limitation any dispute as to the existence, construction, validity, interpretation, enforceability or breach of this Agreement.

(B) NOGA, CONTRACTOR and each party constituting CONTRACTOR hereto hereby consent to submit any dispute, controversy or claim arising out of or in relation to or in connection with this Agreement or the operations carried out under this Agreement, including without limitation any dispute as to the existence, construction, validity, interpretation, enforceability or breach of this Agreement, to exclusive and final settlement by binding arbitration in accordance with the terms below.

(C) Any arbitration proceeding pursuant to this Agreement shall be conducted in accordance with the UNCITRAL Arbitration Rules in effect on the date on which the proceeding is instituted. Provided, however, that this arbitration shall be conducted in English, and that any Party may make an application to any court having jurisdiction for enforcement of any award (including any award granting interlocutory relief) against any Party and for the obtaining of any evidence (whether by discovery of documents, interrogatories, affidavits or testimony of witnesses) which the arbitrators direct shall be admitted in the arbitral proceedings.

(D) Any arbitral tribunal constituted pursuant to this agreement shall consist of three (3) arbitrators, one (1) appointed by each Party within thirty (30)

days of the issuance of notice to arbitrate pursuant to UNCITRAL Arbitration Rules (each of which shall be independent and shall be otherwise in compliance with the UNCITRAL Rules), and an arbitrator, who shall be President of the tribunal, appointed by the two (2) arbitrators so selected, within thirty (30) days after the appointment of the second arbitrator. All arbitrators to be appointed shall be of a nationality different from that of any of the Parties to the dispute.

(E) The arbitration shall be conducted in London, United Kingdom and shall apply the governing law as set forth in Article 31.1.

(F) Each Party shall have the right to seek interim measures, such as injunctions, from any court of competent jurisdiction in order to preserve the rights of such Party pending the arbitral proceedings.

(G) To the extent permitted by applicable law, or rules of an applicable stock exchange, the Parties shall maintain the confidentiality of any Expert determination and/or arbitral proceedings, and the results thereof.

ARTICLE 33
OFFICE IN BAHRAIN

Within three (3) months from the Effective Date, the company acting as operator on behalf of the CONTRACTOR, or the CONTRACTOR itself, as the case may be, shall open an office in the Kingdom of Bahrain, in the charge of a person empowered to receive any notices duly given under the provisions of Article 34. Upon CONTRACTOR's request, NOGA shall (at the CONTRACTOR's sole cost) assist the CONTRACTOR in opening such an office, and with obtaining the documents needed for the purposes of registration thereof.

ARTICLE 34
NOTICES

34.1 Notices

(A) All notices required to be given under the Agreement shall be written in the English language, and delivered by courier, sent by registered mail (postage prepaid), or sent by facsimile to the relevant addresses of the Parties specified below in Article 34.1(B). Notices received during business hours on working days are deemed to be received upon receipt. Notices received outside of business hours are deemed to be received on the next working day. The addressee of any notice given hereunder shall, immediately upon receipt thereof, acknowledge such receipt by facsimile, whenever requested to do so by the sender.

(B) All notices hereunder, as well as any studies, reports, documents and communications provided by the CONTRACTOR to NOGA or vice

versa shall be delivered at, or sent to, the following addresses of the Parties:

If to NOGA:

National Oil and Gas Authority
Building 308 , Road 1910
Hoora 319 - Kingdom of Bahrain
P.O. Box 1435
Telephone: + 973 17291387
Facsimile: + 973 17292293

Attention: H.E. The Minister

If to the CONTRACTOR:

Occidental of Bahrain (Offshore), LLC
Level 41, West Harbour Tower
Bahrain Financial Harbour
King Faisal Highway

PO Box 3187
Manama, Kingdom of Bahrain
Office: +973 1750 2879
Mobile Tel: +973 39 908764
Fax: +973 1750 2979

Attention: Vice President, Worldwide Exploration

or to such other address as a Party may from time to time specify by notice to the other Party.

ARTICLE 35
MISCELLANEOUS

35.1 Entire Agreement

This Agreement supersedes and replaces any previous agreement or understanding between the Parties, whether oral or written, on the subject matter hereof, prior to the execution date of this Agreement.

35.2 Amendment

This Agreement shall not be amended, modified, varied or supplemented in any respect except by an instrument in writing signed by all the Parties, which shall state the date upon which the amendment or modification shall become effective. Notwithstanding the foregoing, the CONTRACTOR may request certain modifications to the work programmes set forth in Article 5 to facilitate the performance of this Agreement. NOGA shall have the discretion whether to grant such requests. If any such request is granted by NOGA, any amendments to this Agreement necessary therefrom shall be on terms and conditions to be mutually agreed in writing between the Parties.

35.3 Waiver

No Party shall be deemed to have waived, released or otherwise modified any of its rights hereunder unless such Party has expressly indicated its intention to do so in a written instrument duly signed by such Party, provided further that any such instrument shall relate only to such matter to which it expressly refers, and therefore shall not apply to any subsequent or other matter.

35.4 Reference to Laws and Regulations

Reference to any law or regulation includes a reference to that law or regulation as from time to time may be amended, extended or re-enacted.

35.5 Language of Documents

Any and all documents required under or resulting from or connected with or necessary to implement this Agreement, including but not limited to reports, accounting books and records, and plans, shall all be prepared and delivered in the English language.

35.6 Measurement of Time

In this Agreement all measurements of time shall be fixed and computed pursuant to the Gregorian Calendar.

35.7 Conflict of Interest

Each Party shall be responsible that no director, employee or agent of a Party or its Affiliates, subcontractors, or vendors shall give to or receive from any director, employee or agent of the other Party or its Affiliates any commission, fee, rebate or any gift or entertainment of significant cost or value in connection with this Agreement, or enter into any business arrangement with any director, employee or agent of such other Party or its Affiliates other than as a representative of such Party or its Affiliates, without prior written notification thereof to such other Party. Each Party shall promptly notify the other Party of any violation of this Article 35.7 and any consideration received as a result of such violation shall be paid over or credited to such other Party. Any representative(s) authorized by a Party may audit any and all records of the other Party and any subcontractor or vendor for the sole purpose of determining whether there has been compliance with this Article 35.7.

35.8 Joint Operating Agreement and Operator

In the event that at any time there is more than one party comprising CONTRACTOR, such parties comprising CONTRACTOR shall submit to the Management Committee, for information only, the joint operating agreement describing their relationship. Such parties shall also submit to the Management Committee for approval the initial operator, as well as any change of the initial operator under such joint operating agreement, and the Management Committee shall not unreasonably withhold such approval.

The initial operator as of the date of signing this Agreement shall be the CONTRACTOR or its Affiliate. There shall in no event be more than one party acting as operator under this Agreement.

35.9 Conflict Between Body of Agreement and Appendices

In the event of any conflict between any provisions in the body of this Agreement and any provision in the Appendices, the provision in this main body shall prevail.

35.10 Warranty of Validity

Each Party represents and warrants to the other Party that this Agreement and any document delivered under or pursuant to this Agreement has been duly and validly authorized, signed and delivered by such Party, and therefore constitutes a valid, effective and binding obligation of such Party, and is enforceable in accordance with the terms and conditions herein contained. Provided, however, that this Agreement as executed by the Parties shall not be effective until it has received such necessary approvals, authorizations and ratifications as may be necessary from the Kingdom of Bahrain and its associated entities in connection with this Agreement, including ratification as may be required under Articles 37 and/or 117(a) of the Constitution of the Kingdom of Bahrain. Upon receipt of such approvals, authorizations and ratifications, NOGA shall promptly notify the CONTRACTOR of the Effective Date of this Agreement. If despite its best efforts NOGA shall be unable to obtain the necessary approvals, authorizations and ratifications as may be necessary from the Kingdom of Bahrain and its associated entities, then this Agreement shall be deemed null and void and neither party shall have any claim against the other based on this or any other agreement, representation or other grounds of whatsoever nature.

**** Rest of Page Intentionally Blank ****

IN WITNESS WHEREOF the Parties have executed this Agreement the day and year first above written.

KINGDOM OF BAHRAIN
NATIONAL OIL & GAS AUTHORITY

_____

Name:
Title:

OCCIDENTAL OF BAHRAIN (OFFSHORE), LLC

_____

Name:
Title:

APPENDICES

APPENDICES

APPENDIX A	MAP OF THE CONTRACT AREA
APPENDIX B	CONTRACT AREA DESCRIPTION AND COORDINATES
APPENDIX C	ACCOUNTING PROCEDURE
APPENDIX D	PROCEDURE FOR EXPERT DETERMINATION
APPENDIX E	FORMAT FOR ANNUAL BUDGET AND ANNUAL PETROLEUM COST STATEMENT
APPENDIX F	FORM OF PARENT COMPANY PERFORMANCE GUARANTEE
APPENDIX G	ENVIRONMENTAL STANDARDS AND PRACTICES AND SAFETY GUIDELINES
APPENDIX H	FORM OF ASSIGNMENT NOTICE

APPENDIX A

Map of the Contract Area

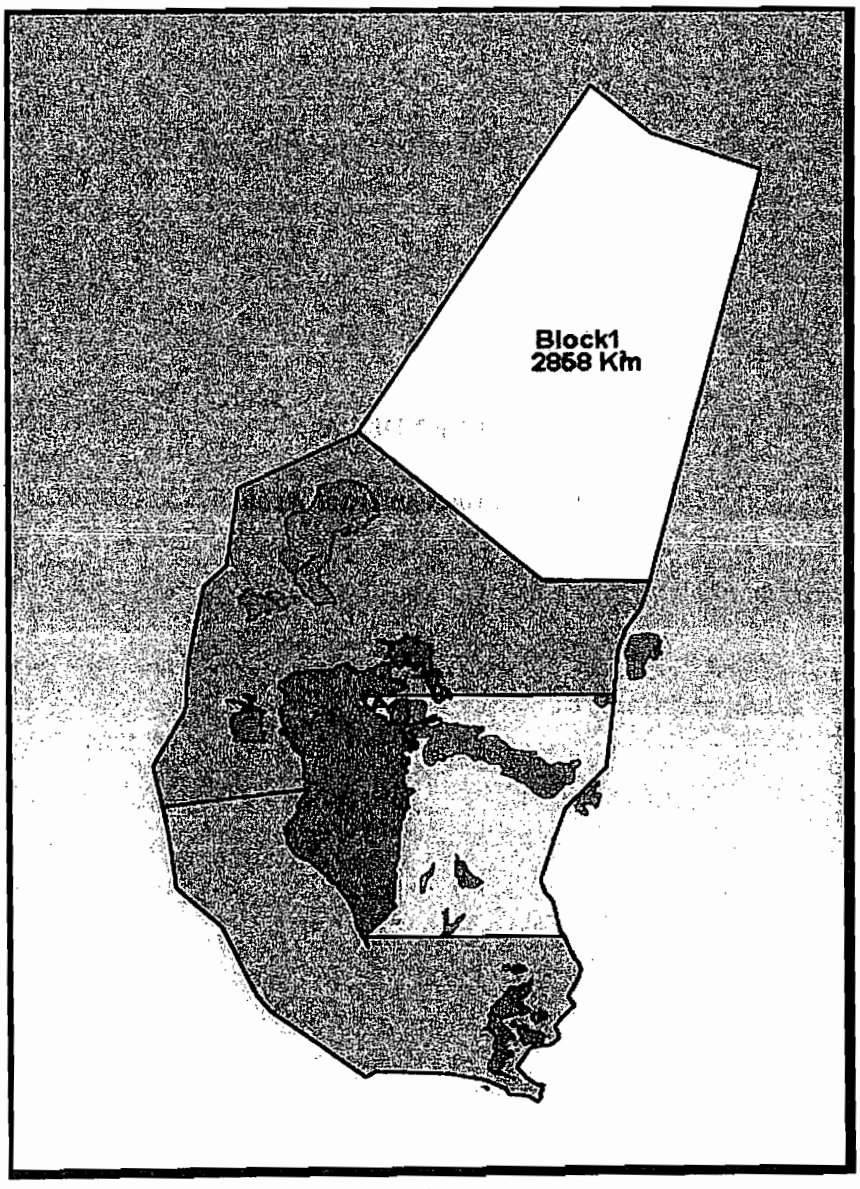
Block1
2858 Km

APPENDIX B

CONTRACT AREA DESCRIPTION AND COORDINATES

CONTRACT AREA DESCRIPTION & CO-ORDINATES

For Converting the Geographic Coordinates into UTM, the following Reference Coordinate System to be used:

Datum	:	**AIN el ADB 1970, Bahrain Island**
Ellipsoid	:	**INT24**
Central Meridian	:	**51 degrees**
Projection	:	**UTM Zone 39 Northern Hemisphere**

Block 1

Block-1 comprises **2858 sq. km**. and is situated **North of Bahrain Island** and is bounded by the lines joining the points listed hereunder:

Latitude (Deg-Min-Sec)	Longitude (Deg-Min-Sec)
26 22 44.250	50 58 07.000
26 26 11.000	50 59 12.000
26 43 58.000	51 03 16.000
27 02 00.000	51 07 11.000
27 02 35.000	51 07 30.000
27 06 10.000	50 58 10.002
27 10 52.000	50 53 03.000
26 59 30.000	50 46 24.000
26 37 15.000	50 33 24.000
26 22 45.000	50 48 56.000

APPENDIX C

ACCOUNTING PROCEDURE

ACCOUNTING PROCEDURE

The purpose of this Accounting Procedure is to establish a fair and equitable method for determining charges and credits to the Operating Account, and to provide a method for controlling expenditure against approved budgets.

SECTION 1 – GENERAL PROVISIONS

A. DEFINITIONS

The definitions set forth in Article 1 of the Agreement shall apply equally whenever used in this Accounting Procedure. In addition, the following definitions shall also apply whenever any of the words and expressions described below (whether in the singular or in the plural), are used in the Accounting Procedure.

"**Accrual Basis**" shall have the meaning assigned to it in this Section 1(B).

"**Commercial Rate of Exchange**" shall mean:

(a) whenever the two currencies concerned are both other than the currency of the arithmetic average rate of buying and selling shall be as certified by the National Westminster Bank Plc. (or any other first class international bank mutually agreed by the Parties) in respect of telegraphic transfers for the currencies in question quoted by the bank at 10:30 AM London time; and

(b) whenever the two currencies concerned include currency of the rate of exchange shall be the rate at which such currency was purchased by the CONTRACTOR.

"**Cost Control Report**" shall have the meaning assigned to it in Section 1(C)(2).

"**Cost Recovery and Profit Petroleum Report**" shall have the meaning assigned to it in Section 1(C)(3).

"**Expenditure Account**" shall mean the account or set of accounts maintained by the CONTRACTOR pursuant to Section 1(B) to record those legitimate expenditures incurred pursuant to the Annual Work Program and Budget which nonetheless do not qualify as Petroleum Costs, and hence qualify as "**Expenditures**".

"**Material**" shall mean any property, equipment, materials, machinery, articles and supplies whatever, acquired or held for us in or with respect to the Petroleum Operations hereunder.

"**Operating Account**" shall mean the account or set of accounts maintained by the CONTRACTOR pursuant to Section 1(B) to record the Petroleum Costs incurred and revenues obtained in connection with the Petroleum Operations hereunder.

"**Technical Services**" shall have the meaning assigned to it in Section 3(E).

Any reference to an "**Article**" shall be deemed to be a reference to an Article in the main body of the Agreement; and any reference to a "**Section**" shall be deemed to be a reference to a section in this Accounting Procedure;

B. OPERATING ACCOUNT, EXPENDITURE ACCOUNT AND CURRENCY

(1) The CONTRACTOR's Obligation to Establish and Maintain Records

The CONTRACTOR shall open and maintain, in accordance with generally accepted and recognized international accounting principles consistent with the prevailing good and recognized practices, all such accounting books and records as may be necessary to record in reasonable detail Expenditures, and on a Commercial Discovery specific basis, the Petroleum Costs incurred and the revenues obtained by CONTRACTOR. The CONTRACTOR's accounts shall be maintained in the English language.

(2) Accrual Basis

The CONTRACTOR's accounts shall at all times, unless otherwise specified hereunder, be maintained on an Accrual Basis. "Accrual Basis" means that basis of accounting under which revenue, costs and expenses are regarded as applicable to the period in which they are earned or incurred, regardless of when they are actually received or paid.

(3) Availability for Inspection By NOGA

The CONTRACTOR shall, at all time, make available for inspection by NOGA or its authorized representatives all of its accounts and records in accordance with Article 27.

(4) Currency Exchange

The CONTRACTOR's accounts and records, including without limitation those relating to the statements of Petroleum Costs and statements of Expenditures referred to in Article 10, shall be kept in U.S. Dollars. Conversions of currency shall be recorded at the rate actually obtained for the relevant conversion. The CONTRACTOR shall maintain a complete record of all exchange rates used in translating any non-Dollars Expenditure into Dollars. Gains or losses, if any, realized by the CONTRACTOR from the exchange of currency required for Petroleum Operations shall be credited or charged, as the case may be, to the Operating Account.

(5) Rounding and Calculations

All calculations shall be extended to four (4) decimal places, with the final results rounded to two (2) decimal places in case of currency and zero (0) decimal places in case of quantity. While rounding, if the figure to the right of the decimal place to be rounded is from one to four (1-4), it should be treated as zero (0), and five (5) and above rounded up by one (1).

C. STATEMENTS

(1) The CONTRACTOR shall submit to NOGA a profit and loss statement, balance sheet and cashflow statement for each calendar year and statements of Petroleum Costs, with appropriate classification and breakdown as outlined in Appendix E, with respect to each Calendar Quarter, under and in accordance with the provisions of Article 10.

(2) The CONTRACTOR will provide NOGA with a report within thirty (30) Business Days of the end of each Calendar Quarter ("**Cost Control Report**"), which shall include the following information for each approved Annual Work Programme and Budget:

(a) each approved budget item;

(b) cumulative expenditure to date for each budget item;

(c) forecast of future expenditure to complete the Annual Work Programme and Budget; and

(d) total Petroleum Costs anticipated to be incurred against the approved Annual Work Programme and Budget.

(3) The CONTRACTOR provide to NOGA within thirty (30) Business Days of the expiry of each Calendar Quarter with a report ("**Cost Recovery and Profit Petroleum Report**") which shall include the following information on a Commercial Discovery specific basis where appropriate:

(a) unrecovered Petroleum Costs at the beginning of the Calendar Quarter;

(b) Petroleum Costs incurred during the Calendar Quarter;

(c) Expenditures incurred during the Calendar Quarter;

(d) the value and volume of Costs Recovery Petroleum lifted by the CONTRACTOR during the Calendar Quarter;

(e) unrecovered Petroleum Costs carried forward for recovery in succeeding Calendar Quarters;

(f) the value and volume of Petroleum produced and used in Petroleum Operations, available for lifting and actually lifted by the CONTRACTOR and NOGA at the end of the Calendar Quarter; and

(g) Profit Petroleum allocated to the CONTRACTOR and NOGA during the Calendar Quarter.

(4) The CONTRACTOR shall prepare and submit to NOGA the closing estimates of the approved Annual Work Programme and Budget, at least thirty (30) Business Days before the end of the fiscal year under consideration. Such estimates shall specify any part of the Work Programme not executed, if any, which is to be carried forward to the following Calendar Year.

D. CORRECTNESS OF STATEMENTS

(1) So long as the statement of Petroleum Costs and Expenditures reflects a clear and accurate account and record of such costs, which can be supported by the CONTRACTOR's records, and so long as such statements are prepared and supplied timely in accordance with Article 10, each such statement shall be conclusively presumed to be true and correct, subject to NOGA's right to audit pursuant to Section 1(E), below.

(2) For the avoidance of doubt, with regard to providing the CONTRACTOR's accounts for Expenditures in accordance with the procedures of this Appendix C, nothing shall prevent CONTRACTOR from subsequently submitting such Expenditure to the Management Committee for characterization as reimbursable Petroleum Costs if CONTRACTOR subsequently decides that such approved Expenditures have directly contributed to the declaration of a Commercial Discovery. Upon approval by the Management Committee, such Petroleum Costs shall be recovered and shall bear compound interest as stated in Article 13.4.

E. AUDIT

(1) Upon giving a thirty (30) day advance written notice to the CONTRACTOR, NOGA shall have the right to audit, at NOGA's own cost and expense, the CONTRACTOR's accounting books, records and files for any Calendar Quarter, until one (1) year after the expiry of the Calendar Year within which the relevant Calendar Quarter shall fall.

(2) NOGA shall make every reasonable effort to conduct its audits in a manner which will result in minimum of inconvenience to the CONTRACTOR. CONTRACTOR shall

make every effort to cooperate with the Ministry, and shall provide NOGA's representatives with reasonable facilities and assistance.

(3) Within thirty (30) days from the date of conclusion of its audit, NOGA shall give to the CONTRACTOR a detailed written notice, specifying all observations and/or claims arising from such audit and the reasons therefore.

(4) The Parties shall meet within thirty (30) days from the date of receipt by the CONTRACTOR of the notice referred to in Section 1(E)(3), and shall endeavour to reach a mutually satisfactory agreement and to settle the matter by making any required adjustments. If no such agreement is reached within sixty (60) days from the date of the Parties' first meeting, then the Parties may agree to have the matter settled within a further period of thirty (30) days by a mutually accepted internationally recognized accounting firm (which shall be of a different nationality of that the Parties hereof) and the decision of such accounting firm shall be final and binding on the Parties. If the Parties cannot settle the matter as stated above, either party may at any time thereafter refer the matter for settlement pursuant to Appendix D. In the event the Expert determination sustains any of NOGA's objections to the account, the Operating Account (or Expenditure Account, if relevant) shall be adjusted accordingly.

(5) All information obtained by any Party under the provisions of this Accounting Procedure shall be confidential, and accordingly shall be subject to the provisions of Article 26.2.

(6) Notwithstanding that the said period of one (1) year referred to in Section 1(E)(1) may have expired, if evidence exists that the CONTRACTOR has been guilty of fraud or Willful Misconduct, NOGA shall have the right to conduct further audits in respect of any earlier period.

(7) Without derogating from any provision within any law in force that requires a longer retention period ,all accounting records, returns, books and accounts relating to Petroleum Operations shall be maintained by the CONTRACTOR for a minimum of five (5) years following the end of the Calendar Year to which they relate or, in the case where NOGA alleges fraud or Willful Misconduct, the later of: (a) a minimum of five (5) years following the end of the Calendar year to which they relate; and (b) a minimum of one (1) year after resolution of the objections to the accounts made in respect of such fraud or Willful Misconduct.

F. LIMITATIONS FOR NON-BUDGETED ITEMS

NOGA may authorise the CONTRACTOR to make expenditures for any items of work not included in the Annual Work Programme and Budget at the recommendation of the Management Committee.

G. PREVALENCE OF THE AGREEMENT

In the event of any inconsistency or conflict between any provision of this Accounting Procedure and the Articles of the Agreement, the Articles shall always prevail.

H. REVISION OF THIS ACCOUNTING PROCEDURE

By mutual agreement between NOGA and the CONTRACTOR this Accounting Procedure may be revised from time to time.

SECTION 2 – PETROLEUM OPERATIONS CHARGES

Subject to the provisions of this Agreement and of this Accounting Procedure, the CONTRACTOR shall charge the Operating Account with all Petroleum Costs and the Expenditure Account with all Expenditures (but no item shall be charged more than once), which shall include but shall not be limited to the following items:

A. LABOUR

(1) The salaries, wages and related costs of:

(i) employees of the CONTRACTOR,

(ii) employees of the CONTRACTOR's Affiliates and/or entities comprising the CONTRACTOR temporarily or permanently assigned in the Kingdom of Bahrain; and

(iii) employees of the CONTRACTOR's Affiliates and/or entities comprising the CONTRACTOR outside the Kingdom of Bahrain temporarily and directly engaged in Petroleum Operations

shall be chargeable to the Operating Account.

(2) Costs for salaries, wages and related costs may be charged to the Operating Account on an actual basis or at a rate based upon the average cost in accordance with the CONTRACTOR's usual practice.

(3) Reasonable expenses (including related travel costs) of those employees whose salaries, wages and related costs are chargeable to the Operating Account or for which expenses the employees are reimbursed under the usual practice of the CONTRACTOR shall be chargeable to the Operating Account.

B. MATERIAL

Material purchased for or furnished to the Petroleum Operations shall be charged to the Operating Account (or the Expenditure Account) as inventory, until used in operations. The basis for this charge is contained in Section 3. So far as is reasonably practical and consistent with efficient and economical operation, only such Material and equipment shall be purchased or transferred for use in Petroleum Operations as may be required for immediate use or to maintain prudent contingent stock. The accumulation of surplus stocks shall be avoided.

C. TRANSPORTATION

Transportation of employees and Material necessary for the performance of Petroleum Operations, including costs of packaging, brokerage, insurance and other

related costs. Employee transportation costs, to the extent covered by the established policy of the CONTRACTOR, shall include travel expenses for employees and their immediate dependent families to and from employees' point of origin, at the time employment commences, at the time of final departure and for vacations, as well as domestic travel expenses in the Kingdom of Bahrain for employees and their immediate dependent families, incurred as a result of transfer from one location to another, and travel expenses relating to the periodic recuperation leaves of field personnel.

D. BUILDINGS

Building costs, maintenance and reflected costs and rents paid for all offices, houses, warehouses and other types of buildings, and cost of equipment, installations, furniture, fixtures and supplies necessary for the operations of such buildings and facilities, all in the Kingdom of Bahrain.

E. SERVICES

(1) The cost of services of consultants, contract services, utilities and other services procured from outside sources, rentals or compensation paid or incurred for the use of any equipment and facilities, and generally any and all services and works performed by contractors and subcontractors in connection with the Petroleum Operations pursuant to Article 13.

(2) The cost of Material owned by the CONTRACTOR and/or its Affiliates and services rendered by the CONTRACTOR and/or its Affiliates. The basis for charging the Operating Account (or the Expenditure Account) is contained in Section 3.

F. DAMAGES AND LOSSES

All costs and expenses necessary to indemnify NOGA, its Affiliates and their servants or to replace or repair damages or losses in connection with Petroleum Operations, which have not been paid out of insurance proceeds, provided however, that costs resulting from risks which any reasonable and prudent operator would cover with insurance in accordance with Good International Petroleum Industry Practices, but the CONTRACTOR in the sole adjustment elected not to cover, shall be excluded. The exclusion in the preceding sentence shall not included insurance deductibles. The CONTRACTOR must notify NOGA as soon as possible in writing of any damages or losses exceeding fifty thousand Dollars ($50,000).

G. LEGAL EXPENSES

All costs and expenses of litigation or legal services otherwise necessary or expedient for and in respect of the Petroleum Operations hereunder, including attorneys' fees and expenses, together with all judgments obtained against the Parties or any of them on account of the Petroleum Operations under the Agreement, and actual expenses incurred by the CONTRACTOR in securing evidence for the purpose of defending

against any action or claim prosecuted or urged against the Petroleum Operations hereunder. In the event that actions or claims affecting the interests hereunder shall be handled by the legal staff of the CONTRACTOR or its Affiliates, a charge commensurate with the cost of providing and furnishing such services shall be made to the Operating Account (or to the Expenditure Account). For the avoidance of doubt, any costs and expenses incurred by the CONTRACTOR relating to litigation or arbitration between the Parties shall be characterized as Expenditures.

H. TAXES

Subject to the provisions of the Agreement, all local taxes of every kind (other than income tax), levies, fees, duties, imposts or any other such charge, if any, assessed or levied, in connection with the Petroleum Operations and which have been paid by the CONTRACTOR or its Affiliates or NOGA in the Kingdom of Bahrain for the benefit of the Petroleum Operations hereunder.

I. INSURANCE AND CLAIMS

(1) Premiums paid for insurance required by local law or otherwise taken by the CONTRACTOR in accordance with the provisions of Article 25.3 of the Agreement for and in respect of the Petroleum Operations hereunder, and with respect of those international insurance policies subscribed to by the CONTRACTOR, a share of premiums proportional to Petroleum Operations carried out under this Agreement shall be charged to the Operating Account (or the Expenditure Account).

(2) All actual expenditures incurred and paid by the CONTRACTOR in settlement of any and the losses, claims, damages and judgments and any other expenses, including legal services, shall be charged as aforesaid, provided however, that the CONTRACTOR shall procure and maintain insurance coverage against such losses, claims, damages and judgments in accordance with insurance coverage that a reasonable and prudent operator would normally hold. If the CONTRACTOR does not comply with the terms of this Section 2(I), the CONTRACTOR shall not in any event charge the Operating Account for such expenditures.

(3) For the avoidance of doubt, the Operating Account shall be credited with the proceeds of all settlements and payments received from insurers or others in relation to Petroleum Operations.

J. TRAINING COSTS

The costs of the provision of all training in accordance with Article 24.1 shall be included as Petroleum Costs and shall be cost-recoverable.

K. GENERAL AND ADMINISTRATIVE EXPENSES

(1) The costs of the personnel, and related office costs, performing administrative, legal, accounting, purchasing, treasury, employee relations, computer services and other similar functions in the CONTRACTOR'S offices in the Kingdom of Bahrain shall not be charged under the preceding provisions of this Accounting Procedure. In the event such personnel and office costs are not fully attributable to the Petroleum Operations carried out under this Agreement, the charges shall be treated as follows:

- personnel costs to be charged to the Operating Account or the Expenditure Account shall be determined according to the actual time spend by such personnel for Petroleum Operations as evidenced by "time sheets" adopted by the CONTRACTOR; and

- other office costs will be charged to the Operating Account or the Expenditure Account pro-rata to the direct costs of personnel as determined pursuant to Section 2(K).

(2) The calculation of such charges referred to above shall be outlined separately in the statement of Petroleum Costs, with sufficient supporting documentation, if requested by NOGA.

L. ECOLOGICAL AND ENVIRONMENTAL

Costs incurred as a result of statutory regulations for archaeological and geophysical surveys relative to identification and protection of cultural resources and/or other environmental or ecological surveys as may be required by any regulatory authority shall be chargeable to the Operating Account. Also, costs to provide or have available pollution containment and removal equipment plus, except in the event of CONTRACTOR's Willful Misconduct, costs of actual control, clean up and remediation resulting from responsibilities associated with hydrocarbon contamination as required by the EPSA and by applicable law. Costs related to safety, health and industrial hygiene shall also be chargeable to the Operating Account.

M. OTHER EXPENDITURE

Any other legitimate costs and expenses, other than those covered by the foregoing provisions of this Section 2 incurred by the CONTRACTOR for the performance of the Petroleum Operations will be charged to the Operating Account (or the Expenditure Account), provided such charges are approved by NOGA, such approval not to be unreasonably withheld.

N. ADMINISTRATIVE OVERHEAD CHARGES

(1) While the CONTRACTOR is conducting the Petroleum Operations under the Agreement, overhead costs over and above the expenses directly associated with the Petroleum Operations, other than those chargeable pursuant to the preceding provisions

of this Section 2 shall be deemed to be Petroleum Costs and shall be calculated as follows:

(a) five per cent (5%) of the first ten million Dollars ($10,000,000) of the aggregate of all Exploration Costs and Development Costs excluding interest; three per cent (3%) of the next ten million Dollars ($10,000,000) of the aggregate of all Exploration Costs and Development Costs, excluding interest; and thereafter two per cent (2%) of all Exploration Costs and Development Costs, excluding interest; and

(b) five percent (5%) of all Operating Costs for the first five (5) years after the Production Commencement Date; four percent (4%) for the next five (5) years; three percent (3%) for the next five (5) years; two percent (2%) for the next five (5) years; and one percent (1%) for each year thereafter.

(2) Such overhead charges shall be considered compensation for the indirect services and costs for the CONTRACTOR's offices outside the Kingdom of Bahrain not otherwise directly chargeable, and related to performing administrative, purchasing, legal, accounting, treasury, tax, employee relations, technical direction and know how and other functions for the benefit of the Petroleum Operations. Such charges shall also include services of all personnel of the CONTRACTOR's parent company (if any) in offices outside the Kingdom of Bahrain not otherwise chargeable, including salaries and wages, plus applicable burdens and expenses of such personnel. Overhead charges under this section shall be characterized as Development Costs.

(3) The Statement of Petroleum Costs shall separately include a detailed statement of overhead costs charged under the Agreement.

SECTION 3 – BASIS OF CHARGES TO OPERATING ACCOUNT

A. MATERIALS PURCHASED BY THE CONTRACTOR

Material purchased shall be charged at the price paid by the CONTRACTOR or its Affiliates after deduction of all discounts actually received. The said price shall include such costs as (without limitation): procurement fees; inspection and expediting charges; export broker's fees; transportation charges; insurance charges; loading and unloading fees; import duties and license fees associated with the procurement of material and equipment; and applicable taxes, if any.

B. MATERIAL FURNISHED BY THE CONTRACTOR

Material required for Petroleum Operations shall be purchased for direct charge under Section 3(A) whenever practicable, except that the CONTRACTOR may furnish such Material from its stocks under the following conditions:

1. New Material transferred from the CONTRACTOR's warehouse or other property shall be charged at the original purchase price.

2. Material which is equal to new, but superficially worn and is suitable for re-use, shall be charged at seventy five percent (75%) of the original purchase price. This category shall include, but not be limited to, Material that has undergone a reconditioning process and has been restored to fully serviceable condition.

3. Material which cannot be classified in accordance with Sections 3(B)(1) and 3(B)(2), being material suitable for use in its original function only after repair or reconditioning or Material which has been downgraded for use under reduced service conditions, shall be charged at fifty percent (50%) of the original purchase price.

4. Tanks, derricks, buildings and other Material involving erection costs, shall be charged at applicable percentage of the original purchase prices for similar unassembled new material.

5. Handling charges, import duties, applicable taxes and transportation costs shall be added to the costs mentioned in Sections 3(B)(1) to 3(B)(4), upon submittal of the supporting documents.

C. WARRANTY OF MATERIAL PURCHASED OR FURNISHED BY THE CONTRACTOR

1. In the event that any Material purchased by the CONTRACTOR or its Affiliates pursuant to Section 3(A) is defective and in respect of which there exists a manufacturer's or supplier's guarantee or warranty, express

or implied, the CONTRACTOR shall use its reasonable endeavours to recover from the manufacturer or supplier in question under such guarantee or warranty, and any adjustment received by the CONTRACTOR from such manufacturer or supplier shall be credited to the Operating Account, if such Material constitutes a Petroleum Cost.

2. In the event that any Material purchased, (but covered by Section 3C(1)), or furnished by the CONTRACTOR pursuant to Sections 3(A) or 3(B) is defective at the time it was purchased or furnished or is determined to be defective shortly thereafter, then the CONTRACTOR shall credit the Operating Account with the costs thereof, if such Material constitutes a Petroleum Cost.

D. PREMIUM PRICES

Whenever immediately required Material is not readily obtainable at the customary supply points and at prices specified in this Appendix due to of national emergencies, strikes or other unusual circumstances over which the CONTRACTOR has no control, the CONTRACTOR may charge for the required material on the basis of the direct cost and expense incurred for procuring such Material, in making it suitable for use, and in moving it to the location at which such Material is required.

E. TECHNICAL SERVICES, EQUIPMENT AND FACILITIES RENDERED BY THE CONTRACTOR OR ITS AFFILIATES

1. Unless otherwise agreed upon by both Parties, Technical Services, including but not limited to laboratory analysis, drafting, geophysical interpretation, engineering, and related data processing, performed by the CONTRACTOR or its Affiliates for the benefit of the Petroleum Operations shall be charged at its cost amount if not otherwise provided for in Article 13. Such cost shall be determined according to the cost account of the CONTRACTOR or the respective Affiliates, such that no gain or loss accrues to the CONTRACTOR and provided that such cost is not higher than international cost for services of similar quality on similar terms, prevailing at the time such Technical Services are rendered.

2. Equipment and facilities owned by the CONTRACTOR or any of its Affiliates may, with the prior written approval of NOGA (which approval shall not be unreasonably withheld), be utilized in the Petroleum Operations. For the use of any such owned equipment and facilities, the Operating Account (or the Expenditure Account) shall be charged on a competitive basis, which shall not exceed the average commercial rates for similar facilities and equipment. Such cost shall be determined according to the cost accounting of the CONTRACTOR or the respective

Affiliates, such that no gain or loss accrues to the CONTRACTOR and provided that such cost is not higher than the international cost for equipment and facilities of similar quality on similar terms, prevailing at the time such equipment and facilities are rendered.

F. INVENTORIES

1. At reasonable intervals, at least once annually, inventories shall be taken by the CONTRACTOR of the Material entered in the Operating Account (and the Expenditure Account) which shall include all such Material as is ordinarily considered controllable. Written notice of intention to take an inventory shall be given by the CONTRACTOR to NOGA at least sixty (60) days before any such inventory is to begin, and NOGA shall have the right to appoint one or more representatives to witness the taking of the inventory. If NOGA does not exercise this right, NOGA shall accept the inventory taken by the CONTRACTOR, it being understood that the CONTRACTOR shall in all cases promptly furnish NOGA with a copy of any inventory taken, regardless of whether or not NOGA is present at the inventory.

2. A reconciliation shall be made between the inventory and the records of stock held in the Operating Account (and the Expenditure Account), and a list of surpluses and shortages shall be determined by the CONTRACTOR. Relevant financial adjustments shall be made by the CONTRACTOR for surpluses and shortages, with relevant explanations where available.

3. If the CONTRACTOR determines it is appropriate to dispose of any surplus Material, it must advise NOGA of proposed disposals having a value in the Operating Account or Expenditure Accounts of one hundred thousand Dollars ($100,000) or more.

APPENDIX D

PROCEDURE FOR EXPERT DETERMINATION

PROCEDURE FOR EXPERT DETERMINATION

The purpose of this Procedure for Expert Determination is to establish the methods and rules for appointing Experts pursuant to the Agreement.

1. A party seeking to refer a matter for Expert determination may submit to the other Party the names of three (3) experts and the other Party shall, within thirty (30) days, by notice to the other, choose one (1) of the said experts as the Expert or give notice to the other Party that none of the three (3) named experts is acceptable, in which case the I.C.C. Centre for Expert Appointment in Paris (the "CEA") shall, at the request of either Party, appoint the Expert according to the procedure set out under Section 2 hereof. If the receiving Party does not select one (1) of the three (3) named experts, and also does not give notice rejecting all nominees, the Party who submitted the names of three (3) experts may select (1) of the said experts as the Expert.

2. In case the CEA shall appoint the Expert according to Sections 1 or 4(d) of this Appendix D, both Parties shall submit to the CEA within thirty (30) days from the date on which the receiving Party has given notice as stated in Section 4(d) hereof; a list of up to five (5) experts stated in order of priority. If a Party fails to submit such list within the time limit prescribed, the CEA shall appoint the Expert from the list submitted by the other Party. If the Parties each submit a list, the CEA shall:

    (a) appoint as the Expert any expert included in both lists as submitted by the Parties in order of priority; or

    (b) if none of the experts is named in both lists, the CEA shall appoint as the Expert one (1) of the experts included in any one of the lists submitted by the Parties.

3. Notwithstanding the foregoing, the Party desiring Expert determination may elect, or the other Party receiving the notice may elect, within the aforesaid thirty (30) day period as stated in Section 1 hereof; to have a panel of three (3) Experts, none of whom need to be mentioned in aforesaid notice, to be appointed under and determine the matter in accordance with Section 4 hereof.

4. Wherever in these Procedures three (3) Experts are appointed to determine any matter, said Experts shall constitute a panel which shall be appointed in the following manner;

    (a) Each Party shall be entitled to appoint one (1) Expert.

(b) The Party desiring Expert determination shall give notice to that effect to the other and shall in said notice appoint the first Expert to the panel.

(c) The Party receiving said notice shall within thirty (30) days, by notice to the other, appoint the second Expert to the panel, and if it shall fail to do so within this period, such appointment shall be made, at the request of the other Party, by the CEA.

(d) The two (2) Experts so appointed shall, within thirty (30) days, appoint the third Expert to the panel, and if they shall fail to do so within this period, such appointment shall be made at the request of either Party by the CEA according to the procedure set out under Section 2 hereof.

5. No person shall be appointed to act as an Expert under this Procedure unless he shall be qualified by education, training and experience to determine the subject matter, fluent in the English Language and he shall not be an employee, agent, or representative or have any financial interest in any of the Parties or their Affiliates.

6. The Expert or panel of Experts appointed pursuant to this Appendix D shall promptly fix a reasonable time and place for receiving submissions or information from the Parties, and said Expert or panel of Experts may make such other inquiries and require such other evidence as may be necessary for determining the matter, keeping the Parties duly informed. All information and data submitted by any of the Parties as confidential shall be and remain confidential to the Expert(s) and to the other Party, provided that a Party receiving such confidential material may have an internationally recognised expert adviser, and/or counsel examine the confidential material and advise that Party on a professional basis without compromising said confidentiality. Both Parties shall have the right to make representations to the Expert or panel of Experts.

7. The Expert or panel of Experts shall render its decision within ninety (90) days after the date of the appointment of the Expert or, in the case of a panel of Experts, the third Expert. If the Expert(s) fail to render a decision within this time period, either Party may request a new Expert or a new panel of Experts, in which case the appointment of the preceding Expert or panel of Experts shall cease.

8. In the event that a panel of Experts is to determine the matter, such panel shall make its decision by the affirmative vote of a majority of the panel members.

9. An Expert or panel of Experts shall render decisions independently and objectively, based on Good International Petroleum Industry Practices, taking into account usual commercial considerations within the oil and gas industry for comparable areas and further in accordance with the terms and conditions of this Agreement.

10. The determination of the Expert or panel of Experts shall be final and binding upon the Parties concerned, except in the case of fraud or manifest error. The award of the Expert or panel of Experts and the findings upon which it is based shall be given in writing.

11. Each Party shall bear the costs and expenses for the Expert appointed by it or on its behalf and also the costs and expenses of all counsel, witnesses and employees retained by it. The costs and expenses of the third Expert or the Expert, if only one (1) Expert is appointed, shall be borne by the Parties equally, each as to fifty percent (50%) of the total cost.

12. Experts appointed pursuant to this Procedure may not be a citizen or permanent resident of the Kingdom of Bahrain, nor employed by NOGA or the CONTRACTOR or any of their Affiliates.

APPENDIX E

FORMAT FOR SUBMISSION OF ANNUAL BUDGET AND ANNUAL PETROLEUM COST STATEMENT

BAHRAIN BLOCK

ANNUAL BUDGET

EXPLORATION

GEOLOGICAL & GEOPHYSICAL
DRILLING
INVENTORY

TOTAL EXPLORATION

DEVELOPMENT

DEVELOPMENT ENGINEERING
DEVELOPMENT DRILLING
PROJECT MANAGEMENT COST

TOTAL DEVELOPMENT

MANPOWER & GENERAL ADMINISTRATION
EPSA TRAINING
OVERHEAD

SUB-TOTAL

FIXED ASSET

TOTAL CAPEX ('000 USD)

FORMAT FOR ANNUAL BUDGET AND PETROLEUM COST STATEMENT

NOTE: Annual Work Programmes should be submitted in the same format to allow

comparison with the Annual Budgets and Statement of Petroleum Costs

EXPLORATION AND APPRAISAL COSTS ($US)

1.1 For Each Well to be Drilled

NOTE: The Statement of Petroleum Costs is issued every 3 months and thus if the well is finished within that period the cost will normally be reported only after the well is completed.

Tangibles
Casing Programme
Specifications
Tubing Programme
Specifications
Wellhead Equipment.

Intangibles
Fuel, Water (Rig)
Fuel, (Boats)
Site Survey
Drilling rig
Mob/demob
Move in rig up
Day-work rate
Supply vassal
Bits
Mud
Cement & Cement Services
Non-Controllable Materials
Tool Rental
Coring
Conventional
Sidewall samples

Quantity	Unit Price	Budget	Actual Cost	Variance	Exploration For Variance

Quantity	Unit Price	Budget	Actual Cost	Variance	Exploration For Variance

Analysis						
Testing						
Drillstem						
Wireline						
Formation						
Production						
Perforating						
Acidising/Fracturing						
Stimulation Service						
M2S Service						
Logging						
Elect/induction						
Density						
Velocity						
Sonic						
Neutron						
SNP						
Mud						
Other						
Helicopter						
Company Labour						
Contractor Labour						
Company Supervision						
Shore-base Facilities						
Warehouse rental & Services						
Allocation of Administration Costs						
Administration overhead						
Charge						

1.2 For Each Seismic Project

NOTE: For each project specified on the Annual Work Programme

Acquisition Programme Specification
Processing
Interpretation (man-hours)
External Manpower (man-hours)
Allocation of Administration Costs
Administration Overhead Charge

Approved Budget	Actual For Quarter	Cost Year To date	% of Completion	Variance	Reasons For Variance

1.3 For Each Geology and Geophysics Project

NOTE: For each project specified on the Annual Budget and Work Programme

In-house Manpower (man-hours)
External Manpower (man-hours)
Rental and Services
Allocation of Administration
Administration Overhead Charge

DEVELOPMENT COST ($US)

Approved Budget	Actual For Quarter	Cost Year To date	% of Completion	Variance	Reasons For Variance

2.1 For Each Development Well to be Drilled

NOTE: Development Wells should have the same format as shown above under Exploration & Appraisal Wells

2.2 Development Studies

In-House Manpower (man-hours)
External Manpower (man-hours)
Rental and Services
Allocation of Administration Costs
Administration overhead charge

2.3 Development Projects

NOTE: Capital items in Excess of US$2,000,000 will require a Statement of Requirement and Authorisation for Expenditure

Major Construction elements such as:

SPM Cost
Pipelines
Pipeline Riser
Flexible hose for loading shuttle
Tankers
Mooring Systems
Oil/Water separations units
Storage tanks
Pumps
Production Platforms

Approved Budget	Actual For Quarter	Cost Year To date	% of Completion	Variance	Reasons For Variance

Company Labour						
Contract Labour						
Company Supervision						
Shore-base Facilities						
Warehouse rental and Services						
Consumable materials						
Rental Equipment						
Support Vessels						
Helicopter						
Fuel and Water						
Allocation of Administration Costs						
Administration Overhead Charge						

3. OPERATING COSTS ($US)

	Approved Budget	Actual For Quarter	Cost Year To date	% of Completion	Variance	Reason For Varianc
Company Labour (man-hours)						
Contract Labour (man-hours)						
Company Supervision (man- hours)						
Consumable Materials						
Shore-base Facilities						
Warehouse Rental and Services						
Rental Equipment						
Shuttle Tanker						
Marketing Costs						
Allocation of Administration Costs						
Administration Overhead Charge						

APPENDIX F

FORM OF PARENT COMPANY PERFORMANCE GUARANTEE

GUARANTEE LETTER

FORM OF PARENT COMPANY PERFORMANCE GUARANTEE

1. An Exploration and Production Sharing Agreement (hereafter the "Agreement") in respect of Petroleum Operations relating to Bahrain Offshore Blocks ---- was executed on .....2007 between The National Oil and Gas Authority of the Kingdom of Bahrain (hereafter "NOGA") and _____ (hereafter the "COMPANY"), a company incorporated under the laws of _____.

2. This performance Guarantee is hereby given as of _____ to NOGA by _____, a company incorporated under the laws of _____ and having its registered office at _____, being the parent company of the Company ("Parent Company").

3. Parent Company represents and warrants to NOGA that Parent Company is the ultimate parent company of the Company and ultimate beneficial owner of all of the issued and outstanding equity share capital of the Company.

4. Parent Company, by this Performance Guarantee, irrevocably and unconditionally guarantees to NOGA, as principal obligor and not merely as surety, the due, timely, prompt, full, and complete performance by the Company of all terms, provisions, conditions, obligations, and agreements to be performed by it in accordance with the Agreement, as well as any and all amendments to the Agreement which may subsequently be executed by NOGA and the Company (collectively hereafter "Obligations").

5. If the Company fails to perform any or all of its Obligations to the extent required by the Agreement or commits any breach of these Obligations, and fails to remedy any such breach within the time limits therefore contained in the Agreement, Parent Company shall, upon receiving NOGA's written request, forthwith perform or cause to be performed the unfulfilled Obligations of the Company in accordance with the Agreement, free of offsets, without restriction or conditions not otherwise contained in the Agreement, and notwithstanding any contestation or objection by the Company. Parent Company waives any right it may have of first requiring NOGA to proceed against or enforce any other rights or other guarantee or security with respect to or claim payment from Parent Company before making a demand against or claiming from Parent Company hereunder. In the event and to the extent that Parent Company performs the Obligations of the Company, Parent Company shall be entitled to and shall receive all of the rights and benefits to which the Company is entitled under the Agreement, and shall procure the settlement of all liabilities, losses or damages arising out of the Company 's failure to perform the Obligations.

6. Parent Company shall indemnify and hold NOGA harmless against all costs, liabilities, losses and/or damages resulting from or arising out of the Company 's breach of its Obligations, and/or Parent Company's breach of this Performance Guarantee.

7. NOGA shall have the right, at its option, in the event of default by Parent Company to perform this Performance Guarantee, to engage another party, other than Parent Company or the nominee of Parent Company to perform the unfulfilled Obligations of the COMPANY, and Parent Company hereby undertakes to pay any and all reasonable additional costs thereby incurred by NOGA.

8. This Performance Guarantee shall ensure to the benefit of NOGA and its successors and assigns. NOGA may at any time assign or otherwise transfer any or all of its rights hereunder to an Affiliate of NOGA, provided that NOGA shall promptly notify Parent Company of such assignment. Parent Company shall not, without the prior written consent of NOGA, assign or transfer any or all of its obligations hereunder, but may cause others to perform its obligations hereunder.

9. This Performance Guarantee is a continuing guarantee and shall be effective as of the Effective Date of the Agreement, and remain in force so long as the Company has Obligations and/or Parent Company has obligations pursuant to or arising out of Sections 4, 5, 6 and/or 7 of this Performance Guarantee.

10. Parent Company's obligations shall not be exonerated by the following described actions, circumstance, matter, or thing which, but for this provision, might operate to release or otherwise exonerate Parent Company from its obligations including, without limitation, and whether or not known to Parent Company or NOGA:

    (a) any amendment, modification, extension, indulgence, time, waiver, or concession granted to the Company, whether as to payment, time, performance, or otherwise;

    (b) the taking, variation, renewal, or refusal or neglect to perfect or enforce the Agreement or any rights or remedies against or securities granted by NOGA;

    (c) any legal limitation, disability, incapacity or other similar circumstances relating to the Company;

    (d) any unenforceability, invalidity, or frustration of any Obligations of the Company, with the intent that Parent Company's obligations hereunder shall remain in full force and this Performance Guarantee shall be construed accordingly as if there were no such unenforceability, invalidity, or frustration; and/or

(e) the bankruptcy or insolvency of the Company.

11. No failure to exercise, and no delay in exercising on the part of NOGA, any right, power, or privilege hereunder shall operate as a waiver thereof, nor shall any single or partial exercise of any right, power, or privilege preclude any other or further exercise thereof, or the exercise of any other right, power, or privilege. No waiver by NOGA shall be effective unless it is in writing.

12. The rights and remedies of NOGA herein provided are cumulative and not exclusive of any rights or remedies provided by law. The Performance Guarantee shall not pertain to any obligations, liability or loss for which NOGA receives other compensation.

13. If any provision of this Performance Guarantee is prohibited or unenforceable in any jurisdiction, such prohibition or unenforceability shall not invalidate the remaining provisions hereof, or affect the validity or enforceability or such provision in any other jurisdiction.

14. Terms defined in the Agreement shall have the same meanings in this Performance Guarantee, except as otherwise defined herein.

15. This Performance Guarantee shall be governed by, subject to, and construed and interpreted in accordance with the existing laws of the Kingdom of Bahrain. However, if and to the extent that there is any absence of provisions in such laws to determine an issue arising hereunder, such issue shall be determined in accordance such laws of England and Wales as maybe applicable and with reference to Good International Petroleum Industry Practices.

16. Any dispute between NOGA and Parent Company regarding this Performance Guarantee which cannot be settled amicably between them within three (3) months from the date such dispute arises, shall be submitted to and finally settled by arbitration in accordance with the Agreement, *mutatis mutandis*.

_____

By: _____

APPENDIX G

ENVIRONMENTAL STANDARDS AND PRACTICES AND SAFETY GUIDELINES

ENVIRONMENTAL STANDARDS AND PRACTICES AND SAFETY GUIDELINES

The following are general and specific guidelines relating to discharges associated with oil and natural gas exploration and production activities.

A. General Guidelines

1. There shall be no discharge of waste oil, produced water and sand, drilling fluids, drill cuttings or other wastes from exploration and production sites except in accordance with the following guidelines.

2. There shall be no unauthorised discharges directly to the surface of the sea. All discharges authorized by these guidelines shall be controlled by discharging into a caisson whose open end is submerged to a depth necessary to provide for evaluation in the environmental impact assessment.

B. Discharge Guidelines and Monitoring

1. Produced Water

   (a) The CONTRACTOR will endeavour to utilise produced water for reservoir pressure maintenance if, through standard compatibility testing with surrounding sea water, no damage to the reservoir resulting in reduction in overall hydrocarbon recovery would occur by mixing the two water streams. In the event that the two water streams are compatible, the CONTRACTOR may only discharge a volume of produced water after treatment to the sea that exceeds the total volume required for reservoir pressure maintenance or in the event of an emergency, accident or mechanical failure. In the event that the two water streams are not compatible, the CONTRACTOR may discharge produced water to the sea after treatment. Treatment of produced water will result in an oil and grease concentration that does not exceed 42 mg/l on a daily basis or 29 mg/l on a monthly average. The gravimetric (extraction) test method EPA 413.1 (79) shall be used to measure the oil and grease concentration.

2. Drill Cuttings and Drilling Fluids

   a. There shall be no discharge of drilling fluids, other than low toxicity water based fluids.

b. Drill cuttings shall be discharged offshore but shall be disposed of in an environmentally acceptable manner.

c. Prior to the start of the drilling programme, a drilling mud system will be designed and laboratory tested under the U.S. EPA, 96-hour acute toxicity test using mycid shrimp. Those muds that achieve an LC50 value in concentrations of more than 30,000 ppm may be authorized for discharge during the drilling programme.

d. During drilling operations with water-based muds, mud samples will be collected periodically to determine toxicity.

e. The composition of the mud system may be altered as necessary to meet changes in the drilling operations. The modified mud system may be approved for discharge it has been shown to meet the above limit on toxicity.

3. Other Wastes

a. Sanitary waste may be discharged from a U.S. Coast Guard certified or equivalent Marine Sanitation Device (MSM) with total residual chlorine content greater than 0.5 mg/l but less than 2.0 mg/l as long as no floating solids are observable. The Hach method CN-66-DPD test shall be used to measure the residual chlorine.

b. Domestic wastes and grey water may be discharged as long as no floating solids are observable.

c. Monitoring of floating solids shall be accomplished during daylight by visual observation of the surface of the receiving water in the vicinity of the sanitary and domestic waste outfalls. Observations shall be made following either the morning or midday meals and at a time during daylight and maximum estimated discharge.

d. Discharge of desalinisation unit wastes shall be permitted.

e. Deck drainage and wash water may be discharged as long as no visible sheen is observable.

f. Trash shall not be discharged offshore. Trash shall be transported to an appropriate land-based disposal facility.

4. Monitoring

a. Produced water

i. The volume of produced water discharged and concentration of oil and grease contained in the discharge will be monitored daily.

ii. The daily maximum and monthly average oil and grease concentration will be reported monthly.

b. Drill Cuttings and Drilling Fluids

i. An inventory of drilling fluids additives and their volumes or mass added to the drilling fluid system will be maintained for each well.

ii. Drilling fluid properties, including volume percent oil and concentration of chlorides, will be monitored daily for each well.

iii. The estimated volume of drill cuttings and drilling fluids accidentally discharged shall be recorded and reported immediately.

c. Other Wastes

The estimated volume of other wastes discharged shall be recorded daily and reported monthly to include:

i. Sanitary waste

ii. Domestic waste

iii. Deck drainage and wash water

C. Air Emission Guidelines and Monitoring

The CONTRACTOR is authorized to discharge air emissions. Such discharges will be limited and monitored, calculated or estimated in accordance with Good International Petroleum Industry Practices.

D. Safety Guidelines

The CONTRACTOR shall work safely at all times and ensure the safe performance of its sub-contractors. The CONTRACTOR shall take into account the following international safety and industrial hygiene standards in conducting Petroleum Operations under this Agreement:

i. International Association of Oil and Gas Producers (IAOGP) Reports – Safety;

iv. International Association of Drilling Contractors (IADC) – Drilling Safety Manual;

v. International Association of Geophysical Contractors (IAGC) – Operations Safety Manual; and

American Conference of Governmental Industrial Hygienists – Threshold Limited Values for Chemical Substances in the Work Environment.

APPENDIX H

FORM OF ASSIGNMENT NOTICE

Form of Assignment Notice

To: The National Oil and Gas Authority
Attn: [*name*]

Date: [*date*]

Reference is made to an Exploration and Production Sharing Agreement dated [*date*] (the "**EPSA**") between The National Oil and Gas Authority and [*name*] ("**CONTRACTOR**").

CONTRACTOR hereby notifies you that it has assigned [*portion of its interest/rights and obligations*] under the EPSA to [*name*] (the "**Assignee**") on [*date*]. The Assignee hereby agrees to be bound by the terms and conditions of the EPSA.

This is the notice required under Articles 28.1(A) and 28.1(C)(1) of the EPSA.

CONTRACTOR

_____
Name: [*name*]

ASSIGNEE

_____
Name: [*name*]

Acknowledged by The National Oil and Gas Authority

_____
Name: [*name*]
Date: [*date*]